

التنمية الاجتماعية المثال والواقع

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجي

وكيل كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

لشئون التعليم والطلاب

دكتور

أحمد محمد عليق
قسم التخطيط الاجتماعي

دكتور

منى محمود عويس
قسم التخطيط الاجتماعي

دكتور

فؤاد حسين حسن
قسم التخطيط الاجتماعي

الناشر

منشر وتوزيع الكتاب الجامعي

جامعة حلوان

٢٠٠١

منتدی سور الأزبکیۃ

WWW.BOOKS4ALL.NET

التنمية الاجتماعية المثال والواقع

الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجي

وكيل كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان

لشئون التطيم والطلاب

دكتور

أحمد محمد عليق

قسم التخطيط الاجتماعي

دكتور

منى محمود موسى

قسم التخطيط الاجتماعي

دكتور

فؤاد حسين حسن

قسم التخطيط الاجتماعي

الناشر

مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي

جامعة حلوان

٢٠٠١

تقديم:

تظل التنمية من أهم القضايا على الساحة العالمية حيث تتباين مداخنها وأساليبها وكيفية حدوثها.

وتتزايد حدة هذه القضية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، وحظيت قضايا التخلف والتنمية باهتمام متعاظم في معظم البلاد النامية منذ حصولها- على الاستقلال والتحرر الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولقد التزمت أغلب حكومات الدول النامية منذ ذلك الحين بالمنهج التنموي، وأخذت في تطبيق سياسات واستراتيجيات، ومداخل وأساليب متعددة لنحر التخلف بإبعاده المختلفة، وتحقيق التنمية كهدف منشود... إلا أنها بالرغم من مرور ما يزيد على خمسين عاما لا تزال تعاني من أعراض التخلف ومظاهره، ولم تحقق مستويات معيشية مرضية لشعبها.

وعلى الرغم من توجه المجتمع الإنساني في عصرنا الحاضر- وهو على مشارف الألفية الثالثة- الى العولمة، بحيث أصبحت جميع دول العالم تمثل منظومة واحدة، ذات حضارة واحدة، " القرية الكونية الواحدة"، بالإضافة الى التغيرات السريعة والحادة، وما أفرزته من ثورات عملية وتكنولوجية عديدة يتمثل أبرزه في ثورة المعلومات، وثورة الإعلام والاتصالات، وثورة الإلكترونيات وتكنولوجيا الحاسبات، الخ، إلا أن هناك حقيقة لا تزال قائمة وهي أن الدول المتقدمة تسير بخطى واسعة نحو مزيد من التقدم، باعتبارها تساهم بإيجابية وفعالية في حدوث الثورة العلمية والتكنولوجية، والاستفادة من عوائدها، بينما الدول النامية مازالت تعاني من آثار التخلف وتحاول بسعي جاد تلمس بعض السبل والمسارات لتحقيق التنمية، إلا أنها بمثابة متابع لو مشاهد فقط لهذه الثورات العلمية والتكنولوجية، ودون مساهمة فعلية تذكر في حدوثها، فضلا عن محدودية الاستفادة من عوائدها، إلا في الاستخدام الاستهلاكي لبعض ملجزاتها فقط.

وتعد قضية التنمية لمجتمعنا المصري قضية محورية مصيرية تعكس عزم وتصميم وإرادة شعبنا، وتطلعه لمستقبل أفضل من التقدم والرفاهية، مما

يستوجب الالتزام بالعمل الجاد وبذل الجهد والعطاء المتواصل فى سبيل الوصول بالمجتمع وتقدمه من أجل أن نلحق بركب التقدم الإنسانى والحضارى.

فالتتمية كقضية تتحقق بالاستثمار الأمل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة، والممكن إتاحتها مستقبلاً، مع ضرورة تضافر كافة الهيئات والأجهزة القائمة فى المجتمع الحكومى والأهلية من أجل تحقيقها باعتبارها هدفاً قومياً يسعى الجميع الى تحقيقه، فضلاً عن إسهامات كافة المهن والتخصصات العلمية فى تحقيق هذا الهدف (التتمية).

ومهنة الخدمة الاجتماعية إحدى المهن التى تسهم بفاعلية فى تحقيق التتمية، وذلك باستخدام طرقها المهنية وأساليبها العلمية ونماذجها الفنية من خلال ممارستها المهنية فى مختلف مجالات وميادين النشاط فى المجتمع، ومنها المجال التعليمى، والمجال الصحى، والمجال الصناعى، ومجال حماية البيئة، ومجال رعاية الأمومة والطفولة، ورعاية الأحداث المنحرفين، ٠٠٠٠ ومجال التتمية المحلية وغيرها من المجالات المتعددة، حيث تسهم فى إعداد شخصية المواطن وتطوير الشخصية التتموية القادرة على الإسهام بفاعلية فى إحداث التتمية، وكذلك العمل على إزالة الصعاب والمعوقات التى تحول من تحقيق التتمية، وكذلك تستهدف رفع معدلات أداء الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية لزيادة إسهاماتها فى تحقيق التتمية ٠٠٠٠ الخ.

لذا كان لزاماً علينا ونحن بصدد الإسهام فى إعداد الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية ، ان نقدم هذا الكتاب أملاً ورجاء أن يكون مفيداً ونافعاً لطلابنا دارسى الخدمة الاجتماعية، وغيرهم من المهتمين بقضايا التخلف والتتمية ٠٠٠ وقد راعينا فيه ضرورة معالجة العديد من الموضوعات وثيقة الصلة بقضايا التتمية، والتى تساعد على فهم وإدراك أبعاد التتمية الاجتماعية، ومنها مفاهيم التتمية ووجهات النظر المختلفة حولها، والمنطلقات النظرية للتتمية من أهداف وعناصر وأسس ومراحل ومجالات . فضلاً عن نظريات ونماذج التتمية، وكذلك قضايا المعاصرة للتتمية فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة وتحديات التتمية، وأخيراً

أوضحنا العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية مع الاهتمام بالتركيز على إسهامات مهنة الخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية وتواصلها.

ونأمل أن يكون هذا الكتاب حافظاً لمزيد من البحث والدراسة العلمية والمناقشات الجادة والتحليل العلمي لقضية جوهرية من قضايا مجتمعنا المصري، وهي قضية التنمية الاجتماعية والتي تعني بتنمية الإنسان المصري، وتغيير قيمه واتجاهاته وسلوكياته، وإطلاق العنان لقدراته وإمكاناته لمواجهة التخلف ودرء أبعاده المختلفة، وتحقيق التنمية المنشودة من أجل مصرنا الحبيبة، وجعلها مجتمعاً قوياً متماسكاً البنين اجتماعياً اقتصادياً وثقافياً في ظل تنمية قادرة على التواصل والاستمرار .

وخرج من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا فيما امتدحناه
وعلى الله تصد السبيل

المؤلفون

الفصل الأول

حول مفاهيم التنمية

إعداد

الدكتور/ فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مُتَكَلِّمًا

أولاً: التخلف والتنمية

ثانياً: مفاهيم التنمية

ثالثاً: النمو والتنمية

مُتَقَدِّمَاتُ:

تعد قضية التنمية القومية المحورية ذات الاهتمام المتعاظم لدى العلماء والمفكرين والسياسيين والتنفيذيين في معظم بلدان العالم الثالث منذ حصولها على الاستقلال والتحرر الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية ولا سيما منذ بداية الانحسار الاستعماري وظهور حركات التحرر والاستقلال الوطني والتي ساعدت على تخليص بعض الشعوب من السيطرة والنهب الاستعماري، وبذلك انتهت مرحلة الاحتلال الأجنبي وظهرت العديد من الدول المستقلة.

ولقد أصبحت جميع دول العالم تمثل منظومة واحدة ذات حضارة واحدة، فصنفت المجتمعات وقسمت فيما بينها وفقا لموقعها على سلم التقدم الحضاري، وما حققته من إنجازات اقتصادية وتكنولوجية وعلمية ساهمت في رفاهية شعوب هذه المجتمعات واتخذت بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة بكل ما تتضمنه ثقافتها من جوانب مادية وفكرية كنموذج للحضارة المعاصرة.

وبعد ذلك أعيد تقسيم تلك المجتمعات على أساس ما حققته من تقدم ورفاهية ووفقا لمحكات مختلفة أبرزها المحك الاقتصادي وما يرتبط به من متوسطات دخول الأفراد فوجدت أن هناك دول ذات متوسطات دخول مرتفعة أطلق عليها الدول الغنية، ودول ذات متوسطات دخول منخفضة أطلق عليها الدول الفقيرة، إلا أن هذا المحك وجهت له انتقادات عديدة، فوضعت محكات أخرى ترتبط بالتصنيع والتكنولوجية فقسمت إلى دول متقدمة وأخرى متأخرة أو متخلفة، إلا أن هذه التسمية قوبلت بالرفض فأعيدت التسمية وأطلق عليها الدول النامية تخفيفا لوطأة المسمى السابق (دول متأخرة أو متخلفة).

ثم أعيد التصنيف مرة أخرى فأطلق عليها دول العالم الثالث على اعتبار أن هناك دول العالم الأول وهي الدول الغربية الصناعية ودول العالم الثاني وهي الدول الاشتراكية، وأخيرا ظهر مسمى آخر وهو دول الشمال * المتقدمة * ودول الجنوب * النامية *.

مُتَمِّمًا:

تعد قضية التنمية القومية المحورية ذات الاهتمام المتعاظم لدى العلماء والمفكرين والسياسيين والتنفيذيين في معظم بلدان العالم الثالث منذ حصولها على الاستقلال والتحرر الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية ولا سيما منذ بداية الانحسار الاستعماري وظهور حركات التحرر والاستقلال الوطني والتي ساعدت على تخليص بعض الشعوب من السيطرة والنهب الاستعماري، وبذلك انتهت مرحلة الاحتلال الأجنبي وظهرت العديد من الدول المستقلة.

ولقد أصبحت جميع دول العالم تمثل منظومة واحدة ذات حضارة واحدة، فصنفت المجتمعات وقسمت فيما بينها وفقا لموقعها على سلم التقدم الحضاري، وما حققته من إنجازات اقتصادية وتكنولوجية وعلمية ساهمت في رفاهية شعوب هذه المجتمعات واتخذت بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة بكل ما تتضمنه ثقافتها من جوانب مادية وفكرية كنموذج للحضارة المعاصرة.

وبعد ذلك أعيد تقسيم تلك المجتمعات على أساس ما حققته من تقدم ورفاهية ووفقا لمحكات مختلفة أبرزها المحك الاقتصادي وما يرتبط به من متوسطات دخول الأفراد فوجدت أن هناك دول ذات متوسطات دخول مرتفعة أطلق عليها الدول الغنية، ودول ذات متوسطات دخول منخفضة أطلق عليها الدول الفقيرة، إلا أن هذا المحك وجهت له انتقادات عديدة، فوضعت محكات أخرى ترتبط بالتصنيع والتكنولوجية فقسمت إلى دول متقدمة وأخرى متأخرة أو متخلفة، إلا أن هذه التسمية قوبلت بالرفض فأعيدت التسمية وأطلق عليها الدول النامية تخفيفا لوطأة المسمى السابق (دول متأخرة أو متخلفة).

ثم أعيد التصنيف مرة أخرى فأطلق عليها دول العالم الثالث على اعتبار أن هناك دول للعالم الأول وهي الدول الغربية الصناعية ودول العالم الثاني وهي الدول الاشتراكية، وأخيرا ظهر مسمى آخر وهو دول الشمال * المتقدمة * ودول الجنوب * النامية *.

كفاءة للنظام السياسي في تحقيق استقرار المجتمع وتجم عن هذه الحالة مشكلات تعترض الهيكل الاقتصادي (التبعية أشهرها) وتخلخل البناء الاجتماعي الثقافي (تساق القيم لأوضحها) وتتلوى النظام السياسي (فقدان التربية السياسية لأظهرها) (٤١، ٣).

يري مارثيلو Marthelot أن التخلف يأخذ بثلاث خصائص هي مستوى الدخل، ومستوى التغذية والمستوى الصحي ٠٠٠٠. وهذه للخصائص للثلاث تشكل حلقة مفرغة للفقر، فالرجل الفقير - ذو الدخل المنخفض - لا يمك ما يكفيه ليأكل، ومن ثم يعاني من سوء التغذية، فتضعف صحته، وبالتالي تضعف قدرته على العمل وينخفض دخله، وهكذا تنور الدائرة (٤٩، ٤).

ولقد وضعت عدة مؤشرات للتخلف جميعها تدل على انخفاض مستوى المعيشة ٠٠٠. لذا فالتحدى الذي تمثله التنمية هو أن تتحسن نوعية الحياة للأفضل ولاسيما في بلدان العالم الفقيرة (المتخلفة) وتتطلب تحقيق دخل أعلى وتعليم أفضل ومستويات أعلى من الصحة والتغذية، وفقر أقل وبيئة أوفر نظافة ومساواة أكبر في الفرص المتاحة وحرريات فردية أكبر وحياة ثقافية أكثر ثراء ٠٠ حيث أن التنمية بمعناها الواسع تشمل على زيادة قابلة للاستمرار (تراكمية) في مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادى والتعليم والصحة وحماية البيئة والمساواة الأكبر في الفرص والحرريات السياسية والمدنية وإن الهدف الشامل للتنمية هو إن زيادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لكل الناس (٥، ١٦ : ٤٩).

وهنا تجدر الإشارة الى أن التنمية وإن كانت تهم الدول النامية في المقام الأول، إلا أن الدول المتقدمة برغم ما حققته من مستويات معيشية مرضية إلا أنها تسعى لتحقيق المزيد تطلعا للأفضل بينما الدول النامية لم تبلغ ذلك الحد الأدنى من المستويات المعيشية المرضية إلا أنها تحاول تحقيق ذلك لذا فالتنمية غير قاصرة على الدول النامية بل تتم في كل من الدول النامية والمتقدمة على اعتبار أن التنمية ليست لها نهاية، فهي الغاية التي ليست بعدها غاية.

والوضع الحضاري في العالم أدى الى خلق ثلاث أشكال من التناقضات بين البلاد المتقدمة والمتخلفة، بين للتطور العلمي والتكنولوجي وتطور الأفكار والقيم

والنظم الاجتماعية، وبين مطامع الشعوب وأمالها من ناحية وقدراتها الحقيقية من جهة أخرى، إلا أن قدرة الأمم والشعوب على التقدم تقاس بمدى قدرتها على تحديث أساليب حياتها وتطوير مفاهيمها والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والثقافية والاستفادة مما يتاح من التكنولوجيا الحديثة في أساليب حياتها مع الإيمان بجذوى التغيير المستمر (١٨٥،٦).

ثانياً: مفهوم التنمية:

تباينت الآراء وجهات نظر العلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية وترجع صعوبة الاتفاق الى اختلاف التوجهات الفكرية والأيدولوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين وبالتالي استخداماتهم وتوظيفهم لهذا المفهوم في تحقيق أهداف معينة.

وفيما يلي سوف نستعرض التصورات المختلفة لمفهوم التنمية على النحو

التالي:-

أولاً: اختلاف مفهوم التنمية وفقاً لاستخداماته وتوظيفه:-

إن مفهوم التنمية مفهوم غامض حيث أنه يتضمن ثلاث صور ذهنية متلازمة في كل جهد يبذل من أجل فهم ظاهرة التنمية والتعامل معهم وهي التنمية كظروف حياة، وكهدف يراد بلوغه وكقدرة على النمو والتغيير والتطور (١٢،٧).

وهذا يعني أن الغموض قد يرتبط بتداخل استخدامات المفهوم بين وصف حالة المجتمع أو الهدف الذي يسعى إليه أو قدرته على تحقيقه، فمن حيث وصف حالة المجتمع فقد يكون المجتمع متقدماً ويتطلع للمزيد وللأفضل، وقد يكون المجتمع متخلفاً ويسعى لتحقيق التنمية كسبيل للخروج من هذه الحالة، أما من حيث كونها هدف يرتبط بمدى تحديده وفهمه ووضوحه حتى يمكن تضافر الجهود المجتمعية للأفراد والجماعات ومختلف الهيئات والقطاعات من أجل بلوغه، وكقدرة فتعنى مدى وفرة الطاقات والإمكانات والكفاءات التي تمكن المجتمع من تحقيق هذا الهدف، لذا فغموض هذا المفهوم يرتبط بمستوى الاستخدام في المقام الأول.

ولقد ميز ساندرز Sanders بين المعاني للنظرية المختلفة للتنمية الاجتماعية على النحو التالي (١، ٢٢):-

(١) التنمية كعملية: حيث يكون التركيز على التغيرات المتتالية، التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيداً، وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد.

(٢) التنمية كمنهج: حيث تعتبر اتجاهات نحو الفعل وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية.

(٣) التنمية كبرنامج: حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفاً في حد ذاته.

فالمنهج عبارة عن مجموعة من الإجراءات يؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأنشطة التي تكون جوهر هذا البرنامج.

(٤) التنمية كحركة: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجبة نحو التقدم وتصبح نوعاً من التنظيم.

وتعرف التنمية بأنها عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد في الاستثمار كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب (١٠٠، ٨).

وهذا التصور يؤكد على الاهتمام بالجانب الاقتصادي في عمليات التنمية وما يترتب عليه من خدمات اجتماعية لهؤلاء المنتجين.

ويفرق د: نيبيل السمالوطي بين التنمية والتحديث حيث يرى أن التنمية أو التحديث تعني المحاولة البشرية لتحسين ظروف الحياة الجمعية والفردية بما يتفق مع نسق القيم القائم ٠٠٠. ولكن يجب أن نميز بينهما على أساس أن التحديث يعني تخلص المجتمع من الطابع التقليدي المدعم للتخلف وذلك من خلال الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في مجالات الاقتصاد والإدارة والصحة والتعليم والعمران ٠٠٠ الخ وهذا يعنى

أن مسألة التحديث في جوهرها مسألة علمية أو تكنولوجية خالصة أما التنمية الاجتماعية أو الحضارية الشاملة تستغرق إلى جانب التحديث بالمعنى السابق عاملاً آخر يتمثل في أسلوب توظيف وتوزيع عائد للتنمية وخاصة ذلك الجزء الذى لا يعاد استثماره وإنما يخصص لاستهلاك البشر لذا فالتنمية ليست قضية علم فحسب ولكنها قضية علمية وإنسانية وسياسية (٩٣،٩).

وينظر للتنمية على أنها هى التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم، أى استغلال الناس لمواردهم الطبيعية فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم (١٧،٧) وهذا يعنى أن عملية التنمية تنصب على استثمار الناس للإمكانات الطبيعية المتاحة لديهم.

ويرى د. عبد الهادي والى: أن التنمية أصبحت شعاراً للطموح والجهد والإنجاز فهى تعنى التركيز على العمل الواعى من أجل إحراز تغيير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة والطموح فى التغيير وإيجاد الوسائل التنظيمية لإحرازه يعتبر مسألة محورية للتصور الحديث للتنمية (٤٨،١٠).

بينما يرى د. محمود الكروي: إن التنمية هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث فى المجتمع وتتجلى مظاهرها فى تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التى تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم فى حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها الى أقصى استغلال ممكن فى أقصر فترة مستطاعة وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع (٧٢،١١).

ويضيف د. محمد الجوهري أن التنمية تتطوى على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التى حرمت فى السابق من فرص النمو والتقدم (١٤٥،٢).

ويتحدد مفهوم التنمية في جانبين هما (١٧،١٢):-

الجانب الأول: علمي يتصل بالتخطيط والبرمجة وتطبيق الأساليب العلمية أو التقنية في الزراعة والصناعة والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة وتحديث التعليم والصحة وإرساء البنية الأساسية في المجتمع ... الخ.

الجانب الثاني: عقائدي أو أيديولوجي أو قيمي أو أخلاقي يتصل بمنطلقات التنمية وأهدافها وتوظيف نتائجها وصورة المجتمع التي تسعى برامج التنمية تحقيقه وتصور الإنسان من حيث قيمته ودوره في المجتمع وعلاقته به وطبيعة العلاقات الاجتماعية ومعايير السواء والانحراف والهدف النهائي الذي يسعى الإنسان والمجتمع الى تحقيقه والضوابط التي يجب الالتزام بها خلال مسيرة التنفيذ والتنمية ... الخ.

ثانيا: اختلاف المفهوم وفقا للتوجهات الفكرية والأيدولوجية:-

أن مفهوم التنمية يختلف باختلاف التوجهات الفكرية والأيدولوجية، لذا نجد أن مفهوم التنمية في الفكر الرأسمالي يختلف عنه في الفكر الاشتراكي.

فالتنمية ترتبط من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالإطار الأيدولوجي للمجتمع ويظهر بوضوح من الاتجاه العام الذي تنطلق منه نظريات التغيير الاجتماعي ولهذا يمكن أن تبرز ثلاث اتجاهات ذات طابع أيديولوجي تسيطر على طبيعة التنمية في عالم اليوم هي (١٦،١٣):-

الاتجاه المحافظ: وهذا الاتجاه يرفض البعد التاريخي في دراسة الواقع ومن ثم لا يربط ربطا واضحا بين النمو الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي ويرتبط بالمنظور البراجماتي الذي يرفض التحليل الديالكتيكي للواقع الاجتماعي التاريخي ويرى أن الواقع الاجتماعي الممكن هو الواقع القائم.

الاتجاه الوضعي: ويرى أنصاره أن التنمية تتحقق من خلال تعديلات ووظيفية دون مساس بتكامل النسق القائم واستمراره.

الاتجاه الماركسي: والذي ينطلق من تصورات مختلفة تقوم أساساً على تغيير الأساس المادي للمجتمع مع ما يستتبع من تغيرات مصاحبة في نظم المجتمع وبالتالي يكون طريق التنمية هو التغيير الشامل لبناء المجتمع الذي تفرضه حتمية التاريخ. وفيما يلي سوف نوضح مفهوم التنمية في كل من الفكر الرأسمالي والاشتراكي بإيجاز على النحو التالي:-

الفكر الرأسمالي في التنمية:-

تتمثل مقومات المجتمع الرأسمالي في الأبعاد التالية:-

١- البعد الاقتصادي: ويقوم على:-

١- عدم تدخل الدولة: انطلاقاً من المبدأ الاقتصادي دعه يعمل دعه ينطلق، ودعم الحرية الفردية في الإنتاج والاستهلاك حيث يعتبر تدخل الدولة نوعاً من الحد القيد لحرية الأفراد وهذا يتعارض مع فلسفة النظام الرأسمالي، بالإضافة إلى أن الدولة تتدخل فقط في الحالات الطارئة وخاصة في الأمور المتعلقة بالأمن القومي والخدمات العامة فقط.

٢- التخطيط القطاعي (التأشيرى) التخطيط من وجهة نظر النظام الرأسمالي يعتبر نوعاً من تدخل الدولة لذا فنمط التخطيط المساند هو التخطيط التأشيرى الذى يرتبط بمؤشرات الأزمات (وفى قطاعات معينة)، حيث يمثل تدخل مؤقت لمواجهة أزمات طارئة وينتهى بزوال هذه الأزمات.

٣- الملكية الفردية (الخاصة) لأدوات الإنتاج حيث يتحمل القطاع الخاص مسئوليات المشروعات الاقتصادية من حيث اختيارها وتحديد حجمها واختيار نوعيات المنتج وكمياته وأسعاره وفقاً لقوانين السوق المرتبطة بالعرض والطلب والمنافسة الحرة حيث يكون الإنتاج يهدف الربح فى المقام الأول.

ب- البعد الاجتماعي:-

يقوم النظام الرأسمالي بدعم الطبقة الرأسمالية (أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين) باعتبارها الطبقة القادرة على دفع المجتمع نحو تحقيق أهدافه.

ج- البعد السياسي:

يقوم المجتمع الرأسمالي على نظام تعدد الأحزاب السياسية التي تعبر عن كافة الاتجاهات الفكرية بحرية تامة وبما يحقق الديمقراطية.

ويفسر الفكر الرأسمالي التخلف بأنه يرجع الى عدم محاكاة الدول النامية لأساليب الحياة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة وعلى المجتمع أن يقوم بالابتكار أو استيراد ما يحتاجه من عمليات تتيح له فرص الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم والتحديث ويتم ذلك من خلال تحديث الطبقات الاجتماعية ، البيروقراطية، منظمات السوق والنقود، للروابط السياسية وما يتعلق بذلك من قوانين عامة ومن خلال هذا التجديد في نسيج المجتمع يمكن لقدرات المجتمع أن تعمل على إعادة تشكيل المجتمع بصورة تسمح بتحقيق التنمية لبلوغ مستويات أعلى. لذا فالتنمية تتم عن طريق النمو التدريجي المطرد وإنما مجرد برامج رعاية اجتماعية وخدمات عامة تتحقق عن طريق إصدار التشريعات والقوانين لضمان حقوق الأفراد في إشباع احتياجاتهم الأساسية ويلتزم بها أصحاب رؤوس الأموال (المشروعات الاقتصادية) ويتحمل مسئولية وضعها وتنفيذها الهيئات الأهلية والحكومية.

الفكر الاشتراكي في التنمية:

تتمثل مقومات المجتمع الاشتراكي في الأبعاد التالية:-

أ- البعد الاقتصادي ويقوم على:-

١- تدخل الدولة: في اختيار كافة البرامج والمشروعات وتحديد الأنشطة الاقتصادية للمجتمع.

ب- البعد الاجتماعي:-

يقوم النظام الرأسمالي بدعم الطبقة الرأسمالية (أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين) باعتبارها الطبقة القادرة على دفع المجتمع نحو تحقيق أهدافه.

ج- البعد السياسي:

يقوم المجتمع الرأسمالي على نظام تعدد الأحزاب السياسية التي تعبر عن كافة الاتجاهات الفكرية بحرية تامة وبما يحقق الديمقراطية.

ويفسر الفكر الرأسمالي التخلف بأنه يرجع الى عدم محاكاة الدول النامية لأساليب الحياة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة وعلى المجتمع أن يقوم بالابتكار أو استيراد ما يحتاجه من عمليات تتيح له فرص الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم والتحديث ويتم ذلك من خلال تحديث الطبقات الاجتماعية ، البيروقراطية، منظمات السوق والنقود، للروابط السياسية وما يتعلق بذلك من قوانين عامة ومن خلال هذا التجديد في نسيج المجتمع يمكن لقدرات المجتمع أن تعمل على إعادة تشكيل المجتمع بصورة تسمح بتحقيق التنمية لبلوغ مستويات أعلى. لذا فالتنمية تتم عن طريق النمو التدريجي المطرد وإنما مجرد برامج رعاية اجتماعية وخدمات عامة تتحقق عن طريق إصدار التشريعات والقوانين لضمان حقوق الأفراد في إشباع احتياجاتهم الأساسية ويلتزم بها أصحاب رؤوس الأموال (المشروعات الاقتصادية) ويتحمل مسئولية وضعها وتنفيذها الهيئات الأهلية والحكومية.

الفكر الاشتراكي في التنمية:

تتمثل مقومات المجتمع الاشتراكي في الأبعاد التالية:-

أ- البعد الاقتصادي ويقوم على:-

١- تدخل الدولة: في اختيار كافة البرامج والمشروعات وتحديد الأنشطة الاقتصادية للمجتمع.

ولقد استندت أغلب نظريات تنمية العالم الثالث على أربعة افتراضات أساسية وهي (١٤، ١٧١ : ١٧٢):-

الأولى: أن التنمية تعني التقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح وهي أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة.

الثاني: أن الدول المتخلفة سوف تتقدم وتتجه نحو نموذج الدول المتقدمة حينما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية.

الثالث: أن عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية معينة يمكن تحديدها وحصرها من شأنها معاونة دول العالم الثالث على تحقيق حشد شامل رشيد لمواردها القومية.

الرابع: ضرورة التنسيق بين القوي الاجتماعية والسياسية المختلفة داخل المجتمع من أجل تدعيم سياسة التنمية وتحديد الأساس الأيديولوجي الذي يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المتخلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق بمهام أو واجبات التنمية.

ثالثا: اختلاف المفهوم وفقا للتخصصات المختلفة:

* يختلف معالجة مفهوم التنمية باختلاف تخصصات الباحثين والعلماء الذين عالجوها، وقد عرضت منظورات مختلفة على النحو التالي (١٥، ٣٧ : ٣٨):-

١- المنظور السياسي: يراها تعليما أحسن، وصحة أوفر، ومسكنا أنسب، ووسائل اتصال ونقل أكفأ وأرخص، وإجلال الآلة محل الجهد البشري، وتنوع كبير في السلع والخدمات المتاحة من حيث النوع والكم والزمن والمكان، والسعر المناسب والبحث عن المكانة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب.

٢- المنظور الاقتصادي: هي توفير حد أدنى من مستوى المعيشة للأفراد بزيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تحقق بدورها الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي.

٣- منظور الفلسفة والإصلاح الاجتماعي: يأخذها على إنها توفير الفرص لممارسة الإنسان لحقوقه الاجتماعية والسياسية وتأمين العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص مع تحقيق الرفاهية الإنسانية.

٤- المنظور الديني: هي مطابقة السلوك لصحة الاعتقاد بما يحرر عقل الانسان وروحه وبدنه فتكون له القدرة على تحقيق خلافة الله في الأرض بسيطرته على بيئته واستغلالها لصالحه دون ما شطط.

٥- المنظور الاجتماعي النفسي: يتناولها على أنها تحقيق التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع.

*وبصفة عامة فإن مفهوم التنمية يتضمن سلسلة من عمليات إحداث التغيير تستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي معين الى واقع آخر أفضل منه.

ويري د. سعد الدين إبراهيم: ان مفهوم التنمية يعنى انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع . . . ولقد بلور عناصر أساسية للتعريف أهمها (١٦، ٦٧ : ٦٨):-

١- أن التنمية عملية داخلية ذاتية: بمعنى كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة فى داخل الكيان نفسه وأي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو ان تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.

٢- ان التنمية عملية ديناميكية مستمرة أى إنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.

٣- ان التنمية ليست ذات طريق واحد، أو إتجاه محدد مسبقا وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة داخل كل كيان.

وبضيف أن عملية التنمية تنطوي على شرطين هما:-

الشرط الأول : هو إزالة كل المعوقات التى تحول دون انبثاق الإمكانيات

الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد / المجتمع).

الشرط الثانى: هو توفير الترتيبات المؤسسية التى تساعد على نمو هذه

الإمكانيات المنبثقة الى أقصى حدودها.

وان المضمون الإجرائي المحدد لمفهوم التنمية هو المساواة في فرص الحياة وتوسيع فرص الحياة وهاتان الركيزتان هما في الواقع ما ينطوي عليه مفهوم التحرر الإنساني حيث يرى أن التنمية والتحرر الإنساني مصطلحان أو مفهومان لنفس المضمون كلاهما يعني الآخر.

ويري د. محمد الجوهري: أن عملية التنمية (التعبئة) هي مجموع ظواهر التغيير الثقافي الدينامي الواعي والموجه وخاصة تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التي كانت ثابتة أو جامدة - نسبيا - فيما مضى وهي العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدية وإعادة صياغتها أو التخلص من بعضها نهائيا إذا لزم الأمر ويضيف إنه يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للتعبئة داخل العملية التنموية حدها فيما يلي (١٦٤،٢):-

(أ) المستوى الأول: هو المستوى التكنولوجي: ويتمثل في تغير أساليب الانتاج والنقل والاتصال والتوزيع، وذلك بهدف الوصول الى علاقة أكثر ملائمة بين التكلفة والعائد.

(ب) المستوى الثاني: وهو المستوى الاقتصادي ويتمثل في التوصل الى طرق أكثر إنتاجية وأكثر كفاءة في مجالات التنظيم والتخطيط وتوزيع العائد.

(ج) المستوى الثالث: هو المستوى الاجتماعي: وهو يتشعب بدوره الى النقاط الفرعية الثلاث التالية:-

١- تحريك النظام الاجتماعي وتعبئته بصفة عامة بما في ذلك توسيع مجالات العلاقات والوعي والمسئولية التي تطرأ على وظائف الكيان الاجتماعي وبنائه وخلق وحدات اجتماعية أكبر حجما وأكثر تعقيدا ترتكز على أساس التكامل الداخلي الفعال (التكيف والملاءمة بين أفراد تلك الوحدات الاجتماعية وخلق أساس النمو في إعداد السكان.

٢- الحراك الأفقي أو الجغرافي (أي المكاني) الذي يتمثل في هجرة العناصر السكانية المختلفة وانتقالها من مكان الى آخر.

٣- الحراك الرأسي أي الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى أعلى أو أسفل السلم الاجتماعي وكذلك تغيير العوامل المؤثرة على البناء الطبقي مثل توزيع القوة، والهيبة، والتعليم والملكية والدخل ... الخ.

والمنتبع للأدبيات وبوجه خاص موثيق الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع تعريف دقيق لمفهوم التنمية الاجتماعية يستطيع أن يري أنها تأخذ بواحد أو أكثر من مفاهيم ثلاثة تتمثل في (١٢، ٢٥ : ٢٦):-

المفهوم الأول: والأكثر شيوعا هو المفهوم القطاعي، فالتنمية الاجتماعية تُود في مجال الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية وبوجه خاص قطاعات الخدمات في معرض الحديث عن التنمية، ولا سيما من المنظور الاقتصادي وساعد هذا المنهج على بلورة أنق لمجموعات الغايات ذات الطبيعة الاجتماعية عند صياغة استراتيجيات التنمية وعلى ربطها بالغايات الاقتصادية وتعميق الرؤية بالنسبة لطبيعة العلاقة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

المفهوم الثاني: هو المفهوم الفئوي ونقصد به التركيز على أوضاع وقضايا فئات بعينها لا تستفيد من التنمية على النحو المرجو، أما نتيجة ممارسات اجتماعية قاصرة، أو بسبب قصور في استراتيجيات التنمية ذاتها، وتشغل المرأة والأطفال حيزا واضحا من الاهتمام في هذا الصدد، وإن بدأ العمر يحظى بمساحة أوسع نبدأ الاهتمام بقضايا الشباب والشيوخ كما أولى المجتمع الدولي فئات أخرى كالمعوقين والمهاجرين والأقليات.

المفهوم الثالث: هو المفهوم الإشكالي: بمعنى أن ينصب الاهتمام على مشاكل محددة كان من المفترض أن تعالجها التنمية، إلا أنها أخذت أبعادا تتذر بالخطر وعجزت الأنماط المطبقة من أجل التنمية عن التعامل معها بالكفاءة الواجبة، وإذا كانت طبيعة القطاعات والفئات متشابهة في المجتمعات المختلفة فإن طبيعة المشاكل ونواحيها وأثارها يمكن أن تتفاوت من مجتمع إلى آخر.

ويري د. عبد الباسط محمد حسن ان النظرة التحليلية الدقيقة لمختلف تعريفات التنمية الاجتماعية تؤكد على وجود ثلاث اتجاهات تتمثل في (٤، ٩٢):
-(٩٥)-

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية، والرعاية الاجتماعية في مفهومها الضيق لا تمثل الا جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين فالخدمات الاجتماعية تشمل على التعليم، والصحة، والإسكان، ورعاية العمال والنهوض بالطبقات الفقيرة، والرعاية الاجتماعية ٠٠٠ الخ.

وخدمات الرعاية الاجتماعية يقصد بها للخدمات التي تقدم للمجمعات التي لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة كالخدمات التعليمية والصحية. وهذا المفهوم للتنمية الاجتماعية لا يتمشى مع ثورة الآمال المتزايدة لملايين البشر الذين يواجهون قضايا التخلف، ويرغبون في تحقيق معدلات سريعة للنمو في أقصر وقت ممكن.

الاتجاه الثاني: يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية.

ويعتبر هذا المفهوم من أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعا واستخداما، فالتنمية الاجتماعية تستثمر رأس المال في الطاقات البشرية وتسعى الى تقديم الخدمات التي تعود بالفائدة المباشرة على الأفراد، وهذه الخدمات ينعكس أثرها على رفح المستويات الاجتماعية والمعيشية للأفراد من ناحية، وعلى زيادة كفاءتهم الإنتاجية من ناحية أخرى.

الاتجاه الثالث: يرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تفسير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

ولما كان التغيير الاجتماعي ينصب على كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو في نظمه الاجتماعية أو أنماط العلاقات الاجتماعية، وفي القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد التي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها... فإن التنمية الاجتماعية تنصب على كل هذه الجوانب، كما يتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغيير الاجتماعي كالقوارق الكبيرة في مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء والإصلاح الزراعي والمشكلات العمالية، ومشكلات الهجرة من الريف إلى الحضر، والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغيير الاجتماعي السريع.

وهذا الاتجاه في تعريف التنمية الاجتماعية هو الذي يتجه إليه ويأخذ به، حيث يشير إلى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات، وإنما تشمل على عنصرين أساسيين هما:-

- (١) تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تسير روح العصر.
- (٢) إقامة بناء اجتماعي تتبثق عنه علاقات جديدة، وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

نستخلص من العرض السابق أن مفهوم التنمية يتضمن ما يلي:-

- ١- إن جوهر التنمية هو سلسلة متكاملة من عمليات إحداث التغيير في الجوانب البنائية والوظيفية، بحيث يتحقق التكامل والاتساق بين مجالات وقطاعات النشاط في المجتمع.
- ٢- أسلوب التنمية هو استثمار الموارد البشرية والمادية والتنظيمية الاستثمار الأمثل مع تضاهي الجهود الحكومية والأهلية في مناخ ديمقراطي لتحقيق الأهداف وزيادة مشاركة كل القوى الاجتماعية في المجتمع في صنع القرارات التنموية وتنفيذها، والاستفادة من عائداتها ومردودها.
- ٣- إن الإنسان هو المستهدف من عمليات التنمية، كما أنه هو وسيلتها، لذا فعمليات التنمية تستهدف زيادة فرص الحياة للإنسان وتحسينها للأفضل والمساواة والعدالة في إمكانية الحصول عليها، بما يضمن تحرير طاقات الفرد وإطلاق قدراته على

العمل والإنجاز، ورفع معدلات أدائه، ودعم ثقته بنفسه، وقدراته على الخلق والإبداع والابتكار بما يحقق الاعتماد على الذات.

٤- إن عملية التنمية عملية مجتمعية شاملة تستهدف زيادة الانتاج واتساع مجال الخدمات وتغيير أنماط السلوك الاجتماعي. والقيم المساندة و مراعاة الأوضاع السياسية للخارجية والداخلية التي أثارها ولا سيما على مستوى تحديد أولويات التنمية، وذلك لأن مشكلات المجتمع معقدة ومتداخلة ومتشابكة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا، مما يستوجب النظرة الشمولية لها.

٥- عملية التنمية رغم إنها عملية تطوير حضاري شامل هدفها ووسيلتها الانسان الا أن التغييرات التي تنجم عن التنمية يجب أن يراعى فيها المحافظة على التراث (الأصالة والمعاصر) بحيث ينظر إليها- التنمية- كقضية مصيرية، تعني الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع، والتحرر والتخلص من التبعية بمختلف أشكالها.

٦- أن التنمية عملية متواصلة أي تتصف بالاستمرارية والاستدامة، لذا لا بد وان تتضمن البرامج والمشروعات التنموية المقدره على التوالد الذاتي، بحيث ينجم عن تنفيذ البرامج والمشروعات الحالية خلق المزيد من البرامج والمشروعات الجديدة المترتبة عليها بالاعتماد على الموارد والإمكانات والطاقات الذاتية للمجتمع.

٧- ضرورة وجود سياسة اجتماعية محددة المعالم توجه القائمين على التنمية الى الغايات المجتمعية بعيدة المدى وكذلك مجالات وقطاعات وميادين العمل واتجاهاته في إطار أيديولوجية المجتمع، بحيث تتطلق عمليات التنمية من واقع المجتمع وظروفه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

٨- وجود استراتيجية للتنمية تتضمن مجموع الأهداف الكلية طويلة المدى التي تعتقد أنها تشكل-إذا ما تحققت- تطورا حضاريا شاملا للمجتمع مصحوبا بالوسائل الأساسية التي تضمن تحقيق هذه الأهداف مع ترجمة الخطط طويلة المدى الى متوسطه ثم قصيرة المدى بما يكفل تحقيق أهداف جزئية على فترات زمنية قصيرة في مجموعها.

٩- أن التنمية تعتمد على التخطيط كأسلوب علمي يتحقق من خلاله الموازنة بين ما يبغي المجتمع تحقيقه من أهداف (إشباع احتياجات، حل مشكلات، تحقيق طموحات وتطلعات) وبين ما يمكن تحقيقه فعليا في حدود الموارد والإمكانات (البشرية، التنظيمية، المادية) المتاحة والممكن أتحاها مستقبلا.

١٠- التقويم المستمر لزيادة كفاءة الأجهزة القائمة على عمليات التنمية من تخطيط وتنفيذ ووضع سياسة، وكذلك تقويم فاعلية ما يقدم من خدمات لضمان تحقيق الأهداف كما هو مرجو.

ثالثا: النمو والتنمية:-

وأخيرا بعد ان استعرضنا مفاهيم التنمية، لابد وأن نتناول الفروق (أوجه الاختلاف بين مفهومي النمو والتنمية والتي تتمثل فيما يلي(٤، ٨٥ :٨٧):-

١- النمو عبارة عن تغير تلقائي لا إرادي يتم بفعل الطبيعة دون تدخل من قبل الانسان بينما التنمية عبارة عن إحداث تغيير مقصود مخطط وهادف يتم عن طريق جهود بشرية منظمة لتحقيق أهداف معينة.

٢- النمو عبارة عن تطور بطئ وتحول تدريجي وتتوقف درجة البطئ ومدى التدرج على ظروف الطبيعة وعواملها التي تتحكم فيه بينما التنمية تتم عن طريق دفعة أو سلسلة من الدفعات القوية تستهدف الخروج بالمجتمع من حالة الركود والتخلف الى حالة الحركة نحو التقدم والرفق.

٣- ينجم عن النمو زيادة ثابتة أو مستمرة في جانب معين من جوانب الحياة بينما التنمية تحقق زيادة تراكمية ودائمة خلال فترة زمنية محددة وغالبا ما تشمل كافة جوانب الحياة وتحقق التكامل والتوازن بينها.

٤- النمو ينتج عنه تغير ضئيل كمي أكثر منه كفي، لذا يتم بالسطحية بينما التنمية ينجم عنها تغيير كبير وكفي أكثر منه كمي لذا تتسم بالجزرية والعمق والسرعة ومن نتائجها تحول الأشياء والظواهر من حالة الى حالة أخرى.

مراجع الفصل

- (١) على الكاشف: التنمية الاجتماعية والمفاهيم والقضايا، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٥.
- (٢) محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٩٨٢.
- (٣) محمود محمد الكردي: التخلف ومشكلات المجتمع المصري، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩.
- (٤) عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢.
- (٥) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم الثالث "تحديات التنمية" القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩١.
- (٦) أنور عطية العدل: التخطيط للتقدم الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.
- (٧) جورج ف. جانت: إدارة التنمية" مفهومها، أهدافها، وسائلها" ترجمة منير لبيب مرسي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩.
- (٨) خيرى عزيز: قضايا التنمية والتحديث فى الوطن العربى، بيروت، دار الأفاق الجديدة، ١٩٨٣.
- (٩) نبيل السمالوطى: التنمية والتحديث الحضارى، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الجبلاوى، ١٩٧٥.
- (١٠) عبد الهادى والى: التنمية الاجتماعية مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢.

- (١١) محمود الكردي: التخطيط للتنمية الاجتماعية، * دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧.
- (١٢) إقبال الأمير السالموطي: التنمية الاجتماعية سياسات وقضايا، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٩٩.
- (١٣) محمد عاطف غيث، محمد على محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة للجامعة، ١٩٩٢.
- (١٤) السيد الحسيني: التنمية والتخلف، الإسكندرية، دار المعرفة للجامعة، ١٩٩٦.
- (١٥) السيد كمال عبد المعطي أغا: العلاقة بين مراكز صنع القرار في التخطيط الإقليمي للتنمية الريفية بمحافظة الشرقية، بحث غير منشور، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٧٩.
- (١٦) إسماعيل صبري عبد الله وآخرون (محررون): استراتيجيات التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧، سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سيكولوجية للتنمية في العالم الثالث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

الفصل الثاني

الدعائم الأساسية لمنظور التنمية الاجتماعية

إعداد

الدكتورة/ مني محمود عوييس

محتويات الفصل

أولاً: أهداف التنمية الاجتماعية.

ثانياً: فلسفة التنمية الاجتماعية.

ثالثاً: قواعد التنمية الاجتماعية.

رابعاً: نماذج التنمية الاجتماعية

خامساً: نموذج الإطار التحليلي للتخطيط في مجال

التنمية الاجتماعية..

أولاً: أهداف التنمية الاجتماعية:-

يتحقق للمجتمع أهدافه الاجتماعية في ضوء استراتيجية شاملة تركز على
أيدولوجية اجتماعية واضحة، عبر مراحل التخطيط الاجتماعي.

وتحدد أهداف التنمية الاجتماعية في مصر في الآتي:-

الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية:

يتركز الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة في مختلف
النشاطات البشرية من خلال إحداث التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق
التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه:

ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف التالية للتنمية

الاجتماعية:-

(١) إحداث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه، ويشتمل هذا التغيير

على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك
الأفراد وتحدد أنوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

(٢) معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به.

(٣) إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل، من خلال تقديم

الخدمات الاجتماعية المختلفة- (تعليم، صحة، إسكان- ثقافة- رعاية اجتماعية-

تنشئة اجتماعية ... الخ).

والحاجات الاجتماعية تتحدد في:-

(أ) الحاجة إلى العمل والتملك والاستهلاك.

(ب) الحاجة إلى العيش في مناخ أسري مستقر يتوفر فيه الأطمئنان

والحب والتفاهم.

(ج) الحاجة إلى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية .

(د) الحاجة الى وجود قوة تتمثل في الضبط الاجتماعي الذي يحقق الطمأنينة والأمان.

(هـ) الحاجة الى التعليم.

(و) الحاجة الى الاستمتاع بصحة جيدة.

(ز) الحاجة للامتثال للمعايير والقيم في إطار قيم المجتمع.

(ح) الحاجة للابتكار والإبداع.

(ط) الحاجة الى الرعاية الاجتماعية ، للفئات الخاصة (١).

وبذلك تسبع التنمية الاجتماعية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والثقافية.

(٤) تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعد على تحسين مستويات المعيشة.

(٥) تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة، وتيسير الحصول عليها.

(٦) إتاحة الفرص لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية في توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها. (٣)

ثانياً: فلسفة التنمية الاجتماعية :- (٤)

ترتكز فلسفة التنمية الاجتماعية على مجموعة من الحقائق تتمثل في الآتي:-
١) تتبع مبادئ وأهداف التنمية الاجتماعية من مبادئ وأهداف الأديان السماوية، والمتمثلة في احترام الإنسان، ولحفاظ على كرامته والاعتراف بوجوده وصيانته حقوقه، والالتزام بمبدأ التكافل الاجتماعي، ليكون الإنسان بحق خليفة الله على أرضه.

٢) التنمية الاجتماعية عمل إنساني تمتد جنورها في طبيعة الإنسان كمخلوق اجتماعي يسعى دائماً الى البقاء والاستمرار، مستعيناً بقدراته المختلفة في التفاعل والتعاون مع الغير لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات.

٣) التنمية الاجتماعية هي الترجمة الحقيقية لمفهوم العدالة الاجتماعية، المتمثلة في التعاون والمشاركة وتحمل المسؤولية الاجتماعية والتي يتحقق بها تنمية وتقدم المجتمع.

٤) تركز التنمية الاجتماعية على إرادة أفراد المجتمع ، ورغبتهم في القيام بعمليات التنمية على أسس تنظيمية نابعة من شعورهم بالانتماء والولاء وتحمل المسؤولية لإحداث التقدم المنشود.

فالتنمية الاجتماعية = إرادة + رغبة في التغيير.

٥) تواجه التنمية الاجتماعية المشكلات الاجتماعية التي تصيب المجتمع نتيجة للتغيير الاجتماعي المستمر.

٦) للتنمية الاجتماعية سبيل الى السلام العالمي، الذي ننشد إليه.

٧) التنمية الاجتماعية هي محصلة الفضائل التي عرفها الإنسان منذ بدء الخليقة وعلى مر العصور والأجيال، فهي ممثلة في علاقته بربه وبذاته وبأسرته وبجماعته وبمجتمعه، وبذلك فهي تركز على الدعوة لإقامة مجتمع يحقق لأفراده توافقه الاجتماعي.

٨) تؤكد التنمية الاجتماعية على أهمية المسؤولية الاجتماعية المشتركة بين الفرد ومجتمعه ممثل في حكومته، فكل منهما له حقوق وعليه واجبات تجاه الآخر، وصولاً الى الأهداف المنشودة.

٩) تؤكد التنمية الاجتماعية على أهمية الاتجاه التكاملي في التنمية، فالتنمية الاجتماعية لها أثر وعائد على التنمية الاقتصادية حيث تحقق على المدى القريب أهداف اجتماعية مباشرة، وعلى المدى البعيد أهداف اقتصادية غير مباشرة، أيضاً نجد أن التنمية الاقتصادية لها أثر وعائد على التنمية الاجتماعية فهي تحقق أهداف اقتصادية مباشرة على المدى القريب، وأهداف اجتماعية غير مباشرة على المدى البعيد، مما يؤكد على أهمية العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

١٠) تركز التنمية الاجتماعية على تحقيق تماسك وترابط أجزاء ومكونات المجتمع، وأن أي خلل في أي جزء منه يؤثر في الأجزاء الأخرى ، كذلك أي تقدم

أو تغيير للأحسن في أى جزء منه يؤثر إيجابياً فى الأجزاء الأخرى، والتنمية الاجتماعية تسعى دائماً لإحداث التغيير الاجتماعى المطلوب لتقدم المجتمع.

ثالثاً: قواعد التنمية الاجتماعية:-

تتركز التنمية الاجتماعية على مجموعة هامة من القواعد الأساسية، فى تكاملها، تساهم فى الوصول للأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية، نوضحها فيما يلى:

(١) مشاركة أفراد المجتمع فى برنامج التنمية الاجتماعية:-

إن من أهم العقبات التى تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية، بالقدر المطلوب وخاصة فى المجتمعات النامية هى ضعف عملية المشاركة فى برامج التنمية، ولذلك يجب العمل دوماً على تدعيم المشاركة عن طريق:

• إثارة وعي أفراد المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة والنظر الى مستوى أفضل:

- استخدام وسائل الإقناع بالاحتياجات الجديدة المتطورة.
- التدريب على الوسائل الحديثة فى الانتاج
- إكساب أفراد المجتمع أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الانخار وإقامة المشاريع وكيفية الاستهلاك والترشيد فيه (٥).

(٢) التكامل الاجتماعى : Social Intersection والتنسيق بين برامج التنمية:-

بمعنى ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع وعلاج مشكلاته من خلال خطة متكاملة، لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يؤكد مدى التمسك والتكامل بين النظم الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع.

(٣) الوصول الى نتائج ملموسة لها أثرها على تنمية المجتمع:-

إن الوصول الى نتائج سريعة وملموسة من برامج التنمية، تحقق ثقة أفراد المجتمع، فالثقة فى برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لنجاحها، باعتبار إنها عملية إنسانية، لاغنى عنها فى أى تفاعل اجتماعى.(٦)

(٤) الاعتماد على الموارد المحلية:-

تتركز برامج التنمية الاجتماعية على استثمار الموارد المحلية المتاحة في المجتمع سواء مولود مادية أو بشرية، مما يقلل من تكلفة البرامج (٧).
وبضيف هوبهاوس L.T.Hobhouse قواعد التنمية التالية (٨)

١-تطور وتعديل النظم القائمة في بناء المجتمع ، بما يساهم في ملامتها للأهداف المنشودة.

٢-التأكيد على اهتمام بالعملية التبادلية Mutalit بين برامج ومجالات التنمية الاجتماعية.

٣-يوضح ذلك في أن مخرجات برنامج Outputs تعبير مدخلات Inputs لبرنامج آخر وهكذا، تتكامل برامج التنمية الاجتماعية.

٤-تنمية المهارات والخبرات لدى أفراد المجتمع للمساهمة والمشاركة في برامج التنمية.

٥-تدعيم الدور الذي تلعبه القيم في برامج التنمية الاجتماعية.

٦-التعاون والتنسيق بين برامج التنمية وأيضاً الأجهزة المسؤولة على مختلف المستويات القومية، والإقليمية، والمحلية، أيضاً التأكيد على التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية.

٧-التوسع في برامج التنمية حتى تغطي احتياجات أفراد المجتمع، أي وضع مقاييس التنمية الاجتماعية يرتبط بعدد سكان المجتمع.

رابعاً: نماذج التنمية الاجتماعية:-

تتحدد آراء المفكرين والعلماء والمهتمين بالتنمية الاجتماعية في وضع نماذج أو اتجاهات تتفق ومساير مراحل التنمية الاجتماعية بقصد الوصول إلى تنمية وتقدم المجتمع بما يتفق مع أيديولوجيته السائدة وتخالف وجهة النظر حول مسمى النموذج أو الاتجاه فالبعض يطلق مسمى النموذج للتنمية الاجتماعية والبعض يطلق مسمى الاتجاه للتنمية الاجتماعية ويفضل الغالبية مصطلح النموذج Model.

وفيما يلي عرض لبعض نماذج التنمية، والتي يختار منها المخطط والمنفذ النموذج المناسب لظروف المجتمع حتى تحقق برامج التنمية أهداف المجتمع المنشودة.

أهم نماذج التنمية:-(١٠)

١- النموذج المرحلي:-

يهدف هذا النموذج الى توضيح مراحل سير العملية التنموية باعتبار أن المجتمع نسفاً تتم فيه عمليات التنمية بشكل تطوري، مع التركيز على البناء الثقافي للمجتمع والذي يشتمل على القيم والمعايير والتقاليد والاتجاهات السلوكية والتي يكون لها أثر إيجابي على دفع برامج التنمية نحو تحقيق الأهداف.

ويشتمل النموذج على المراحل التالية:-

أ- مرحلة ثبات المجتمع:-

وفي هذه المرحلة يكون المجتمع في حالة تقبل للأنماط الثقافية المتواجدة، والقدرة على إشباع احتياجات أفراد المجتمع، وعدم تقبل أية أنماط ثقافية جديدة.

ب- مرحلة التركيز على العوامل الفردية:-

في هذه المرحلة تزايد احتياجات أفراد المجتمع ، وفي نفس الوقت تزايد قدرة المجتمع على محاولة إشباع هذه الاحتياجات المتزايدة، طالما أن الأنماط الثقافية تنمو وتتطور وتزيد من قدرة المجتمع في استخدام البرامج التنموية اللازمة.

ج- مرحلة دخول بعض الأنماط الثقافية الجديدة:-

في هذه المرحلة يسمح المجتمع بدخول أنماط ثقافية جديدة من المجتمعات الأخرى ولكن في هذه الحالة يجب ضرورة تأجيلها وتطويرها مع ثقافة المجتمع حتى يستفاد منها في البرامج التنموية. وإذا لم يحدث هذا التطوير، فيكون المجتمع في حالة عدم توازن ويؤثر ذلك على برامج التنمية سلباً.

د - مرحلة التوازن:-

في هذه المرحلة يتجه المجتمع الى استخدام الأساليب والوسائل المختلفة لإعادة تأجيل أنماطه الثقافية من خلال التوطين والتطويع لأنماط الثقافة الدخيلة، حتى يكون له أنماطه الثقافية الأصيلة، وفي نفس الوقت الاستفادة من الجديد، لما لذلك من تأثير إيجابي على البرامج للتنمية.

هـ - مرحلة الاستقرار:-

وفي هذه المرحلة يستقر المجتمع ويبدأ في إشباع احتياجات أفراد في ضوء إيديولوجيته وتختل هذه المرحلة عن المرحلة الأولى وهي مرحلة ثبات المجتمع ، في استعادة المجتمع من خلال مراحل التطورية من تحقيق لكثير من أهدافه التنموية.

٢ - النموذج السلوكي:-

يركز هذا النموذج على اتجاهات وسلوك أفراد المجتمع ودرجة مشاركتهم ومساهماتهم في برامج التنمية ، ويوضح هذا النموذج فكرة تالكوت بارسونز **Talcott Parsona** في الفعل الاجتماعي **Social Action** على أساس يصدر من الفرد ويكون له معنى لدي الآخرين ويحدد هذا الفعل في ضوء معايير الجماعة والمجتمع. ونهتم هنا بالأفعال الاجتماعية لأفراد المجتمع والتي تتجسد في المشاركة في برامج التنمية والمساهمة في تحقيق الأهداف.

ويتطلب هذا النموذج دراسة وتحلل نسق المجتمع لتحديد الأنماط السلوكية لأفراد المجتمع، حتى يستفاد من ذلك في تدعيم السلوكيات الإيجابية مثل المشاركة والالتزام، وتحمل المسؤولية الاجتماعية، ومواجهة التحديات السلوكية بالعلاج وتحولها الى إيجابيات مثل المشاركة وعدم المشاركة وعدم تحمل المسؤولية الاجتماعية.

٣- النموذج البنائي:-

يهتم هذا النموذج ببناء المجتمع وتكامل أجزائه باعتبار أن المجتمع بناء يتكون من أجزاء، أو باعتباره نسق يتكون من أنساق فرعية، كل منها يؤدي وظيفة، تتكامل هذه الوظائف لتحقيق أهداف المجتمع المنشود.

ويركز النموذج أيضا على دراسة العناصر البنائية التالية:-

- احتياجات أفراد المجتمع وضرورة إشباعها.
- دراسة الاحتياجات الجديدة المتوقعة، وإمكانية إشباعها.
- دراسة المشكلات المتوقعة.
- دراسة الآثار المترتبة عن المشكلات المتوقعة، ودراسة كيفية مواجهتها بالحلول.

ويعتمد كل من النموذج المرحلي والنموذج السلوكي على النموذج البنائي حيث يوضح طبيعة الهيكل البنائي للمجتمع، مما يساهم في التعرف على المجتمع ووضع برامج التنمية، التي تحقق له أهدافه وتقدمه.

٤- النموذج المثالي:-

يركز هذا النموذج على الأخذ بنمط مثالي تتحقق به أهداف التنمية الاجتماعية، وعليه فإن المجتمع يتحول من نمطه التقليدي الى نمط مثالي، وهذه الفكرة نادي بها الفلاسفة القدامى مثل أفلاطون وروبرت أوين، بتصور المجتمع الفاضل Utopia.

ويتجه هذا النموذج لدراسة وتحليل المجتمع وحركة تغييره الاجتماعي للوقوف على العوامل الإيجابية التي تساعد على عملية تنمية المجتمع ، والعوامل المعوقة لحركة التنمية، ثم رسم الحلول للوصول الى نمط مثالي يحقق للمجتمع أهدافه.

وقد أثير الجدل بين العلماء حول النمط المثالي لجميع المجتمعات وأنه من الصعوبة وضع نموذج مثالي لجميع المجتمعات لاختلاف ظروفها، ولاعتبار أن

المثالية قضية نسبية، فالنمط المثالي لمجتمع نامي يختلف عن النمط المثالي لمجتمع متقدم، وهكذا، ويؤكد بعض العلماء والمفكرين والمهتمين بالتنمية الاجتماعية أن الوصول إلى نمطية واحدة لجميع المجتمعات أمر بالغ الصعوبة مما يبرر فكرة الأنماط المتعددة، ورغم وجود سمات وعوامل مشتركة بين المجتمعات إلا أن لكل مجتمع سماته الخاصة به، مما يصعب معه وجود نموذج عام، أي أن كل مجتمع يتناسب معه نمط متنسق مع ظروفه و أيديولوجية ليحقق له تنمية وتقدمه.

إن دراسة وتحليل نماذج التنمية ، تساعد على تحقيق الأهداف التالية:-

- (١) الاستفادة من دراسة نماذج للتنمية، للاتجاه نحو بناء نمونجي تنموي حديث.
- (٢) التعرف على مميزات وعيوب كل نموذج يساهم في تجميع المميزات والاستفادة بها لتنمية المجتمع.

(٣) دراسة وتحليل النسق الاجتماعي للمجتمع، أمر بالغ الأهمية للتعرف على:-

- أيديولوجية السائدة في المجتمع.
 - للقيم المجتمعية السائدة لتحديد القيم المعضدة لأهداف التنمية.
 - احتياجات أفراد المجتمع.
 - المشكلات والعقبات.
 - الإمكانيات المتوفرة.
 - النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
 - علاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى.
- (٤) استخدام أسلوب التخطيط للتنمية، بما يتوافق مع سياسية ونظام المجتمع.
- (٥) الاهتمام بالنسق الثقافي للمجتمع، وخاصة الاتجاهات السلوكية لأفراد المجتمع، مما يساعد على تنمية القدرات والمهارات والقيم الإيجابية المعضدة لبرامج التنمية مثل:
- احترام قيمة العمل - الانتماء، المسؤولية الاجتماعية الإيجابية . . . الخ.
- (٦) تدعيم عملية المشاركة لأهميتها في البرامج التنموية.
- (٧) الجمع بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية لتنمية المجتمع، يمثل أنسب أسلوب للمجتمعات النامية.

٨) الاستفادة من تجارب المجتمعات فى التنمية الاجتماعية، وأخذ الأساليب والخطط الناجحة، بعد تطويعها وملاءمتها لطبيعة المجتمع.

٩) التعاون والتنسيق بين الأجهزة التخطيطية والأجهزة التنفيذية يساهم فى إنجاز برامج التنمية الاجتماعية.

١٠) النظرة التكاملية للتنمية بشقيها الاجتماعى والاقتصادى، يحقق توازن واستقرار المجتمع.

١١) مواجهة معوقات التنمية بالحل والعلاج، وتحويل هذه المعوقات الى إمكانيات دافعية للتنمية، أمر جوهري يساهم فى دفع عجلة التنمية وتحقيق أهداف المجتمع المنشودة.

١٢) الاتجاه دوماً نحو نظرة مستقبلية لبرامج تنمية ناجحة تتفق وطبيعة المجتمع.

خامساً: نموذج الإطار التحليلي للتخطيط فى مجال التنمية الاجتماعية : (١١)

يعتبر هذا النموذج ضمن نماذج التخطيط للتنمية ويهدف علمياً الى تزويد المخططين بمؤشرات تخطيطية تساعدهم فى مجال العمل، كما يهدف عملياً الى محاولة تطبيق نماذج تنموية متسقة مع واقعية المجتمع.

وتتبع الفكرة الفلسفية للنموذج فى أن تحقيق المجتمع لأهدافه مرتبط بقدرته على البقاء والنمو، من خلال قيامه بمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية تهدف الى تنميته وتقدمه. وبذلك نجد أن هناك ارتباط بين:-

١- حجم ونوعية الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

٢- القدرة على الوصول الى التنمية والتقدم.

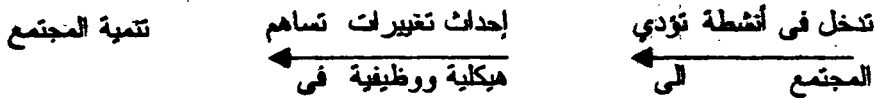
ولاشك ان المجتمع الحديث يستخدم التخطيط أسلوباً لوضع خطته الاجتماعية والاقتصادية وصولاً الى التنمية المنشودة.

وعليه يمكن تعريف التخطيط فى ضوء هذا النموذج بأنه (هو التدخل الإرادى للمجتمع فى توجيه وتنظيم وتنسيق الأنشطة المجتمعية المختلفة ليتمكن

المجتمع من تحقيق أقصى درجة ممكنة من النمو في فترة زمنية معينة من خلال التحكم في تفاعل الطاقة التنموية والتنسيق الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع).

أما مفهوم التنمية في ضوء هذا النموذج فتعني إنها (مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتبع من التدخل الإرادي للمجتمع لتوجيه التفاعل بين الطاقة التنموية للمجتمع والتنسيق الاجتماعي الاقتصادي له، وقوامها سلسلة تراكمية من التغييرات الوظيفية والهيكلية بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو).

وفي ضوء هذه المفاهيم نجد ان فكرة النموذج تتركز في التدخل لتغيير حجم ونوعية أنشطة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية للوصول الى إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية ضرورية للتنمية وتقديم المجتمع.



من خلال النموذج التخطيطي ، يشتمل النموذج على عنصرين أساسيين:-

العنصر الأول: الثالوث التنموي:-

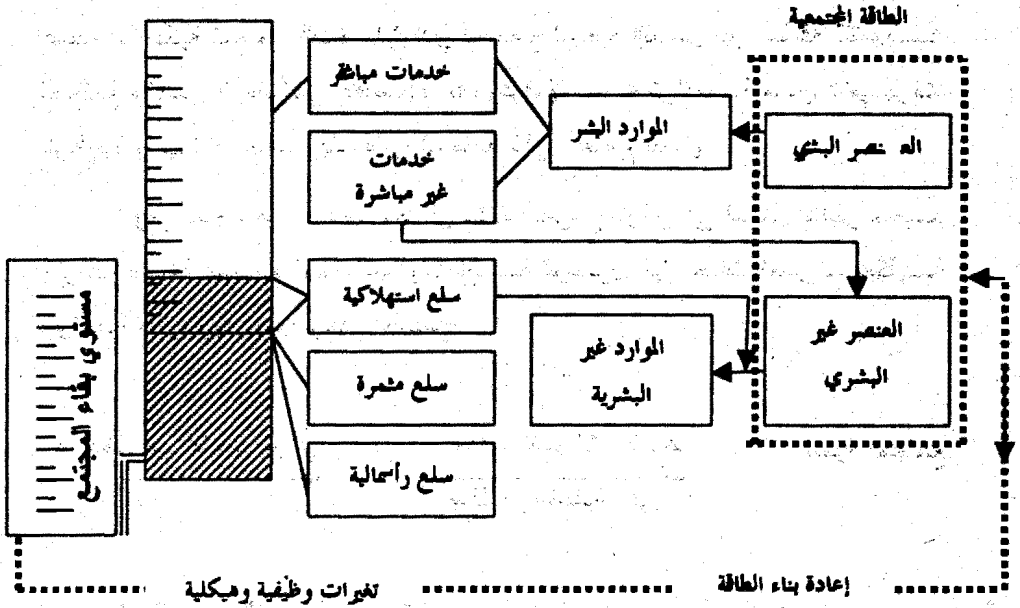
- حجم ونوعية الطاقة المجتمعية البشرية والمادية.
- الأساليب والأدوات المستخدمة.
- القيم المجتمعية.

العنصر الثاني:- التنسيق الاقتصادي للمجتمع^(٢)

- العمليات التحويلية.
- العمليات التيسيرية.

(٢) مصطلح اقتصادي يرافق الجمع بين مصطلحين الاجتماعي والاقتصادي.

□ أجهزة العمل (جهاز البحث العلمي - جهاز التخطيط - جهاز التنفيذ - جهاز المشاركة).

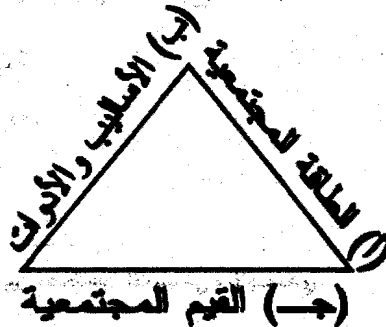


(رسم توضيحي لنموذج الإطار التحليلي للتخطيط في مجال التنمية الاجتماعية)

مفاهيم عناصر النموذج:-

العنصر الأول:- الثالث التنموي:-

وهذا العنصر يشتمل على ثلاثة متغيرات تسهم في تنمية المجتمع.



(أ) الطاقة المجتمعية:-

تتكون الطاقة المجتمعية في ضوء النموذج من:-

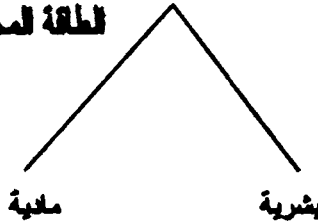
١-الإمكانات البشرية الحيوية.

٢-الإمكانات المادية المشتملة على المتغيرات الطبيعية.

وتستمد الطاقة المجتمعية حجمها ونوعيتها من حجم ونوعية العناصر المكونة لها، وعليه تعتبر متغيرات الإمكانات الحيوية والطبيعية هي الوحدات الأساسية للطاقة المجتمعية.

ويفترض النموذج أن المجتمع يمكنه استغلال هذه الطاقة المجتمعية من خلال نسقه الاجتماعي، والاقتصادي الذي يحولها إلى موارد ثم إلى سلع وخدمات تحدث تغيرات هيكلية ووظيفية تساهم في نمو وتقدم المجتمع والمحافظة على بقائه.

الطاقة المجتمعية



(ب) الأساليب والأدوات المستخدمة:-

يحدد النموذج مفهوم كل من الأسلوب والأداة.

الأسلوب : هو المعرفة الإنسانية التي يمكن أن يستخدمها الإنسان لتغيير القيم

والمحافظة عليها، وتتحدد الأساليب في الآتي:-

(١) أساليب وقائية: تهدف إلى منع التفاعل بين المتغير الحيوي وعناصر بيئته حتى لا يحدث الانحراف أصلاً.

٢) أساليب علاجية: تهدف إلى تصحيح الانحراف بالقضاء على أسبابه وتعديل التحول في طبيعته بحيث تعود قيمة المتغير الحيوي إلى القيمة المسبقة لحدوث الانحراف.

٣) أساليب تأهيلية: تهدف إلى زيادة القدرة الذاتية للمتغير الحيوي لتمكنه من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مستوى الأداء المتبقي.

(١) موارد بشرية.

الأداة وتتضمن:

(٢) موارد مادية.

(١) الموارد البشرية: هي مجموعة المتغيرات الحيوية التي تحدد القدرات والمهارات الفيزيائية والعقلية والنفسية اللازمة لاستيعاب الأساليب واستخدام الموارد العادية، للإسهام في إحداث التغيير.

(٢) الموارد المادية: هي أداة تشمل على السلع والمواد اللازمة، التي تستخدمها الموارد البشرية في إحداث التغيير المطلوب.

نخلص من ذلك إلى:-

إن الموارد البشرية تعتبر أدوات التغيير المطلوب للمجتمع، حيث يمكنها استيعاب واستخدام مجموعة الأساليب، (الوقائية-العلاجية-التأهيلية)، وأيضاً الموارد المادية، والموارد التنظيمية، لتحقيق أهداف المجتمع المنشودة والمحافظة على بقائه.

(ج) القيم المجتمعية:-

تمثل القيم المجتمعية المتغير الثالث، وقاعدة ثلوث التنموي وتمثل سلوك أفراد المجتمع واتجاهاتهم ومعايير تقضيلاتهم، وصولاً إلى أقصى درجات الإشباع لاحتياجاتهم.

وعند التخطيط يجب الأخذ في الاعتبار:-

• دراسة القيم المجتمعية السائدة والتعرف على تأثيرها على بناء المجتمع.

- التعرف على القيم المجتمعية الإيجابية، والمعضدة لقيم التخطيط الواجب توافرها، وأيضاً التعرف على القيم غير المتمشية معها (السلبية).
 - مقابلة القيم المجتمعية السائدة، بالقيم التخطيطية المستهدفة، لدعم القيم الإيجابية، وإحلالها محل القيم السلبية المضادة للأهداف التخطيطية.
- وبالتالي فإن نجاح عملية التخطيط في تحقيق أهدافها يتوقف على اتساق قيم التخطيط مع القيم المجتمعية السائدة.

العنصر الثاني:- النسق الاقتصادي للمجتمع:-

يشتمل هذا العنصر على ثلاث متغيرات:-

النسق الاقتصادي:-

(أ) عمليات تحويلية	(ب) عمليات تيسيرية	(ج) أجهزة العمل
--------------------	--------------------	-----------------

(أ) العمليات التحويلية:-

هي العمليات التي يستخدمها النسق الاقتصادي بهدف تحويل الطاقة المجتمعية الى موارد ثم الى إنتاج سلع وخدمات يستفيد منها المجتمع في إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية لازمة لنموه والمحافظة على بقائه.

(ب) العمليات التيسيرية:-

وهي العمليات التي يقوم بها النسق الاقتصادي لزيادة فعالية العمليات التحويلية.

(ج) أجهزة العمل :- وهي مجموعة الأجهزة التي تقوم بالعمليات التحويلية والتيسيرية، ويفترض النموذج وجهود الأجهزة التالية:-

(١) جهاز البحث العملي- للقيام بالدراسات والبحوث وتفسير المعلومات والأدوات اللازمة.

(٢) جهاز التخطيط- للقيام بعمليات التخطيط.

٣) جهاز التنفيذ - للقيام بعمليات التنفيذ.

٤) جهاز المشاركة الاجتماعية- للقيام بنقل آراء أفراد المجتمع للأجهزة السابقة، والقيام بمهمة توجيه وتنسيق أنشطة أفراد المجتمع، والانتفاع بها لصالح المجتمع، وانتفاعهم بالأنشطة المجتمعية.

ديناميكية عمل - نموذج الإطار التحليلي للتخطيط في مجال التنمية الاجتماعية.

بعد عرض مفاهيم مكونات النموذج، يكون من اليسر فهم ديناميكية العمل- حيث يهدف التخطيط الى قيام النسق الاجتماعي من خلال أجهزة العمل (جهاز البحث العلمي، جهاز التخطيط، جهاز التنفيذ، جهاز المشاركة الاجتماعية) ، باستغلال الطاقة المجتمعية (بشرية، مادية) ، عن طريق العمليات التحويلية والتيسيرية، وتحويلها الى موارد بشرية وموارد مادية، ثم الى إنتاج خدمات وسلع يساهم هذا الإنتاج في إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية للمجتمع ، تحقق له نموه وبقاءه.

ويعتمد النموذج في عمله على الطاقة البشرية بعد تحويلها الى مورد بشري بذلك كأداة بشرية للتنمية يمكنها استثمار المورد المادي، واستخدام أساليب العمل (الوقائية-العلاجية-التأهيلية)، لإحداث الإنتاج للسلع والخدمات، كل ذلك في ضوء الإمكانيات التنظيمية للمجتمع، والقيام التخطيطية المتسقة مع القيم المجتمعية، لإحداث التغييرات المطلوبة لتقدم المجتمع.

ويتضح ذلك من أن العنصر البشري للطاقة المجتمعية هو محور عملية التنمية عامة والتنمية الاجتماعية خاصة.

فالتنمية الاجتماعية = تنمية العنصر البشري..

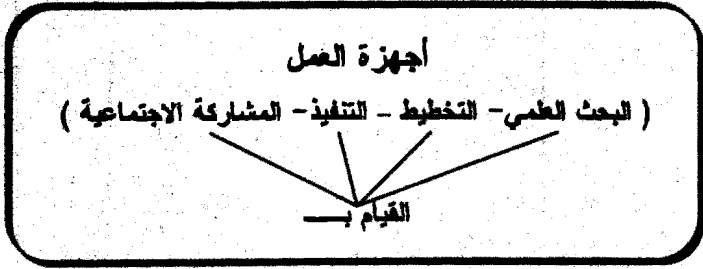
هدف التنمية هو العنصر البشري.

وسيلة التنمية هي العنصر البشري.

وعليه فإن ديناميكية هذا النموذج التخطيطي للتنمية، تعتمد أساساً على العنصر البشري الذي يستثمر طاقة المجتمع وأسابيه، في إحداث التغييرات المنشودة للمجتمع، هيكلياً وبنائياً.

ديناميكية النموذج

النسق الاقتصادي للمجتمع



عمليات تيسيرية

عمليات تحويلية

استثمار الطاقة المجتمعية

مادية

بشرية

موارد

مادية

بشرية

هي العنصر الدينامي لاستخدام:

١- الموارد المادية.

٢- أساليب العمل.

٣- (وقائية-علاجية-تأهيلية)

إنتاج

سلع

خدمات

تغييرات

وظيفية

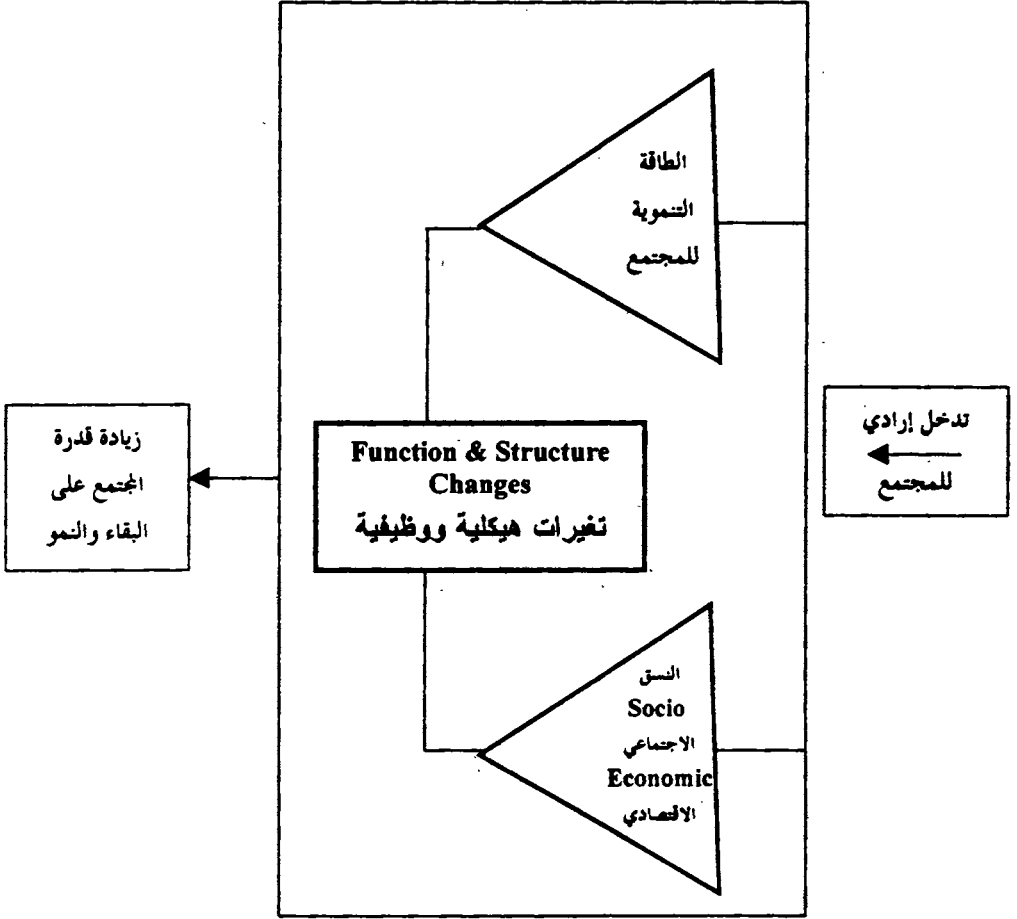
هيكلية

بقاء المجتمع ونموه وتقدمه

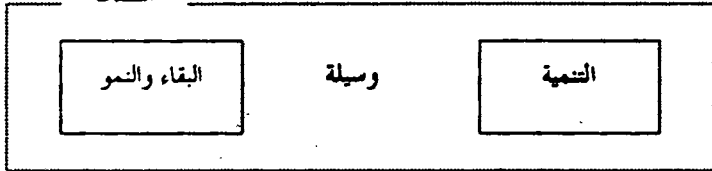
القيم المجتمعية

التنسيق الاقتصادي للمجتمع

رسم توضيحي للنموذج



الهدف



مراجع الفصل

- (١) د. وفيق أشرف حسونه: دور الإدارة فى التنمية الاجتماعية، المركز التجريبي لتقويم المشروعات الاجتماعية، معهد التخطيط الاجتماعي، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٥-٤.
- (٢) د. عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ١٠٠-١٢٠.
- (٣) د. وفيق أشرف حسونه: دور الإدارة فى التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٥.
- (٤) أنظر كل من:
 - د. أحمد كمال أحمد، وآخرون: التنمية الاجتماعية، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٨٥-٨٩.
 - د. الفاروق بسيوني، وآخرون: محاضرات فى التنمية الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢م، ص ٣٥-٤٠.
- (٥) د. وفيق أشرف حسونه: سيولوجية التنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم (٢٩٥)، ١٩٧٣، ص ٩-١٠.
- (٦) نفس المرجع السابق: ص ١٠-١٢.
- (٧) نفس المرجع السابق: ص ١١-١٢.
- (٨) نفس المرجع السابق: ص ١٢-١٣.
- (٩) أنظر:-
 - د. عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية والتخطيط، مرجع سبق ذكره.

(١٠) أنظر كل من:

• د. وفيق أسرف حسونه: سييسولوجية التنمية والتخطيط، مرجع سبق ذكره ،
ص ص ٢٦-٣١.

• د. أحمد كمال احمد وآخرون: التنمية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ص ص
١٥٨-١٨٠.

(١١) د. وفيق أسرف حسونه: التخطيط للتنمية الاجتماعية فى الوطن العربي،
مذكرة داخلية رقم (١٦٠)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، (١٩٧١م، ص ص
٦٢-١.

الفصل الثالث

المنطلقات النظرية للتنمية الاجتماعية

إعداد

الدكتور/ فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل:

مقدمة:

أولاً: دواعي الاهتمام بالتنمية.

ثانياً: أسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية.

ثالثاً: عناصر التنمية الاجتماعية.

رابعاً: أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية.

خامساً: خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية.

مُتَلَمِّمًا

أصبحت قضية التنمية محوراً للاهتمام، والشغل الشاغل للدول النامية، باعتبارها المنهج الحتمي والمسار الوحيد الذي يجب أن تنتهجه تلك الدول للخروج من دائرة التخلف، وتحقيق معدلات نمو محسوبة ومدروسة للنتائج القومية، مما يحقق ارتفاعاً في مستويات المعيشة وتحقيق التقدم المنشود.

ولقد نجم هذا الاهتمام المتزايد عن عوامل عديدة يتمثل أهمها في معاناة شعوب الدول النامية من المشكلات المتفاقمة الناجمة عن التخلف والحرمان وعدم إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لهم. وكذلك التقدم العلمي وتقنياته، وظهور الأفكار التي تطالب بضرورة تحقيق مستويات معيشية مرضية لشعوب الدول النامية، بالإضافة إلى اهتمام الحكومات بقضايا التنمية والإنتاج لتحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات أفراد مجتمعاتهم وحل مشكلاتهم، والتي انعكست على تحديد أهداف ومنطلقات للتنمية وعناصرها ومراحلها ومجالاتها.

وفيما يلي سوف نستعرض في هذا الفصل المنطلقات النظرية للتنمية بالتركيز على دواعي الاهتمام بالتنمية وأهدافها وأسسها ومتطلباتها وعناصرها وكذلك أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية، وخطوات ومراحل التخطيط للتنمية.

أولاً: دواعي الاهتمام بالتنمية:-

لقد تعاضم الاهتمام بالتنمية على المستوي الشعبي والحكومي والدولي باعتبارها السبيل لحرر التخلف ومواجهة آثاره التي عانت منها، وما زالت تعاني منها الدول النامية، لذلك فقد أصبحت التنمية تمثل مطلب شعبي بجانب كونها مطلب سياسي "حكومي" ودولي ويتضح ذلك فيما يلي:-

- التنمية مطلب سياسي:- لقد تبنت كافة الحكومات الثورية في الدول النامية منذ استقلالها ضرورة تحقيق التنمية لحرر التخلف، ومواجهة المشكلات المتفاقمة المترتبة عليه والتي تعاني منها الدول النامية، ولتحقيق مستويات معيشية مرضية لشعوبها، ويمكن القول أن التنمية ظاهرة سياسية تميز النصف الثاني من القرن العشرين، بقدر

ما هي قضية اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولى، وما من حكومة ثورية جادة إلا وأعلنت التنمية مسئولية لها وهدفاً لسياستها، مرتكزة في هذا على ما يحق لها من سلطة وقدره على التوجيه في جميع مجالات الإنتاج سواء كانت اقتصادية أم خدمية، وكذلك امتداد ولايتها الموجهة لجميع الأجهزة والهيئات على اختلاف نوعياتها ومستوياتها، يساندها في ذلك ما تصدره من تشريعات وقوانين (٧،١).

ولا تزال القيادات السياسية في معظم المجتمعات النامية تطالب الأجهزة والهيئات التنفيذية والشعبية بضرورة العمل والإنتاج، وحل المشكلات المجتمعية، وإشباع الحاجات الأساسية للارتقاء بمستوي المعيشة وتحقيق ظروف معيشية ملائمة لكافة أفراد المجتمع.

— التنمية مطلب دولي: لقد تبنت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة قضية التنمية وطالبت في مختلف اللقاءات والمننديات والمحافل الدولية بضرورة دعم الدول النامية لمواجهة التخلف والفقر، والإسراع بتحقيق التنمية تخفيفاً لوطأة المشكلات التي تعانيها الدول النامية، وقدمت بعض المساعدات والمنح سواء المادية والعينية والخبرات والمشورات الفنية المختلفة لها.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت في ١٩ ديسمبر ١٩٦١ قراراً دعت فيه إلى اعتبار العقد الراهن "عقد الأمم المتحدة للتنمية" على أن تتضافر خلاله جهود الدول الأعضاء وشعوبها على زيادة مجهوداتها في تعزيز التدابير اللازمة سواء من جانب البلاد المتقدمة أو المتخلفة لزيادة سرعة التقدم نحو النمو الذاتي لاقتصاديات البلاد المتخلفة فضلاً عن تعجيل رقيها الاجتماعي (٨٢،٢).

وما زالت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة تهتم بقضايا التنمية والبيئة والسكان في الدول النامية، ويتضح ذلك من المؤتمرات والمننديات والمشروعات التنموية التي تقيمها في البلدان النامية.

وكذلك تقدم بعض البلدان المتقدمة العديد من البرامج والمشروعات التنموية كمنح للدول النامية، بالإضافة إلى دعمها ومساعدتها على تحقيق التنمية المنشودة.

- التنمية مطلب شعبي: لقد نتج عن ظروف المرحلة المعاصرة التي يعيشها المجتمع الإنساني كمنظومة واحدة في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات ونتيجة للتقدم في وسائل الإعلام المختلفة، ازداد وعى وإدراك شعوب المجتمعات النامية بتدني مستوياتهم المعيشية والهوة الصارخة بينهم وبين الدول المتقدمة في المستويات المعيشية، فضلاً عما يعانيه في الدول النامية من مشكلات تتطلب الحلول، واحتياجات تتطلب الإشباع، بالإضافة الى رغبة شعوب هذه البلدان النامية في تحسين مستويات المعيشة مما أدى الى علو وارتفاع الكثير من الأصوات تطالب الحكومات والقيادة السياسية بضرورة العمل على إشباع الاحتياجات الملحة، ومواجهة المشكلات المتركمة، وتحقيق طموحات وتطلعات سكان المجتمع، وأصبحت هذه المطالب بمثابة ضغوط على الحكومات لحثها على ضرورة الإسراع بإحداث التغيير تحقيقاً للتقدم والتنمية المنشودة.

وفضلاً عما سبق فلقد شهدت البلاد النامية خاصة في العقد الأخير من السنوات حركات فكرية وثقافية واجتماعية تطالب بتحسين مستوى معيشة المواطن والدفاع عن حقوقه المختلفة، وهي تعتبر التنمية أساس التحول الاجتماعي من التخلف الى التقدم والأفضل، كما أن هذه التنمية يجب أن يكون من بين أهم أهدافها الرئيسية توفير مستوى معيشي لائق للإنسان، وتقديم الخدمات الضرورية مثل التعليم والصحة والسكن والغذاء والتأمين الاجتماعي، وكذلك دعوة النقابات والروابط المهنية لرفع مستوى معيشة أعضائها، ولقد أدت هذه الدعوة الى ظهور الكثير من برامج التنمية في البلاد النامية، ومن بين هذه البرامج الإنمائية التأمين ضد البطالة وضد العجز والمرض (٣، ٥٩ : ٦٠).

وكل ما سبق يوضح تعاظم الاهتمام في الدول النامية بضرورة التعجيل والإسراع بإحداث التغييرات (التنمية) لتحقيق مستويات معيشية مرضية لسكان المجتمعات النامية.

ومن ثم فإن التنمية الاجتماعية تسعى لتحقيق رفاهية الإنسان بما تتضمنه من زيادة فرص الحياة وتحسينها للأفضل، والمساواة والعدالة في إمكانية الحصول عليها باعتبار رفاهية الإنسان هي غاية التنمية.

وهذه الغاية تتحقق من خلال مجموعة من الأهداف المتمثلة في:-

- زيادة قدرة أفراد المجتمع على توظيف الموارد واستثمارها الاستثمار الأمثل، والبحث عن موارد جديدة يمكن استثمارها.
- توفير الخدمات الاجتماعية لمقابلة احتياجات أفراد المجتمع مثل الخدمات التعليمية والصحية والضمانية... وغيرها.
- تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات.
- العمل على حل المشكلات المجتمعية التي يعانيها أفراد المجتمع وجماعته.
- العمل على تغيير بعض القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي لا تتناسب مع حركة المجتمع وتوقع مسيرة تقدمه.
- العمل على تغيير بعض النظم الاجتماعية بحيث تصبح أكثر ملائمة لإشباع احتياجات أفراد المجتمع.
- النهوض بالظروف المعيشية والأحوال الاجتماعية لأفراد المجتمع بما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة.

ولقد أشار من قبل مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية في أفريقيا والذي عقد بالقاهرة في أبريل ١٩٦٧ إلى أن " التنمية الاجتماعية عملية شاملة للتغيير والنمو" حيث تقتضي علاجاً متكافئاً ومتوازناً بالنسبة لجميع مظاهر الرفاهية الخاصة بأعضاء المجتمع مع إدخال التغييرات اللازمة في البناء الاجتماعي للوصول إلى هذه الغاية، ولقد حدد أهداف التنمية الاجتماعية في: (٢، ٩٦: ٩٧)

- ١- محور الأمية، وتعميم وتحسين التعليم، والتدريب المهني والعام على جميع المستويات، وتوفير التسهيلات التعليمية والثقافية لجميع قطاعات السكان.
- ٢- ضمان حق كل فرد في العمل، والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة في كل من المناطق الريفية والحضرية، مع توفير الظروف العادلة الملائمة للعمل.

٣- النهوض بمستويات الصحة، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة لتلبية حاجات السكان بأكملهم.

٤- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.

٥- النهوض بالظروف السكنية وخدمات المجتمع وخاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض.

٦- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي للمحافظة على مستوى معيشة جميع السكان والنهوض به.

٧- القضاء على الظروف التي تؤدي إلى الجريمة وانحراف الأحداث.

٨- تشجيع التوسع في ميدان التصنيع مع اتخاذ التدابير اللازمة لما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية، والقضاء على العقبات الاجتماعية التي تعوق التنمية الاقتصادية.

٩- مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة حاجاتهم ومطامحهم المتغيرة حتى يتمكنوا من تادية دورهم الحتمي في النضال من أجل التنمية.

ثانياً: أسس ومتطلبات للتنمية الاجتماعية:-

إن نجاح برامج ومشروعات وخطط التنمية في تحقيق أهدافها المنشودة يعتمد على حد كبير - على توافر مجموعة من الأسس والمتطلبات، والتي يمكن عرضها بإيجاز على النحو التالي:-

(١) تهيئة المناخ المجتمعي لعملية التنمية بإثراء وعي الأفراد والجماعات وإدراكهم بواقع المجتمع ومشكلاته وقضاياها الملحة، واستثارة بواعث التغيير (التنمية) لديهم من خلال رفض الواقع الحالي (المتخلف) والتأكيد على قدرات المجتمع وإمكاناته بالعزيمة والإدارة والعمل الجاد لبلوغ التقدم المنشود، وكذلك العمل على تغيير القيم البالية والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والسلوكيات الخاطئة التي تعوق التنمية، واستبدالها بأخرى تتلاءم مع متطلبات التنمية وتدعمها.

(٢) العمل على تعظيم قضية التنمية وجعلها هدفاً قومياً، تتجمع وتتوحد حوله جهود كافة أفراد وجماعات المجتمع، وتنظيماته ومنظماته الحكومية سعياً وراء تحقيقه.

٣) التأكيد على ضرورة مشاركة كافة أفراد المجتمع وجماعته فى صنع واتخاذ القرارات التنموية وتنفيذها، مع توضيح مجالات المشاركة، والمنظمات التي يمكن أن تتحقق المشاركة من خلالها وبرامجها ومشروعاتها، وكذلك التأكيد على مشاركة وإسهامات الأحزاب السياسية والنقابات والروابط المهنية والجمعيات الأهلية فى مختلف برامج ومشروعات التنمية.

٤) التأكيد على ضرورة الاعتماد على الذات والموارد والإمكانات المحلية فى تحقيق التنمية ، حيث أن كافة تجارب التنمية فى العالم حدثت بفعل العوامل الداخلية، وذلك يتطلب الثقة بالنفس والإيمان بالقدرات والإمكانات المجتمعية، وعدم قبول الأفكار أو نماذج الغير، أو الاعتماد على الدعم والتمويل من مصادر خارجية غير محلية إلا فى أضيق الحدود وإذا دعت الضرورة لذلك.

٥) العنصر البشري هو محور التنمية فهو المستهدف منها، وهو أداة ووسيلة تحقيقها، لذلك لا بد من تنمية الموارد البشرية بهدف خلق وتطوير الطاقات والإمكانات والمهارات والخبرات والقدرات والكفاءات التي تتطلبها عملية التنمية، وكذلك لا بد أن يترتب على إنجاز البرامج والمشروعات التنموية توفير الخدمات المختلفة التي تشبع احتياجات وتحل مشكلات غالبية سكان المجتمع.

٦) أن التنمية عملية شاملة تضم شقين متكاملين ومتوازيين هما الشق الاجتماعي والشق الاقتصادي، وكلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر، فالشق الاجتماعي يتعلق بتوفير الخدمات وهي بدورها تسهم فى زيادة الانتاج، والشق الاقتصادي يتعلق بالانتاج وهو بدوره يزيد من اتساع نطاق الخدمات، وكلاهما يستهدف رفاهية الانسان وتحسين أحواله المعيشية.

٧) ضرورة العمل على تأكيد التوازن الجغرافي الإقليمي ، منعا للازدواجية المجتمعية والذى تعني وجود مجتمعات محلية متخلفة وأخرى متقدمة بالمقارنة بها، وذلك من خلال الاهتمام بالمحليات وخاصة الريفية منها، والعمل على دعمها وتوفير الخدمات التنموية بها وكذلك إقامة المشروعات الاجتماعية والاقتصادية المحققة للتنمية بها.

٨) لا بد وأن تكون سياسات التنمية وأهدافها، ترجمة حقيقية لاحتياجات ومشكلات وتطلعات أفراد وجماعات المجتمع، وأن تتلاءم أساليب ووسائل التنمية مع أهدافها في ضوء موارد وإمكانات وقدرات المجتمع الفعلية.

٩) ضرورة تضافر الجهود الحكومية والأهلية والتعاون بينها، والتكامل والتنسيق بين ادائها، وكذلك المتابعة المستمرة لنتائج تنفيذ البرامج والمشروعات، وإعادة تصحيح المسارات غير المتناسبة مع أهداف التنمية.

١٠) ضرورة شمول برامج ومشروعات التنمية معظم القطاعات الوظيفية في المجتمع والمستويات الجغرافية، وكذلك غالبية أفراد المجتمع بمختلف نوعياتهم وفئاتهم العمرية، بمعنى أن تشبع التنمية احتياجاتهم وتوفر خدمات عامة لهم، بحيث تحقق نتائج وثمار يستفيد منها معظم أفراد المجتمع وجماعته وبذلك تصبح نتائجها ملموسة.

ثالثاً: عناصر التنمية الاجتماعية:

إن التنمية هي عملية لإحداث تغييرات جذرية وشاملة فسي أبنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بهدف إقامة مجتمع حضاري قادراً على إشباع احتياجات أفراد وحل مشكلاتهم وتحقيق مستويات معيشية مرضية لهم.

وتحقيق ذلك يتطلب ضرورة توافر عناصر وأسس يمكن الاعتماد عليها

لتحقيق التنمية وهي تتمثل في:-

(١) التغيير البنائي..

(٢) الدفعة القوية.

(٣) الاستراتيجية الملائمة.

وفيما يلي سوف نستعرض هذه العناصر بإيجاز على النحو التالي:-

(١) التغيير البنائي:-

أن مفهوم البناء الاجتماعي يعني تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، ولكنها تنقسم في الوقت ذاته من الداخل

الى عدد من الوحدات الصغيرة المكونة له والتي تتفاعل معاً وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه (١،٤).

ويري لوري نلسون أن البناء الاجتماعي يتضمن العناصر التالي:
-(١١٤،٥):

(١) مختلف نماذج الجماعات التي ترتبط بعلاقات متبادلة وتحكمها معايير معينة.

(٢) مختلف نماذج الأدوار الاجتماعية داخل النسق العام أو الجماعات الفرعية المكونة له.

(٣) المعايير المنظمة التي تحكم الجماعات الفرعية والأدوار.
(٤) القيم الثقافية.

والتنمية في حقيقة الأمر لا يمكن أن تتم أو تحدث بمعزل عن البناء الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع، وبعض النظريات تنظر للتنمية على أنها هدم للبناء الاجتماعي القديم وإنشاء وإقامة بناء اجتماعي جديد، ومن الناحية العلمية فإن البناء الاجتماعي لا ينهار فجأة ولكن تغير وتحول البناء الاجتماعي يتم بشكل تدريجي وتختلط عناصره القديمة بعناصره الجديدة، ويأخذ الأمر زماً طويلاً حتى تتضح معالم البناء الاجتماعي الجديد مع الأخذ في الاعتبار أن خصائص البناء الاجتماعي القديم هي التي أفرزت وخلقت بعض القوى الاجتماعية التي طالبت بالتغيير، وبالتالي اتخذت واعتبرت التنمية وسيلة وأداة لإعادة تكوين بناء المجتمع (٢١،٣).

والتغيير البنائي يرتبط بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وليس من المتصور إطلاقاً أن تحدث التنمية الاجتماعية في مجتمع مختلف دون ان يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع (١٠٦،٢).

وتغيير البناء الاجتماعي وتحوله من شكله التقليدي الى شكله الحديث المعاصر يتسم بخصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية تشكل له في الغالب صعاب وعقبات تحد من حركته نحو التنمية، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي (٤٧،٣ : ٤٨):-

- (١) انهيار البناء الاجتماعي الطبقي التقليدي وعدم تكامل البناء الاجتماعي الجديد.
- (٢) ارتفاع معدل التحضر.
- (٣) النمو السكاني السريع.
- (٤) صراع الأجيال وظهور بعض المشكلات الاجتماعية الحادة.
- (٥) تغير مواقف الناس نحو بعض القيم والعادات والتقاليد القديمة.
- (٦) غلبة الطابع الزراعي التقليدي على النشاط الاقتصادي.
- (٧) ارتفاع نسبة المشتغلين في القطاعات غير الإنتاجية.
- (٨) سيطرة الإنتاج الصغير.
- (٩) ظهور الصناعات الحديثة الى جانب الصناعات التقليدية.
- (١٠) تعايش أنماط النشاط الاقتصادي التقليدي والحديث.
- (١١) وضع اقتصادي جديد للغات والشرائح الاجتماعية.

وفضلاً عما سبق فإن البلاد النامية ورثت كثير من المشكلات التي ترسبت وتراكمت عبر السنين، وأصبحت تتمثل في خصائص البلاد النامية ذاتها، وهي تمثل تحديات أساسية بالنسبة للبلاد النامية، ولا يمكن تحقيق معدلات سريعة للنمو في تلك البلاد بدون إحداث تغييرات لها صفة العمق والجزرية، ولها طابع الشمول والامتداد (٢، ١٠٧: ١٠٨).

والتغيير البنائي الشامل ذو فاعلية وعمق يصل الى مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، بمعنى أنه يشعر به، ويؤثر في حياة كل أفراد المجتمع وفي كل علاقاتهم الاجتماعية (٣، ٢٢).

ويقصد بالتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة، تختلف اختلافاً نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع (٢، ١٠٥).

وتتمثل أبرز التغييرات البنائية فيما يلي (٥، ١١٠: ١١٦):-

(١) التغيير في المراكز والأدوار الاجتماعية داخل الجماعة أو المجتمع: ومن أهم التغييرات التي يمكن قياسها في مجال المراكز الاجتماعية، مكان الإقامة، والمركز الزواجي والعائلي، والمستوي التعليمي، والمستوي المهني، ومستوي الدخل، أنواع الملكية... الخ.

وأبضا قد تتغير المراكز من قيامها على أساس الميراث وعلى أساس عوامل لا دخل للإنسان فيها، الى قيامها على أساس العمل والإنجاز الشخصي. وكذلك قد تظهر أدوار جديدة لبعض قطاعات المجتمع كالمرأة نتيجة لتعليمها وخرجها للعمل.

(٢) التغيير في القيم الاجتماعية:-

بعد التغير في بناء المعايير والقيم من أهم التغييرات البنائية داخل المجتمع، والقيم المقصودة هنا ليست القيم المجردة، ولكن القيم التي تؤثر مباشرة على مضمون الأدوار والعلاقات الاجتماعية.

ويوضح جونسون بعض الأمثلة للتغيرات القيمية ممثلة في الحالات الآتية:-

□ عند التحول من المجتمع الإقطاعي الى المجتمع الصناعي، فقيم المجتمع الإقطاعي (الأرض، النبالة...) تختلف عن قيم المجتمع الصناعي (الانتاج، ورأس المال، والعمل والنجاح).

□ كذلك قد يتحول المجتمع من تقييم الأشخاص على أساس معايير ذاتية كالطبقة أو الطائفة أو القبيلة... ، الى التقييم على أساس معايير موضوعية كالمهارة والتعليم والجهد... الخ.

(٣) التغيير في النظم الاجتماعية:-

ويقصد بها التغيير في البناءات المحددة كالأدوار والتنظيمات ومضامين الأدوار، والتغيير في النظم الاجتماعية داخل المجتمع.

□ كالتحول من نظام تعدد الأزواج والزوجات الى أحادية الزوج والزوجة.

□ التحول من النظام الملكي الى النظام الجمهوري.

□ التحول من النظام الإقطاعي إلى النظام للرأسمالي أو الاشتراكي.
وتحدث التغيير في البداية على مستوى فردي، ثم تتزايد أهميته مع تكاثر عدد الأفراد والجماعات الأخذة به.

ويحدث التغيير في الأدوار والمعايير في النظم في حالتين:-

□ الحالة الأولى: إذا تم استحداث أدوار ومعايير جديدة داخل المجتمع، كما هو الحال في استحداث دور الطبيب أو المهندس أو المدرس داخل مجتمع بدائي أو تقليدي.

□ الحالة الثانية: تتمثل في تغير التركيز النسبي على بعض الأدوار والمعايير مثل التركيز على أهمية العمل اليدوي بعد أن كان ينظر إليه على أنه عمل محقر.

(٤) التغيير في العلاقات الاجتماعية:

مثل تغير علاقة الزوج بالزوجة، أو علاقة العامل بصاحب العمل نتيجة استحداث تنظيمات عمالية جديدة.

والواقع أن التغيير في العلاقات الاجتماعية أمر متضمن في تغير النظم.

وفضلاً عما سبق: فإن التنمية يمكن أن تحدث تغيرات في البناء الاجتماعي من حيث مكوناته من شرائح وجماعات تقليدية إلى جماعات اجتماعية أخرى، يبدو أنها ذات أثر فعال في مسيرة النمو والتنمية من الجماعات التقليدية التي فقدت مكانتها، وتصبح للجماعات الجديدة دور ووظيفة مهمة في مستقبل البلاد النامية باعتبارها أداء لتحريك عمليات التنمية وتنشيط الحراك الاجتماعي على نطاق واسع، وأبناء هذه الجماعات قفزوا إلى المواقع الاجتماعية والمهنية في مجتمع التنمية بفضل ما يتمتعون به من مؤهلات وكفاءات فردية (٣٥،٣).

(٢) الدفعة القوية:

يري بول روزنشتاين رودان في نظريته " الدفعة القوية" أن القضاء على التخلف في الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية وربما سلسلة من

الدفعات القوية يمكن عن طريقها الخروج من إطار الركود، ويؤكد ان سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي الى نفس النتيجة، ولا تسمح بالقضاء على التخلف، حيث يري أن تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعي وإقامتها تدريجياً تحول دون إمكان الاستفادة منها، ومن ثم فإن ذلك يعتبر تديداً للموارد النادرة التي يملكها المجتمع (١٩٢: ١٩٣).

والحكومات في البلاد النامية مسئولة (الى حد كبير) عن إحداث الدفعة أو الدفعات القوية، فهي التي تمتلك إمكانيات التغيير، وهي المسئولة عن ضمان حد ادنى لمستويات المعيشة للأفراد (٢، ١١٠: ١١١).

فالقضاء على التخلف في الدول النامية يحتاج الى دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية، تتمثل بصفة أساسية في تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لإقامة الهياكل الأساسية وإنشاء عدد كبير من المشروعات المتكاملة (٦، ١٩٥: ١٩٦).

ويمكن أن تتمثل الدفعات القوية بما يلي (٢، ١١١: ١١٢):-

١-الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في توزيع الثروات والدخول بين المواطنين، بتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد.

٢-للدفعة القوية في تنمية الموارد البشرية حيث أن خطط التنمية لا يمكن ان تتحقق من غير قوة العمل المدربة و الماهرة التي تستطيع أن تغطي احتياجات التنمية في مجالات العمل المتشعبة، وتتحقق من خلال تقصير فترات التعليم والتدريب بما يؤدي الى خفض النفقات وتحقيق عائد سريع، بشرط ألا يؤثر ذلك على مستوى الكفاءة المطلوبة.

٣-الدفعة القوية في محاربة الأمية بين الكبار عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع، والاستعانة بالشباب المتعلم وتجنيدهم في حملات محو الأمية في مختلف القطاعات الوظيفية والجغرافية بالمجتمع، والاستفادة بوسائل الإعلام في إعداد برامج محو الأمية.

٤- الدفعة القوية في القضاء على ظاهرة الثنائية الإقليمية، والتي تتمثل في وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والحضرية داخل المجتمع الواحد، وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية للمناطق الريفية وخاصة الخدمات الترفيحية مثل تزويد القرى بمياه الشرب النقية وبالمرافق الصحية الضرورية، وتجديد الحملات القوية للقضاء على الأمراض المتوطنة واستئصال مسبباتها.

وفضلاً عما سبق فإن المجتمع بحاجة الى مزيد من الدفعات القوية في مختلف المجالات حتى تتحقق التنمية المنشودة ومنها على سبيل المثال:-

□ دفعة قوية في مواجهة الفقر وحماية الفئات الفقيرة من خلال توفير شبكات الأمان الاجتماعي والمشروعات المختلفة التي تدعم الفقراء وتساعدهم على توفير متطلبات الحياة الكريمة.

□ دفعة قوية في مواجهة مشكلات التزايد السكاني الحاد من خلال الاستفادة بكافة وسائل الإعلام والأجهزة المجتمعية المختلفة التي تثير وعي المواطنين بالمشكلة السكانية وتأثيرها على المجتمع، وتدعو لإعادة توزيع السكان على الحيز الجغرافي.

□ دفعة قوية في اجراء الدراسات والبحوث العلمية والاستفادة من نتائجها في الوصول الى قرارات تنموية تعكس واقع المجتمع واحتياجاته الفعلية، ومشكلاته القائمة، وتضع التصور بالحلول المناسبة لها.

(٣) الاستراتيجية الملائمة:-

الاستراتيجية هي الإطار العام أو الخطوط العريضة التي تترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف الى حالة النمو الذاتي (٢، ١١٤).

واستراتيجية التنمية تعني تصور عام بعيد المدى للمسارات المثلى التي يمكن ان ينتهجها المجتمع لتحقيق التنمية.

واختيار الاستراتيجية الملائمة يتحدد وفقاً للاعتبارات التالية:-

- طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة السائدة فى المجتمع.
- الأهداف المرجو تحقيقها والمنشودة من عملية التنمية.
- المعايير والأسس التى تحددت على ضوءها أولوية تلك الأهداف.
- الأساليب والوسائل المتبعة فى تحريك عجلة التنمية.
- الفترات الزمنية اللازمة لإنجاز الأهداف.
- القطاع أو القطاعات ذات الأولوية فى عملية التنمية.
- الأساليب التخطيطية المتبعة لتحقيق التنمية.

وتجدر الإشارة الى ان المجتمع المصري فى الفترة الحالية أصبح يتبنى توجهات الإصلاح الاقتصادي وسياسة الخصخصة ، ، ويعنى ذلك تحجيم دور الدولة لرفع بعض الأعباء والالتزامات عنها، لذلك فاستراتيجية التنمية لابد أن تبني على أساس محدودة دور الدولة ، مع تعظيم دور القطاع الخاص فى إقامة بعض المشروعات وبذلك تصبح التنمية لا تعتمد على تدخل الدولة بقدر اعتمادها على المشاركة الشعبية لسكان المجتمع والمنظمات غير الحكومية، التى يمكن أن تسهم بدور فعال فى تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية ، مع مشاركة بعض النقابات المهنية والأحزاب السياسية فى تحمل بعض أعباء تحقيق التنمية.

رابعاً: أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية:-

إن خطة التنمية الاجتماعية تحتوى على المشروعات (الخدمات) الكفيلة بتكوين نوعية المواطن الذى ينعم بالتعليم والثقافة ويتمتع بالأمن والعدالة، والمنتمى الى ثقافته ومجتمعه، وكل هذه القطاعات لابد وأن تعمل فى تكامل تام فى إطار خطة تضم جمع أنشطة المجتمع وتتصف بالشمول ، ولا يسيطر أى قطاع على آخر، ولكن تحدد أولويات كل قطاع حسب الحاجة الماسة اليها، وتدعيم التوازن والتكامل بين الأهداف العامة وتوقيت تحقيقها (١٨،١).

ويمكن تقسم الخدمات الى قسمين رئيسيين هما (١،٨):-

- (١) خدمات أساسية: كخدمات التعليم والثقافة والصحة، والأمن والعدالة، والخدمات الاجتماعية والدينية.

(٢) خدمات عامة: كخدمات الإسكان والمواصلات والمرافق، وشق الطرق وتمهيدها.

والتنمية الاجتماعية تقتصر على الخدمات الأساسية دون غيرها لما لها من أثر مباشر على حياة الناس في المجتمع فموضوعها الإنسان، والإيمان هو غايتها ووسيلتها ويمكن تصنيف الخدمات وفقاً للأسس التالية (٢، ٣٣٢: ٣٣٣):-

(أ) نوعية الخدمات: خدمات تتعلق بالتعليم، والصحة والإسكان، والترويح، الأمن والعدالة، والتربية الدينية، والثقافة، والتربية الجمالية، والرعاية الاجتماعية.

(ب) المجال الجغرافي: خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الصحراوية، والريفية والحضرية غير الصناعية، والحضرية الصناعية.

(ج) الفئات العمرية: خدمات تتعلق بالطفولة، والشباب والكهول والشيوخ.

والتصنيف الأول هو أكثر التصنيفات عمومية وانتشاراً حيث إن الخدمات التعليمية أو الصحية أو الدينية أو غيرها من أنواع الخدمات يمكن أن تقدم في البيئات الجغرافية المتنوعة ولمختلف الأعمار.

وتجدر الإشارة أن كل مجتمع يضع أولويات لبعض قطاعات ومجالات التنمية على حساب القطاعات والمجالات الأخرى وفقاً لمتطلبات كل مرحلة من مراحل النهوض بالمجتمع، والمجتمع المصري في الفترة الراهنة يعطي أولوية متزايدة لبعض قطاعات ومجالات التنمية الاجتماعية على النحو التالي:-

- قطاع خدمات التعليم والبحث العلمي.
- قطاع خدمات الصحة.
- قطاع خدمات المرأة.
- قطاع خدمات الطفولة.
- قطاع خدمات البيئة.

خامساً: خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية:-

أن التخطيط يعتبر ضرورة من الضرورات التي لم يعد هناك غنى عنها للنهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر، فمن طريقة يمكن معالجة مشكلات التخلف، وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت مستطاع، وبأقل تكلفة وأدنى قدر من الضياع في الموارد المادية والبشرية (١٤٥،٢).

فالتخطيط هو الحلقة الوسطي بين السياسة الاجتماعية (السياسة الإنمائية) ووجهها التنفيذي باعتبار انه الطريق العلمي الأمثل لوضع السياسة الاجتماعية، كما أن التخطيط هو الوسيلة العلمية التي يتم بواسطتها وضع خطط التنمية على أسس سليمة ترتبط بالسياسة الاجتماعية وتسعى الى تحقيق أهدافها البعيدة (٩، ٣٧١).

وبذلك يتضح أن السياسة الإنمائية تقوم على الأسلوب العلمي (التخطيط) فسي وضعها حيث أنها نتائج لعمليات تخطيطية، وكذلك فهي تنفيذاً من خلال العديد من الخطط بما يتضمنه من برامج ومشروعات لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

يقوم التخطيط في جوهره على أساس مجموعة متنوعة من العمليات والدراسات والتقديرات والإجراءات والأولويات والقرارات والتنفيذ والتوقيت والتقييم... الخ. فهو في جوهره نشاط اقتصادي واجتماعي يستهدف تحقيق أهداف متسقة وأولويات معينة للتنمية سواء في المجال المادي أو البشري، وتحديد الوسائل الملائمة لبلوغ الأهداف، وأخيراً أعمال تلك الوسائل بهدف تحقيق تلك الأهداف (٥، ٢٢١).

والتخطيط للتنمية يمر بمجموعة من المراحل والخطوات المتداخلة، التي يصعب الفصل بينها عملياً، إلا أن فصل هذه المراحل والخطوات وتقسيمها يتم نظرياً بهدف توضيحها وتحليلها، وهذه المراحل تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهي بتقويم ما تحقق منها.

ومراحل التخطيط للتنمية وعملياته متشابكة الجوانب، متماسكة الحلقات بحيث تتصل فيها المقدمات بالنتائج، كما ترتبط النتائج بالمقدمات، ويمكن عرض هذه المراحل والخطوات على النحو التالي (٢، ١٨٣: ٢٢٠):-

المرحلة الأولى: وضع الخطة:-

أن وضع الخطة يستلزم إعداد الخطة والموافقة عليها، ثم اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها، ومرحلة وضع الخطة تمر بالخطوات التالية:-

أ- جمع البيانات الأساسية:-

لابد لأجهزة التخطيط ان توفر لديها قدر كافي من البيانات عن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى تستطيع ان تقترح الأهداف الأولية للخطة بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ، ويمكن الحصول على البيانات الأساسية بالرجوع الى السجلات الإحصائية أو بإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية. ويتطلب التخطيط للتنمية توافر بيانات وإحصائيات عن السكان والقوى العاملة والتعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية، وذلك يفيد في تكوين صورة صادقة عن المجتمع وأوضاعه واحتياجاته الأساسية والقيام بعمليات التخطيط على أساس علمي سليم.

ب- تحديد أهداف الخطة:-

بعد ان تنتهي أجهزة التخطيط من تجميع البيانات والحقائق المطلوبة فإنها تقوم باقتراح أهداف الخطة.

وأهداف خطط التنمية الاجتماعية تتضمن جانبين:-

أولهما: إحداث تغيرات اجتماعية تلحق بالبناء الاجتماعي ومكوناته الديموجرافية والتكنولوجية والطبقية والسياسية والأسرية والتعليمية والصحية، بالإضافة الى تغير العلاقات والقيم التي تنصف بالجمود وتدعو الى التواكل والسلبية والتبعية.

ثانيهما: العمل على إشباع الحاجات الأساسية وذلك عن طريق تعليم الأفراد وتوفير فرص العمل لهم، والقضاء على البطالة، والنهوض بالمستويات الصحية، والقضاء على الظروف التي تؤدي إلى الانحراف والجريمة، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، ومساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم المتغيرة حتى يتمكنوا من المساهمة بإيجابية في برامج ومشروعات التنمية.

وبعد ان يتم تحديد أهداف الخطة، يتم ترجمتها الى برامج ومشروعات، ثم الربط بينهما في نسق متكامل يتضمن الإطار المبدئي للخطة.

(ج) تصميم الإطار المبدئي للخطة:-

من الممكن أن يتم وضع الخطة من القمة فهابطاً الى المستويات المحلية، وفي هذه الحالة توضح برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية على المستوى المركزي، ثم توزع الى خطط اقليمية لتقرأها تلك المستويات، أو العكس.

والهيئة المركزية للتخطيط تصمم الإطار المبدئي للخطة، فتحدد البرامج والمشروعات التي يمكن القيام بها بعد المفاضلة الدقيقة بين مختلف المشروعات على أساس مدى أهميتها، والحاجة اليها، وإمكانية تنفيذها، ثم ترتيبها وفقاً لأولوياتها وذلك في ضوء الإطار العام للخطة وعلى أساس المعلومات المتوفرة عن كل قطاع، وذلك تمهيداً لوضع الإطار النهائي للخطة.

(د) تصميم الإطار النهائي للخطة:-

بعد ان تنتهي اللجان الفنية بالهيئة المركزية للتخطيط من دراسة ما تجمع من مقترحات حول الإطار المبدئي للخطة تتولي كل لجنة إعداد تقرير تفصيلي عن آرائها في مقترحات إقامة مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، وبعد دراسة المشروعات بدقة والمفاضلة بينهما وترتيبها في سلم الأولويات وضرورة تضمينها في المراحل السنوية للخطة، توضع الخطة في شكلها النهائي ولا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد إقرارها من الجهات والسلطات المختصة.

المرحلة الثانية: تنفيذ الخطة:-

يتوقف نجاح تنفيذ الخطة على مدى وضوح أهدافها، وارتباطها بالحاجات الفعلية للمجتمع ومراعاتها للإمكانات والمادية والبشرية المتوفرة. ويحتاج التنفيذ إلى دراسة الإجراءات وتحديد الأولويات وفقاً للشكل المحدد في إطار الخطة، وبالتكلفة المخصصة وفي حدود المدى الزمني المقرر. وينبغي توزيع اختصاصات تنفيذ المشروعات والأجهزة الموكلة إليها ذلك، وكذلك إعداد جداول زمنية تحدد مراحل التنفيذ مع وجود مرونة تسمح بإدخال تعديلات طبقاً لتغيير الظروف وتحقيقاً للصالح العام.

وهناك مجموعة من العوامل التي ينبغي مراعاتها عند تنفيذ الخطة أهمها:-

- مدى توفر الإمكانيات البشرية والفنية والمادية في كل بيئة.
- علاقة المشروع المراد تنفيذه في الخطة بالمشروعات المنفذة بالفعل.
- العلاقة بين مختلف الهيئات التي تتولى إجراءات التنفيذ.

المرحلة الثالثة:- المتابعة:-

يقتضي نجاح خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه وضمان تنفيذ المشروعات وفقاً للزمن المحدد والتكلفة الموضوعية، والكشف عن مواطن الضعف والقصور في تنفيذ المشروعات. ولذلك ينبغي متابعة سير الإجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى للتنفيذ.

وللمتابعة في برامج التنمية الاجتماعية أهداف تطبيقية تتمثل في تحديد الصورة الحقيقية للمشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها، والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تعترض سير العمل حتى يمكن معالجة أي اضطراب أو خلل في التنفيذ قبل تراكم الانحرافات السالبة التي قد تؤدي إلى فشل الخطة في تحقيق أهدافها.

ولنجاح المتابعة ينبغي أن تبنى أحكامها على أسس موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية والأهواء الذاتية، وأن ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة لتصحيح الانحرافات، وأن تكون عملياتها معروفة للعاملين، حيث يتعاونون على تحقيقها وهو شرط أساسي لنجاحها.

المرحلة الرابعة: التقييم:-

التقييم أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية في النطاقين القومي أو المحلي على السواء، ووسيلته التي تحقيق هذا الهدف الكشف عن حقيقة التغير الاجتماعي الثقافي " المادي والمعنوي".

فالتقييم وسيلة تستهدف الكشف عن فاعلية برامج ومشروعات التنمية، وقياس درجة كفايتها الإنتاجية، ثم التعرف على مركب العلاقات القائمة بينها، للوقوف على الآثار التي تحدثها في الأهداف القومية العامة للتنمية.

والتقييم يفيد في الكشف عن جوانب القوة والضعف في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية، والوقوف على طبيعة ومناخ العمل، والتعرف على اتجاهات الأفراد ومدى تقبلهم لما يقدم لهم من خدمات.

ولتقييم مشروعات التنمية الاجتماعية يمكن اتباع مجموعة من الخطوات

التالية:-

- تحديد أهداف المشروع أو البرنامج.
- تحديد أهداف التقييم.
- تحديد محكات التقييم.
- تحديد المناهج المستخدمة للتقييم.
- اختيار أدوات التقييم المناسبة.
- جمع البيانات والمعلومات.
- استخلاص النتائج.

مراجع الفصل

- ١) إمام سليم: مدخل فى التنمية الاجتماعية وتخطيطها، محاضرات لطلاب الدراسات العليا غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢/٨١.
- ٢) عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢.
- ٣) على الحوات: أسس التنمية والتخطيط الاجتماعى، طرابلس، دار الحكمة، ١٩٩١.
- ٤) أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعى، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثانى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٧.
- ٥) نبيل السمالوطى: التنمية والتحديث الحضارى، الجزء الأول، القاهرة، مطبعة الجيلاوى، ١٩٧٥.
- ٦) على لطفى: دراسات فى تنمية المجتمع القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٠.
- ٧) صلاح العبد: علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربى، القاهرة، دار للتعاون للطباعة والنشر، ١٩٧٢.
- ٨) كرم حبيب برسوم: تخطيط خدمات التنمية الاجتماعية، القاهرة، معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية، رقم (٥٦٤)، مايو ١٩٧٧.
- ٩) عبد العزيز عبد الله مختار، الفاروق إبراهيم بسيونى: التخطيط الاجتماعى، غير منشور، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢.

الفصل الرابع

نظريات التنمية

إعداد

الدكتور/ فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل:

• مقدمة.

• أولاً: نظريات التحديث والانتقادات الموجهة إليها.

• ثانياً: نظريات التبعية والانتقادات الموجهة إليها.

مُقَدِّمَةٌ

إن الاهتمام المتعاطف بقضايا التخلف والتنمية أسفر عن إفرار العديد من الرؤى الفكرية والتصورات النظرية حول تفسير ظاهرة التخلف والسبل الممكنة انتهاجها لتحقيق التنمية.

ويمكن عند معالجة قضايا التخلف والتنمية أن نميز بين اتجاهين أيديولوجيين مختلفين هما:-

الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه المثالي وقد أسسه ماكس فيبر ويعكس التفكير الرأسمالي في التنمية، والذي يغالى في التأكيد على تأثير الدوافع والاتجاهات والقيم والمعتقدات بوصفها من أهم عوامل التخلف أو إعاقة التنمية، ومن أبرز النظريات المرتبطة بهذا الاتجاه نظريات التحديث.

الاتجاه الثاني:-

هو الاتجاه المادي وقد أسسه كارل ماركس ويعكس الفكر الاشتراكي في التنمية، والذي يغالى في التأكيد على تأثير الجوانب المادية والتاريخية، وضرورة فهمها من أجل تفسير ظاهرة التخلف وتحقيق التنمية، ومن أبرز النظريات المرتبطة بهذا الاتجاه نظرية التبعية (الإمبريالية).

وهناك ثمانية اتجاهات معاصرة في دراسة قضايا التخلف والتنمية تتمثل

في:-

(١) اتجاه المتصلات الثانية الاجتماعية الثقافية.

(٢) اتجاه النماذج والمؤشرات.

(٣) الاتجاه التطوري المحدث.

(٤) الاتجاه الانتشاري.

٥) الاتجاه السيكولوجي (السلوكي).

٦) اتجاه المكانة الدولية.

٧) الاتجاه التكاملي.

٨) الاتجاه الماركسي الجديد.

وتصنيف هذه الاتجاهات المعاصرة-سائلة الذكر- لا يعد تصنيفاً شاملاً، حيث لا توجد بينها حدوداً فاصلة (هناك تداخل بين مضامين بعض هذه الاتجاهات)، وجميع هذه الاتجاهات (ماعدا الاتجاه الماركسي الجديد) تتطلق من الفكر المثالي وترتبط بفكر التحديث، حيث نجد أن اتجاه المتصلات الثنائية واتجاه النماذج والمؤشرات ينطلقا من فكرة النموذج المثالي (فيبر) ، كذلك الاتجاه السيكولوجي يتأثر بفكر فيبر عن تأثير القيم الدينية البروتستانتية في الحياة الاجتماعية، أما الاتجاه التطوري فهو محاولة نظرية بديلة لمواجهة نظرية ماركس في تطور المجتمعات، والاتجاه الانتشاري ينطلق من نظريات التغيير الثقافي (التحديث) ، بينما اتجاه المكانة الدولية فهو معالجة غربية للنظام الدولي المعاصر، والاتجاه التكاملي فهو يعكس رؤية غربية شاملة لدراسة تنمية المجتمعات النامية، بينما الاتجاه الماركسي الجديد ما هو إلا إعادة صياغة للفكر الماركسي برؤية تتناسب مع روح العصر وتعالج بعض جوانب القصور فيه.

وفيما يلي سوف نستعرض بإيجاز مضامين نظريات التحديث وأبرز الانتقادات التي وجهت إليها، وكذلك مضامين نظريات التبعية وأبرز الانتقادات التي وجهت إليها على النحو التالي:

أولاً: نظريات التحديث:-

تشتمل نظريات التحديث على العديد من تصورات ووجهات نظر علماء الغرب لتفسير ظاهرة تخلف المجتمعات النامية، والسبل الممكن إتباعها لتحقيق التنمية.

وفكرة التحديث الحضاري ترتبط في نظر أغلب علماء الغرب بفكرة الصياغة الغربية للمجتمعات التقليدية (النامية)، فالتحديث كمفهوم سوسيولوجي يرتبط بعدة

توجهات أيديولوجية وسياسية وفكرية كلها تدور حول استعارة النظم الغربية، وإحلالها محل النظم المتخلفة السائدة داخل العالم النامي أو المتخلف (١، ٢٢).

ويقصد بالتحديث التغيير الثقافي الدينامي المنطلق من القارة الأوروبية فى العصر الحديث، والذي كانت له آثاره العالمية، وهذا يعني أن التحديث عملية تغيير ذات نوعية معينة وفى اتجاه محدد يحاكي أساليب الحياة السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة، وهو يعنى بالنسبة للدول النامية المدخل الهادف الى التحرر من الوضع التقليدي فى مجالات الثقافة والاقتصاد والخدمات شريطة أن يكون كل ذلك مرتبطاً بغالبية أفراد المجتمع (٢، ٨٣).

فالتحديث له جانبان: جانب بنائي وجانب فردي سيكولوجي اجتماعي، وبالنسبة للعوامل البنائية فهي تتعلق بطبيعة النظم والتنظيمات والوحدات الاجتماعية التى تتسم بالاستمرار النسبي كالجماعات القرابية والسياسية والاقتصادية وأساليب الضبط، وطبيعة الأدوار الاجتماعية والبناء الطبقي، أو التدرج السائد، وموجهات السلوك، كالمعتقدات والقيم والتصورات (٣، ٢٩٤).

ويتفق دوبيه مع كثير من الباحثين فى أن التوصل الى التحديث بدون معوقات أو نتائج سلبية، يتطلب أن تتوفر مجموعة شروط من بينها (٤، ١١٣):-

- ١- وجود تصور واضح للمستقبل.

- ٢- تحديد مدى الرغبة فى التحديث وإمكانية توجيه التغيير للتوصل إليه.

- ٣- توفير المرونة الاجتماعية فى تطوير الأدوار الجديدة.

- ٤- قيام النظام الاجتماعي على أسس علمية تتيح قواعد الضبط والإجراءات.

- ٥- توجيه قدر مقبول من الاستثمارات فى مجالات التعليم والاتصال والصحة العامة.

- ٦- دعم القيادات ذات الفعالية والتي تملك عنصر المبادرة من أجل تعزيز القدرة على الوصول الى أهداف التحديث.

- ٧- دعم الاتجاهات المكونة لأسس التحديث مثل العقلانية والتطلعات العلمانية والقدرة على الاستيعاب، وللشخصية المشاركة، وتأكيد حوافز الإنتاج.

ولقد تضمنت المحاولات التي صدرت عن منظري وعلماء النظام الرأسمالي الغربي لتوصيف التخلف وتفسيره ما يلي (٥، ١٧٦):-

(١) أنها اعتبرت الدول النامية دول متخلفة، وليست مخلفة، وذلك لاختفاء الفاعل الحقيقي للتخلف (الاستعمار).

(٢) أنها وصفت التخلف كمجرد تأخر زمني، فالمجتمعات الصناعية بدأت عملية التنمية في وقت مبكر عن المجتمعات المتخلفة، وبالتالي فالهوة الزمنية هي المسئولة عن الحال الراهن للدول النامية.

(٣) إن حالة التخلف وعوامل متأصلة في البنية الاجتماعية للمجتمعات النامية هي المسئولة عن التلكؤ الزمني (الهوة الزمنية).

(٤) إن تجاوز المجتمعات النامية لحالة تخلفها لن يتم إلا بالحاق بركب الحضارة الصناعية الرأسمالية الغربية، والاهتداء بخبراتها والاعتماد على دعمها المادي والعلمي.

(٥) إن هذه النظريات اعتمدت في تفسير التخلف على عامل، أو مجموعة من المتغيرات الجزئية التي تدور في فلك عامل واحد تقريباً، سواء كان ثقافياً ام اجتماعياً أم نفسياً...، فاختزلت التخلف في بعده الاقتصادي (دون الأبعاد الأخرى)، واختزلت البعد الاقتصادي في انخفاض معدل النمو، وكذلك اختزلت النمو في عدد من الأعراض والمظاهر كمعدل النمو، والنتاج الإجمالي ومتوسط الدخل... الخ.

ويشير "لوير" إلى أن التحديث يعني مواجهة نوعين أساسيين من المشكلات، وهي مشكلات الخبز (الاقتصاد)، والحريية (الأخلاق والاجتماع والسياسة والثقافة) (٣، ٢٨٧).

ويؤكد النموذج الغربي في التنمية على النمو الاقتصادي، أما التغيير الاجتماعي المنشود فإنه يتحقق تدريجياً كضرورة للنمو الاقتصادي، وكثمرة له، فنمو الاقتصاد وحده هو الذي يوفر الموارد لمواجهة ما يلزم من خدمات اجتماعية (٦، ١٥١).

ويري علماء الغرب إن أهم سمات التخلف تتمثل في انخفاض مستوى دخول الأفراد مما يساهم في انخفاض مستوى الاستثمار الجاري، ولما كان الاستثمار هو أحد العوامل الحاسمة في تحديد معدل زيادة الدخل القومي، فإن هذا هو ما يفسر لنا النمو البطيء للدخل القومي للدول المتخلفة (٣، ٢٧٣).

وعملية التحديث يمكن أن تكون متضمنة في عملية التنمية، وأن يؤدي التغيير الذي تحدثه عملياتها إلى تحديث كل من الإنسان والمجتمع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون عملية التحديث منفصلة عن عملية التنمية، إلا أن التوصل إلى نتائج إيجابية في هذا الصدد يمكن أن يدعم الجهود التنموية، وأن يدفع بالتغيرات التي تساند التوصل إلى تطوير المجتمع ككل، ومن خلال خلق الإنسان القادر (الحديث) الذي تغيرت خصائصه التقليدية (٤، ١٢٠).

يحدد دانييل ليرنر D.Lerner أهم جوانب الاتفاق بين الباحثين بصدد تحديد أهم خصائص الحدثة والتي تتمثل فيما يلي (٣، ٢٨٧) :-

أولاً: توافر حد أدنى من القدرة الاقتصادية على النمو الذاتي المستمر، وهذا يعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو مستمر ومنظم في الإنتاج والاستهلاك.

ثانياً: تحقيق قدر معين من المشاركة السياسية على كافة مستويات المشاركة، وطبقاً لمقاييس المشاركة التي يمكن صياغتها وإعدادها لقياس هذه الظاهرة.

ثالثاً: توافر إمكانات الحراك الاجتماعي أو التنقل الاجتماعي وزيادة معدلاته.

رابعاً: انتشار المعايير العقلية، والعلمية، ونماذج التفكير المنطقي داخل الثقافة العامة للمجتمع.

خامساً: سيادة نموذج منوالى للشخصية يتيح للأفراد أداء الأعمال التي يقومون بها (لعب الأدوار) بكفاية في إطار نظام اجتماعي يتسم بخصائص معينة (قدرة اقتصادية على النمو الذاتي المستمر والمنظم، والمشاركة، وسيادة المعايير العقلية والعلمية، وشموع الحراك والتنقل الاجتماعي).

ولقد حاول علماء ومفكري التحديث في اتجاهاتهم النظرية تشبيه الواقع الراهن للمجتمعات النامية (المتخلفة) بالواقع الذي كان سائداً في المجتمعات المتقدمة قبل الثورة الصناعية ، وصوروا التحديث على انه اتخاذ المجتمعات الصناعية الرأسمالية، نموذجاً للتقدم والتنمية، وأنه يجب على المجتمعات النامية السعي الجاد للوصول لهذا النموذج المستهدف شكلاً ومضموناً ومراحلاً.

وفيما يلي سوف نستعرض بعض الاتجاهات النظرية التي تعكس فكر أصحاب نظريات التحديث على النحو التالي:-

* اتجاه النماذج أو المؤشرات: انطلق أصحابه من منطلق تحديد خصائص وسمات المجتمعات النامية والمتقدمة، وبلورة عملية التنمية في محاولة نقل خصائص الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، وإكسابها الى الدول النامية باعتبارها عناصر التقدم.

الاتجاه التطوري: يقوم على تحديد المراحل المختلفة للتنمية والتي يمكن ان تمر بها الدول النامية في سعيها لتحقيق التقدم، وهذه المراحل ما هي إلا إعادة صياغة للمراحل التي مرت بها الدول الصناعية للرأسمالية المتقدمة حتى وصلت لوضعها الراهن. وبذلك تصبح تنمية المجتمعات النامية صورة مقلدة (طبق الأصل) لمراحل تطور تلك المجتمعات المتقدمة.

* الاتجاه الانتشاري: قد حدد بعض العناصر الثقافية الواجب أن تقوم عليها عمليات التنمية في الدول النامية والتي تنقل عن المجتمعات الصناعية الرأسمالية المتقدمة (تغير ثقافي منطلق من القارة الأوروبية) باعتبارها النموذج المستقبلي الذي يجب أن تقتسدي به الدول النامية.

* الاتجاه السيكولوجي: قد بلور العمليات النفسية والسلوكية السائدة في الدول الصناعية باعتبارها تعبر عن مدعيات تقدم تلك المجتمعات ، ونقلها الى الدول النامية بهدف محاولة تقليد ومحاكاة السلوكيات السائدة في المجتمعات المتقدمة.

وتتضمن رؤية أصحاب نظرية التحديث ضرورة أن يقوم كل مجتمع بابتكار أو استيراد ما يحتاجه المجتمع من عمليات وأبنية تتيح له فرصة الانتقال من درجة النمو الذي وصل إليها الى درجة أعلى منها، ويندرج تحت صفة عموميات التحديث الطبقات الاجتماعية، البيروقراطية، منظمات السوق، النقود، الروابط السياسية وما يتعلق بها من قوانين عامة، ومن خلال ذلك التجديد في نسيج المجتمع يمكن لقدرات هذا المجتمع أن تعمل على إعادة تشكيل المجتمع بصورة تسمح بتحقيق التنمية لبلوغ مستويات أعلى (٢، ٨٤).

وتكمن روح التحديث في قدرة المجتمع على بناء تنظيمات بالغة التعقيد مع تخصيص الأدوار في هذه التنظيمات، بالإضافة الى صياغتها بصورة تعمل على تحقيق تكيف المعرفة القديمة للاستخدامات الحديثة، من أجل خلق الجو الملائم الذي تستطيع من خلاله هذه التنظيمات أن تقوم بوظائفها بكفاءة (٤، ١١٣).

ويقترح بعض علماء نظريات التحديث مجموعة من الاقتراحات الكفيلة بمواجهة مشكلة التخلف يتمثل أهمها في (٣، ٢٧٣ : ٢٧٤):-

- ١) يجب على الدول المتخلفة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية.
- ٢) يجب على هذه الدول تشجيع الفوارق الطبقيّة أو التفاوت في الدخول طالما أن الدخول المرتفعة وحدها هي التي تقدم ادخاراً يمكن أن يسهم في رفع معدل الاستثمار وبالتالي في الدخل القومي.
- ٣) يجب تشجيع نشأة طبقة المنظمين، باعتبارها الطبقة القادرة على إطلاق حركة النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.
- ٤) يجب أن تبدأ هذه الدول في تبني مجموعة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بحجة انها تقتضي استثماراً أقل سواء بالنسبة للعامل أو لوحدة الانتاج، وذلك مقارنة بالصناعات الثقيلة.

وتعتقد كثير من وكالات التنمية أن معدل النمو في الأقطار الفقيرة سوف تشهد تقدماً ملحوظاً عن طريق المساعدات الخارجية، وإن كانت هذه المساعدات محل انتقادات شديدة يتمثل أبرزها في (٧، ٣٨):-

- إن المساعدات الخارجية تجعل الدول النامية تعتمد دائماً على الدول الغنية المتقدمة ولا تستطيع بالتالي ان تحدث تغييرات بنائية ذات بال في مجتمعاتها.

- إن المساعدات الخارجية تؤدي الى سيطرة الدول المتقدمة الغنية على إمكانات وموارد الدول النامية الفقيرة لتستطيع ان تجعل منها سوقاً لمنتجاتها وفرصاً لاستثمار طاقاتها، كما تفرض عليها قيوداً سياسية.

- ويؤكد هذه الانتقادات هدمون Hadson حيث يري أن لهذه المساعدات أثر عكسي على النمو الاقتصادي، حيث تعلق ظروف الدول النامية سياسياً بظروف الدول المتقدمة (التبعية) ، وبالتالي ترتبط بها اقتصادياً وربما تكون تلك الدول النامية مصدراً أساسياً للمواد الخام للدول المتقدمة.

الانتقادات الموجهة لنظريات التحديث:-

إن التدقيق في مضامين هذه المحاولات وما أفرزته من أفكار ومسلمات ، نستخلص أن أهداف النظرية الغربية الرأسمالية تتمثل في (٥، ١٧ : ١٨).

(أ) تيرئة نمة المجتمعات الصناعية الغربية من أحداث تخلف الدول النامية.
(ب) إثبات أن النموذج الرأسمالي هو حالة التقدم الوحيد والمثالية في تاريخ الإنسانية.

(ج) الإبقاء على أوضاع المجتمعات النامية مواتية لاستمرار الهيمنة الرأسمالية على هذه المجتمعات.

ولقد وجهت العديد من الانتقادات لنظريات التحديث يتمثل أبرزها في:-

(١) تجاهلت هذه النظريات الظروف التاريخية للدول النامية، والدور الذى لعبه الاستعمار فى الاستزاف والاستغلال لتلك الدول النامية فى دعم تخلفها وإجهاض أى محاولة تنموية.

(٢) سعت هذه النظريات بصورة مختلفة وملتوية الى استمرار تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، سواء كانت تبعية ثقافية من خلال تبني القيم الغربية ومحاكاة أساليب الحياة السائدة فى المجتمعات الرأسمالية، أو تبعية اقتصادية أو تكنولوجية . . . الخ.

(٣) حاولت النظريات الرأسمالية الغربية جعل التقدم مرادفاً لمحاكاة الغرب وذلك يعنى تخلي بقية الشعوب عن تراثها الحضاري وقدرتها الإبداعية لتصبح بمثابة "القسوة من البشر" ومع ذلك فإن الأقلية الغنية فى بلدان العالم الثالث تقلد أنماط الاستهلاك والسلوك السائد فى الدول الرأسمالية المتقدمة، فتدفع بالمجتمع فى اتجاه استهلاكي يبدد كل فائض اقتصادي، وهكذا تتضاعف المدخرات المحلية ويزداد العجز والاعتماد على النفس، وكذلك يزداد النهم الاستهلاكي، مما يذيب القيم الأخلاقية، ويفتح المجال أمام الرشوة والفساد، وما الى ذلك (٦، ١٥٤: ١٥٥).

(٤) حاولت النظريات الرأسمالية الغربية تأكيد أن التخلف حالة متأصلة فى الدول الفقيرة، فى محاولة لإيهام هذه الدول بصعوبة التخلص منه ومين ثم تتصاعد إمكانيات التبعية، وهكذا حاولت الأيديولوجيات المحافظة أن تكشف الواقع وتفسره بقدر ما يلزمها من متطلبات ترتبط بالاستغلال والتبعية والسيطرة لتحقيق مزيد من التقدم، ولذلك ابتعدت هذه النظريات عن حقائق الواقع مما أفقدها الخبرة المعتمدة على التحليل الإمبريقي لواقع المجتمعات النامية (٨، ٧٦: ٧٧).

(٥) إن أصحاب الاتجاه الانتشاري يطالبون الدول المتخلفة بضرورة تبني الليبرالية بأشكالها المختلفة من أجل تنمية المجتمع (أى تبني قيم المجتمع الرأسمالي) وفى ذلك تجاهل لحقيقة أساسية هى أنه إذا كانت الرأسمالية قد نجحت فى تطوير وتنمية المجتمعات الأوروبية، فإن ذلك لا يعنى أن نفس النموذج يمكن تكراره أو إتباعه فى حالة الدول المتخلفة الآن (٩، ٨٥).

٦) أنها أسهمت - بجانب عوامل أخرى في تزييف وعي مجتمعات العالم الثالث بتاريخها، وبقدرتها جماهيرها، وبقدرتها على التغيير (٢٣،٥).

٧) إن المساعدات الأجنبية التي تقدمها البلاد الغنية للبلاد النامية في شكل منح أو قروض أو في شكل خدمات وإعانات ثقافية، وتكنولوجية وإرسال مساعدين فنيين، وثقافيين تتخذ كوسيلة وأسلوب بدعم هيمنة الدول الرأسمالية على الدول النامية (٢٢،١٠).

٨) إن عمليات التحديث قد تزيد من القوة الاستهلاكية وهي قوة مدمرة للتنمية نفسها، خاصة في الدول النامية، والتي تنتشر إليها بصورة للتقليد وأنماط للمحاكاة (٢، ٨٧).

٩) أنها أسهمت في تشويه تطور مجتمعات العالم الثالث، خاصة القوى الانتاجية فيها، بجانب مظاهر الإزدواجية في الانتاج والاستهلاك والتوزيع والثقافة والتعليم ... الخ (٥، ٢٤).

١٠) إن التقدم وفق النموذج الغربي يحكم على شعوب الدول النامية بالعم، وكذلك يتنافى مع قدرتها على لصطناع أساليب حياة مختلفة متجددة تجعل من التقدم ظاهرة متشعبة وثرية بكل ما تسهم عبقريات للشعوب (٦، ١٥٤).

ثانياً: نظريات التبعية (الإمبريالية) :-

تشمل نظريات التبعية على تصورات ووجهات نظر علماء الفكر الاشتراكي في تفسير ظاهرة تخلف المجتمعات النامية، والسبل الممكن اتباعها لتحقيق التنمية. ومصطلح إمبريالية يشير الى تلك السياسة التوسعية لتحقيق السيطرة في المجالات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية (٢، ٩٠).

وقد ظهرت نظريات التبعية لتدحض نظريات التنمية الغربية (التحديث) وتقدم أساساً جديداً لتفسير ظاهرة التخلف في العالم النامي (التابع)، وتقوم على قضية مفادها أن علاقة التبعية والاستغلال التي تعرض لها العالم النامي (التابع) من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم تؤدي الى أي شكل من أشكال التنمية، وإنما أدت الى

مزيد من التخلف في هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية والرفاهية في البلدان الرأسمالية (٣٠،١٠).

ويمكننا أن نفرق بين اتجاهين نظريين أساسيين في نظريات التبعية هما (٩٠،٢):-

- (١) نظريات تلقي الضوء على أهمية تلك السياسة التوسعية (الإمبريالية) بالنسبة لاستمرار نمو النظام الرأسمالي السائد في الدول المستعمرة.
- (٢) نظريات تحلل نتائج وأثار السياسة الإمبريالية على الدول النامية.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم نظريات التبعية باتجاهها تستند في تحليلها على الفكر الماركسي.

ومضامين مفهوم التبعية تؤكد على الهيمنة الخارجية المتخفية أو المكشوفة على العالم الثالث، وقد ركزت على العوامل الخارجية والتاريخية التي أسهمت في صنع التخلف، ولا تزال تسهم في تجديد شروط إعادة إنتاجه (٢٤،٥).

فمفهوم التبعية يشير إلى موقف مشروط بمقتضاه يتوقف نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول) على تطور واتساع اقتصاد دولة أو مجموعة دول أخرى بمعنى أن علاقة الاستغلال الاقتصادي قد تتحول إلى علاقة تبعية إذا ما استطاعت بعض الدول المتقدمة أن تفرض تقدمها ونموها على دول أخرى، حينئذ لا تستطيع الدول المتخلفة أن تحقق نمواً ملحوظاً لأن نموها مشروط ومحكوم بنمو الدول المتقدمة، ولأن النمو الذي قد يتحقق في الدول المتخلفة (التابعة) قد يكون من ذلك النوع الذي يخدم أهداف الدول المسيطرة، والنتيجة، أن موقف التبعية يؤدي بالدول المتخلفة إلى الخضوع لاستغلال أو استنزاف الدول المتقدمة التي تمارس سيطرة واضحة على الدول المتخلفة فيما يتعلق بالتكنولوجيا، والتجارة، ورأس المال، وكل ما يرتبط بمظاهر البناء الاجتماعي، ومن ذلك يتضح أن التبعية مرتبطة أساساً بتقسيم العمل الدولي، ذلك التقسيم الذي يمكن دول معينة من تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، في الوقت الذي يكبل ويقيد حركة الدول الأخرى مما يعني عجزها عن تحقيق

معدلات نمو اقتصادية عالية. وهكذا نجد التقدم الذي تحقّقه الدول المتقدمة (المسيطرة) يحدد حجم وطابع التقدم الاقتصادي الذي يمكن أن تحقّقه الدول المتخلفة (التابعة) (٩، ١٩٨ : ١٩٩).

- ونهج التبعية يركز في الحقيقة بدرجة كبيرة على السياق للتاريخي الخاص بالمجتمعات الوطنية (النامية) ، ولم يعد ينظر لعملية التنمية على أنها الانتقال بين مرحلتين (التقليدية والحديثة على سبيل المثال)، وهناك جانب آخر في فكر التبعية هو أن العقبات أُلِمَّ للتنمية لا تعتبر عقبات وطنية أو داخلية بالنسبة للمجتمع بعينه، وإنما هي بالأحرى نتيجة لانتماجه في للنظام الرأسمالي العالمي، مع هياكل خاصة ينظر إليها على أنها للشكل النوعي للاندماج (١١، ٩١).

ومن الطبيعي أن تختلف الظروف التي مرت بها الدول المتخلفة عن تلك التي مرت بها الدول المتقدمة، فالدول المتخلفة كانت تمثل المنتج الرئيسي للمواد الخام التي تحتاج إليها الدول المتقدمة، وفضلا عن ذلك فالدول المتخلفة تشكل سوقاً هائلة ضخمة لمنتجات الدول المتقدمة، ومن شأن هذا الموقف أن يفرض تبعية مطلقة على الدول المتخلفة، وسيطرة كاملة من جانب الدول المتقدمة ، ولا يمكن تفسير ذلك في ضوء استنزاف الدول المتقدمة للفائض الاقتصادي الذي تحقّقه لدول المتخلفة فقط، بل يجب تفسيره أيضاً في ضوء بناء لدول المتخلفة ذاتها (٩، ١٨٧ : ١٩٦).

ونظريات التبعية تحاول إبراز تأثير الاستعمار على تخلف المجتمعات النامية التي كانت بمثابة مستعمرات للدول الصناعية المتقدمة (تبعية عسكرية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية) أما بعد أن نالت معظم هذه الدول استقلالها فقد اختلفت أشكال التبعية لتصبح سياسية واقتصادية وثقافية ذات آثار سلبية على مستقبل التنمية في هذه الدول النامية.

وتقد أوضح جاك وودس سياسيات التفرقة التي تمارسها الإمبريالية في الدول المتخلفة وسعيها إلى الحفاظ على كبار الموظفين الموالين للقوى الغربية، والتأثير الأيديولوجي في منقفي الدول المتخلفة والتغلغل في المؤسسات الثقافية في هذه الدول،

وتدعيم القوي للرجمية التي تحول دون التنمية، والتأثير على وسائل الاتصال الجماهيري، وأضاف أن أحد الأهداف الرئيسية للاستعمار الجديد هو المحافظة على العلاقة الاقتصادية والتي كانت، ولا تزال قائمة بين الإمبريالية والدول المتخلفة، وتشجيع هذه الدول على إتباع الطريق الرأسمالي في التنمية، والاكتفاء بإجراء تعديلات طفيفة في البناء الاقتصادي القائم في هذه الدول، ومن شأن ذلك أن يجعل من الدول المتخلفة مناطق منتجة للمواد الخام اللازمة للصناعة الغربية، وأن تظل بعد ذلك سوقاً لبضائع الدول الغربية الصناعية، وكذلك فإن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تكون موجهة أساساً نحو هدف محدد هو الإبقاء على هذه الدول كمصدر للمواد الأولية، وعدم إدخال صناعات جديدة يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية (١٣٧، ٩).

ولقد أسهمت النظريات الغربية في خلق نقيضها، الذي ينفها والذي يمثل بالمعنى العام اتجاهاً مغايراً، فكانت مقولات نظريات التبعية تتمثل في التنمية المستقلة، والاعتماد الجماعي على الذات، ورفض المؤشرات الغربية لتقييم التخلف والتنمية وإحلالها محلها مؤشرات كلية تاريخية وبنائية (٥، ٢٤).

ولقد أصبحت نظرية التبعية من أشمل النظريات التي تبلور دور السياسة التوسعية الاستعمارية في إجهاض التنمية وتفريغها من محتواها، ومن خلال نقدها لنظرية ثنائية النظم أوضحت اتجاهها النظري الذي يري أنه ليس من الضروري حدوث التغير الاجتماعي في كل الدول النامية في نمط واحد وبشكل متكامل، وذلك لأن كل دولة نامية لها نموذجها الخاص وأسلوبها المناسب في التنمية، كذلك فإن المواجهة والتصادم بين ثقافة الدول النامية مع الثقافة الأوروبية المتغيرة قد لا يؤدي إلى إيجاد قوة الدفع في المجتمع النامي، وإنما تؤدي إلى تحطيم أساسيات التنمية ذات القيمة العالية التي كانت موجودة فيه، وأيضاً إلى تشويه تلك العمليات الدائرة في مجال التغير الاجتماعي (٢، ٩٢: ٩٣).

وتذهب نظرية التبعية الى ان الرأسمالية فى الدول النامية لا تولد إلا التخلف، حيث أن التنمية الحقيقية لدول العالم الثالث، تعنى الأضرار المباشر بمصالح النظام الرأسمالي (٢٥،٥).

ولا شك أن الاستثمارات الاستعمارية الاحتكارية فى الدول المتخلفة لا تمثل حقيقة اقتصادية خالصة، ولكنها تمثل أيضا حقيقة ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية، حقيقة يعكسها مفهوم التبعية بأوسع معانيه الممكنة (٩٣،٩).

وهذا يعنى أن الأساس فى التخلف يرجع الى تبعية الدول النامية الى الدول المتقدمة التى زودتها بأبنية حديثة، وفى نفس الوقت تقوم بحرمان الأبنية التقليدية من الاشتراك فى عملية التنمية- التى فى إطارها يمكن تحديث نفسها، واستمرار عملية إنمائها- مما يؤدي الى تشويه ومسح وتحطيم ما تبقى من القدرة على التنمية فى الدول النامية، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة حدة التخلف التى يدعمها الميكانيزمات التالية (٢، ٩٧: ٩٨):-

- الاتجاه نحو المظهرية متمثلاً فى سيادة نمط استهلاك السلع الكمالية.
- عدم إمكان ظهور طبقة أصحاب الأعمال الوطنية، نظراً للمنافسة غير المتكافئة بين المشروعات الوطنية والمشروعات الأجنبية الاحتكارية.
- هجرة القوى العاملة المتخصصة والتي تحرم البلاد من أحد عوامل الإنتاج ذات القيمة العالية.
- التبعية للقوى الخارجية وما تودى اليه من التشبيه ثقافياً بهذه القوى مما له تأثير سلبي على مستوى التقدم العلمي الوطني وما يؤدي اليه من ذبول المصادر الثقافية وفقدان الشخصية والكيان الثقافي الوطني.
- التطرف الى اللادالة فى توزيع الدخل، والتفاوت الكبير بين الطبقات، والتي من مظاهرها أن توزيع السلع والخدمات (من الناحية الكمية والكيفية) يكون فى صالح الطبقات العليا.

ومن اهم الحقائق التي عبرت عنها نظرية التبعية وتعتبر معوقات بنائية جوهرية لبدء انطلاق التنمية وتتمثل في (٢٦،٥):-

(١) إن الاستغلال بأنواعه ومستوياته الخارجية والداخلية يعد حلقة هامة ورئيسية في سلسلة معوقات الانطلاق، لأنه يتيح عدم المساواة وتناقص توزيع الفرص والخبرات الاجتماعية، ويهدد إمكانيات تعبئة البشر المنتجين والمستهلكين، وتعبئة الفائض الاقتصادي.

(٢) أن تركيز الثروة والسلطة في يد شرائح محدودة العدد يجهض فرص نمو الوعي بالمصالح الوطنية، والمصالح الجماعية المشتركة بسبب حيولة هذا التركيز دون مشاركة جماعية في صناعة القرارات واتخاذها.

(٣) أن الظروف الموضوعية في مجتمعات العالم الثالث تحتاج لإحداث انطلاق مبدع، وإلى نسق قيمي مغاير إنسانيا عن نسق قيم الحضارة الغربية الرأسمالية بحيث يكون:

- نسق يعمق القيم الجماعية محل القيم الفردية.
- ينمي البواعث المعنوية للسلوك محل البواعث الاقتصادية الصرفه.
- تحل قيم المساواة والتكافل والمشاركة والتضحية محل قيم التمييز والأثنية والاستئثار بالثروة والسلطة والأضرار بمصالح الغير والسطو عليها.

والتنمية من منظور نظرات التبعية تتضمن العديد من العناصر التي تشكل الاستراتيجية الإنمائية البديلة والمستخلصة من الخبرة المتراكمة وتتمثل هذه العناصر في (١٢، ١٩ : ٢٠):-

(١) قطع الصلات القائمة للتبعية التي تمارسها البلدان الرأسمالية من خلال النظام العالمي الذي يتحقق عن طريقه السيطرة الشاملة على استغلال الموارد الخاصة للبلاد المتخلفة من خلال الآليات النقدية والمالية والتجارة الخارجية ونقل التكنولوجيا وتحولات رأس المال واحتكار المعلومات ووسائل الإعلام.

(٢) التعبئة الكاملة للقدرات والموارد المحلية وإعادة توجيه عناصر الإنتاج القائمة نحو إنتاج السلع - لاسيما الأغذية والخدمات - لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية الأساسية، بدلاً من تلبية طلبات قطاع التصدير.

(٣) إعادة توجيه الجهود الإنمائية نحو تلبية الاحتياجات الأساسية لجموع السكان في البلدان المختلفة وينبغي عند إعادة توجيه الطاقات والجهود الإنمائية تفاعلياً أحداث خلل وتوترات بين احتياجات السكان والطاقات الإنتاجية، بدءاً من اليد العاملة والموارد الطبيعية ورأس المال والتكوين الرأسمالي، والتكنولوجيا والأشكال الأخرى والمعارف ذات الصلة.

(٤) التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، بحيث يتمكن القطاع الزراعي من إطعام السكان وتوفير المدخلات اللازمة للقطاع الصناعي، على حين تتمكن الصناعة من توفير السلع الرأسمالية والاستهلاكية اللازمة لتحسين الزراعة وتلبية الاحتياجات الأساسية لجموع السكان.

(٥) تعبئة الشعب ومشاركته في عملية التنمية على جميع المستويات، ويعد ذلك أمراً جوهرياً بغية التغلب على القيود المادية، وكذلك على القيود المرتبطة بالهيكل الاجتماعي، والناشئة عن التطور الخارجي للتكوينات الاجتماعية الهامشية. فضلاً عن ذلك فإن المشاركة إنما هي حاجة أساسية، وسمّة مميزة جوهريّة للاعتماد على الذات بوصفه استراتيجية بديلة، وذلك إذا أريد تحقيق تنمية شاملة حقيقية.

(٦) تعبئة الشعب لتنمية شاملة تستهدف القضاء على الفقر والهامشية في أقصر وقت ممكن، مع ضمان النمو في الوقت نفسه، ويتضمن ذلك ليس فقط فك الارتباط بأية أبعاد غير مواتية للسوق الرأسمالية العالمية داخل البلدان المتخلفة التي تتبع فيها استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات، ويتطلب ذلك آليات مناسبة للتخطيط من أجل توجيه تخصيص الموارد وفقاً للأهداف السلفية الذكر.

(٧) تعزيز التعاون مع البلدان المتخلفة الأخرى التي تتبع استراتيجيات إنمائية بديلة مماثلة، بهدف الحصول من خلال تدفق أكثر تماثلاً وإنصافاً للعمات مهما

كانت خطورة السلع والخدمات غير المتاحة داخلياً. أو التي قد تلزم نتيجة لأي تحرر من النظام الدولي السائد.

الانتقادات الموجهة إلى نظرية التبعية:-

(١) أن النظرية التبعية تصر على ربط التخلف بالاستعمار والإمبريالية والرأسمالية العالمية واستنزاف وتشويه اقتصاديات الدول المتخلفة النامية، وهذا القول تشخيص ناقص ومشوه لأزمة التخلف، فضلاً عن أنه لا يرسم لنا سبيل العلاج (٢٥،١٣).

(٢) يفترض مدخل للتبعية أن الاستعمار هو بناء من حجر واحد. (٧٤،١٠) ، مع أن خبرات الماضي تؤكد أن للاستعمار أشكال وأنماط عديدة.

(٣) أن التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجي كما يعتقد كثير من دارسيها للعالم الثالث، ولكنها أيضاً نتيجة عامل داخلي، بمعنى يجب ألا يلهينا الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية على الدول النامية، عن فهم المؤثرات الداخلية التي لعبت دوراً لا يمكن إغفاله أو تجاهله، فإذا كان للنظام الدولي قد لعب (ولا يزال) دوراً في تحديد طابع وأسلوب التنمية في دول العالم الثالث فإن هذه الدول قد لعبت أيضاً (ولا تزال) دوراً في تشكيل هذا النظام الدولي (١٩٠،٩).

(٤) تعتبر نظرية التبعية جامدة بمعنى أنها تأخذ التبعية ليا كان تعريفها باعتبارها أمراً مسلماً به (٧٣،١٠).

(٥) يربط أنصار هذا الاتجاه الحل بالصراع الطبقي وتولي الطبقات العاملة الحكم من خلال التغيير الثوري، وسيلادة الاشتراكية، ولا شك أن هذا القول يكرس الصراع والتمزق والتخلف (٢٥،١٣).

(٦) تعاني نظرية الإمبريالية من قصور وضيق، حيث أن التحليل المنتمق للمقولات النظرية العديدة التي حاولت فهم ظاهرة الإمبريالية يكشف أن

- لها منها لا تستطيع بمفردها تفسير الواقع التاريخي الدينامي للدول
النامية، وعلى الأخص تفاعلاتها مع الدول المتقدمة (١٩٣،٩).
- (٧) أن أنصار نموذج التبعية وقعوا في أسوأ أنواع التبعية وهو التبعية
الفكرية للنماذج الماركسية (٢٧،١٣).
- (٨) وأخيراً أن المشاهد من وجهة نظر موضوعية يدرك ان العالم
الرأسمالي بكل مفاصده وأخطاره ما زال يمثل الجزء الثري في عالم
اليوم وما زال الدخل الفردي في هذه الدول يحقق تزايداً ملحوظاً، ومن
الطبيعي أن يكون وراء ذلك تراث تاريخي طويل من الخبرة والعلم
والتكنولوجيا (٥٨،٧).

مراجع الفصل

- (١) نبيل السمالوطي: التنمية والتحديث الحضاري، الجزء الأول، القاهرة، مطبعة الجبلوي، ١٩٧٥.
- (٢) جمال مجدي حسنين: دراسات في التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.
- (٣) نبيل محمد توفيق السمالوطي: قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، الرياض، دار المطبوعات الجديدة، ١٩٩٠.
- (٤) محمد عاطف غيث، محمد على محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.
- (٥) عبد الباسط عبد المعطي: في التنمية البديلة، دراسات وقضايا، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.
- (٦) عبد الرحمن زكي إبراهيم: قضايا التخلف والتنمية، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، د. ت.
- (٧) إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، القاهرة، دار المعارف، للطبعة الثانية، ١٩٨٢.
- (٨) مريم أحمد مصطفى عبد الحميد: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.
- (٩) السيد الحسيني: التنمية والتخلف، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.
- (١٠) عادل مختار الهولري: التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.

- (١١) كمال للتابعي: تغريب للعالم الثالث" دراسة نقدية فى علم اجتماع التنمية" ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣.
- (١٢) أنريك لوتيزا وآخرون: الاعتماد الجماعى على الذات كاستراتيجية بديلة، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.
- (١٣) نبيل السمالوطى: التنمية بين الاجتهادات الوضعية والدينية، "دراسة مقارنة"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

الفصل الخامس

**استراتيجية وميكانيزمات التنمية
تصور مقترح**

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروي

محتويات الفصل

مقدمة

أولاً: مفهوم الاستراتيجية

ثانياً: استراتيجية التنمية

ثالثاً: كيف يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع؟

رابعاً: نهج تصور الاستراتيجية والتنمية

خامساً: ميكانيزمات التنمية.

مُتَكَلِّمًا

لا يمكن أن تحقق التنمية أهدافها القريبة والبعيدة المدى إلا في ظل استراتيجيات واقعية تركز على أسس وركائز واقعية ترتبط بوقائع المجتمع وأبعاده المختلفة وقدراته وطاقاته البشرية والطبيعية.

ومن ثم يرتبط تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة بموجهات واستراتيجيات تساعد على تحقيق الأهداف التنموية وبهذا لا يمكن تحقيق التنمية في أي مجتمع دون موجهات استراتيجية تساعد كثيراً في تحديد الطريق التنموي، ومن أين تبدأ التنمية؟ وكيف يمكن حدوثها؟

وتعتبر التنمية الشاملة التي يرتبط فيها البعد الاقتصادي بالبعد الاجتماعي ويتكاملان كوجهي عملة واحدة من أهم هذه الاستراتيجيات التي تساعد على تحقيق التنمية، حيث أن للتنمية الاقتصادية برامجها ومشروعاتها الاقتصادية مردودا وعائدا اجتماعيا، وكذلك للتنمية الاجتماعية برامجها ومشروعاتها الاجتماعية مردودا وعائدا اقتصاديا، ويساعد هذا التكامل بين وجهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التوازن في احدث التنمية، ويعتبر ذلك من أهم قضايا التنمية خاصة في المجتمعات النامية في الثمانينات والتسعينات.

وبدأت الدعوة من خلال المنظمات الدولية إلى الاهتمام بالتنمية المتواصلة لإحداث تراكم يساعد على تحقيق الأهداف التنموية، وتحقيق التوازن البيئي بين جهود الانسان وأنشطته والبيئة التي يعيش في إطارها.

ومن ثم فإن التوازن البيئي محورا هاما وأساسيا لاستراتيجيات التنمية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها ومن ثم استمراريتها وتواصلها.

وتعكس الاستراتيجيات أهمية التخطيط للتنمية لوضع الاستراتيجيات موضع التنفيذ وتحقيق الأهداف.

أولاً: مفهوم الاستراتيجية:-(*)

(١) نشأة المفهوم:-

كلمة استراتيجية مستمدة من العمليات العسكرية وهو مفهوم تاريخي عسكري لفن الحرب، وتعنى فى هذا الإطار تكوين التشكيلات وتوزيع الموارد الحربية بصورة معينة وتحريك الوحدات لتحقيق أهداف محددة، وظهرت بواكير المؤلفات فى هذا المجال قبل أكثر من عشرين قرناً على يد بعض المفكرين العسكريين الصينيين، ثم مفكرين إغريق ورومان وعرب وأوروبيين.

ومفهوم الاستراتيجية قديم فى التاريخ إلا أن الاهتمام العملي بها لم يظهر إلا خلال السنوات الأربعين الماضية.

ومن التطورات التى طرأت على هذا المفهوم أنه أصبح يستخدم فى ميدانين كثيرة، نتيجة للدلالة المعاصرة للمفهوم، فأصبحنا نسمع عن استراتيجية الدولة، استراتيجية التنمية، استراتيجية الإعلام، الأهداف الاستراتيجية، التخطيط الاستراتيجي... الخ.

(٢) مفهوم الاستراتيجية:-

الاستراتيجية أسلوب التحرك لمواجهة تهديدات أو فرص بيئية، والذى يأخذ فى الحسبان نقاط القوة والضعف لتحقيق الأهداف.

ولا يفرق الإداريون بين السياسات والخطط والاستراتيجية، وقد يرجع ذلك إلى اعتبارهم التخطيط على مستوى المنظمة فقط.

حيث يعتبرونها مجموعة من الخطط والسياسات التى تمكن من الوصول إلى الأهداف المحددة، ويجب أن تكون قابلة للتطبيق، متوافقة مع القدرات والإمكانات

(*) راجع هذا المفهوم بالتفصيل فى:-

طلعت مصطفى السروجي، استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكينهم من اتخاذ القرار على المستوى المحلي، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٨.

وتحدد المهام الأساسية وماذا يجب عمله في ضوء ظروف معينة؟ وتحدد بأنها الأسلوب المناسب لاستغلال الموارد والتغلب على نقاط الضعف، وكيفية التصرف في مواجهة التغييرات التي تطرأ.

وهي دراسة الموقف واحتماب كل دور من الأدوار التي يمكن أن تنشأ عند تطبيق الخطة.

والاستراتيجية هي في الجوهر مجموعة من الوسائل المتضافرة، تعتبر كافية لتحقيق غايات محددة في أفق زمني معين بدءاً من وضع ابتدائي موصف بدقة باستخدام تشكيلة موارد رابنة أو محتملة فيظل إطار مفهومي منسق.

ويقصد بالاستراتيجية كما يحددها المهنيون تحديد الأهداف والكيفية التي تتحقق لها تلك الأهداف، الاستراتيجية منهج يستخدم لتحقيق الأهداف.

وتعتبر في التخطيط الاجتماعي وسيلة ترتبط بخطة طويلة المدى لتنفيذ برنامج أو سياسة، وأنها الإطار العام أو الخطوط العريضة التي تترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي.

كما تعتبر الأسلوب الرئيسي أو الإطار العام الذي يتبع ويتم من خلاله التخطيط لإحداث تغييرات اجتماعية مقصودة، وتهتم بالأهداف بعيدة المدى أو أنها المنهج الذي يتبعه المخطط الاجتماعي لتحقيق الأهداف بعيدة المدى للتخطيط. ولا تهتم الاستراتيجية بالقرارات المستقبلية فقط ولكن مستقبل القرارات في الوقت الحاضر.

ونستخلص مما تقدم أن الاستراتيجية تطلق حيناً على مجموعة من الأهداف TARGETS وحيناً آخر على غايات OBJECTIVES أساسية، وتستخدم أحياناً بالتركيز على الوسائل و الأهداف أو على الاثنين مجتمعين. ويجب أن يتضمن مفهوم الاستراتيجية لبعاداً أساسية حددها هكس A.C. Hox في:-

الاستراتيجية أسلوب مترابط وموحد، يتم من خلالها تحقيق الأهداف الرئيسية مع الربط بين الماضي والمستقبل.

- هي وسيلة لتشكيل الأهداف طويلة الأجل بوضوح، كوسيلة لتحديد البرنامج، وتخصيص الموارد الكلية لتحقيق الفعالية من الاستراتيجية.
 - هي استجابة للفرص، ونقاط القوة والضعف.
 - هي نظام لتوزيع المهام والمسئوليات.
- وهناك خمسة عوامل يتضمنها مفهوم الاستراتيجية هي عوامل التشخيص التقنية، التنسيق، الحركة، التوقع والسيطرة.

وما نريد أن نستخلصه أن ما يجب أن تشملته الاستراتيجية ليس مجموع الغايات الأساسية فقط، بل يجب أن يمتد ليشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ تلك الغايات، وأنه لا جدوى من الحديث عن استراتيجية لظاهرة محدودة من ظواهر المجتمع بمعزل عن باقي ظواهره، وأن إعداد الاستراتيجية يجب أن يتم في إطار سياسي اجتماعي اقتصادي تنظيمي متكامل محققا الترابط بين مسار الجهود الإنمائية وبين باقي جوانب الحركة في المجتمع، وأن المناقشات حول الاستراتيجية يجب أن تتمتع بقدر من الاستقرار والاستمرار.

ونضيف أن الاستراتيجية لكي تصبح قابلة للتطبيق يجب أن ترسم وتحدد أساليب الحركة في شكل مراحل متتابعة، وتركز على استثمار الموارد والإمكانات أفضل استثمار ممكن، في إطار الواقع المجتمعي بأبعاده المختلفة.

ونرى أن الاستراتيجية إطارا عاما ومنهجا متاسقا ومنسجما مع أهداف المجتمع وقيمه ويعكس فن العلاقات التي تربط بين السياسات والتخطيط والممارسات، وكحلقة وصل بين السياسة الاجتماعية والمنهج، ونتيجة نهائية لدراسة الموقف وتحديد الأهداف وأساليب تطبيقها للانتقال من وضع قائم إلى آخر أفضل تستهدفه السياسة الاجتماعية.

ثانيا: استراتيجية التنمية:-

لا يمكن حدوث التنمية أو الإرتقاء بمستواها دون استراتيجيات موجهة لهذه التنمية وعملياتها، ومن هنا ينعكس أهمية الاستراتيجية في توجيه التنمية وعملياتها

وفى توضيح صور وأنماط واتجاه وقوة التغيير لإحداث التنمية، ومن خلالها يمكن الإجابة على مجموعة من الأسئلة تتمثل فيما يلي:-

- من أين تبدأ التنمية ؟
- من المسئول عن حدوث التنمية ؟
- ما هو مستوي واتجاه وطبيعة التغيير المطلوب ؟
- من المستفيد من التنمية وعائدها ؟

وباختصار الإجابة على سؤال جوهرى مؤداه كيف يمكن حدوث التنمية فى المجتمع ؟

ولنا ان نتصور غياب استراتيجية موجهة لعمليات التنمية فى المجتمع، فغالب هذه الاستراتيجية فى مضمونه يجعل التنمية نموا عشوائيا غير مخطط، ولا يمكن للإنسان التحكم فى عمليات التنمية وتوجيهها لصالح الإنسان، ومن ثم تكون للتنمية أو بالأحرى للنمو العشوائى ضحايا وهم الأكثر عددا، وقلة نادرة هى المستفيدة من عائده هذا النمو العشوائى، وتكون النتيجة المنطقية ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية المتشابكة التى يخرط المجتمع فى أساليب مواجهتها أولا.

ثالثا: كيف يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع؟

لا يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع دون:-

- (١) تشخيص أبعاد الواقع المجتمعي المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وفكريا لاستيضاح طبيعة البناء الاجتماعى الكلى فى المجتمع وهويته، والعلاقة بين الإنسان وهذا الواقع.
- (٢) دراسة وتشخيص المجتمع تاريخيا فى مراحل التطورية لإدراك العوامل والوقوف على الأسباب الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع لإدراك إلى أين يتجه المجتمع؟ وما هى العوامل والأسباب الإيجابية والأكثر فاعلية وملائمة للمجتمع لاستثمارها؟ وتلك المعوقة التى يجب تجاهلها وإغفالها، كعوامل ومسببات لإحداث التغييرات فى أبعاد المجتمع المختلفة.

(٣) تحليل التكتيكات المختلفة تاريخيا في المجتمع لاختيار أصلحها ومناسبتها واختيار التكتيكات التي تتفق مع النسق القيمي في المجتمع، وتلك ذات العائد السريع، والتي تحدث تغييرا سريعا، وذلك من خلال التجارب السابقة وتحليلها والتعرف على أسباب نجاحها وفشلها.

(٤) تحليل العناصر القادرة في المجتمع والفاعلة والمؤثرة في عمليات التنمية والتي تتمثل في الصفة وبناء القوة في المجتمع، واهمية تطوير وتنمية الطاقات البشرية.

(٥) تحديد درجة ومستوى التنمية للمجتمع من خلال موقعة على متصل التنمية والتخلف.

(٦) تحديد المؤسسات المسؤولة عن وضع الاستراتيجيات وقدرتها وكفاءتها على صنع وتحديد هذه الاستراتيجية، والمؤسسات الأخرى ذات الكفاءة والفاعلية على تنفيذ تكتيكات هذه الاستراتيجيات، وطبيعة ونمط العلاقة بين هذه المؤسسات في مستوياتها المختلفة.

(٧) استيضاح الصورة المستقبلية للمجتمع والتنبؤ بمسيرة أوضاعه وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكذا قوى الانتاج بعناصره المختلفة وعلاقات الانتاج، وما هو المطلوب من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وأسلوب الانتاج لحدوث التنمية في المجتمع.

(٨) تحديد الشخصية التنموية المطلوبة الفاعلة في إحداث التنمية في المجتمع وعناصر هذه الشخصية المختلفة.

(٩) تحديد أولويات الأهداف التي ينبغي للتنمية تحقيقها بالإضافة إلى أولويات الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع.

(١٠) تحديد السلوك الأمثل لإدارة التنمية والتخطيط لحدوثها.

(١١) أن تحدد الاستراتيجية أدوات التغيير وهي مجموعة الموارد التي تستخدم على شكل سلع أو خدمات المتاحة في المجتمع.

واستراتيجية التنمية يقصد بها الإطار العام التي تترسمه السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي.

ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة أن تكون هناك خطط استراتيجية تساعد على تعيين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية، وخطط تكتيكية تتشأ لمواجهة المواقف العملية والتصرف في هذه المواقف سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة تصرفاً سليماً.

والاستراتيجية في الدول النامية لا بد أن تقوم على أساس تدخل الدولة في توجيه السياسة الاجتماعية (بعكس البلاد المتقدمة والتي تقوم استراتيجيتها على أساس عدم التدخل من جانب الدولة) حيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة بحيث تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية بالنسبة لكافة القطاعات الاجتماعية إذا تراكت بحرية وبدون تدخل لكي تؤثر في بعضها وتتأثر ببعضها، فإنه ينتج عنه عملية تراكمية بمعنى أنه إذا كانت هذه العوامل إيجابية فإن تفاعلها الحر فيما بينها يؤدي إلى تراكم التقدم، أما إذا كانت للعوامل سلبية فإنها تؤدي إلى تراكم التخلف.

ويقترح ميردال للخروج من دائرة التخلف ألا تترك هذه العوامل السلبية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية كي تتفاعل بحرية وبدون تدخل، والمخرج الوحيد في نظره هو عن طريق تدخل الدولة في صورة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمتكامل، والتخطيط الشامل في نظر ميردال يعتبر أمراً حتمياً بالنسبة للدول المتخلفة لا لمجرد ضمان سرعة التقدم وإنما لتتحاشى الدائرة التراكمية التي تتعرض لها هذه المجتمعات.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن استراتيجية التخطيط للتنمية الاجتماعية تقوم على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان متصلتان بالتنمية الاقتصادية أحدهما التغيير الاجتماعي للتنمية والأخرى لتنمية الموارد البشرية.

وتعتبر تقارير الأمم المتحدة إلى ضرورة وضع استراتيجيات للتوازن بين التنمية الاجتماعية (رأس المال البشري) والتنمية الاقتصادية، (رأس المال المادي) وهذا التوازن يمكن أن يتغير بمرور الوقت كلما تحقق التقدم وتراكت عملية النمو.

وهناك اعتبارات يجب مراعاتها لاختيار الاستراتيجية الملائمة، حيث تتطوي هذه الاستراتيجية على عدد من العناصر أهمها:-

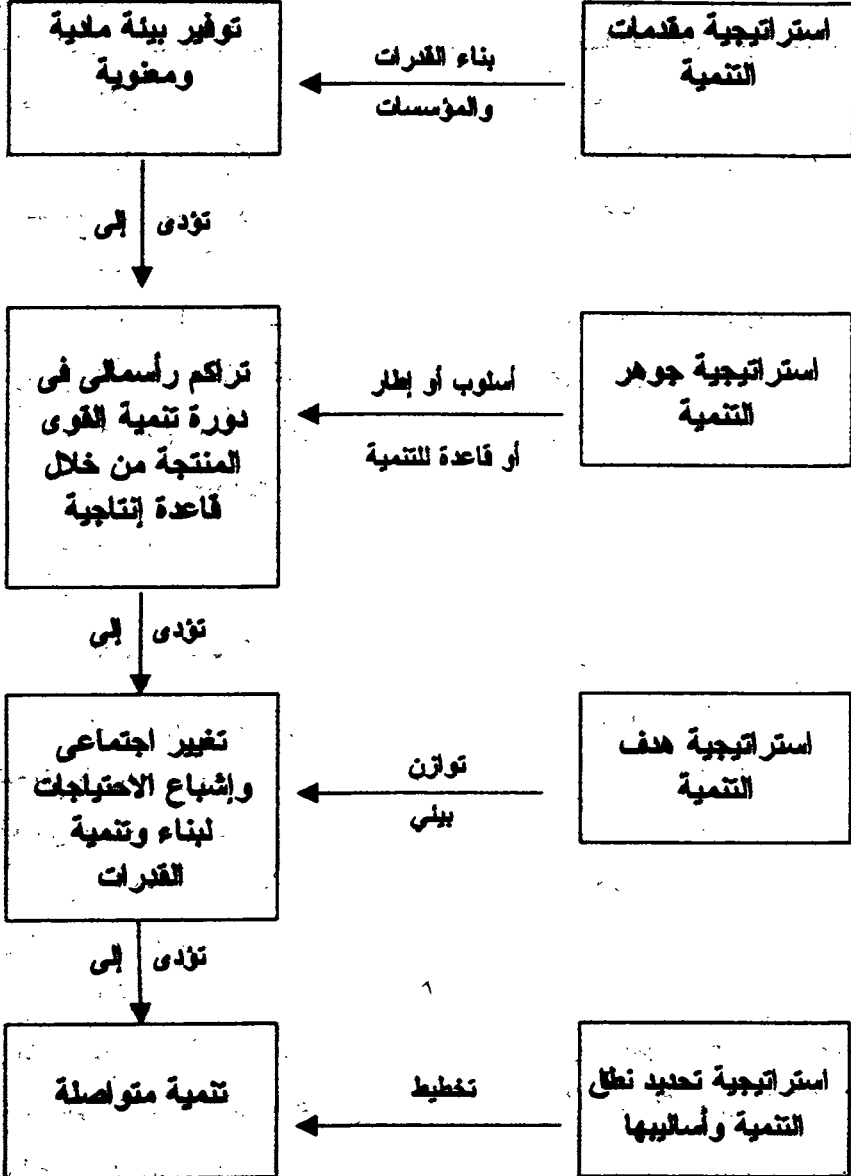
(١) استراتيجية تتعلق بمتنامات التنمية وهي كخطوة أولى تستلزم تغيير البناء الاجتماعي بهياكله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية -أبعاد التنمية- كي تتوفر النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيم والأفكار القادرة على توفير بيئة مادية ومعنوية ومناخ اجتماعي وتربية اقتصادية قادرة على استقبال والقيام بمهام التنمية، ويتطلب ذلك الاعتماد على الذات، والمشاركة الجماهيرية، وصحة للمجتمع المدني ومنظمات اجتماعية خاصة وتشريعات وبناء وتميئة القدرات البشرية التي توجه وتنظم استثمار الموارد والطاقات المجتمعية الأخرى، من خلال قدراته على استخدام الاساليب والأدوات اللازمة لإحداث التغيير للتنمية، ومزود بقيم مساندة لعملية التنمية.

(٢) استراتيجية تحديد جوهر التنمية حيث تأتي في المقام الثاني، والتي يتحدد بها أسلوب التنمية، وإطار أو قاعدة التنمية الذي تركز عليه، حيث توفر البيئة المادية والمعنوية تراكم رأسمالي في دورة تنمية القوى المنتجة وذلك من خلال قاعدة إنتاجية قادرة على إحداث هذا التراكم وإعادته مرة أخرى في دورة التنمية لزيادة هذا التراكم الرأسمالي كجوهر محدد للتنمية، بما يؤدي إلى التوازن البيئي وعدم استنزاف الموارد .

(٣) استراتيجية هدف التنمية، حيث يترتب على إحداث هذا التراكم الرأسمالي تغير اجتماعي شامل بما يتضمنه هذا المفهوم وإشباع الحاجات لبناء وتنمية القدرات البشرية بهدف إحداث التوازن البيئي.

(٤) استراتيجية تحديد نطاق التنمية، وهي الاستراتيجية التي تحدد الهيئة الجغرافية من حيث القيام بعمليات التنمية أو الاستفادة من عائدها النهائي، والتي تتطلب تحديدا دقيقا، ومعايير محددة للأولويات وعمليات الاختيار.

وتتضح هذه الاستراتيجية في الشكل التالي:



واستراتيجية التنمية في حاجة إلى:-

- (١) دراسة الواقع المجتمعي دراسة اجتماعية تخطيطية وضعية تخرج من مجال المشاهدة والتعليق إلى مجال التجربة والتنفيذ الواقعي.
- (٢) القيام بتحليل دقيق للواقع الحالي للمجتمع من قوى الإنتاج وعلاقات الانتاج، وكل أبعاد التنمية والتي تشكل البناء الاجتماعي، وذلك تحليلًا تاريخيًا حتى يمكن إيجاد العلاقات بين العناصر التقليدية فيه، وتلك العناصر المختارة والمأخوذة من الدول الأخرى حيث يمكن وضع استراتيجية مميزة وخاصة بالمجتمع المراد تنميته، وحتى يمكن استيضاح التنبؤ بالمسيرة الاجتماعية للمجتمع، ويساعد ذلك في بناء نماذج للتخطيط للتنمية ترتبط بثقافة المجتمع.
- (٣) تتطلب هذه الاستراتيجية اتخاذ قرارات في كل عناصرها الأساسية والتي توضح دورها التكتيكية المستخدمة لتحقيقها، خلال أفق زمني محدد.
- (٤) تعبئة جميع المصادر تعبئة حقيقية وكاملة ومشاركة هذه المصادر في إحداث التنمية على كافة المستويات، مع مراعاة الارتقاء في التوازن البيئي بدءًا من مستوى المشروع على المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي والقومي بل والعالمى.

رابعاً: نحو تصور لاستراتيجية التنمية:-

لقد أدى التراكم المعرفي المتعلق بالتنمية أمام الدول النامية وذلك فى مجتمعات متفاوتة وفى ظل ظروف وأبنية اجتماعية اقتصادية متباينة قد تختلف أو تتشابه إلى حد ما فى بعض سماتها مع بعض هذه السمات فى الدول النامية(هذا مع تأكيدنا على خصوصية هذه الأبنية لكل دولة على حدة) أن يجعل هذه الدول أمام خيارات قد تكون متفاوتة بدورها مما جعل التنمية متفاوتة بدورها فى كل بلد من هذه البلدان، بل وأكثر من ذلك تباين أساليب حدوث التنمية، مما جعل الدول النامية أمام خيارات عديدة من أساليب حدوث التنمية، وعزز هذه الخيارات العولمة ومظاهرها العديدة والتي تغلغلت فى كل أبعاد ومجالات المجتمع وأحدثت تغيرات تؤثر بلا شك على أساليب ومسيرة التنمية.

ويجب أن تقوم عمليات التنمية على عدد من الأسس والعناصر يتمثل أهمها

في:-

(١) يجب ألا نحصر أنفسنا فيما قامت ببحثه نظريات التحديث بل لابد أيضا أن

نضع في الاعتبار ذلك التحليل للتبعية البنائية التي اهتمت به نظريات الإمبريالية،

وما أحدثته العولمة من تأثيرات، في ظل الأوضاع والتكتلات العالمية الجديدة.

(٢) وضع الأيديولوجية الاجتماعية القادرة على تناول وتفسير الأبنية الاقتصادية

والاجتماعية في الواقع المجتمعي والتي توضح بدورها النموذج الأمثل للدولة،

ومدى تدخل الدولة في عمليات التنمية، وهي تلك التي تتوافق مع ثقافة وقيم

المجتمع.

(٣) الاعتماد على تنمية مستقلة لإشباع الحاجات الأساسية والاعتماد على الذات

معناه التخلص من التبعية وليس معناه الانطواء على الذات وذلك يستلزم:

(أ) إيجاد استراتيجيات المنتجات البديلة للواردات (وذلك بتبني قاعدة

صناعة وليست تجميعية) والاهتمام ببناء قاعدة إنتاجية محلية.

(ب) تغيير نمط الاستهلاك القائم لعدم تبيد المدخرات التي يجب أن توجه

إلى التنمية.

(ج) الاعتماد على القدرات البشرية في المجتمع والارتقاء بهذه القدرات

وتتميتها.

(٤) أن تعتمد التنمية المستقلة على عناصر استراتيجية أهمها:-

(أ) الاعتماد على الذات لإشباع الحاجات الأساسية وذلك لكسر التبعية في

مخوارها الأساسية التكنولوجية والتجارية، والتي تتطلب خطة صناعية

تستوعب السلع والخدمات المصدرة أو جزءا منها، ويستلزم ذلك تشجيع

الصناعات الصغيرة، واختيار المستوى التكنولوجي المناسب.

(ب) إشباع حاجات الجماهير الأساسية وخاصة للمستويات الاقتصادية

والاجتماعية الدنيا في المجتمع، وهذه الحاجات الأساسية ليست ضرورة

استهلاكية فقط ولكنها ضرورة إنتاجية في الوقت نفسه، ويؤثر على القدرات البشرية في المجتمع.

(ج) تنمية القوى الإنتاجية وخاصة للقطاعات العريضة من السكان والاهتمام بالطاقات الإنتاجية المعطلة، مما ينجم عنه تغيير في نمط التفاعل والعلاقات الاجتماعية ومن ذلك انتماء ومشاركة وتكيف المواطنين للأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى يزداد التأييد الشعبي لخطط التنمية ويستلزم ذلك تغييرا في البناءات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية. وتغيرا في علاقات الإنتاج، بما يساهم إيجابيا في إحداث التوازن بين الإنسان والبيئة التي يعيش في إطارها.

(د) العناية بالفائض والتوجيه للتنمية وبمساعدة ذلك في الوقت ذاته على كسر حلقة التبعية، حيث يعتبر الفائض الناجم من عائد أي خطة تنمية مدخلات لخطة تنمية لاحقة وهكذا، (والفائض هو الفرق بين ما يمكن للمجتمع أن ينتجه وبين ما يعتبر استهلاكاً ضرورياً).

(هـ) الحد من الاستهلاك الترفي والتركيز على الكماليات التي تعبر عن احتياجات فئات اجتماعية محددة هي الطبقات العليا في المجتمع، ويبرز هنا أهمية التنمية الاجتماعية في تغيير الأنماط القيمية والاستهلاكية.

(و) التخطيط العلمي لجمع الموارد وتنظيمها وربط القطاعات في الاقتصاد القومي وكذلك المشروعات داخل القطاعات ربطا علميا لعدم تبدد الموارد أو تكرار الإنفاق أو تعارضه أو القيام بمشروعات مماثلة، والتنبؤ بالمسيرة الاجتماعية للمجتمع في أمده المنظور، وبحيث يكون تقييم أي برنامج أو مشروع مخطط على أسس أهمها مدى ما حققه هذا البرنامج أو المشروع، حتى لو كان اقتصاديا من عائد اجتماعي وذلك بجانب التكامل الإنمائي التبادلي المخطط بين قطاعات التنمية المختلفة.

(٥) الاهتمام بالجوانب الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية للتنمية،

حتى لا تصبح التنمية نموا مشوها.

(٦) الاهتمام بالوعي التعموي لدى الجماهير بجانب تنمية القوى البشرية ودورها في حاضر المجتمع ومستقبله، وذلك بإعدادها لمواجهة الحياة فتتحول إلى طاقة منتجة مؤثرة بالفعل وليس عبئا على المجتمع.

(٧) الاهتمام بالنمو المخطط والتوزيع العادل.

(٨) الاعتماد على الدفعة القوية لكل قوى الانتاج وتوجيه استثمار التفاعلات والعلاقات الانتاجية، مع الاعتماد على قطاعي للزراعة (بصفته القطاع الأكبر) والصناعة (بصفته القطاع الأرقى).

خامسا: ميكانيزمات التنمية:-

نعنى بميكانيزمات التنمية الأساليب والعوامل والأسباب التي لعبت دورا ذاتيا في تنمية مجتمع ما، وطالما تعتمد التنمية على قدرات المجتمع ذاتيا فإن هذه الميكانيزمات داخلية بالنسبة للمجتمع وأدت إلى تغير المجتمع ذاتيا وارتقاء بمستوى تميته، ومن ثم فإنها ميكانيزمات التغير التاريخية التي انعكست على تقدم مجتمع ما طالما ترتبط التنمية بأحداث التغيرات في المجتمع.

وأوضح لنا التاريخ أن الحضارات نمت في المجتمعات ذات المناخ المعتدل وانتقلت إلى المجتمعات الباردة حينما استطاع الإنسان في هذه المجتمعات التغلب على صعوبات المناخ البارد، وبذلك فإن هناك ميكانيزمات لتنمية هذه المجتمعات ذات المناخ البارد وأخرى أدت إلى تخلف المجتمعات ذات المناخ المعتدل.

واستيضاح هذه الميكانيزمات يجيب على سؤال جوهري مؤداه:-

لماذا تقدمت مجتمعات وتخلفت أخرى ؟

ف نجد مثلا في الدول المتقدمة التي أحدثت تغييرا شاملا في أبعاد الواقع المجتمعي مما أفرز فكرا تنمويا واحدا، ويتضح في هذه القطاعات من المسئول عن التنمية؟ ما هي صور وأنماط التغيير؟ وعلى أي مستوى؟ ومن أين يبدأ التغيير؟

وتوسيع دائرة المشاركين في عمليات التنمية مثلما حدث بعد الثورة الفرنسية حيث زاد عدد الطبقة المتوسطة المشاركة في التنمية ومن ثم الاستفادة من عائدها.

التغير في قوى الانتاج بعناصره المختلفة ولازم هذا التغير وبنفس الدرجة التغير في علاقات الانتاج، وعدم التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في هذه المجتمعات.

الاعتماد على التكنولوجيا وبصفة خاصة بعد الثورة الصناعية وتحديث أدوات الانتاج، وهذه التكنولوجيا تتفق مع ثقافة واحتياجات المجتمع مما انعكس على الانتاجية.

ايجاد الشخصية التنموية المتفاعلة والمشاركة في التنمية بإيجابية ومن ثم فإن ميكانيزمات التنمية اعتمدت بالدرجة الأولى على أحداث تغييرات بنائية هادفة في كل أبعاد الواقع المجتمعي المتمثل في:-

- (١) واقع اقتصادى وقدرته على دفع عمليات التنمية.
- (٢) واقع اجتماعى وقدرته على ايجاد تفاعلات إيجابية مدعمة لمسيرة التنمية
- (٣) واقع سياسى وقدرته على ايجاد المناخ الملائم لإحداث التنمية.
- (٤) واقع مؤسسى وقدرته على ايجاد مؤسسات ذات كفاءة وفاعلية فى إحداث التنمية.

ونجم عن هذه التغييرات فى كل أبعاد الواقع المجتمعي باعتبارها العوامل المتفاعلة لإحداث التنمية- عدم التناقض بين بعد وآخر، وأن أى تغيير فى أى بعد يستتبعه تغير الأبعاد الأخرى بالضرورة.

كما أن هذه المجتمعات اعتمدت على التنمية ذاتيا من داخل المجتمع نفسه بكل مصادره وموارده مع حسن استثمار وتوجيه هذه الإمكانيات.

وحاول بعض العلماء إجراء تصور للكيفية التى ينتقل بها المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ومن هؤلاء العلماء (نيل سملزر) الذى حدد التنمية فى كونها

تعنى تحولا في بعض متغيرات الحياة مثل للتكنولوجيا، السكان، الزراعة، الأسرة والدين ٠٠، وهو يقول: عندما نستخدم مصطلح التنمية يكون في ذهننا على الأقل أربع عمليات متميزة ومرتبطة بعضها ببعض وهي:-

- (١) في عالم التكنولوجيا: يمر المجتمع النامي بعمليات التغيير من الأساليب التقليدية ويتجه نحو تطبيق المعرفة العلمية.
- (٢) وفي الزراعة: ينتقل المجتمع النامي من زراعة ما يحتاج إليه بشكل ضروري إلى الإنتاج التجاري للسلع الزراعية.
- (٣) وفي الصناعة: يمر المجتمع النامي بعملية تحول من استخدام الطاقة الإنسانية والحيوانية إلى التصنيع ذاته.
- (٤) وفي مجال البيئة: ينتقل المجتمع النامي من المزرعة والقرية إلى التركيز في المدن.

وتزدنا التجارب التنموية أن هناك مجتمعات حاولت الاعتماد على نفسها ذاتيا وأطلق عليها مجتمعات مغلقة، وأخرى اعتمدت على العنصر البشري ومهاراته وثالثة، اعتمدت على الصناعات الصغيرة كمطلق لتحويلها إلى صناعات كبيرة، وأخرى تعتمد على المشاركة الشعبية في المحليات، وفعالية منظمات المجتمع المدني، المنظور البيئي للتنمية من خلال التوازن في علاقة الإنسان بالبيئة ٠٠٠ الخ فكل مجتمع طبقا لفكرة التنموي وأهدافه واستراتيجيات التنمية.

وتتعدد الميكانيزمات والتكتيكات والوسائل التي من خلالها يمكن حدوث التنمية والتي بدورها تتفق مع واقع المجتمع وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير المتناقضة.

ويجب على المجتمعات المتخلفة. إن دراسة وتحليل ميكانزمات التنمية في المجتمعات المتقدمة واختيار ما يتلاءم منها مع ثقافة هذه المجتمعات وأبعاد واقعها الاجتماعي لكي تترك:-

- كيف يمكن حدوث التنمية؟

- من أين تبدأ التنمية؟

- ما هي صورة التغير المثلى لإحداث التنمية؟

- من المسئول عن حدوثها؟

وذلك للتخلص من الميكانزمات التي أدت إلى تخلف هذه المجتمعات.

ومن ثم فإن ميكانزمات التنمية تتحدد في أى مجتمع من خلال:-

(أ) تفاعل وعلاقة الانسان بالبيئة وما يعززه هذا التفاعل من آثار إيجابية أو سلبية

تؤثر على التوازن البيئي وتواصل التنمية مستقبلا مما يحدد معه الأساليب

والعوامل والأسباب التي تحدد ميكانزمات التنمية.

(ب) طبيعة ونمط العلاقة بين الثالث التمسوي الطاقة المجتمعية، الأساليب

والأدوات اللازمة لإحداث التنمية، القيم المجتمعية، حيث تفرز ديناميكية هذه

العلاقة ميكانزمات محددة للتنمية في كل مجتمع وأساليب حدوثها.

الفصل السادس

**التنمية الاجتماعية في إطار
المتغيرات
العالمية الجديدة**

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

مقدمة:-

أولاً: المبدى والبعد الثقافي

- ١- مفهوم المبدى
- ٢- المبدى والصراع الثقافى.
- ٣- شراء المعلومات والفرز الاتصالى.
- ٤- المبدى والمتغيرات الثقافية الإيجابية.
- ٥- المبدى و الشخصية التنموية.

ثانياً: الخصصة:

- ١- المفاهيم الأساسية للخصصة.
- ٢- دوافع الخصصة وضرورتها.
- ٤- تجارب بعض الدول فى الخصصة.

ثالثاً: العولمة

- ١- الفرق بين العالمية والعولمة.
 - ٢- مفهوم العولمة.
 - ٣- دوافع العولمة ومسبباتها.
 - ٤- مظاهر العولمة.
 - ٥- ثلاثة العولمة والتنمية والخدمة الاجتماعية.
- رابحاً: المجتمع المدينى ومستقبل التنمية فى عصر.
خامساً: المشاركة والعمل الأهل فى ظل العولمة.

مُتَكَلِّمًا

تتباين قضايا التنمية من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر في المجتمع الواحد، حتى أن الدول النامية لا تجيب على بعض قضايا التنمية وتنتقل إلى مراحل تاريخية جديدة فتجد نفسها أمام قضايا جديدة وهكذا تتعدد قضايا التنمية في الوقت الحاضر، وذلك بتعدد مدخلها وأطرها النظرية، وتباين ديناميه للتنمية من مجتمع لآخر، وتعدد استراتيجيتها.

غير أنه في الوقت المعاصر يمكن أن تكون هناك قضايا عالمية للتنمية تفرض نفسها على الساحة الدولية.

وتكمن القضية الأساسية للتنمية في الإجابة على تساولين محوريين:

أولهما: من أين تحدث التنمية؟

وثانيهما: كيف تحدث التنمية؟

وتتعدد المحاولات وتتباين من مجتمع لآخر في محاولة للوصول إلى التنمية في إطار قدراتها الذاتية وإمكاناتها البشرية وغير البشرية- في أسرع وقت ممكن.

وفي إطار هذه المحاولات المتباينة، ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية بأبعادها المختلفة، والتي تركز على منهج معين دون آخر أو طريق محدد للتنمية ووجدت الدول النامية نفسها في إطار لا مفر منه والتي يجب أن تراعي خصوصية مجتمعاتها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

ومن ثم تتعرض الساحة الدولية لعديد من المتغيرات العالمية التي تلقي بثقلها وظلالها على التنمية الاجتماعية في المجتمع خاصة المجتمعات النامية المستقبلية لهذه المتغيرات وتعرض بليجاز لأهم هذه المتغيرات والقضايا فيما يلي:-

أولاً: الميديا والبعد الثقافي للتنمية:-

(١) مفهوم الميديا : يشير مفهوم الميديا إلى وسائل الإعلام المتنوعة المرئية والمسموعة والمقروعة، غير أنه اكتسب أهمية خاصة منذ ظهور الثورة الاتصالية الحديثة والتي تتضمن البث التلفزيوني المباشر بواسطة الأقمار الصناعية، وأهمها على الإطلاق ظهور شبكة الإنترنت التي أصبحت تتيح للإنسان المعاصر وسائل غير مسبوقة للاتصال والحصول على المعلومات واكتساب المعرفة ، بالإضافة إلى أنها أضافت إلى رصيد وسائل الإعلام المعاصرة بحيث أصبحت قادرة على الوصول إلى كل مكان على سطح الأرض.

ونتيجة لثورة الاتصالات الحديثة، فإن التفكير في الدور الذي تلعبه الميديا في الوقت الراهن في تشكيل البنية الثقافية والشخصية التنموية والوعي الاجتماعي الفردي بشكل عام، يمثل أحد التحديات المعرفية التي تواجهنا في هذا القرن.

ويكفي أن نتأمل وقعها على الجماهير الواسعة، وتأثيراتها العميقة في مجالات المعلومات ، والمعرفة والثقافة، بل ونفاذها إلى أعماق نواتنا لنندرك أهمية تأثير الميديا على الثقافة والوعي واللغة و السلوك و الهوية والانتماء والشخصية الإدراك الاجتماعي، داخل كل مجتمع على حده، وعلى المستوى الكوني على السواء.

(٢) الميديا والصراع الثقافي:-^(٢)

تثير وسائل الاتصال الحديثة بزعامة شبكة الإنترنت مشكلات متعددة معرفية وعملية.

ولعل أهم هذه المشكلات هو تضارب الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الوسائل الجديدة.

فهل صحيح- كما يذهب عديد من أنصار الثورة الاتصالية- أن العالم أصبح أكثر شفافية بفضل شبكة الإنترنت وما تنتجه من إمكانات الحوار المفتوحة بين البشر

(٢) انظر مقال السيد يسن، الميديا والإدراك الاجتماعي، الأهرام ، ١٠/٨/٢٠٠٠.

من كل أنحاء العالم، لم أن الوضع على العكس من ذلك، حيث لم تؤد العولمة الاتصالية إلى الشفافية المطلوبة، بحكم الحواجز والقيود المختلفة التي تمنع فئات عريضة من البشر لا تستطيع النفاذ إلى شبكة الإنترنت، ولا الاستفادة من جميع المواقع على الشبكة، لأن عدداً كبيراً منها أصبح مثل النوادي المغلقة، لا يسمح للزبائن بدخولها إلا إذا دفعوا الثمن.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن المرحلة التاريخية الراهنة تنسم بصراع ثقافي واسع المدى بين أطراف متعددة ومختلفة، حاول كل طرف أن ينتج خطاباً يهيمن فيه على الآخرين، سياسياً واقتصادياً أو ثقافياً، لأدركنا صعوبة الإبحار في محيطه، شبكة الإنترنت بغير منهج تحليلي مرهف، ورؤية نقدية بصيرة.

والمنتج لهذا الصراع الثقافي سينك أنه يدور في مجالات قديمة وإن كان بأساليب مستحدثة، أبرزها الصراع الأيديولوجي حيث تحول الرأسمالية المعاصرة باسم العولمة أن تجعل خطابها لكل ما يتضمنه من حقائق وأساطير أن يكون هو الخطاب السائد، فالليبرالية هي المبدأ السياسي المعتمد، وحرية التجارة ورفع كل القيود أمامها هي المبدأ المقدس، والتنافس العالمي في ظل وهم الندية الكاملة بين جميع الدول لا فرق بين المتقدمة منها والنامية هو الفلسفة الجديدة.

غير أن هناك مجالات جديدة يدور فيها الصراع الثقافي باسم الخصوصية الثقافية التي تحاول الوقوف ضد موجات العولمة المتدفقة، وبعض هذه المحاولات ينطلق من مبادئ مشروعة تريد تأكيد حق الهويات الثقافية المختلفة أن تعيش وتحيا وتزدهر في عصر العولمة، بدلاً من الدعوات البدائية للتميط وتوحيد أساليب حياة البشر وفق قيم الحضارة الغربية.

غير أن هناك في المجال محاولات تنطلق من رؤية مغلقة للتاريخ، لا تؤمن بالتقدم الإنساني، وتريد إقامة أسس المجتمع المعاصر في ضوء الارتداد إلى مرجعيات الماضي، من خلال اتجاه انعزالي يظن أنه يستطيع أن يحمي الثقافة والمجتمع من

مفاسد العولمة جلبت الصراع الثقافي الكوني على شبكة الإنترنت ذاتها دعوات الإحياء الثقافي الأصيلة، مع نزعات الرجعية السياسية والمحافظة الثقافية.

غير أنه يمكن القول أن الصراع الثقافي للدائر على شبكة الإنترنت ليس أحد مظاهر الثورة الاتصالية الحديثة، غير أن لهذه الثورة آثاراً اجتماعية ونفسية وثقافية ومعرفية بالغة الأهمية وتستحق منا أن نقف أمامها بالدراسة والتحليل. ولعل أبرز هذه الآثار ما يتعلق بالممارسات التي تتم فيما يطلق عليه الواقع الافتراضي أو الظاهري.

فقد أصبح اليوم ممكناً - بفضل شبكة الإنترنت - أن ينعقد مؤتمر يضم ثلاثمائة أكاديمي لمناقشة أحد الموضوعات السياسية أو الاقتصادية كحركة " الطريق الثالث" على سبيل المثال دون أن يجتمعوا بالفعل . وذلك عن طريق دعوة على شبكة الإنترنت من جامعة معينة ولتكن في إنجلترا أو فرنسا للعلماء الراغبين في تسجيل أسمائهم في المؤتمر عن طريق البريد الإلكتروني - بأبحاثهم في الموضوع المحدد حسب اختيارهم وهذه الأبحاث ستنتشر على الشبكة وسيتم النقاش والحوار حولها، أي أن يصل المؤتمر إلى نهايته بنشر تقرير كامل عن اتجاهات المناقشة وهؤلاء العلماء يمكن أن ينتموا إلى أي دولة في العالم، ومن هنا قد نجد في مثل هذا المؤتمر الافتراضي إسهامات من الصين والهند واليابان، بالإضافة إلى الإسهامات الأوروبية والأمريكية.

نحن نعيش إذن في عالم جديد يقف فيه الواقع الافتراضي جنباً إلى جنب بجانب الواقع الحقيقي لدرجة أنه يمكن القول إن هذا الواقع ليس هو الواقع غير المادي أو غير الملموس، ولكنه واقع جديد لا يقل أهمية عن الواقع الحقيقي.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن - وفق بعض التقديرات - قوة العمل من خلال وسائل الاتصال الحديثة بمعنى عدم ضرورة توجيههم كل يوم إلى مكان العمل، لن تقل عن نسبة ٢٠% لأدركنا أي تغيير عميق سيصيب العمل الإنساني ونوعية الحياة الاجتماعية ذاتها.

وفي مجال التعليم، عن بعد، سيصبح هو بفضل وسائل الاتصال الحديثة، وسيلة التعليم، التي يمكن أن تتلافى سلبيات وسائل التعليم التقليدية، ومن ناحية أخرى، فإن لوسائل الاتصال الحديثة آثارا بالغة العمق فيما يتعلق بالجوانب المعرفية للإنسان، فعمليات مثل التدريب والتذكر والنشاط البحثي لن تتعامل بعد الآن مع معرفة متغيرة ومتجددة ولكنها ستتعامل مع معرفة متغيرة ومتجددة في كل لحظة، مما يجعل هذه العمليات بذاتها تسهم في المعرفة الجديدة، وهذه المعرفة الجديدة سيتم استخلاصها من ركام ضخم من العمليات المتناثرة والمفتتة، وهذا الواقع يدعو إلى القيام بثورة تعليمية تؤدي إلى تشكيل العقلية التحليلية والنقدية، القدرة على الربط الذكي والفعال بين هذه العمليات المتناثرة، وصياغتها في شكل خطاب معرفي متصل.

ومن هنا فوجهة النظر التي تظن أن شبكة الإنترنت تحوي مضامين المعلومات، تستطيع أن يأخذ منها ما شاء، تعقد عن فهم أهمية الانتقال من المعلومات إلى المعرفة. ومن أهمية الانتقالات إلى أننا نعبر الآن من مجتمع المعلومات العالمي إلى مجتمع المعرفة العالمي من خلال جسور التحليل والنقد والتركيب، ومن هنا أصبح الاتجاه الآن إلى تشكيل مجتمعات المعرفة، التي تقوم على التقنيات المعرفة والتي لا تقنع بالمعلومات وإنما ترتقي بها من خلال أدوات شتى إلى مستوى المعرفة الراقية والفعالة والمنتجة.

(٣) شراء المعلومات والغزو الاتصالي:-

وإذا كنا قد عرضنا الجوانب المشرفة من الثورة الاتصالية الكبرى إلا أن هذا قد يحمل على الظن بأننا بصدد يوتوبيا أو مدينة فاضلة تكنولوجية يتاح فيها لكل أنماط البشر بغير تفرقه على أساس الجنس أو اللون أو الدين أن يتفاعلوا معا وينعموا بالثمار من خلال تنوع المعلومات، والمعارف الإنسانية التي لا حدود لها.

غير أن بعض الباحثين البارزين ومن أهمهم (جيروم) عالم الاجتماع الفرنسي يذكرنا بالجانب المظلم في الصورة ويقرر:

أن هناك فى العالم المعاصر ٦٠٠,٠٠٠ مدينة وقرية تقتر إلى الكهرياء تضم نحو بليونى إنسان ومن هنا السؤال: ماذا تعنى الوسائل الاتصالية الحديثة بالنسبة لهم ؟ وهناك أيضا ٨٠% من سكان العالم ليست لديهم الوسائل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتؤثر الميديا بصورة الحديثة كذلك على ازدواجية القيم والثقافة بين من لديهم القدرات الاتصالية ويفتقرون إليها معرفيا او لعدم قدراتهم المادية.

(٤) الميديا والتغيرات الثقافية الإيجابية:-

إن التطورات الهائلة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد أحتوى بين ثناياه بعض التغيرات الثقافية الإيجابية التى يمكن رصدها فى النقاط التالية:-

١-تعاظم قدرة المتلقي الفرد على تجاوز الدائرة الضيقة للإعلام الوطنى فى ظل الثورة التكنولوجية للاتصال المرئى- وإتاحة فرصة التفاعل مع عدد متكاثر من محطات البث الفضائى التليفزيونى ، يتنوع فيها اللغات واللهجات والثقافات بما يلبى جميع الاحتياجات الاتصالية لمتلقيها ، أو مستوى تنافسى عال.

٢-اتساع مساحة الحرية المتاحة أمام المتلقي وتزايد قدرة القنوات الفضائية غير الحكومية على مناقشة جميع القضايا بطرح الرأى والرأى الآخر، بحيث صارت تلك القنوات ساحات للممارسة الديمقراطية التى تقترها على مستوى الواقع أغلب دول الجنوب.

٣-وعلى مستوى الاتصال الشخصى، فإن ظهور شبكة الإنترنت وانتشارها عالميا قد فتح هو الآخر مجالات لا حدود لها لمعرفة واكتساب المعلومات بجانب ما وفرته من سهولة الاتصال قليل للتكلفة والمعلومات المتنوعة، والمعارف الإنسانية التى لا حدود لها.

٤-الانفتاح على الثقافات الأخرى وعدم الانغلاق ولكن يجب أن يكون انفتاحا واعيا.

٥- الميديا والشخصية التنموية: تؤثر الميديا فى بناء وإيجاد الشخصية للتنموية فى بعض جوانبها المعرفية والثقافية كالشخصية المعرفية المتفتحة على الثقافات والمعارف الأخرى، ولكنها شخصية متصارعة قيميا بين قيم مجتمعية وأخرى مكتسبة، وبذلك فقد تكون شخصية تعتمد على التقليد والمحاكاة أكثر من ارتباطها بالواقع المجتمعي وذويان الثقافات الوطنية فى إطار الثقافة الغربية بمفاهيمها وقيمتها ورؤياها، الأمر الذى قد يودى إلى تشويه تلك الثقافات ونفي هويتها القومية فى نهاية الأمر.

وتؤثر الميديا كذلك فى الوعي والإدراك الاجتماعى الفردى والمجتمعي واللغة والدين والسلوك والهوية والانتماء والشخصية فى المجتمع الواحد من خلال تباينات شتى فى إدراك هذه الأبعاد والوعي بدرجة تأثيرها.

ونعتمد بأنه لا يمكن أن يكون هناك وعيا وإدراكا كونيا لثقافة واحدة للمجتمع العالمى كمجتمع واحد بأى حال من الأحوال. فتيارات الميديا والعولمة ليست متجانسة وتغزو كذلك مجتمعات عالمية غير متجانسة.

ويجب مقابلة ما تحدثه الميديا من آثار بشخصية تتسم بروح الاقتحام والاكتشاف ، والتي يمكنها أن توظف نفس قنوات الميديا وما أتاحتها من فرص وطرق اتصال ليضخ إليهم أحسن ما نملك من ثقافة وقيم وسلوك وذلك بروح التحدي والإصرار.

ثانياً: الخصخصة:-

تواجد العديد من الدول صعوبات اقتصادية حقيقية نتيجة للركود الاقتصادي العالمي خلال الثمانينات وأوائل هذا العقد، ونتيجة لاستمرار نمو مصروفات القطاع العام بمعدلاتها التاريخية.

وقد أدى هذا الأمر إلى بروز العجز في الموازنات المالية وتدني حجم الفائض في الموازنات العامة في العديد من الدول، وتراكم الديون الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول النامية.

فاتجه العديد من دول العالم إلى خصخصة أنشطتها الاقتصادية كوسيلة لتلخيص الإنفاق العام للحد من هذه الظاهرة المتفاقمة. والمقصود بالخصخصة هنا نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما- جزئياً أو كلياً- من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

لقد انطلقت برامج الخصخصة بشكل واسع في بريطانيا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، وتبعتها دول عديدة مثل ماليزيا، ونيوزيلندا، والمكسيك وشيلي، وغيرها وسرعان ما تضاعف عدد الدول التي أبدت عزمها على التوجه نحو سياسات تحرير السوق والخصخصة مع بداية هذا العقد.

ومن المعروف أن الدول الاقتصادية للدولة قد أصبحت في غاية الأهمية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك في جميع بلدان العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت درجات تطورها، ولكن عقد السبعينات أخذ يشهد بداية تحول على هذا الصعيد تجسد في الثمانينات في حركة نشطة عالمياً للعودة إلى الليبرالية بمفهومها الأصلي التقليدي المرتكز على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإطلاق قوى السوق لتعمل بحرية كاملة على جميع المستويات، ونلاحظ أن الخصخصة **Prvatization**، قد ظهرت إلى الوجود في خضم التحول هذه لتدعو الدولة إلى التخلي على وجه التحديد على الأداة الرئيسية التي استخدمتها في تدخلها في النشاط

الاقتصادي، ونعني بها القطاع العام لياخذ القطاع الخاص مكانه والخصخصة كمفهوم ونهج سياسيين اقتصاديين إذا من المقولات الحديثة. (٢)

ويسود العالم حاليا اتجاه يؤكد أن المشروعات الخاصة (وليس المشروعات الحكومية) هي أفضل طريقة لتحسين الحالة الاقتصادية للأفراد والمجتمع، وهذا يعني أن الخصخصة قد أصبحت سياسة عامة **Pulic policy** في اقتصاديات معظم الدول. (٣)

وتحاول معظم الدول النامية تشجيع الاستثمارات الأجنبية من أجل الإسراع بمعدلات التنمية عن طريق تقليل القيود الحكومية وتأكيد الخصخصة بانسحاب الحكومة من المشروعات الاقتصادية.

ووفقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي فإن بعض الدول قد أنفقت ثلث مجمل ناتجها المحلي على مشروعات القطاع العام في نهاية السبعينيات مما يعني اتساع المشروعات المملوكة للحكومة، ففي المكسيك ازداد عدد المشروعات المملوكة للدولة من ١٥٠ إلى ٤٠٠ ثم ٦٠٠ مشروع في نهاية السبعينيات. وفي البرازيل كان هناك ١٥٠ مشروعا ثم أصبحت ٦٠٠ ثم ٧٠٠ مشروع في بداية الثمانينات، وفي تنزانيا كان هناك ٥٠ مشروعا في منتصف الستينات فأصبحت ٤٠٠ مشروع في نهاية السبعينات، وتمثل مساهمات المشروعات المملوكة للدولة النامية في القيمة المضافة نسبيا عالية. ففي تركيا تصل النسبة إلى ٥٠% بينما في مصر قد تصل إلى ٨٠% كما تساهم المشروعات المملوكة للدولة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠،٦٠% من مجمل الاستثمارات في الدول النامية. (٤)

وجاء تبني مصر رسميا لمقولة الخصخصة في سياق تبنيها لبرنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في عام ١٩٩١، وبذلك فإن تبني مصر للخصخصة لم يشكل على صعيد السياسة الاقتصادية حدثا مفاجئا لأنه كان وقتئذ قد مضى أكثر من ١٥ عاما على سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي أطلقتها ورقة أكتوبر وكرسها صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (٥) كما أن أوراق المؤتمر الاقتصادي عام ١٩٨٢ تضمنت إشارات

واضحة إلى أن الإصلاح الاقتصادي سيتم من خلال المحافظة على المقومات الرئيسية الموجودة للاقتصاد المصري بقيادة الدولة وللقطاع العام والتنسيق بينها والربط بين دور القطاع الخاص والقطاع التعاوني^(١) وفي هذا السياق صدر القانون رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٩١ ببرنامج قاعدة الملكية الخاصة.

وخصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية لا تكون بتغيير الهدف ولكن بتغيير وإعادة تنظيم الإدارة لتوصيل الخدمات وتحقيق الرفاهية، والهدف من التدخل الاقتصادي تحقيق العدالة الاجتماعية وأن سياسة الخصخصة يجب أن يعتمد على تعاون الجهود، وتشجيع كافة الطبقات في إطار الحرية وذلك لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية^(٢)

والخدمة الاجتماعية مطالبة بتشجيع وتغيير القطاع الخاص وتغيير سياسات الرعاية الاجتماعية، كما يركز دور الأخصائي الاجتماعي على ربط العملاء بالمنظمات الخاصة، ودراسة وتشخيص اتجاهات الأفراد نحو خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية^(٣).

ويفترض في خصخصة الرعاية الاجتماعية أن تكون تكلفة الخدمات الاجتماعية أقل وأكثر جودة من المنظمات الحكومية ولكن يوجد صعوبة في تحقيق الجودة والنوعية بتكلفة أقل وذلك بالمقارنة بالمؤسسات الرسمية، ويجب أن تهتم خصخصة الرعاية الاجتماعية وتراعي اهتمامات السوق المنطقية، التكلفة، التوزيع الجيد للخدمات، وقدرة السوق على تحقيق الرفاهية الاجتماعية^(٤).

وتؤدي خصخصة الرعاية الاجتماعية إلى ردود فعل اجتماعية حيث تخلى الدولة عن مسؤولياتها وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية وتحمل الأفراد لتنفقات هذه الخدمات لإشباع حاجاتهم المترابدة إلى إحداث تغييرات في الأسس الاجتماعية والمؤسسات والقيم والمعايير الاجتماعية^(٥).

وأوضحت بعض الدراسات^(٦) أن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي آثارها السلبية على بعض الفئات في المجتمع وأن هذه السياسة تؤثر على مستوى الدخل

وتوزيع للدخول والفقير والتنمية البشرية في الدول النامية، وفي دراسة عن الخصخصة والمشاركة المجتمعية بجنوب أفريقيا^(١٢) أنه من خلال الاهتمام بتحليل جماعات السكان المختلفة كان الاهتمام بالتطوع بصفة عامة وتشجيع مجهودات الحكومة المركزية كالترتيب والتسهيلات وبصفة خاصة الصحة وتوفير الإسكان لمحدودي ومرتفعي الدخل التي تقدمها الحكومة، وكان من أهم النتائج أن للدخل من العوامل والمتغيرات الأكثر أهمية، وكذلك مستوى التعليم حيث رحب أصحاب التعليم العالي بالخصخصة وأن صانعي سياسة الخصخصة يجب أن يقيموا المشاركة المحلية.

وخلصت إحدى الدراسات^(١٣) إلى أن هناك عدة عناصر في الوحدة المحلية الحكومية التي كانت تواجه مواقف تتعلق بتوفير المياه النقية، تؤثر على ذلك القرار وهي على الترتيب للقوانين المتعلقة بالمياه والنمو السكاني وتقدم للتسهيلات والطلب على تلك الحاجة، وقد كانت هناك ثلاث بدائل أمام تلك الوحدات الأولى هي تمويل وبناء التسهيلات من خلال المنح التي تقدمها الهيئة العامة لحماية البيئة والثاني هي التمويل والتسهيلات اعتمادا على التمويل الذاتي من خلال إصدار سندات، الثالث هو الخصخصة من خلال تحويل ملكية وتشغيل المنشآت (بما في ذلك البناء والتمويل والإدارة) إلى مؤسسات القطاع الخاص، ويواجه كل بديل بمشكلات تنفيذية فالأول عدم كفاية وتوافر التمويل والثاني يعوقه الحد الأقصى الذي يمكن إصداره من السندات والثالث وهو الخصخصة تحده المقيدات القانونية والتنفيذية والإدارية، كاختلاف الاتجاه حول دور القطاع الخاص في توفير الخدمة.

وأوضحت دراسة أخرى في السويد^(١٤) وجود علاقة بين الأفاق الواسعة للتحضر ونجاح فعالية الخصخصة وذلك بإجراء مسح اجتماعي عن طريق المقابلة المتعمقة لعدد ٥٠٠ من القادة المحليين في ١٢ مؤسسة في الفترة من ١٩٨٤-١٩٩١، حيث رأى ٢٠ قلدا ضرورة إعادة للترتيب وزيادة معدل الأداء بالحكومة نفسها، ويجب أن يتعلم القادة المشاركة و تنظيم المجتمع والأولويات، والديمقراطية وتغيير الملوك الديمقراطي بين القادة السياسيين والإداريين.

وفي دراسة أخرى^(١٥) عام ١٩٩٢ عن دور الأخصائي الاجتماعي فى الضغط على العملاء للتأثير فى المنظمات السياسية والخدمية ، وذلك باستخدام المشاركة والملاحظة لعدد ٩ منظمات للرعاية الاجتماعية والمقابلة المتعمقة مع عملائهم كانت أهم النتائج تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين للقرارات التى تصدر فى المستويات العليا وتلبية متطلبات الأخصائيين وقدرتهم على مقابلة وتحديد الأهداف وتحسين ظروف العملاء من خلال البرامج وزيادة المستفيدين منها فى المجتمع.

وفي دراسة أخرى^(١٦) عن التخصصية ولا مركزية خدمات الرعاية الاجتماعية وذلك من خلال مقابلة ٣٥ مفردة من الخبراء الذين يهتمون بقطاع الرعاية ولهم خبراتهم وآرائهم وفكرهم فى المجال بجنوب أفريقيا كان أهم النتائج أهمية إدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال مجلس منتخب، ولم يوافقوا على التخصصية فى المجتمع ويوجد عدم تأكيد على مفهوم اللامركزية وشجعوا التعرف على السياسة الاجتماعية المحلية، وقيم التخصصية ومراعاة الجانب الاجتماعي الاقتصادي فى المجتمع، وحتى مع اهتمام الحكومة بالتخصصية فيجب مراعاة أن التطوع فى المجتمع مازال محدودا.

وفي دراسة مقارنة لمجتمعين فى شمال كندا^(١٧) لتحديد التنمية خلال عشر سنوات ماضية وتحديد التغيير فى العمليات الاجتماعية بين السنة الأولى والأخيرة والتخصصية والمساعدات التى تقدمها المؤسسات وأشكالها ووضع الأفراد بعد هذه السنوات وأوضحت الدراسة التغييرات التى طرأت داخل وخارج المؤسسات وأن أفراد المجتمع أكثر تطوعا كمتطلبات لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

وأوضحت دراسات أخرى ان مشكلات التخصصية ولكى تكون المنظمات أكثر فاعلية^(١٨) عدم وضوح السياسات المتاحة، وعدم تحديد النتائج المتوقعة من التخصصية.

وبينت دراسة عن مستقبل التخصصية فى المجتمع المصري^(١٩) أن للتخصصية آثارها على مستوى المشروع الفردي، مستوى الجودة والإنتاجية،

والمناقسة والاحتكار، وحقوق المستهلكين، والموازنة العامة للدولة، وقد تكون وسيلة مناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وإيجاد الحافز للإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط والسلوك داخل مجالات العمل وتوفير فرص لصغار المستثمرين، وتركيز الثروة والاحتكار والبطالة، والعدالة الاجتماعية.

ولعل الضعوبات الاجتماعية هي التي دفعت بالحكومة المصرية إلى لتروي وعدم التسرع في وتيرة الخصخصة فهي تخشى بوجه خاص اتساع نطاق البطالة وبلوغها أبعادا خطيرة، وهذا لا مفر منه نظرا لأن معدل البطالة المسجل حاليا مرتفع جدا وتبلغ نسبته ٢٠% (نحو ثلاثة ملايين عاطل عن العمل) أما بشكل عام فيجب ألا ننسى أن القطاع العام في مصر كان خلال الخمسينات والستينات وبداية السبعينات هو القطاع المسيطر على وسائل الإنتاج والتشغيل وعليه فهناك خطورة إذا ما سارت الخصخصة بوتيرة سريعة جدا وعلى نطاق واسع وهي أن تواجه بعقوبات اجتماعية واسعة (٢٠)

وقد تكون الخصخصة الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط في السلوك داخل مجالات العمل وذلك بما ينجم عنها من القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية، وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكاليف الاجتماعية، والقطاع الخاص أكثر على محاسبة العامل الماهل، أو المقصر في عمله ذلك أن الخصخصة يمكن أن تكون وسيلة للدولة، إن أرادت القضاء على المشاكل الاجتماعية، مثل التواكل، والمحسوبية والتفاضل عن محاسبة المخطفين، والرشوة وغيرها من مشاكل المجتمع. (٢١)

وإن هناك آثار قد تحدث من جراء تطبيق سياسة الخصخصة، قد تكون على المستوى الفردي مثل احتمالات المخاطر والإفلاس، ومستوى الجودة والإنتاجية، والمناقسة والاحتكار، وصغار المدخرين والمستثمرين، بالإضافة إلى تفكك عائلات العمل داخل المشروع، وقد تكون على المستوى القومي مثل الآثار الاقتصادية

والاجتماعية، والمالية بالإضافة إلى الآثار السياسية والبيئية، وهذه الآثار قد تكون إيجابية وقد تكون أيضا سلبية، وتتغلب الآثار الإيجابية بشرط أن يتم التطبيق الصحيح للمستجيب للأهداف الموضوعية والقائمة والمنمشية مع ظروف المجتمع^(٢٢)

ومن ثم فمن الأهمية دراسة هذه الآثار وتحديدتها بما يساهم إيجابيا في تغيير هذه السياسات والتشريعات المرتبطة بها وبساعدها على تحقيق الأهداف المرجوة، من خلال تحديد الآثار الإيجابية والسلبية ودرجة تأثير كل أثر ونسبة تأثيره، وخاصة يترتب على أى تغييرات اقتصادية آثار اجتماعية قد تكون محسوبة- بوعي أو غير وعي- وتؤثر بدورها فى تحقيق الأهداف المجتمعية، ويساعد كذلك تحديد مثل هذه الآثار صانعوها هذه السياسات فى مراعاة الآثار السلبية والاستفادة من الآثار الإيجابية فى تحديد استراتيجيات مثل هذه السياسات.

(١) المفاهيم الأساسية للخصخصة:-

لقد تعددت المسميات التى تظهر فى هذا الصدد من خصخصة إلى التخصيمية، أو الخصوصية، أو للخصخصة، وإلى غير ذلك من المسميات كالتحول إلى الخاص أو توسيع الملكية أو إعادة الهيكلة، غير أن مصطلح الخصخصة أكثر المسميات إجرافا فى العمل، والواقع أن هذا المصطلح هو ترجمة للكلمة الإنجليزية Privatization والكلمة الفرنسية Privatisation ويبرز دور الخصخصة بمفهومها الشامل الذى يهدف إلى إعادة تنظيم وتطوير القطاع العام من ناحية إعطاء دور متزايد وحيوي للقطاع الخاص من ناحية أخرى ليعملا معا جنبا إلى جنب وفقا لأسس اقتصادية سليمة يحققه التوازن بين كل من العائد والتكلفة الحقيقية للمنتج الأمر الذى يودى إلى الاستدلال الأمثل للموارد وفقا لمعايير الكفاءة الاقتصادية^(٢٤).

والخصخصة فى أبسط معانيها تعنى تحويل المشروعات الحكومية إلى مشروعات خاصة هذا وقد تتخذ الخصخصة أشكالا مختلفة، ترتبط بنمط العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، وعلاقة الدولة بالمواطن، وإن كان من الأشكال الشائع استخدامها ما لى:-

(أ) تخلى الدولة عن توفير خدمات معينة للقطاع.
(ب) تنظيم الدولة لخدمات القطاع الخاص ضمانا لأداء أنظمة ومنع الاستغلال.

(ج) اعتمادات مالية لبعض الفئات الاجتماعية لمساعدتهم للحصول على خدمات القطاع الخاص بالنسبة للرعاية الاجتماعية، ويمكن أن يشمل النشاط الأهلى التطوعي والذي لا يهدف إلى الربح في تقديم الخدمات، والقطاع التجاري الذي يربط الخدمات بما تحققه من أرباح، وتختلف العلاقات بين القطاعين باختلاف الدول وباختلاف التطورات التي تمر بها السياسة الاجتماعية في كل الدول^(٢٥)

إذا ما كان يمكن تعريف الخصخصة بشكل عام على أنها العملية التي يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام في المواقع التي يحتلها هذا الأخير في النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات، فإننا نلاحظ تعدد الأشكال التي يمكن أن تأخذها هذه العملية.

وهناك الخصخصة بمعناها الضيق وهي التي يتم بموجبها تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة **State Owned Enterprises** والمنتجة للسلع والخدمات المملوكة من قبل الدولة إلى ملكية خاصة، ويكون هذا التحويل للملكية إلى القطاع الخاص إما كلياً أو جزئياً وهذا هو المعنى الرئيسي إذا جاء التعبير للخصخصة، أي أنه المعنى المقصود في معظم الأحيان، وهناك في الطرف المقابل للخصخصة بمعناها الأوسع والتي لا تعني بالضرورة نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص إنما تجريد هذه المؤسسات من جميع المزايا وأشكال الحماية التي تتمتع بها وإخضاعها بالكامل لقوانين السوق التنافسية، وهذا من جهة ومن جهة ثانية إزالة جميع القيود الموجودة أمام حرية عمل القطاع الخاص بما يلزم من دعم ومحفزات تشريعية ومادية تمكنه من توسيع نطاق نشاطه ومحاصرة للقطاع العام، إلى أن يستطيع السيطرة الكاملة تدريجياً على النشاط الاقتصادي، وما بين هذين الشكلين يوجد أشكال كثيرة^(٢٦).

والخصخصة تعني كفاءة الأداء لإدارة المنظمات والمنظمات الخاصة أكثر كفاءة في الأداء للمؤدى لزيادة الإنتاجية^(٢٧).

ويعرف البنك الدولي للخصخصة بأنها تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها. ^(٢٨)

ويرى البعض الآخر أن للخصخصة لا تعتبر غاية في حد ذاتها بقدر ما هي أداة من برنامج شامل ذى أهداف متعددة يهدف إلى إصلاح الاقتصاد فى دولة ما وهى تعرف بنقل ملكية- أو إدارة نشاط اقتصادي ما إما جزئيا أو كليا من القطاع العام إلى القطاع الخاص ^(٢٩).

وهناك من يرى أن المفاهيم التي تحاول تحديد الخصخصة قد تعددت ولكنها تدور حول ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

أولاً: للخصخصة تعنى توسيع الملكية الخاصة ومنح للقطاع الخاص دورا متزايدا لدخل الاقتصاد.

ثانياً: الخصخصة تعنى الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة فى القطاع العام والتي تعنى أيضا أنه بتحول هذه الوحدات إلى القطاع الخاص مستحق إنتاجية وربحية أعلى.

ثالثاً: الخصخصة تعنى الرغبة فى التخلص من الاقتصاد الاشتراكي باعتبارها فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تنقل من العالم وذلك فى نظير التحول نحو الاقتصاد الحر.

والخصخصة بذلك هي مجموعة متكاملة من السياسات تستهدف إدارة المشروعات بكفاءة أعلى وفاعلية من خلال آليات السوق وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتحديد العوامل المعوقة لإدارة المشروعات وحركة الأفراد وللقطاع الخاص فى توظيف واستثمار مدخراتهم مما ينعكس على توسيع نطاق المنافسة لرفع مستوى الأداء والجودة وزيادة الإنتاجية للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعدد

اشكالها وتتباين طبقا لظروف المجتمع ووقائعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقيمية ومستوى التنمية، وهي دائما في حاجة إلى مقدمات اجتماعية كمتطلبات ضرورية لتعالجه تنفيذها (٢٠).

(٢) دوافع الخصخصة وضرورتها:

أصبحت الخصخصة منهجا وأسلوبا للعمل الاقتصادي للحكومات الحديثة وليست مجرد محاولة لعلاج مشكلات الدين العام وعجز الموازنة العامة وتدهور أوضاع القطاع العام كما أنها لم تعد غاية في ذاتها بقدر ما هي أداة من برنامج شامل ذي أدوات متعددة يهدف إلى إصلاح الاقتصاد في دولة ما.

وأن عملية التحول الاقتصادي أصبحت حقيقة يعيش أحداثها للكثير من دول العالم المتقدم منها والنامي، وقد ينجم عن عملية الخصخصة أعراض جانبية يلزم تشخيصها لتحديد سبل العلاج السليم الذي يؤدي إلى التخفيف من أضرارها على المواطنين والمجتمع، كما أن نجاحها يعتمد على هيكل الاقتصاد الذي يطبق هذه السياسات بالإضافة إلى أن ظروف الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها في هذا المجال، ومن ثم فإن هذه الظروف قد تفرض نفسها على قرارات التحول وطرق وحجم التحول والبرنامج الزمني لإحداثه.

وبحكم ظهور الخصخصة وانتشارها باعتبارها إطارا عاما فإن الأسباب الداعية لتبنيها والتي تشكل في الوقت نفسه الأهداف المتوخى تحقيقها من وراء التبني تبدوا متعددة ومتشعبة.

ولكن بالرغم من هذا التعدد فإن تعدد مسألة الكفاءة **Efficiency** الاقتصادية تنصدر مبررات الأخذ بالخصخصة، فدعاتها يرون أن أداء المؤسسة الخاصة (المشروع الخاص) **Private Enterprise** هو من جميع الوجوه أفضل من أداء المؤسسة المملوكة من قبل الدولة، وهذا ما يظهر لهم من التحليل للنظري ومن التجربة العلمية في أن واحد، وبعد مبرر الأداء الأفضل والكفاءة بكل ما تتطلبه عليه من

معني وزيادة الناتج من المدخلات الحالية وتحسين نوعية المخرجات بما في ذلك الحد من قوائم الانتظار ٠٠٠ الخ.

تأتي المبررات الأخرى للخصخصة وفي مقدمتها تلك التي تنطلق من الاختلالات في أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام وأداء مؤسسات القطاع العلم الاقتصادي بشكل خاص ، فنرى أن في الخصخصة سبيلا إلى وضع حد للعجز المالي الداخلي والخارجي. (٢١)

ومن الآراء والحجج الواجبه للمؤيدين لسياسة الخصخصة أن تحول الملكية يعتبر الأساس الأول للحد من تدخل الدولة ويسهم في إحداث تغيير جذري في الظروف الاقتصادية باعتباره أداة لتحقيق الحرية الاقتصادية، كما أن القطاع العام أقل فاعلية من القطاع الخاص نظرا لعدم خضوعه لقوى السوق بالإضافة إلى أن التحول يعتبر وسيلة ملائمة لإعادة تنظيم استراتيجيات الاستثمار بما يؤدي إلى نمو متزايد للتوظفات المالية يعمل على توسيع سوق رأس المال عن طريق جذب مستثمرين جدد ويدخل مشروعات جديدة في إطار قوى السوق. (٢٢)

وتحتاج الخصخصة لكي تحقق أهدافها أن تطبق صحيحة، والحاجة كذلك إلى مقدمات اجتماعية وضرورية ، إطار تشريعي واجتماعي قيمي يساعد على تحقيق الأهداف، والتوافق في سرعة التطبيق مع حركة ودينامية المجتمع. (٢٣)

ويتوقع وفقا لذلك أن خصخصة الرعاية الاجتماعية يزيد من قدرة وكفاءة منظماتها على تحقيق الأهداف المبتغاة ، وجودة خدمات الرعاية الاجتماعية ، وزيادة فعالية مؤسساتها وتحقيقها للأهداف بأقل تكلفة ممكنة.

(٣) تجارب بعض الدول في الخصخصة:

تجربة بريطانيا:-

وهي من أوائل الدول المتقدمة التي طبقت سياسة الخصخصة مع بداية عام ١٩٧٩ عندما تولى الحكم حزب المحافظين وشمل البرنامج عددا كبيرا من الشركات

وبدأت التجربة بطرح الأسهم جزئياً مع عدم المطالبة بدفع قيمة السهم الكامل، واتضح الإقبال الشديد من قبل المستثمرين على الشراء، حيث تتميز بريطانيا بتقبلها لكل ما هو ديمقراطي للنزعة، وتم أسلوب البيع بأسلوب هادئ يحقق كل النتائج الإيجابية من حيث السعر المناسبة وكفاءة أكثر في الإدارة وإدخال تكنولوجيا متقدمة للوصول إلى إنتاج كثيف رخيص قابل للمنافسة مرتفع الجودة، والتركيز على تملك العمال والتقاسم العمالية وصغار المستثمرين، وعدم السماح للمستثمرين الأجانب بتملك النسبة الأكبر من الأسهم واستخدام السهم الذهبي لعدم زيادة السلطة الاحتكارية أو فرض قيود على الإنتاج أو زيادة الأسعار والسهم الذهبي Golden Share (مصطلح أطلقه الإنجليز لحماية المصلحة القومية حيث تحتفظ الحكومة لنفسها بحصة في المشروع تتمكن من خلاله من الحضور والمشاركة في مناقشة الجمعية العمومية ويكون لها حق التصويت وتعيين ممثل أو أكثر في مجلس الإدارة) والحكومة لا تتدخل لاستخدام حقها في السهم الذهبي إلا عند الضرورة (٣٤).

وحددت الحكومة في عام ١٩٨٠ تقرير الخصخصة للرعاية الاجتماعية ووضعت في الاعتبار الأسباب العقائدية والقيم والعرف والعادات والتقاليد ونقص الضرائب لمواجهة المشكلة الرئيسية التي واجهت خصخصة الرعاية الاجتماعية وهي المغالاة المرتفعة للخدمات، وكثرة تدخل الخدمات، ولذلك يجب في سياسات خصخصة الرعاية الاجتماعية تحديد الصراع بين الأهداف من جانب وخفض الضرائب من جانب آخر (٣٥).

التجربة التركية:-

تعد تركيا من أوائل الدول النامية التي بدأت في اتباع آليات السوق والانفتاح على الخارج وحرصت على أسلوب التدرج والتحول الاقتصادي منذ عام ١٩٨٠، وبدأت بتشجيع الصادرات، وتحرير أسعار الصرف، وتحرير التجارة الخارجية والمنفوعات، وتهيئة بيئة اقتصادية وقانونية ملائمة للاستثمار والعديد من الحوافز

الأخرى للمستثمرين الوطنيين والأجانب وأتسع المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار والإنتاج مع قصر الاستثمارات الحكومية على البنية الأساسية ومشروعات الطاقة.

وإنشاء هيئة خاصة تسمى " إدارة المشاركة العامة" تتولى مسئولية تنفيذ البرنامج وصندوق المشاركة العامة تمول عن طريق إيرادات السندات لتمويل مرافق البنية الأساسية، والعمل على توسيع قاعدة الملكية الشعبية وتخفيض قيمة الأسهم لتحفيز الفئات محدودة الدخل على المشاركة مع السماح بالبيع بالتقسيط، وفصل الأعمال التجارية عن القرار السياسي.

ولمعالجة الآثار السلبية للخصخصة على العمالة وضعت الحكومة خطة تقوم على تخصيص ١٥% من عائد الخصخصة لصندوق خاص لمساعدة العاطلين، وإعادة توظيفهم في أعمال أخرى ومساعدة المحالين للمعاش لمدة عامين، كما تم وضع خطة أخرى لإنشاء صندوق لجمع المدخرات من أجور العاملين لمساعدتهم على المشاركة في شراء أسهم المشروعات^(٣١).

التجربة الماليزية:-

تعتبر ماليزيا من أوائل الدول التي طبقت سياسة الخصخصة وحققت نجاحا ملحوظا في تحقيق أهداف الخصخصة وساهمت بشكل مباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى الخدمات وزيادة الكفاءة ورفع إنتاجية القوى العاملة من خلال تطويرها وتمييزها والتي تعتبر متقنة ومقتدرة وذات إنتاجية مرتفعة، وقد اتبعت ماليزيا أساليب البيع المباشر وبيع الأصول وتأجير عقود الإدارة والبناء والتشغيل وعملت على توسيع نطاق مشاركة السكان في تملك المشروعات وحققت نجاحا نسبيا في توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة بين المواطنين وتقليل نسبة المواطنين الذين يعيشون دون مستوى الفقر.

وتم إنشاء نظام رقابي للأنشطة التجارية والمرافق العامة، وتمارس الحكومة حقوقها الرقابية عن طريق أسلوبين إصدار التراخيص، عقود الامتياز، وتخطيط وتنفيذ

مشاريع الخصخصة من خلال وحدة تنظيمية تسمى وحدة التخطيط الاقتصادي وتلعب الحكومة المحلّة دوراً هاماً في تنفيذ عمليات الخصخصة.

وتم تعديل بعض مواد الدستور والقوانين لتتلائم مع عرائق محددة لتنفيذ برنامج الخصخصة، وبالرغم من عرائق التنفيذ خاصة في تفعيل الجهات الرقابية وخصخصة القطاعات الحيوية مثل التعليم والخدمات الصحية، إلا أنها استطاعت تحسين الخدمات، وزيادة الكفاءة والإنتاجية وخلق فرص عمل، وتنمية مجالات التدريب ونقل التكنولوجيا وتوزيع الثروة الوطنية بشكل أفضل وتسمى بسياساتها طويلة الأجل إلى تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية عام ٢٠٢٠ (٣٧).

وفي ضوء هذه التجارب فإن التجربة المصرية يمكن الاستفادة منها في أهمية وجود تشريعات رقابية لمنع الاحتكار، وارتباط البرنامج بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع، ومواجهة مشكلة العمالة بالاستفادة من التجربة الماليزية، وتحديد دور المحليات في تنفيذ هذه السياسات وأساليب جذب صغار المخترعين ومشاركتهم.

(٤) خصخصة الرعاية الاجتماعية:

يرتبط خصخصة الرعاية الاجتماعية بصورة مباشرة بسياسات الرعاية الاجتماعية في أي مجتمع، فتبني الخصخصة يعني تغير سياسات الرعاية الاجتماعية لتحقيق أهداف الخصخصة، ويعكس ذلك ارتباط السياسة الاجتماعية بالسياسة الاقتصادية في المجتمع، وأي تغيير في أحدهما يؤدي إلى تغيير الآخر بالضرورة.

وتهدف الخصخصة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، عن طريق تخلي الدولة عن مسؤوليتها في توفير خدمات معينة، ورفع الدعم عن خدمات أخرى، وما يترتب على ذلك من تحمل الناس لتفقات هذه الخدمات (٣٨).

ولكي تتحقق الأهداف في بناء وتنمية الإنسان في المجتمع ومحاولة إشباع الحاجات يجب أن يستتبع خصخصة الرعاية الاجتماعية العدالة الاجتماعية المنشودة،

وتوفير الخدمات بالكم والنوعية التي تحقق أهداف الرعاية الاجتماعية، وتيسرها لكل الفئات وبصفة خاصة محدودى الدخل وإيجاد التشريعات والحماية المناسبة لهذه الفئات لضمان استفادتها من خدمات الرعاية الاجتماعية، بالجودة والسعر، وفى الوقت المناسب، وحمايتها من الاحتكار، والتدخل فى توزيع الخدمات وبصفة خاصة تلك التي تقابل حاجات أكثر إلحاحا أو تواجه مشكلات أكثر حدة فى المجتمع.

وخصخصة الرعاية الاجتماعية تتطلب تغيير الثقافة التقليدية كما حدث فى شمال أمريكا والمكسيك^(٣٩) والأخذ فى الاعتبار برامج الأنشطة التطوعية اللازمة لهذا القطاع، وتزويده بالتوجيهات والخبرات^(٤٠).

ولذا فمن المتوقع فعالية مثل هذه السياسات فى المجتمعات التي تنشط فيها المنظمات غير الرسمية، ويزداد درجات المشاركة والتطوع بين الأفراد فى المجتمع.

وإنه من الأهمية توضيح تأثير القوى الاقتصادية والسياسية فى الرعاية الاجتماعية، وتأثيرها فى شكل البناء المؤسسي للرعاية الاجتماعية ودور واهتمامات هذه القوى فى تحديد الرعاية الاجتماعية وأشكالها، وكذلك تقويم البيروقراطية والخصخصة^(٤١).

وغالبا ما تكون الاستجابة المجتمعية لخصخصة الرعاية الاجتماعية ضعيفة فى بدايتها الأولى، والتي تتطلب تحديد مكونات الخصخصة وسياستها وارتباطها بسياسات الرعاية الاجتماعية ودرجة اهتمامات العملاء والمهنيون واستجابتهم لهذه السياسات^(٤٢).

ويؤكد البعض الآخر^(٤٣) أن التركيز فى السنوات القليلة القادمة سيكون على خصخصة الخدمات والتدخل فيها بدرجة ضعيفة وسيكون تركيز الحكومات على ثلاثة أدوار أساسية هي:

١- حماية المجازفة والمخاطر فى رأس المال.

٢- توصيل الخدمات الدينية.

٣- المحافظة على الحد الأدنى للدخل لأفراد المجتمع.

وأن من الشروط الضرورية لخصخصة الرعاية الاجتماعية أن تكون من خلال التطوع، والإطار غير الرسمي في المجتمع الذي يتحمل المسئوليات والنتائج، والاهتمام كذلك بالقطاع التجاري ودوافع الربح والخسارة والمنافسة، وتتطلب الاستقرار، وتحديد دور الحكومة في تدعيم الخصخصة (٤٤).

ويؤكد البعض (٤٥) كذلك على أهمية المنظمات التطوعية، وأن المتبع تاريخياً يدرك أن معدلات الكفاءة والفاعلية لخدمات الرعاية الاجتماعية في إطار الخصخصة أعلى، غير أن الخصخصة سوف تفقد القدرة على مقابلة حاجات الأسر الفقيرة، كما أن سوء العدالة في المجتمع سوف ينفج إلى سياسات الخصخصة، ويجب تطويل هذه السياسات في ضوء الحاجات الأكثر شدة، العدالة الاجتماعية، المساواة وإن مشكلات دولة الرعاية لا يمكن مواجهتها من خلال السوق الحرة.

إن الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة لا توضح كيفية العلاقة بين السياسات والقوى الاقتصادية في المجتمع وأشكال البناء الاجتماعي، وتركز أكثر على دور جماعات الاهتمام والضغط في تحديد الرعاية الاجتماعية وتبقى بعض الجماعات هامشية.

إن القضايا التي تهتم بها سياسات الرعاية الاجتماعية في الوقت الحالي (٤٦) تتركز على النظرية الأيديولوجية، التوزيع والنسق الاقتصادي والنسق القيمي والسوق، والانتقال لدولة ديمقراطية. وإنه من الأهمية تشجيع المشاركة الشعبية والتوزيع المؤسسي ونسق الضرائب من خلال المحليات وذلك في إطار نظام السوق الاقتصادي ولا يوجد في الوقت الحالي لسياسات الرعاية الاجتماعية نظرية مناسبة للمجتمع ويقترح مصطلح مزج أو خلط Welfare Mix وذلك لتحديد المسئولية وتحسين التكلفة والعائد.

إن الخصخصة يمكن أن يكون لها آثار معينة، حيث تؤثر القيم على سياسات الرعاية الاجتماعية التي تقوم على مدخلي العدالة، الحاجات، وإن نموذج التخطيط

العقلاني، الذي يهتم بتحليل المشكلات، وتحديد الأهداف، وتقدير الحاجات، المشاركة المجتمعية، ويتميز بالمرونة **Flexibility** يعتبر من أفضل النماذج، ولا يمكن أن يعتمد صنع سياسات الرعاية الاجتماعية على أيديولوجية واحدة ولكن المزج بين النموذجين الفردي والمؤسسي (٤٧).

ويفرق البعض الآخر (٤٨) بين الخصخصة والخدمات المتكاملة حيث يحدد نموذجين للخدمات الاجتماعية، الأول يركز على تكامل الخدمات الاجتماعية، بينما يركز الثاني على خصخصة الخدمات، ولكن الأكثر تداولاً - على حد قوله - هو زيادة الاهتمام بنسق الخدمات الإنسانية والتي تساعد على النمو والتأثير، ولذلك فمن الأهمية وجود الضوابط والتشريعات والرقابة الفعالة وتدخّل الدولة عند الضرورة بهدف إحداث التكامل لخدمات الرعاية الاجتماعية من ناحية وضمان وصولها للمستهدفين بالنوعية والسعر المناسبين من ناحية أخرى.

وتشجع الرعاية في أوروبا منذ الثمانينات اللامركزية وخصخصة الخدمات الحكومية، وإعادة تنظيم دولة الرعاية، وتشجيع المنظمات التطوعية الديمقراطية، والبحث عن بدائل جديدة للإدارة، وتغيير السلوك الديمقراطي، والعلاقة بين القادة السياسيين والإداريين (٤٩).

إن السياسات ترتبط بواقع وأبعاد المجتمع المختلفة، وتحقق العدالة، وتكمل خدمات الرعاية ولذلك فمن الأهمية توفير المتطلبات الضرورية لخصخصة الرعاية الاجتماعية كمقدمات أساسية وتحديد الحاجات الاجتماعية، والاهتمام بمجالات الرعاية التي تقابل حاجات أساسية، والأكثر شدة أو تواجه مشكلات مجتمعية كالأمية والمشكلات الصحية، فالصحة والتعليم من أهم مجالات الرعاية بوضع الضوابط الضرورية لتحسين المخرجات والعائد بما يكفل استفادة كل أفراد المجتمع وحماية أصحاب الدخول المحدودة وتشجيع القطاع التطوعي والمشاركة الشعبية والمنظمات غير الرسمية، وتحديد وترتيب الحاجات المجتمعية، وتحليل المشكلات المجتمعية.

فالقضية هنا تتحدد في هل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة في مجتمع يتسم للنشاط التطوعي فيه بالمحدودية، ويفقد الناس رؤيتهم المستقبلية للمدانة الاجتماعية؟ وهل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة في مجتمع يزداد فوعه عدد الأميين وتنتشر المشكلات الصحية، وليس لدى المحليات القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة. (٥٠).

ومما سبق يتضح أن خصخصة الرعاية الاجتماعية - كما أوضح الكثيرون - نموذجاً مستقبلياً للمجتمعات، ويتطلب ذلك استراتيجيات محسوبة وواقعية ترتبط بواقع كل مجتمع وظروفه، وتمهيد وتدرج في الخصخصة وليس طفرة واحدة، وبينئة اقتصادية وثقافية وقيمية مواتية.

ثالثاً العولمة:

تعتبر العولمة منهجاً فكرياً ، فهي بالتالي تشكل نمطاً من أنماط الحضارة لها مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وإذا سلمنا بأن العولمة ، هي فرض نمط من أنماط الحضارة على باقي الأمم والشعوب، لأيقنا أن القضية هي قضية حضارية.

فالعولمة ليست مؤامرة يقودها الغرب، بل هي تداعيات تاريخية، أفضت إلى واقع نعيشه اليوم ونتعاش معه، فرواد العولمة يعتقدون ان العولمة هي أفضل ما وصل اليه الإنسان من النظم، فهم بالتالي يسعون إلى فرضها على باقي الأمم طالما تحقق لهم المصلحة، وتمكنهم من بسط سيادتهم على الآخرين.

(١) الفرق بين العالمية والعولمة :

ومع ذلك فإن هناك فرق بين العالمية والعولمة، إذ العولمة جبر، والعالمية اختيار، فالعولمة تفرض منهجها الحضاري وترفض الحوار مع الحضارات الأخرى، أما العالمية فهي إنفتاح على باقي الحضارات، والقبول بالحوار مع الغير، والعولمة لها جنور علمانية، بينما تقوم العالمية الحضارية على أسس إسلامية وإنسانية.

فالعولمة التي نواجهها اليوم، هي محصلة للنظام العالمي، الذي كان يسود أرجاء الأرض بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنقسم العالم إلى قسمين: معسكر شرقي يرفض الملكية الخاصة، ومعسكر غربي يحترم الملكية الخاصة واقتصاد السوق.

وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي مع بداية التسعينات في القرن الماضي، آلت السيادة إلى المعسكر الغربي.

(٢) مفهوم العولمة:

شاع استخدام لفظ العولمة **Globalization** في السنوات العشر الأخيرة. والعولمة مصطلح ازداد استعماله شيوعاً في السنوات الأخيرة لكن مفهومها ما زال يكتفه الغموض في ذهن البعض بينما ينظر إليه بريئة على أنه مجرد واجهة أخرى "للهيمنة الأمريكية" غير أن "العولمة" ستظل تطفو أكثر وأكثر في نقاش المسائل العامة وتتسلل أكثر إلى الدراسات الأكاديمية ما يستدعي الاهتمام أكثر بالموضوع مع أن العولمة ليست بالشيء الذي نحتاج إلى من يلفت نظرنا إلى وجودها لأنها شيء أصبحنا نعيشه في حياتنا اليومية في العقود الثلاثة الأخيرة، إذا بدأ وكأنما العالم هجم علينا بأخباره منذ أن صرفنا انتباهنا من خلال وسائل الإعلام المتطورة باستمرار، والفضائيات والإنترنت اليوم، الأحداث لحظة وقوعها، مهما بعد مكان حدوثها، وأصبح تداول البضائع على اختلافها مشتركاً في كل أنحاء العالم الذي كاد يصبح "قربة كونية" كما صنف بذلك ماركوس ماكلوهان (McLuhan 1968) قبل ثلاثة عقود.^(٥١)

والأمر يستدعي النظر فيه ومحاولة التعرف على ما حدث وكيف نحتاج أن نفهم هذه العولمة وماذا تعني "العولمة" مشتقة من "عالم" يعرفها مختار الصحاح "بالخلق وتجميع عوالم" و"العالمون" أصناف الخلق والعالمين" تشمل الكون أي "عالمنا" و"العوالم الأخرى" ومصطلح العولمة العربي هو ترجمة لكلمة **Globalization**

الإنجليزية المشتقة من كلمة **Globe** التي يعرفها قاموس المورد على إنها كرة أو الكرة الأرضية^(٥٢).

ويحددها البعض من منظور ثقافي بأنها (الأمركة) بكل وضوح وهي تشير إلى التشابك بين الاقتصاد والإعلام كما حدثتها (لجنة اليونسكو العالمية لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية في عام ١٩٩٨) إلى ما يسميه علماء الثقافة وفلاسفة المعرفة " التتميط " **Uniformalisation**.

ويتم التتميط الثقافي هذا باستغلال شبكة الاتصالات العالمية الفاعلة في نقل المعلومات والتمتع وتحريك رؤوس الأموال وغيرها من الهيكل الاقتصادي/الإنتاجي وتأثيراته الثقافية بين الشعوب والأمم.

ويمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظرا إلى تعدد تعريفاتها. والتي تتأثر أساسا بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا وقبولا.

وهناك في البداية أوصاف عامة للعولمة قد لا تغني في التحليل الدقيق لمكوناتها وإن كانت تعطي فكرة مبدئية عن هذه العملية التاريخية من ذلك مثلا ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن العولمة تصف وتعرف مجموعة من العمليات التي تغطي أغلب الكوكب أو التي تشيع على مستوى العالم، ومن هنا فالعولمة لها بعد مكاني، لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط رولها على كل أنحاء المعمورة.

والعولمة من ناحية أخرى، تتضمن تعميقا في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتي تشكل المجتمع العلي وهكذا فبالإضافة إلى بعد الامتداد إلى كل أنحاء العالم، يضاف بعد تعمق العمليات الكونية^(٥٣).

إن العولمة أكثر من مجرد علاقة بين دولة وأخرى، ولكنها خارج تحكيم الدول، وليست حالة ثابتة وإنما هي عمليات تحول عدة في جوانب عديدة خاصة فسي السياسة والاقتصاد والثقافة، وهي إذن ظاهرة حتمية بحكم التقدم التكنولوجي السريع.

والعناصر الأساسية في فكرة العولمة، ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثير أمة بغيرها من الأمم.

كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون ويمكن القول أن للعولمة تاريخاً قديماً، وبالتالي فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر. وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تتطلبها العولمة، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، ولعل ما جعل العولمة تبرز آثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم، هو تعمق آثار الثورة العلمية والثقافية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال، والتي يمكن القول إنها أحدثت ثورة في العالم من خلال تطور الحواسيب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنت، بكل ما تقدمه للاتصال الإنساني بمختلف أنواعه من فرص ووعود (٥٤).

ويحدد البعض (٥٥) وجود متغيرات جديدة ومهمة قد طرأت على ظاهرة

العولمة في الثلاثين سنة الأخيرة منها:-

١- الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، لم تعد صادرات دولة "أهل نموا" تكاد تنحصر في مادة أولية واحدة، ولا وارداتها في عدد محدود من السلع، كما كان الحال في ظل الاستعمار التقليدي ولا الاستثمار الأجنبي يكاد ينحصر في إنتاج تلك المادة الأولية وتطوير البيئة الأساسية اللازمة لهذا الإنتاج، بل تعددت هذه الصادرات وتنوعت، وكذلك

الواردات كما تعددت وتوعدت المجالات التي ينتقل إليها رأس المال الأجنبي بحثاً عن فرص للربح.

٢- ارتفعت بشدة نسبة السكان داخل كل مجتمع أو أمة، التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به، ولقد مرت على مصر مثلاً فترات خلال القرنين الماضيين، كانت نسبة التجارة الخارجية إلى دخلها القومي أكبر مما هي عليه الآن، ومعدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها من إجمالي الاستثمار، أعلى أيضاً مما هو عليه الآن، ومع ذلك كانت نسبة السكان المتأثرة بهذه العلاقات الدولية ضئيلة جداً، حيث ظلت الغالبية العظمى من السكان حتى من كان منهم يساهم في إنتاج السلعة التصديرية الأولى وهي اللطن تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجي في نمط حياتها وتفكيرها.

لم يعد الأمر كذلك على الإطلاق لقد أصبح نحو ٦/١ السكان على الأقل يفيدون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، من السياحة وحدها، ونسبة مماثلة تتلقى تحويلات من أفراد أسرهم العاملين خارج مصر، وأما الواردات فقد دخلت كل بيت حتى بيوت أفقر الفلاحين من جهاز التلفزيون إلى الغسالة الكهربائية إلى الثلاجة إلى المروحة.

٣- ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات، أو على الأقل هو العنصر الذي ينمو بأكبر سرعة ولذا كانت الثلاثون عاماً الأخيرة إن هي الحقبة التاريخية التي أصبح فيها استيراد الأفكار والقيم ليس متوقفاً على حجم التجارة أو حجم تدفق الأشخاص أو رؤوس الأموال، بل أصبح استيراداً مباشراً عن طريق الاتصال بمصدر هذه الأفكار والقيم حتى وهي قابعة في مكانها.

والعولمة بذلك عملية متفاعلة تؤثر على الدول والأفراد والمجتمعات وتتخذ مظاهر عدة، ودوافعها كثيرة ومتداخلة.

(٣) دوافع العولمة ومسبباتها:-

من الصعب إرجاع العولمة إلى عامل واحد أو اثنين فهناك عدة عوامل لكل عامل دور فيها ليس ذلك فحسب ، بل أن الأساليب والنتائج تختلط، بمعنى أن النتيجة تصير سببا لمزيد من العولمة والمنيب يصير مظهرا آخر من مظاهر العولمة.

وخلاصة الأمر أن الأسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوى من أثر بعضها ونحن نعيش في عصر يشهد تحولات لم يسبق لها مثل في مجال الاقتصاد والتقنية والبيئة ومع ذلك سنحاول هنا أن نرصد أهم العوامل في العقود الأخيرة وكيف قادت إلى هذه العولمة وهي عوامل-كما قلنا- متفاعلة مع بعضها إلى درجة تجعل من الصعب تحديد الأهمية النسبية لها وعزل المنفصل منها، ولكننا سنجملها في عوامل عدة، ونرتبها كالآتي:-

- (١) تحرير التجارة.
- (٢) حركة التكامل الاقتصادي بين الدول.
- (٣) الشركات عبر الوطنية.
- (٤) تحرير الاقتصاد.
- (٥) التطورات التقنية.
- (٦) التخصص.
- (٧) التحولات الإيديولوجية^(٥٦).

بالإضافة إلى دور التقنيات تؤثر التقنية على العولمة في ثلاثة جوانب

رئيسية:-

- (أ) ابتداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلب أعداد أكبر من المستهلكين داخل وخارج القطر.
- (ب) تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات أكبر من الموارد لمسافات طويلة في أقاصي الأرض بطرق أرخص وأسرع.

(ج) تحسين وسائل نقل ومعالجة للمعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم.

لقد أتت ثورة تقنية المعلومات، رابطة تقنية للكمبيوتر مع تقنية الاتصال لنقل ومعالجة وتخزين المعلومات داخليا وخارجيا، وكان لها أثرها في الإنتاج والتسويق والتمويل والإدارة في الإنتاج قادت إلى الأتمتة واستخدام الروبوت. وثورة المعلومات هذه التي دعت مارشال ماكلوهن ليطلق قولته الشهيرة "العالم قرية كونية" حيث أصبح الإنسان يشارك وهو في غرفة جلوسه في الأحداث العالمية بالصوت والصورة وكأنه حاضر. (٥٧)

وقد تعكس هذه الدوافع والمسببات إلى اعتبار أن العولمة ظاهرة حتمية.

(٤) مظاهر العولمة:

تعددت مظاهر العولمة ويمكن أن تشمل عدد المنظمات الدولية المتزايد إلى عدد من يسافر جوا، أو عدد الكتب المترجمة، لكن أهمها هو النشاط الاقتصادي الذي يعتمد عليه الناس في حياتهم وهنا نجد التجارة والاستثمار أهم مظاهر العولمة، بالإضافة إلى المظاهر الثقافية للعولمة حيث تيارات الثقافة العالمية Global Culture المتشكلة حديثا في العالم (أنظر ٥٨).

وحدد البعض (٥٩) عشرة قضايا ترتبط بالعولمة والهوية الثقافية يمكن تحديدها في القضايا التالية:-

١- ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، بل ثقافات ...

إننا نقصد بـ "الثقافات" هنا: ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة ما في معناها بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل دينامياتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء وبعبارة أخرى: إن الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم عن نظرة هذه الأمة إلى

الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وجدوده وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل.

تلتزم عن هذا التعريف، لزوماً ضرورياً النتيجة التالية وهي تشكل قلب هذه الأطروحة وجوهرها وهي أنه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت وتوجد وستوجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كلا منها بصورة تلقائية، أو بتدخل إرادي من أهلها. على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة، من هذه الثقافات ما يميل إلى الانغلاق والانكماش، ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع، ومنها ما ينعزل حيناً وينتشر حيناً آخر.

ويستلزم ذلك أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية ودراسة وتحديد الشخصية التتموية في المجتمع ومقوماتها بأبعادها الثقافية المختلفة، وأهمية التصدي لتغيرات الثقافة الواحدة والتي قد تؤثر على البعد الثقافي للتتمية في المجتمع، والاختراق الثقافي لثقافة المجتمع والذي يؤدي بدوره إلى اختفاء قيم وثقافات مدعمة لعملية التتمية في المجتمع.

٢- الهوية الثقافية مستويات ثلاثة: فردية وجموعية ووطنية قومية. والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع "الأخر" الذي تواجهه إن الهوية الثقافية كيان بصير، يتطور، وليست معطى جاهز ونهائياً. هي تصير وتتطور إنما في اتجاه الانكماش، وإما في اتجاه الانتشار، وهي تفتني بتجارب أهلها ومعاناتهم، انتصاراتهم وتطلعاتهم، وأيضاً باحتكاكها سلباً وإيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تفاعلات من نوع ما.

وعلى العموم تتحرك الهوية الثقافية على ثلاث دوائر متداخلة مركز واحد: فالفرد داخل الجماعة الواحدة، قبيلة كانت أو طائفة أو جماعة مدنية (حزباً أو نقابة... الخ) هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة، عبارة عن "أنا" لها "أخر" داخل الجماعة نفسها "أنا" تضع في مركز الدائرة عندما تكون في مواجهة مع هذا النوع من "الأخر".

والجماعات داخل الأمة، هي كالفرد داخل الجماعة، لكل منها ما يميزه داخل الهوية الثقافية المشتركة ولكل منها "أنا" خاصة بها و "آخر" من خلاله وعبره تتعرف على نفسها بوصفها ليست إياه.

والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى الأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى، غير أنها أكثر تجريدا وأوسع نطاقا، وأكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف.

هناك إذن ثلاثة مستويات في الهوية الثقافية لشعب من الشعوب: الهوية الفردية والهوية الجموعية والهوية الوطنية (أو القومية) والعلاقة بين هذه المستويات ليست ثابتة، بل هي في مد وجزر دائمين يتغير مدى كل منهما اتساعا وضيقا، بحسب الظروف وأنواع الصراع والاصراع، والتضامن والالتزام، التي تحركها المصالح: الفردية والجموعية والمصالح الوطنية والقومية.

وبعبارة أخرى إن العلاقة بين هذه المستويات الثلاثة تتحدد أساسا بنوع "الأخر" بموقعه وطموحاته فإن كان داخليا، ويقع في دائرة الجماعة، فالهوية الفردية هي التي تفرض نفسها كـ "أنا" وإن كان يقع في دائرة الأمة فالهوية الجموعية (القبلية، اللطائفية، الحزبية ٠٠٠ الخ) هي التي تحل محل "الأنا الفردي" أما إن كان "الأخر" خارجيا، (أي يقع خارج الأمة والدولة والوطن) فإن الهوية الوطنية-أو القومية- هي التي تملأ مجال "الأنا".

٣- لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها إجماع الوطن والأمة

والدولة لا تكتمل الهوية الثقافية، ولا يبرز خصوصيتها الحضارية ولا تغدو هوية ممثلة قادرة على نشدان العالمية، على الأخذ والعطاء، إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص تتطابق فيه ثلاثة عناصر: الوطن، والأمة، والدولة.

الوطن: بوصفه الأرض والأموات أو الجغرافيا والتاريخ، وقد أصبحا كيانا وروحا واحدا يعمر قلب كل مواطن، الجغرافيا وقد أصبحت معطي تاريخيا، والتاريخ وقد صار موقعا جغرافيا.

الأمة: بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة، وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحها تعبر عنها الإدارة الجماعية التي يصنعها حب الوطن أعنى الوفاء لـ " الأرض والأموات" ، التاريخ الذي ينبج والأرض التي تستقبل وتحتضن.

الدولة: بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة، والجهاز الساهر على سلامتها ووحدتها وحماية مصالحها، وتمثيلها إزاء الدول الأخرى فى زمن السلم فى زمن الحرب.

ولا بد من التمييز بين الدولة ككيان مشخص ومجرد فى الوقت نفسه، كيان يجسد وحدة الوطن والأمة من جهة، والحكومة أو النظام السياسي الذى يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة أخرى وواضح أننا نقصد هنا المعنى الأول.

وإذن فكل مس بالوطن أو بالأمة أو الدولة هو مس بالهوية الثقافية، والعكس صحيح أيضا، كل مس بالهوية الثقافية هو مس فى الوقت نفسه بالوطن والأمة وتجسيدها التاريخي: الدولة.

٤- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هى وبالدرجة الأولى أيديولوجية تعكس إدارة الهيمنة على العالم.

العولمة التى تجرى الحديث عنها الآن: نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال . . . الخ كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر والإيديولوجية.

والعولمة تعني فى معناها اللغوي: تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهى تعني الآن، فى المجال السياسي منظورا إليه من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتيك) العمل على تعميم نمط حضاري يخصص بلدا بعينه، هو الولايات المتحدة بالذات على بلدان العالم أجمع ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور، " التلقائي" للنظام الرأسمالي بها إنها ، أيضا، وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين، وبعبارة أخرى فالعولمة إلى جانب أنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور

الحضاري الذي يشهده عصرنا، هي أيضا أيديولوجية تعبر بصورة مباشرة عن إدارة الهيمنة على العالم وأمركته، وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك في الأمور التالية:

١- استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية.

٢- اتخاذ السوق والسوق والمنافسة التي تجري فيها مجالاً لـ " الاصطفاء " بالمعنى الدارويني للكلمة أي وفقاً لنظرية داروين في " اصطفاء الأنواع والبقاء للأصلح ". وهذا يعني أن الدول والأمم والشعوب التي لا تستطيع على المنافسة سيكون مصيرها بل يجب أن يكون الانقراض.

٣- إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي باعتبار أن " الجيوبوليتيك " أو السياسة منظورا إليها من زاوية الجغرافيا، وبالتالي الهيمنة العالمية أصبحت تعني اليوم مراقبة " السلطة اللامانية " سلطة تكنولوجية الإعلام التي ترسم اليوم الحدود في " الفضاء السيبرنتي " : حدود المجال الاقتصادي السياسي التي ترسمها وسائل الاتصال الإلكترونية المتطورة. وهكذا فبدلاً من الحدود الثقافية، الوطنية والقومية تطرح أيديولوجيا العولمة، حدوداً أخرى غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأنواع والفكر والسلوك.

٥- العولمة شيء و " العالمية " شيء آخر . العالمية تفتح على العالم، على الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي، أما العولمة فهي نفسى للأخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي.

العولمة Globalization وإدارة للهيمنة، وبالتالي قمع للخصوصي أما العالمية (Universalite Universalisme) فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي العولمة احتواء للعالم تفتح على ما هو عالمي وكوني.

إن العالمية في المجال الثقافي. كما في غيره من المجالات طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء في التعارف والحوار والتلاقى، أنها طريق الأمة في التعامل

مع " الآخر " ووصفه " أنا ثانية " طريقها إلى جعل الإيثار يحل محل الأثرة، أما العولمة فهي ، بل إرادة لاخترلق " الآخر " وسلب خصوصيته، وبالتالي نفيه من " العالم " العالمية إغناء للهوية الثقافية، أما العولمة هي اختراق لها وتمييع.

والاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع الإيديولوجي الحلول محله . . . الصراع الأيديولوجي صراع حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل الاختراق الثقافي فيستهدف الأداة التي يتم بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع : يستهدف العقل والنفس ووسيلتها في التعامل مع العالم: " الإدراك " .

لقد حل هذا اللفظ اليوم-الإدراك- محل لفظ آخر كان كثير الاستعمال بالأمس، ففي عصر الصراع الأيديولوجي لفظ " الوعي " (الوعي الطبقي، الوعي القومي، الوعي الديني . . .) كان الصراع الأيديولوجي وما زال يستهدف تشكيل الوعي تزييفه أو تصحيحه . . . الخ، أما الاختراق الثقافي، فهو يستهدف أول ما يستهدف السيطرة على الإدراك، اختطافه وتوجيهه. وبالتالي سلب الوعي، والهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية.

في زمن الصراع الأيديولوجي كانت وسيلة تشكيل الوعي هي الأيديولوجيا، أما في زمن الاختراق الثقافي فوسيلة السيطرة الإدراك هي الصورة السمعية البصرية التي تسعى إلى " تسطيح الوعي " إلى جعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشاري مثير للإدراك، مستفز للانفعالات حاجب للعقل . . .

وبالسيطرة على الإدراك، وانطلاقاً منها، يتم إخضاع النفوس، أعنى تعطيل فاعلية العقل وتكليف المنطق والتشويش على نظام القديم وتوجيه الخيال، وتمييط الذوق، وقولبة السلوك.

والهدف تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع: معارف إشارية تشكل في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه " ثقافة الاختراق):

٦- ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها

" التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري .

تتولى القيام بعملية تسطيح الوعي، واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والأمم، ثقافة جديدة تماما لم تشهد التاريخ من قبل لها مثيلا: ثقافت إشارية إعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي (الإستهار التجاري) والرأي السياسي (الدعية الانتخابية) وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ، إنها " ثقافة الاختراق" التي تقدمها العولمة بديلا من الصراع الأيديولوجي.

ولا يعني حلول الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي موت الأيديولوجيا، كما يرد المبشرون بالعولمة، أن يوهموا الناس . . . كلا إن الاختراق الثقافي بالعكس من ذلك محمل بأيديولوجيا معينة، هي أيديولوجيا الاختراق، وهي تختلف عن الإيديولوجيات المتصارعة كالأسمالية والاشتراكية، في كونها لا تقدم مشروعا للمستقبل لا تقدم نفسها كخصم لبديل آخر تسميه وتقاومه وإنما تعمل على اختراق الرغبة في البديل وشل نشدان التغيير لدى الأفراد والجماعات.

أيديولوجيا الاختراق تقوم على نشر جملة أوهام، هي نفسها مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حصرها باحث أمريكي في الأوهام الخمسة التالية: وهم الفردية وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم للطبيعة البشرية التي لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعي. وإذا نحن أردنا أن نوجز في مضمون هذه المسلمات الخمس ، أمكن القول أن الثقافة الإعلامية الجماهيرية الأمريكية هذه تركز أيديولوجية الفردية المستسلمة وهي أيديولوجيا تضرب في الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة الفردية والجموعية والوطنية القومية.

إن " وهم الفردية" أي الاعتقاد المرء أن حقيقة وجوده محصورة في فردية وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه ، إنما يعمل-هذا الوهم- على تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التي تجعل للفرد يعني إن وجوده إنما يكمن في كونه عضوا في جماعة وفي طبقة وأمة، وبالتالي فوهم الفردية هذا إنما يهدف إلى إلغاء الهوية الجموعية والطبقية

والوطنية، وكل إطار جماع آخر ليبقى الإطار "العالمي" -بل العولمة- هو وحده الموجود.

أما " وهم الخيار الشخصي " فواضح أنه يرتبط بالأول ويكمله، إنه باسم الحرية، يكرس النزعة الأنانية ويعمل على طمس الروح الجماعية، سواء كانت على صورة الوعي الطبقي أو الوعي القومي أو الشعور الإنساني.

ويأتي " وهم الحياد " ليدفع بالأمر خطوة أخرى في الاتجاه نفسه : فما دام الفرد وحده الموجود وما دام حراً مختاراً فهو " محايد " وكل الناس والأشياء إزاءه " محايدون " أو يجب أن يكونوا كذلك وهكذا تعمل هذه الأيديولوجيا من خلال " وهم الحياد " على تكريس التحلل من كل التزام أو ارتباط بأية قضية، ومن هنا ذلك الشعار الذي انتشر في السنين الأخيرة : شعار : " ولنا ما لي ".

وأما الوهم الرابع وهو " الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير، فواضح أنه يرمى إلى صرف النظر عن رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء، بين البيض والسود، بين المستغلين وبين من هم ضحايا الاستغلال، وقبولها -أعنى تلك الفوارق- بوصفها أموراً طبيعية كالفوارق بين الليل والنهار والصيف والشتاء، وبالتالي شل روح المقاومة في الفرد والجماعة.

ويأتي الوهم الخامس صريحاً في منطوقه ومفهومه: إن الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي هو التتويج الصريح للأوهام السابقة" غياب الصراع الاجتماعي معناه-إذا قبلناه وسلمنا به- الاستسلام للجهات المستغلة ووكالات وغيرها من أدوات العولمة وبعبارة أخرى التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة.

٧- نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع إلى

التفتيت والتشتيت، ليربط الناس بعالم اللاتون واللامة والادولة، أو يفرقهم في اتون الحرب الأهلية.

ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري يأتي فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة، من دون أمة من دون وطن، إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية، عالم " الفاعلين" وهم المسيررون، و " المفعول بهم" وهم المستهلكون للسلع والصور و " المعلومات" والحركات والسكنات التي تفرض عليهم. أما " وطنهم" فهو الفضاء " المعلوماتي" الذي تصنعه شبكات الاتصال، الفضاء الذي يحتوى-يسيطر ويوجه- الاقتصاد والسياسة والثقافة.

العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن: نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركسى لشبكات الهيمنة العالمية، والعولمة تقوم على الخصوصية، أى على نزع ملكية الوطن والأمة والدولة ونقلها إلى الخواص فى الداخل و الخارج، وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يواجه، وإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لقيادة العولمة يؤدىان حتما إلى استيقاظ وإيقاظ أطر للانتماء سابقة على الأمة والدولة، أعنى القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي... الخ، والدفع بها جميعا إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل وإلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية القومية... إلى الحرب الأهلية.

ولابد من التأكيد هنا على ان مفهوم الهوية الثقافية القومية الذى نستعمله هنا بمعنى الهوية المشتركة لجميع أبناء العرب من المحيط إلى الخليج لا يعنى قط إلغاء ولا إقصاء الهويات الوطنية القطرية ولا الهويات الجموعية، الإنثية والطائفية، إنه لا يعنى فرض نمط معين على الأنماط الثقافية الأخرى، المتعددة والمتعايشة، عبر تاريخنا المديد داخل الوطن العربي الكبير، كلا إن التعدد الثقافي فى الوطن العربي واقعة أساسية لا يجوز القفز عليها، بل بالعكس لابد من توظيفها بوعى فى إغناء وإخصاب الثقافة العربية القومية وتوسيع مجالها الحيوي ولكن تبقى مع ذلك كله الوظيفة التاريخية لهذه الثقافة، وظيفية التوحيد المعنوي، الروحي والعقلي، وظيفية الارتفاع بـ " الوطن العربي" من مجرد رقعة جغرافية إلى وعاء للأمة العربية لا تكون إلا به ولا يكون إلا بها.

هذا من جهة ومن جهة اخرى فاللغة المشتركة بين جميع أبناء الأمة العربية لغة التراث المشترك ولغة العلم والثقافة العالمية جملة، وبالتالي لغة التحديث والحداثة، هي اللغة العربية ولذلك كانت للغة العربية هي في آن واحد الرابطة المتينة التي توحد بين مستويات الهوية في الوطن العربي، أعني المستوى الفردي والمستوى الجمعي الوطني والقومي، والأداة الوحيدة التي بها يمكن العرب الدخول في العالمية وتحقيق الحداثة.

٨- العولمة وتكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية العربية:

كلنا نعرف أن الثقافة العربية تعاني منذ ما يقرب من قرنين، وضعا متوترا نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية، بتقنياتها وعلومها وقيمتها الحضارية التي هي نتيجة تطور خاص قوامه التحديث والحداثة، تطور لم تعشه الثقافات العربية، بل بقيت بمعزل عنه تجتر وضعا قديما توقف عن النمو منذ قرون.

ومن هنا تلك الثنائية التي تطبع الثقافة العربية بمختلف مستوياتها المادية والروحية، ثنائية التقليدي والعصري، وهو ثنائية تكرر الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية بمستوياتها الثلاثة أحد طرفي هذه الثنائية الهوية الثقافية على صورة " جمود على التقاليد ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تستعصي اكتساحا ليتحول إلى ثقافة الاختراق. اعني الثقافة المباشرة به المكرسة له.

في هذا الإطار إن يجب أن نضع خصوصية العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية عندما يتعلق الأمر بالوطن العربي، فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام بل أنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية القومية، ليس الآن فقط، بل وعلى مدى الأجيال الصاعدة والقادمة، وذلك أن الوسائل السمعية البصرية المرئية واللامرئية التي تحمل هذا الاختراق وتكرسه إنما تملكها وتستفيد منها فئة معينة هي النخبة العصرية وحواشيها، فهي التا تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الأجنبية بحكم التعليم " العصري" الذي تتلقاه أما " عموم الشعب" وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو شبه عزلة

يجتر بصورة أو بأخرى ثقافة " الجمود على التقاليد والنتيجة استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتعاضمة للتأنيث نفسها، تأنيث التقاليد والعصري، تأنيث الأصالة والمعاصرة في الثقافة والسلوك.

٩- إن تجديد الثقافة، أية ثقافة، لا يمكن أن يتم إلا من داخلها، بإعادة بنائها وممارسة الحدثة في معطياتها وتاريخها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل ما العمل إزاء هذه السلبية والأخطار التي تطبع علاقة العولمة بالعرب على صعيد الهوية الثقافية؟

هناك موقفان سهلان، وهما الساندان: موقف الرفض المطلق وسلاحه الانغلاق الكلي وما يتبع من ردود فعل سلبية محاربة... وموقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافي واستتباع حضاري شعاره الانفتاح على العصر و " المراهنة على الحدثة" لا مفر من تصنيف هذين الموقفين ضمن المواقف للتاريخية التي تواجه المشاكل، لا بعقل واثق بنفسه متمكن من قدراته وإنما تستقبلها بعقل " مستقيل" لا يري صاحبه كل سلاحه رؤية سحرية للعالم تقفز على الواقع إلى اللواقع.

إن الانغلاق موقف سلبي، غير فاعل، ذلك لأن فعله " الموجه" ضد الاختراق الثقافي- أى محاربه له- لا ينال الاختراق ولا يمسه ولا يفعل فيه أى فعل، بل فعله موجه كله إلى الذات قصد "تحصينها".

والتحصين إنما يكون مفيدا عندما يكون المتحاربين على نسبة معقولة من تكافؤ القوى والقدرات، أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية تدخل جميع البيوت وتعمل فعلها بالإغراء والعدوي والحاجة، ويفرضها أصحابها فرضا بتخطيط واستراتيجية، فإن الانغلاق في هذه الحياة ينقلب إلى موت بطئ قد تتخالفه بطولات مدهشة ولكن صاحبه محكوم عليه بالاختناق.

ومثل الانغلاق مثل مقابلة " الاغتراب" . إن ثقافة الاختراق أعني أيديولوجية الارتقاء في أحضان العولمة والاندماج فيها، ثقافة تنطق من الفراغ، أى من اللاهوية ، وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبني هوية ولا كيانا يقول أصحاب هذا الموقف: أنه لا

فائدة من المقالومة ولا فى الالتجاء إلى القرائث، بل يجب الانخراط فى العولمة من دون تردد ومن دون حدود لأنها ظاهرة حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها ولا تحقيق خارجها، إن الأمر يتعلق بـ "قطار يجب أن نركبه" وهو ماضى فى طريقه بنا أو مسن دوننا.

وبعيدا عن مناقشة جدلية لهذه الدعاوى، يكفي التنبيه إلى أنها الدعوي نفسها التى سبقت أن أدعاها ونادى بها مفكرون عرب رواد من أزيد من قرن ومنذ ذلك الوقت وهى تتردد وتتكرر هنا وهناك فى الوطن العربى تبينتها حكومات وأحزاب فضلا عن الأفراد... ومع ذلك فحصوله قرن كامل من التبشير بهذه الدعوي-دعوي "الاعتراب" لم تنتج سوى فئة من "العصرانيين" قليلة العدد، نشاهد اليوم تناقضا نسبيا واضحا فى حجمها، بينما ازداد ويزداد الطرف المقابل لها عددا وعدة، كما وكيفا، فى جميع الأقطار العربية وداخل جميع القطر العربية داخل جميع الشرائح الاجتماعية وهكذا فبدلا من تيارات "حدائية" تمارس الهيمنة والقيادة تستقطب الأجيال الصاعدة، بدلا من ذلك يسود الحديث عن "الأصولية الدينية" بوصفها الظاهرة المهيمنة.

أما نحن فنرى أن الجواب الصحيح عن سؤال "ما اعمل"؟ ساء إزاء الثنائية والانشطار اللذين تعانیهما الثقافة العربية، أو إزالة الاختراق الثقافى والأيدىولوجى العولمة،- يجب أن ينطلق أولا وقبل كل شئ من العمل داخل الثقافة العربية نفسها ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بالمجال الثقافى أو بغيره فمن المؤكد أن لولا الضعف الداخلى لما استطاع الفعل الخارجى أن يمارس تأثيره بالصورة التى تجعل منه خطرا على الكيان والهوية.

إن الثنائية والانشطار-اللذين تحدثنا عنهما واللذين يشكلان نقطة الضعف الخطيرة فى واقعنا الثقافى الراهن التى يمارس الاختراق تأثيره التخريبي- إنما يعكسان وضعيه ثقافة لم تتم بعد إعادة بنائها، ثقافة يتزامن فيها القديم والجديد، الأصلى والوافد، فى غير ما تتفاعل ولا اندماج، وهذا راجع إلى أن التجديد فى ثقافتنا كان يواد له من أزيد من قرن أن يتم من "الخارج" بنشر الفكر الحديث على سطحها. لقد سبق

لنا لن أكدنا مرارا على أن تجديد الثقافة ، أبة ثقافة، لا يمكن ان يتم إلا من داخلها بإعادة بنائها وممارسة الحدائة فى معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالمضى فى اتجاه المستقبل.

٢٠- إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التى لا بد منها لدخول عصر العلم والثقافة، وفى مقدمتها العقلانية والديمقراطية.

إن حاجتنا إلى تحديد ثقافتنا وإغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الكاسح الذى يمارسه، على مستوى عالمي، إعلاميا وبالتالى أيديولوجيا وثقافيا، المالكون للعلم والثقافة المسخرون لهما لهذا الغرض لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التى لا بد منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والثقافة، ودخول الذوات الفاعلة المستقلة وليس دخول " الموضوعات" المنفصلة المضيرة.

نحن فى حاجة إلى التحديث أى فى الانخراط فى عصر العلم والتقانة كفاعلين مساهمين، ولكننا فى حاجة كذلك إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذى يمارس علينا وعلى العالم أجمع بوسائل العلم والتقانة، وليس هاتان الحاجتان الضروريتان متعارضتين كما قد يبدو لأول وهلة بل بالعكس هما متكاملتان أو على الأصح متلازمتان تلازم الشرط مع المشروط.

ومن الحقائق البديهية فى عالم اليوم أن نجاح أى بلد من البلدان للنامية منها أو التى هى فى طريق النمو ، نجاحها فى الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية، مشروط أكثر من أى وقت مضى بمدى عمق عملية التحديث الجارية فى هذا البلد، عملية الانخراط للواعي، النامي، والمتجذر، فى عصر العلم والتقانة.

والوسيلة فى كل ذلك واحدة: اعتماد الإمكانيات اللامحدودة التى توفرها العولمة نفسها ، أعني الجوانب الإيجابية منها، وفى مقدمتها العلم والتقانة، وهذا ما

نلمسه بوضوح فى تخطيطات الدول الأوروبية التى يدق فى كثير منها ناقوس خطر " الغزو" الإعلامى الثقافى الذى يتهدها، فى لغتها وسلوك أبنائها وتصوراتها الجمعية، والذى يوظف أرقى وسائل العلم والثقافة-ومنها الأعلام الصناعية- فى اكتساح مختلف الحقول المعرفية والخصوصية الثقافية.

إن أوروبا اليوم تتحدث حديث الخصوصية والأصالة، وتتحدث عن " الهوية الأوروبية" تعزيزا لسيرها الجدى على طريق تشييد الوحدة بين شعوبها وأقطارها، بخطوات عقلانية محسوبة فى إطار من الممارسة الديمقراطية الحقة، وهى بذلك تقدم لمستعمراتها القديمة، لأقطار العالم الثالث كله، نموذجا صالحا لاقتداء به ملامته من الخصوصيات المحلية.

إن كل المجتمعات العربية إن لم يكن جميعها تسعى اليوم لتحقيق " الشراكة" مع أوروبا، الشراكة فى مجال الاقتصاد، وأيضا فى مجال الثقافة، ومع أن هذه الشراكة المطلوبة تملوها على الجانبين طرفيه تحكها المصالح القومية، فإنه لا شئ يضمن تحولها إلى عولمة أخرى داخل العولمة الكبرى، غير شئ واحد، هو بناء الشراكة فى الداخل كما فى الخارج على الديمقراطية والعقلانية.

فهل للشعوب العربية أن تطالب بالشراكة مع أوروبا فى مجال اعتماد العقلانية والديمقراطية، فى الفكر والسلوك، فى التخطيط والإنجاز ، فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة.

(٥)- ثلاثية العولمة والتنمية والخدمة الاجتماعية:

تؤثر العولمة-لامتك- اقتصاديا على التنمية، وذلك كما يتضح من خلال الهيمنة والسيطرة والتكتلات الاقتصادية الكبرى، وتمتد هذه الآثار لتشمل أبعاد التنمية الأخرى.

غير أن العولمة تؤثر على التنمية الاجتماعية في أى مجتمع وبصفة خاصة في المجتمعات النامية، وذلك من خلال البعد الثقافي والقيمي للتنمية والتي بدورها توجه جهود الخدمة الاجتماعية الوقائية والعلاجية والتنموية. كما يتضح فيما يلي:-

(١) حيث تتصارع الثقافات وتؤدي العولمة بدورها إلى هيمنة ثقافية وسيطرة لثقافة المجتمعات النامية فتميل الشخصية التنموية في المجتمعات النامية إلى التقليد والمحاكاة، لعجز هذه الشخصية عن مجازاة الثقافات المهيمنة، ويجب أن تركز جهود الخدمة الاجتماعية في بناء وتنمية الشخصية التنموية بمقوماتها المختلفة القادرة بوعي على التعامل مع التقنيات الحديثة.

(٢) ظهور ثقافات جديدة أو اختفاء بعض الثقافات والقيم والتي قد تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية في المجتمع ، والخدمة الاجتماعية تواجه المعوقات الثقافية كتحديات للتنمية الاجتماعية.

(٣) أن العولمة في ظل الهيمنة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الكبرى في حاجة إلى اقتصاد كبير قوي، وضعف البيئة الاقتصادية في الدول النامية بإنتاجها الصغير يؤثر على إنتاجية الفرد في المجتمع من ناحية ، وتصرف المنتجات من ناحية أخرى.

(٤) تؤدي العولمة إلى ضعف الانتماء للجماعة والمجتمع وزيادة التشتت والتفكك التي تربط الناس بعالم اللاتوطن واللامة، مما يضعف من المقومات الإيجابية للشخصية التنموية في المجتمع.

(٥) تكريس الثانية والانشطار في البعد الثقافي للتنمية الاجتماعية من خلال ضعف مظاهر الهوية الثقافية في المجتمع، والتي تؤثر سلبا على الشخصية التنموية.

(٦) وجود فجوة بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي مما يؤثر على تكاملها ويستلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية تكريس جهودها المهنية على البعد الثقافي للتنمية الاجتماعية، ودراسة الشخصية التنموية في المجتمع وتحليلها والتعرف على أبعادها، والاهتمام بربط الحاضر بالماضي في المستقبل المرسوم، وتدعيم

انتماء الأفراد ولجماعات لمجتمعاتهم المحلية والقومية، والاهتمام بأثار التقنية والتكنولوجيا والخصخصة ودراسة وتدعيم الثقافات المحلية وخصوصيتها ودراسة الاغتراب بمظاهرة المختلفة، ومواجهة الأمية التكنولوجية للمساعدة فسي وضع الأسس والأوت التي لابد منها للدخول لعصر العلم والتقنيات، وكذلك المساهمة الفاعلة في صنع السياسات الاجتماعية التي تركز عاندها على المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع، وتدعيم الانتماء، وزيادة إنتاجية الفرد، والاهتمام بالتنمية الاجتماعية، وسلوك الأبناء كما أن العولمة قد تؤثر على تكامل أبعاد التنمية خاصة ارتباط التنمية الاجتماعية بالاقتصادية كوجهي عملة واحدة، والتنمية المتواصلة، حيث تهتم الدول النامية على وجه الخصوص بالأبعاد الاقتصادية والبنية الاقتصادية أكثر من الأبعاد الاجتماعية للتنمية.

ومن ثم فإن العولمة تفرز آثار ومشكلات تعزز الفردية وتدعمها، ومن هنا قد تكون سببا في ظهور مشكلات فردية وكذلك جماعية ومجتمعية لم تعهدها المجتمعات النامية من قبل، ويستلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية التدخل لمواجهتها، كما أن الخدمة الاجتماعية دورا وقائيا يساعد بشكل أو بآخر في الحد من مظاهر العولمة وكذلك دورا تنمويا يدعم التنمية الذاتية للمجتمع، وتواصل التنمية واستمراريتها، ويساهم في التصدي لتحديات العولمة، وكذلك ايجاد الشخصية التنموية التي تساعد في الاندماج للعالمية والقادرة على الاستفادة من معطيات العصر التكنولوجي وتوظيفها إيجابيا لصالح التنمية بوعي وإدراك اجتماعي لتواصلها.

رابعا: المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر :-

إن مصطلح المجتمع المدني يقصد به -بالأساس- ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني" وفي مقدمتها: الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجهات الأهلية والاتحادات... الخ.

وتعتبر إحدى القضايا الخلافية الكامنة ما يدور حول دور كل من " الدولة" و "المجتمع" في حل تلك المشكلات . وليس من الصعب على المراقب لوجهات النظر

المتصارعة ، ان يلمس انقساماً بين فريقين: الأول يرى أن الحل الأمثل لا بد أن ينبع من "الدولة" باعتبارها المسئول الأول والأخير ليس فقط عن وضع الحلول والتخطيط لها وإنما أيضا تنفيذها، أما الفريق الثاني فيرى أملاً في حفز طاقات كامنة كبيرة في المجتمع يمكنها ان تضطلع بدور فعال في حل تلك المشكلات بل ويرى آفاقاً رحبة لتلك المبادرات الاجتماعية (٦١).

يلقى الفريق الأول كل آماله ومشروعاته على الدولة أما الفريق الثاني فيبدو أكثر واقعية ومع تسليمه بضرورة وجود دولة قوية وفاعلة ، بل هو يراهن على ما ينخر به المجتمع من إمكانات وطاقات يمكن الاعتماد عليها، بل هو يصرى في تلك الحركة المجتمعية زحماً يمكن أن يشد الدولة ويسهم في تغييرها.

على أن هذا الخلاف حول دور الدولة والمجتمع ليس مجرد خلاف نظري منبت الصلة بالواقع المصري المعاصر بل هو -على العكس- يرتبط بتطور العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر في العقود القليلة الماضية، وفي واقع الأمر فإن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والتغيرات التي طرأت على كليهما في مصر منذ ١٩٥٢.

تحولات لحسم القضية:-

فإن قوة " المجتمع" في مصر في مواجهة " الدولة" أخذت تتعاظم منذ بداية الثمانينات وتولى الرئيس مبارك للسلطة على نحو يختلف عن الستينات ويتجاوز معدلات السبعينات، ويمكن القول بأن هناك إرهابات تنمو ما تعرفه أدبيات العلوم السياسية، والاجتماعية بـ " المجتمع المدني" أى المجتمع وقد أضحت منظماً في منظمات ومؤسسات مدنية تسهم في الحد من هيمنة الدولة، وهناك أكثر من مؤشر على ذلك:

- فعلى الصعيد السياسي تصاعدت قدرة القوى السياسية المختلفة على التعبير عن نفسها من خلال الأحزاب، وازدهار التعدد الحزبي.
- وعلى الصعيد الاقتصادي فإن قوة المجتمع في مواجهة الدولة اتخذت بالأساس شكل المبادرات الفردية الخاصة ولم يكن ذلك فقط في شكل

'مشروعات استثمارية' تقليدية في مجالات كثيرة وإنما كان أيضا في أشكال أخرى.

□ وعلى صعيد التنظيم الاجتماعي بشكل عام حيث ازدهر عديد من النقابات والاتحادات سواء من حيث أعدادها أو من حيث حيويتها وزيادة فاعليتها وتمتعها بدرجات أكبر من الحرية في اختيار قياداتها وصياغة سياساتها كما تكونت نوعيات جديدة وفاعلة من الجمعيات مثل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، وشهد المجتمع المصري في المدن والقرى حركة نشيطة لإنشاء جمعيات أهلية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والإسكان والعلاج والتعليم والأنشطة الثقافية العامة، ولم يكن غريبا في هذا السياق أيضا أن القوى التي استفادت من هذا المناخ الجديد كانت هي القوى الأكثر وعيا بمصالحها والأوفر نشاطا لتحقيق أهدافها (٦٢).

القوى المؤهلة لتحقيق التنمية المنشودة في مصر :-

إن التساؤل الرئيسي والمحوري هو : ما هي القوى المؤهلة لتحقيق التنمية المنشودة في مصر، هل هي بيروقراطية الدولة؟ أم هي الرأسمالية المصرية ومؤسسات المجتمع المدني؟ وبداهة فإن طرح السؤال على هذا النحو ليس معناه بأي حال المصادرة على حقيقة أن كل تلك القوى لابد وأن تتضافر -كما هو حادث في أي زمان ومكان- لتحقيق التنمية ولكن السؤال يتعلق بتحديد أي القوى الأكثر أهلية للتركيز عليها في المستقبل. والمحملة بطاقات كامنة لم تستغل بعد.

إن الإجابة عن هذا السؤال هي أنه لا أمل في تحقيق تقدم حقيقي إلا من خلال إطلاق كافة طاقات المبادرة والإبداع والعمل النشط أمام القطاع الخاص، وأمام مؤسسات المجتمع المدني، والدور المطلوب من الدولة بالدرجة الأولى هو تشجيع صحوة المجتمع المدني بمؤسساته.

إن هذا التعويل على دور فاعل ورئيسي للمجتمع المدني وليس الدولة يستند إلى عدد من المبررات الموضوعية.

□ بيروقراطية الدولة، حيث تتزايد وتتكاثر الأجهزة البيروقراطية بفروعها و أعدادها المختلفة، وتتضخم في حجمها وأخذت تعاني في نفس الوقت من قصور الموارد (بسبب الأعباء الهائلة الواقعة على الدولة، أو التي ألزمت نفسها بها)، وجمود التشريع، وضعف الكوادر والقيادات، وغياب آليات التحديث والتطوير.

وإن كان للبيروقراطية تراثها وخبراتها الفاعلة في بعض المجالات وهي تضم كذلك طاقات وكوادر ثمينة ليس على الصعيد المحل فقط بل والعالمى كذلك.

إن مستقبل التنمية في مصر يعتمد بصورة مباشرة وأساسية على الطاقات الكامنة الموجودة في "المجتمع" المصري، وإنها تتجاوز الإمكانيات المستغلة الهائلة لدى "الدولة" المصرية، فإنها تتجسد سياسيا واجتماعيا وثقافيا في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

وواقع الأمر، أن مصر تشهد، إرهابات صحوة لا يمكن تجاهلها سواء في الرأسمالية المصرية، أو في مؤسسات المجتمع المدني، وهذا التلازم بين "جناحي" الصحوة، ليس مسألة مصادفة عرضية، ولكنه تلازم طبيعي، ومنطقي. فازدهار القطاع الخاص المصري، و بروز طبقة متسعة ومتماسكة من المنظمين ورجال الإنتاج، إنما هو سند مادي قوى لمؤسسات المجتمع المدني وبالعكس، فإن مؤسسات المجتمع المدني القوية (من أحزاب، ونقابات، واتحادات، وجمعيات) تمثل سباجا قويا لحماية ودعم المشروع الرأسمالي الخاص، وأيضا لتوجيهه وترشيده لخدمة الأهداف الاستراتيجية الكبرى للأمة المصرية.

غير أن تلك الصحوة للمجتمع المدني، وللرأسمالية المصرية لا تتم في ظروف سهلة أو مواتية، ولكن على العكس فإن هناك مشكلات عديدة تواجهها سواء من البيئة المحيطة بها، أو بسبب آليات وظروف نموها ذاته. ويمكن الإشارة إلى مشكلتين أساسيتين هما (٦٣):-

□ المشكلة الأولى: هي المقاومة من بيروقراطية الدولة لنمو القطاع الخاص، ولتبلور مؤسسات المجتمع المدني.

□ المشكلة الثانية: والتي تحتاج إلى أكبر قدر من البحث والمواجهة، تتعلق بطبيعة وخصوصية المجتمع المصري نفسه، والتي يمكن أن نسميها، ضعف تراث " المؤسسة" في مصر. فبسبب عوامل طبيعية وبيئية وثقافية موعلة في التاريخ المصري القديم والحديث، ترسبت لدى المصريين " ثقافة " معينة، وترسخت لديهم سلوكيات تضع كل المسؤولية على الحكومة المركزية، وتغذي النزعة الفردية، وتتنافى مع روح العمل الجماعي والمؤسسي، بكل ما تتطلبه من قيم والتزامات وسلوكيات، ولذلك، في حين أن الإبداع الفردي سمة مميزة وممكنة دائما للمواطن المصري، فإن الإبداع الجماعي أو المؤسسي لا تزال ظاهرة استثنائية.

إن صحة وتنشيط وتدعيم فعالية مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية من مسؤوليات الخدمة الاجتماعية، ويعكس الحاجة إلى تنشيط المجتمع المدني وأهميته في التنمية أهمية أكثر إلحاحا للخدمة الاجتماعية، ويتضح تلك الأهمية من خلال الأدوار المهنية، والتدخل المهني للأخصائي الاجتماعي، لبناء هذه المؤسسات، وإدارتها وربطها بالبيئة وتنشيطها وتدعيم كفاءتها وفعاليتها.

خامسا: المشاركة والعمل الأهلي في ظل العولمة:

يعتبر بناء المجتمع المدني بمنظوماته ومؤسساته الفاعلة خيارا ضروريا ومطلوبا أساسيا في ظل تحديات وتيارات العولمة التي تفرض نفسها فرضا على الساحة العالمية.

وتعتبر المشاركة والعمل الأهلي مكملا لمنظومة ثلاثية تتمثل في الدولة، لقطاع الخاص، ومؤسسات العمل الأهلي، وكان كفاءة وفعالية هذه المؤسسات لها دور

أساسي في استعادة التوازن ومواجهة المشكلات وأي خلل قد يظهر في البناء الاجتماعي، والتفاعلات المتبادلة بين هذه المنظومة الثلاثية .

وتحدد خلال هذا القرن اتجاهات دولية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تفرض علينا خيارين لا ثالث لهما:

أولهما: التفاعل والحوار والاستجابة وهو البديل المقبول لما يسمى التبعية السلبية المدعنة لكل شروط العولمة.

ثانيهما: الانزاع والرفض والتصلب وهو سيؤدي إلى التهميش أو الانتحار البطيء.

وفي معرض للرؤية للاتجاهات الاقتصادية تالياً سوف نتأكد من انه النظام الاقتصادي القائم على المعرفة والذي يحل محل الانتاج التقليدي " اقتصاد بعد الانتاج بالجملة" = الاقتصاد فائق الرمزية، كما ستختفي المركزية الاقتصادية في الدول والمدن الكبرى، لتحل محلها شبكات اقتصادية هائلة تتخطى الحدود الوطنية، مما يؤدي إلى تصاعد حدة التفاوتات الاقتصادية بين الشمال والجنوب ودخل البلد الواحد بسبب نمط الانتاج فائق الرمزية على التقنية والذي يعتمد على " التكنولوجيا والمعلوماتية"، مما ينعكس محليا في أشكال من تزايد خصخصة بعض القطاعات الخدمية في المجتمع كالصحة والتعليم والنقل استجابة لضغوط الاندماج في منظومة عولمة السوق كنظام اقتصادي مع زيادة منتظرة في أعداد المهتمين خارج الوسائط الانتاجية المؤسسية فما العمل إذن؟

في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ تبلورت رؤية مهمة لثقافة العولمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا أفرزت آليات عمل في تجليات " كوينهاجن ١٩٩٥. ويكين ١٩٩٦، والقاهرة ١٩٩٤" وكان الاستنتاج المهم حول المشاركة.

إنها لم تعد كديولوجيا غامضة مبنية على ما نتمناه بصفة مثالية لقد أصبحت ضرورة وشرطا للبقاء ويجب على الجماعات والمنظمات غير الحكومية ان تعيد

اكتشاف نفسها مرة أخرى، كأحدى القنوات الأساسية لهذه المشاركة وعليها القيام بهذا الدور ناسجة فيما بينها شبكة من العلاقات الأفقية ووطنيا ومحليا وإقليميا ودوليا لكي تتمكن من أداء دورها في التنمية بدلا من التراجع إلى الانغلاقات الطائفية والعشوائية في مواجهة الضغوط التي تفرضها عليها الدولة أو النظام العالمي بشركاته عابرة القومية.

فالمشاركة ثلاثية ضرورة تتمثل في الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي ويعد أي اختلال في علاقة هذه الثلاثية تهديدا مباشرا للاندماج الحيوي لأركان أي مجتمع وتهديدا للشرعية والسلام الاجتماعي.

فما هي المعوقات التي تحد من المشاركة إذن؟

أولاً: فقدان التوازن الدقيق بين اضلاع المشاركة وهيمنة ضلع واحد، يعد من المعوقات المهمة التي تعطل فاعلية الضلعين الآخرين، وتمنع تطور وتبلور مجتمع مدني حقيقي بمؤسسية فعالة ومستقلة.

ورغم أن مفهوم المجتمع المدني مفهوماً يبدو -حديثاً- فإنه عبر قرنين من الزمان تحدد كجمال يتميز عن السلطة وعن البنية التقليدية الموروثة لأنه يشير إلى الانتظام والعلاقات القائمة على مفهوم الدولة الحديثة التي تعتمد معايير المواطنة والمشاركة الطوعية والخيارات الفكرية المبنية على العلم والتخطيط البشري في ظل مفهوم للتنمية يعطى الأولوية للعامل والمجموعات الأكثر احتياجاً " المرأة، الطفل، المسنون، المعاقون" واعتماداً على اقتراب المؤسسة الأهلية من مواقع الناس ومسكنهم وعملهم وفي إطار علاقات ديمقراطية للأطر المحلية الفعلية المتخلصة من مركزية البيروقراطية.

ورغم أن ذلك لا يعفي الدولة من وظائفها السيادية ودورها الإنمائي أو الاجتماعي مما يجعلنا لا نوافق على دور للمتظمات الأهلية كبديل خدماتي للدولة بأقل تكلفة" وهذا ما فعله التيار السلفي لأسباب سياسية فالواجهة الصحيحة تتطلق من

ضرورة تحمل الدولة لمسئولياتها الإنمائية والاجتماعية وقِيَام المؤسسات الأهلية بدورها التتموي التكاملي.

ثانياً: تمثل المعوقات التشريعية المتعددة التي تؤثر في كفاءة وفعالة المنظمات غير الحكومية عائقاً أمام انطلاقتها، واستقلالية هذه المنظمات في مجتمع مدني حقيقي.

ثالثاً: يعتبر برنامج عمل المؤسسات الأهلية الروتينية والمختلفة أحياناً عائقاً أمام مشاركتها وفاعليتها فهي في معظمها إما ذات طابع إحصائي خيري، وإما ذات طابع خدماتي من النمط القديم الذي يعتمد على أسلوب عمل فوقي لا يقوم على المشاركة.

رابعاً: غياب النظرة للتكاملية في عملية التنمية وضعف المعرفة بمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم التعرف على مشكلات العالم المعاصر مما يؤدي إلى تشتيت الجهود والتجزئة التي يعاني منها العمل الأهلي .

خامساً: غياب التنسيق وتبادل التجارب والمعلومات بين منظمات العمل الأهلي.

سادساً: تدعيم وتشجيع دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل المنظمات الأهلية وتحريك واستئارة المشاركة في هذه المنظمات لدورها الفعال في هذا السياق.

سابعاً: تدعيم فعالية المنظمات غير الحكومية وقدرتها على التنافس في ظل نظام السوق ومنحها العديد من المزايا كالمزايا التكنولوجية ، تقديم مساعدات متبادلة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الاعتماد على أساليب حديثة لتحسين إنتاجيتها والتكيف مع اقتصاد السوق، واستقطاب عملاتها وتشجيع ومساندة الرأي العام كقوة محركة لفعالية هذه المنظمات.

ثامناً: تدعيم قنوات العلاقة والاتصال بين القطاع الخاص والمنظمات الأهلية ومساندة القطاع الخاص لهذه المنظمات من خلال تقديم خدمات رعاية اجتماعية على أساس تطوعي.

تاسعا: إعادة صياغة أهداف المنظمات غير الحكومية في إطار سياسة اجتماعية محددة للعمل الأهلي والتطوعي في المجتمع تركز على:

- (١) مشاركة الدولة والقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المتواصلة.
- (٢) صيانة رأس المال للمادي والبشري.
- (٣) تنمية وبناء القدرات البشرية في المجتمع.
- (٤) أن تحقق سياسات الإصلاح الاقتصادي الكفاءة والعدالة في آن واحد ولذا وجب على هذه المنظمات أن تمثل شبكة للأمان الاجتماعي للفئات المتأثرة سلبيا بتنفيذ وإجراء هذه السياسات.

إن شيوع المنظمات التطوعية الفاعلة في تحريك المشاركة الشعبية والمستقطبة لعملائها مطلبا أساسيا في ظل المتغيرات العالمية الجديدة .

ولذا فإن توفير المناخ المناسب والبيئة المواتية لتنشيط المشاركة الشعبية من خلال هذه المنظمات في ظل المجتمع المدني ومؤسساته من متطلبات مواجهة الخلل والمشكلات الاجتماعية وتحقيق التنمية في الواقع المعاصر.

مراجع الفصل

- (١) مهدي إسماعيل الجزاف: تجارب دولية في الخصخصة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد ٢٤ العدد الثاني، ١٩٩٦.
- (٢) نجيب عيسى: الخصخصة في دولة الإسكوا ذات الاقتصاد المتنوع المنطلق، المركز الدولي للخدمات الثقافية، لبنان، بيروت، العدد ١٦٦، ١٩٩٦.
- (٣) طلعت السروجي: الآثار الاجتماعية لخصخصة مشروعات المجالس المحلية في الريف، المؤتمر العلمي الحادي عشر للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ٣١ مارس-٢ إبريل ١٩٩٨.
- (4) Leat, Diana, privatization and Volunfaization, Quarterly, Journal Of Social Affairs, 2,3, 1986.
- (٥) نجيب عيسى: مرجع سابق.
- (٦) زمزي ذكي: في دائرة حوار حول الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، يونيو ١٩٩٤.
- (7) Abramoviz, Mini, The privatization of the Welfare State A review, School Social Work, Hunter Coll, New York, Social Work, 31,4,July-Aug, 1986.
- (8) Abramovitz, Mini, Epstein-Irwin, The Politics of Privatization: Industrial Social work and private Enterprise, Hunter Coll Social Work City, New York, Urban-and-Social-Chang-Review,16,1983.
- (9) Nelson, Joel, I, Social Welfare and Market Economy, Social Science Quarterly, 73,4,Dec,1992.
- (١٠) طلعت السروجي: مرجع سابق.
- (11) Metenko, Aluma Kopito, Allen, Elaine Albert, Angelos, Peter, Block Linda, Privatization and Cutbacks, Social work Client Impressions of Service Delivery in Massachusetts, Social Work,40,4,July,1995.

- (12) Snyman, S.A, Some perceptions of the public Concerning Privatization, Sociological & Demographic research Human Sciences Research Council, Maatskap like Work, Social Work, 26,2,June,1990.
- (13) Gohnson, G. Heilman , New Federalism and Privatization, Public Administration Review, November, 1987.
- (14) Szuze, Stefan, Democratization and the Reorganization of the welfare State, Annals of the American Academy of political and Social Science, July, 1995.
- (15) Metenko, Aluma Kopito et. al. op. cit.
- (16) Woods, Ronald K., Mitchell, W. A., Privatization and Decentralization of Welfare Services: South African Meanings and Realities, Maatstkap like Work, Social Work,30,1,Mar.,1994.
- (17) Dourest, Douglas Square Holes and Pound Pegs? Finding the Theory and Methodological Fit in Community Research: A Case study, Faculty Social Work Regina, Journal-of-the-Community-Development-Society, 24,1,1993.
- (18) Palumbo, Dennis, J., Privatization and Corrections Policy, Policy Studies Review,5,3,Feb,1986.

(١٩) رايح رتيب: مستقبل الخصخصة، كتاب الأهرام، العدد ١٠٥، أغسطس ١٩٩٧.

(٢٠) نجيب عيسى : مرجع سابق.

(٢١) محمد الحنتوي، احمد ماهر: الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصري، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٥.

(٢٢) رمزي نكي: مرجع سابق.

(٢٣) طلعت السروجي: مرجع سابق.

(٢٤) رمزي نكي: مرجع سابق.

(٢٥) الفاروق ذكي يونس: السياسة الاجتماعية بين دول الرعاية وخصخصة الخدمة مع التطبيق على دولة الكويت، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، العدد الخامس، يناير ١٩٩٤.

(٢٦) نجيب عيسى: مرجع سابق.

(27) Pack, Janet Rothenberg, Privatization and Cost Reductin, Policy Sciences, 22,1,Mar,1989.

(٢٨) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨.

(29) Bccsly, Michel, and Lintgcchild Stephen, Privatization: Principles, Problems, and Priorites, Regulation the U.K. Experience, John Kay, C, Mayer and David Thompson, Clavendon Press Oxford, 1989.

(٣٠) طلعت السروجي : مرجع سابق.

(٣١) رابع رتيب: مرجع سابق.

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) طلعت السروجي: مرجع سابق.

(34) Khandwalla Pradip N., Somme Lessons for the Management of Public Enterprises, International Studies of Management and Orgnaization,14 ,2-3, 1984.

(35) Tay-Goody, Peter, the politics of Welfare Privatization: The British Experience Inetrnational Journal of Health Services, 19,2,1989.

(٣٦) رابع رتيب: مرجع سابق.

(٣٧) مهدي الجزاف: مرجع سابق.

(٣٨) رمزي ذكي: مرجع سابق.

(39) McDonald, James H., Nafia and Basic Food Production : Dependency and Marginalization on Both Sides of the us. Mexico Broader, Research in Economic Anthropology, 15 ,1994.

- (40) Leat, Diana Op, cit.
- (41) Stoesz, David, A Theory of Social Welfare, Social work, 34, 2, Mar, 1989.
- (42) Stoesz, David, Privatization: Reforming the Welfare State, Journal of Sociology and Social Welfare, 14, 3, Spent, 1987.
- (43) Lohmann, Roger, A, Private Social Services in a Welfare Soccal School of Social Work West Virginia U., Journal of Independent Soial Work, 2, 3, 1987.
- (44) Johnson, Norman, the Privatization of Welfare Social Polciy and Administration, 23, 1, May, 1989.
- (45) Berry, Leonard L., & Yaday, Manjit S., Capture and Communicate Value in the pricing of Services, Stone Management , 37, 4, 1996.
- (46) Oconnor, Peter, Privatization and Welfare Services, Australian Journal of Social Issues, 25, 1, Feb, 1990.
- (47) Hart, Jan, Old and New Issues of Welfare Policy: State a Nova Tem Social Polity, Sociologgly- Casopis 27, 5, 1991.
- (48) Weeks, M, Social Welfare Policy Formulation at Marco and Macro levels in a fast Changing South African, Maatskaplike Work, Social Work,30, 3, Aug, 1994.
- (49) Oloony, John, Privatization and Service Integration: Organizational Models for Servies Delivery, Social Service Review, 67, 4, Dec, 1993.
- (50) Szuze, Stefan Op. Cit.

(٥١) طلعت السروجي: مرجع سابق.

(٥٢) أحمد عبد الرحمن احمد: العولمة، المفهوم، المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت المحلية، المجلد ٢٦ العدد ١، ١٩٩٨.

(٥٣) منير البعلبكي: المورد قاموس إنجليزي-عربي، دار العلوم للملايين ١٩٩٥.

(٥٤) الميبد ياسين: فى مفهوم العولمة، المستقبل العربي، حركة دراسات الوحدة العربية، المنة العشرون، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.

- (٥٥) المرجع السابق.
- (٥٦) جلال أمين: العولمة والدولة، المستقبل العربي، مرجع السابق.
- (٥٧) أحمد عبد الرحمن احمد: مرجع سابق.
- (٥٨) المرجع السابق.
- (٥٩) أنظر دراسة سليمان خلف: العولمة والهوية الثقافية، المجلة العربية الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٦١، ١٩٩٨.
- (٦٠) محمد عابدي الجابري: العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة العشرون، ١٩٩٨.
- (٦١) أسامة الغزالي حرب: مصر تراجع نفسها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠ ص ص (١٧٣-١٧٥).
- (٦٢) المرجع السابق: ص: (١٩٥).
- (٦٣) المرجع السابق: ص ص: (١٩٧-١٩٨).

الفصل السابع

التكنولوجيا وسياق التنمية

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

مقدمة

أولاً: التكنولوجيا والمفاهيم ذات العلاقة

التكنولوجيا.

العلم والتكنولوجيا.

نقل التكنولوجيا.

شروط نقل التكنولوجيا.

آثار نقل التكنولوجيا.

ثانياً: الخدمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا

ثالثاً: التخطيط الاجتماعي ونقل التكنولوجيا.

رابعاً: نظرية التخطيط في مجال نقل وتطوير التكنولوجيا

مُكَلِّمًا: (٢)

تطور التكنولوجيا عبر العصور تحقق بشكل تدريجي ومتعرج، ولترتبط هذا التطور بشكل وثيق بظهور الزراعة والحضارات الزراعية التي تركزت في مصر وبلاد ما بين النهرين والهند والصين، ويرجع تطور التكنولوجيا حتى منتصف القرن الثامن عشر إلى اكتشافات الحرفيين والفنيين والعمال المهرة، وفي بعض الأحيان إلى عمال وأفراد عاديين، وانقلب هذا الوضع بشكل تدريجي وبطيء بعد ظهور الثورة الصناعية (٨: ١٦-٣٠)، حيث يعتبر ارتباط التقدم العلمي بالتطور التكنولوجي حديثًا، (٣٨: ٤٤).

ومنذ نهاية القرن للتاسع عشر أخذت مراكز الأبحاث الجماعية في الظهور، وقد بدأ معمل توماس اديسون عام ١٨٧٦، وتبعته معامل شركة آرثر لنيل عام ١٨٨٦ في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أخذت كثير من الشركات بعد ذلك تقوم معامل الأبحاث الخاصة بها (٢٧: ٢٨٢).

وتحاول الدول المتخلفة إدراك المستوى العلمي والتكنولوجي للدول المتقدمة، أي بلوغ الثورة الصناعية الثانية للنصف الثاني من القرن العشرين، المعروفة بالثورة العلمية التكنولوجية أو المابعد صناعية، حيث زاد التلازم بين البحث العلمي والإبداع التكنولوجي وتطبيق العلم والتكنولوجيا تطبيقًا متزايدًا (٢٥: ٢٧).

وازداد توثيق علاقة التكنولوجيا بالعلم أحدث تغييرات بيئية واجتماعية، واهتزاز لدور الفرد في المجتمع، وأهمية متزايدة للعقل والتفكير البشري، واعتبر أساسا لثروات الأمم ٠٠٠ الخ.

ولارتبطت التكنولوجيا بسياق التنمية حيث كانت تستخدم في إنجلترا في القرن السابع عشر لدراسة المهارات النافعة، أما اليوم فتعتبر شيئًا أكثر من مجرد أداة أو

(٢) انظر بالتفصيل دراسة:

طلعت السروجي: الآثار الاجتماعية لاستخدامات التكنولوجيا في الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة في الريف، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩ ص ٢٩-٦٩).

عملية فيزيقية لكونها تضم السياق للعمليات والأدوات. ولهذا السبب بالتحديد تضمن نقل التكنولوجيا خلال التاريخ بأكمله أكثر من مجرد نقل المصنع أو الآلات ، حيث تضمن الانتشار المعقد وغير المنظم للأفكار والقيم (٣١ : ٢١٩).

وأصبحت التنمية عملية بحثية تنظيمية تخطيطية، رأسمالها الأول الإنسان ووسيلتها الأولى وغايتها الأخيرة الإنسان، باعتباره مبدع ومستخدم وفاعل ومؤثر وغاية (١٦ : ٣٠).

ونقل التكنولوجيا وليس ابتكارها هو الأسلوب الأكثر انتشارا فى الدول النامية، وأصبح نقل التكنولوجيا من سمات هذا العصر (٢ : ٨٧).

مع تزايد سرعة الثورة العلمية التكنولوجية، تزداد الهوة بين الدول المتقدمة والنامية، وإحلال العديد من المواد المصنعة محل المواد الطبيعية، والتي تمثل - غالبا - محور اقتصاد الدول المتخلفة، وتزايد حدة استنزاف العقول من الدول النامية. فضلا عن تبعيتها التكنولوجية للدول المتقدمة فى محاولة منها لنقل التكنولوجيا - نقلا أفقيا - مما أثر على وصف التكنولوجيا فى الدول النامية باعتبارها بدائية ازدواجية حتى فى المجال الواحد (١٦ : ٣٠).

والتطور التكنولوجي الحقيقي هو الذى ينبع أساسا من البيئة المحلية ويندمج مع معطياتها، ويمر بنجاح فى مراحل متلاحقة من تعديل وتكييف وتوطين وتطوير وابتكار فى التربة المحلية، ولا يمكن اعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحة إلا بقدر ما يتحول " النقل الأفقى" للتكنولوجيا إلى " نقل رأسى" يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكيا بهيكل المجتمع المحلي والبيئة المحيطة (٨ : ٨١)، فهناك إذن علاقة ذات اتجاهين بين البيئات الأساسية والتكنولوجيا وتطوير أحدهما يؤدي إلى الإسراع فى تطوير الآخر، وإذا لم يلازم تطور العلم والتكنولوجيا تطور مماثل فى المجتمع فإن الإنسان يشعر بالقلق على مستقبله، بل قد يؤثر على علاقة الإنسان بالمجتمع، بل وتختلف القدرة التكنولوجية المحلية، ولذا فإن من الأهمية الكشف عن الآثار الاجتماعية الإيجابية والسلبية المؤثرة على المجتمع والفرد، الناجمة عن استخدام التكنولوجيا الجديدة (١٦ : ٣١).

أولاً: التكنولوجيا والمفاهيم ذات العلاقة

١. التكنولوجيا:

من الصعب التوصل إلى تعريف موحد للتكنولوجيا يقبل به جميع المهتمين بالموضوع، ويرجع ذلك إلى الجوانب اللغوية والتاريخية التي ارتبطت بلفظ "تكنولوجيا" على مر السنين، ففي اللغة الفرنسية - حيث الموضوع أكبر في هذا المجال - نجد جنباً إلى جنب لفظ "تكنوك" ولفظ "تكنولوجيا" فالأول لفظ قديم والثاني حديث نسبياً، والتكنيك هو الأسلوب الذي يستخدمه الإنسان في إنجاز عمل أو عملية ما، أما التكنولوجيا بمعناها الأصلي فهي " علم الفنون والمهن" والمراجع الإنجليزية حتى العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي تفرق بين التكنيك والتكنولوجيا (١ : ٣٤) فالتكنولوجيا عملية **Process** بمعنى أنها كيان يضم أجزاء متشابهة ، أما التكنيك فهو نتاج **Product** للعملية التكنولوجية نفسها، التي ينتج عنها تكنيك وأساليب إنتاجية محددة، وهذا التكنيك أو هذه الأساليب قد تكون سلعة أو خدمة.

والتكنيك في المجتمعات المتقدمة يستهدف في المقام الأول مواجهة مشكلات محددة في هذه المجتمعات طبقاً للقيم السائدة.

ومن الملاحظ أن مفهوم التكنولوجيا أخذ في العقود القليلة الأخيرة يمتص تدريجياً مفهوم التكنيك وأصبح يبتعد أكثر فأكثر عن معناه الأصلي (٨ : ٣٥).

والتكنولوجيا هي المجموع الكلي للمعرفة المكتسبة والخبرة المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ، في نطاق نظام اجتماعي واقتصادي معين، من أجل إشباع حاجة المجتمع التي تحدد بدورها كم ونوع السلعة/ الخدمة (٢٤ : ٢٦).

ويشتمل مضمون التكنولوجيا على مركبة من عدة مكونات كالآتي الإنتاجي والأدوات المستخدمة... الخ (١٨ : ٣٠٦).

ويُفرق البعض بين التكنولوجيا الأولية . البدائية Primitive Technology والتكنولوجيا المعاصرة، باعتبار أن التكنولوجيا تعنى الاستخدام للمنظم للمعرفة (٣٤).

ويركز البعض على أن التكنولوجيا هي مجموعة عمليات موجهة نحو هدف واحد أكثر منها مجموعة آلات ينسخ الجديد منها القديم، وأن عملية تطبيق العلم والتكنولوجيا هي عملية إنمائية أو حضارية شاملة تستدعي وتثير تغيرات في جميع بنیان المجتمع وقطاعاته (٢٥ : ٨)، (٤٢ : ٠). والتكنولوجيا بذلك هي عملية توظيف المجتمع للمعرفة العلمية المنظمة، وفق أهداف محددة، لزيادة قدراته في مختلف المجالات الاجتماعية والمادية في وقت محدد لمواجهة مشكلات محددة بالوسائل المتاحة في المجتمع، وفق القيم السائدة فيه، حيث تؤثر وتتأثر بالواقع المجتمعي بأبعاده المختلفة. (١٦ : ٣٢).

ونتفق في ذلك مع الرأي الذي يؤكد "مجتمعية التكنولوجيا" باعتبار التكنولوجيا ظاهرة جماعية ذات علاقة جدلية مع البنية الاجتماعية والاقتصادية، وأنها تاريخيا نتاج للمجتمع. والتكنولوجيا المنقولة لا تستمر ولا تنمو إلا إذا تم استيعابها في مجتمعها الجديد والتفاعل معها (١ : ٥٥-٦١).

والتكنولوجيا بذلك : (١٦ : ٣٢).

١- نشاط إنساني لتطبيق المعرفة العلمية، وامتزاجها مع الخبرات المكتسبة، لتحقيق أهداف محددة وفق احتياجات المجتمع.

٢- هي عمليات تحدث في مجتمع له تاريخه وخصوصيته ومقوماته وظروفه الخاصة، واستيرادها عنصر مكمل ومساعد وليس بديلا عن بناء القدرة التكنولوجية الذاتية للمجتمع واعتماده على الذات بالتعبئة القصوى والرشيده.

٣- تتشابه وتتفاعل التكنولوجيا مع البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية التي يمر بها المجتمع.

٤- إن لكل فن تطبيقي علمي أو تخمصي تكنولوجياية محددة لمجتمع معين فسي زمن معين ويتم تطوير هذا الفن الإنتاجي باستخدام التكنولوجيا ككلية المعرفة العلمية المتقدمة في المجتمع، واعتبار التكنولوجيا أداة العلم فسي علاقته بالمجتمع.

٥- تتوافق التكنولوجيا مع القيم السائدة في المجتمع، ترقى بهذه القيم وتطوئ للإيمان بوجود له دلائله، ولما عكس ذلك يكون الوجود الإنساني عديم الفعالية، ومن هنا يجب أن تكون التكنولوجيا الراسخات مطلوبة لإشباع الحاجات الأساسية في أي مجتمع.

٦- إن العلاقة متخالفة بين التنمية والتطوير التكنولوجي، وتتطلب فسي ذلك الوقت التنمية الشاملة والتطوير المستمر في التكنولوجيا المستخدمة، أما لإحداث تحولات مجتمعية هائلة أو مسيطرة تحولات وتحولات قومية فسي المجتمع.

٢. العلم والتكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا أداة لاتصال العلم وعلاقته بالواقع. والتكنولوجيا بذلك حكمة اتصال بين العلم والمجتمع.

والعلاقة بين العلم والتكنولوجيا علاقة جدلية تقوم أو تطور أحدهما يؤدي إلى تقدم أو تطور الآخر، باعتبار التكنولوجيا المعجزون العلمي للمجتمع. كما أن التكنولوجيا تزود العلم بالوقوات إجراء التجارب، ويؤدي العلم بلاشك إلى تطور التكنولوجيا بزيادة المعجزون العلمي في المجتمع.

ويربط اليمس (١١٢ : ٢٢٢ : ٢٢٥) بين العلم و التكنولوجيا باعتبار التكنولوجيا أسلوب لتطبيق المعرفة. كما أن العلم هو المعرفة بالإضافة إلى الأسلوب الأمثل للتطبيق.

بيضا يفرق اليمس (٤١ : ٤) بين العلم و التكنولوجيا باعتبار العلم معرفة

الملائمة بينما التكنولوجيا معرفة " كوت " ؟

والتكنولوجيا تحول النظريات والقوانين العامة التي يأتي بها العلم إلى أساليب وتطبيقات في مختلف الأنشطة، والعلم يملك صفة العمومية بينما للتكنولوجيا تملك صفة الخصوصية. والعلم نتاج فكري والتكنولوجيا نتاج علمي في المقام الأول، (٨ : ٣٦-٣٧)، ومهما تبين الآراء فالعلاقة بينهما ثنائية الاتجاه، وتتفق أهداف كل منهما في خدمة المجتمع وتنميته.

ويتضح من ذلك أهمية الاهتمام بمشكلات الكوادر العلمية والتكنولوجية ضمن إطار اجتماعي واقتصادي وسياسي للدول المتخلفة، فنحن في حاجة إلى نصف قرن من معدلات النمو الحالية لإدراك مستوى الدول المتقدمة كما هو اليوم (١ : ٩-١٢) . وضرورة التركيز على إعداد خطة قومية شاملة واضحة المعالم، تكون الخطة العلمية و التكنولوجيا جزء لا يتجزأ منها وأن يسهم في إعدادها القطاع العلمي (٢٠-١٠٥) . وينبغي أن تتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية من ناحية والمهارات التكنولوجية و الفنية من ناحية أخرى.

ففي القطاع الزراعي لا يكاد التعليم يؤثر في عمليات الإنتاج، فالعمل للزراعي يقوم به أميون، وتحول التعليم إلى قوة طاردة من الزراعة ومن الريف. وفي الصناعة لا تزال إنتاجية العمل أقل منها في البلاد المتقدمة مما يطرح تساؤلا عن العنصر البشري ومستوى تعليمه وتدريبه ومدى كفاءة التعليم ودوره في التنمية. (٢٨ : ٢٤٤) كما يجب ربط العلم كنظام عائدته المعرفة بالمجتمع الذي هو نظام يستخدم المعرفة. وأن التكنولوجيا هي التي تقوم بهذا الدور في ربط العلم بالبيئة.

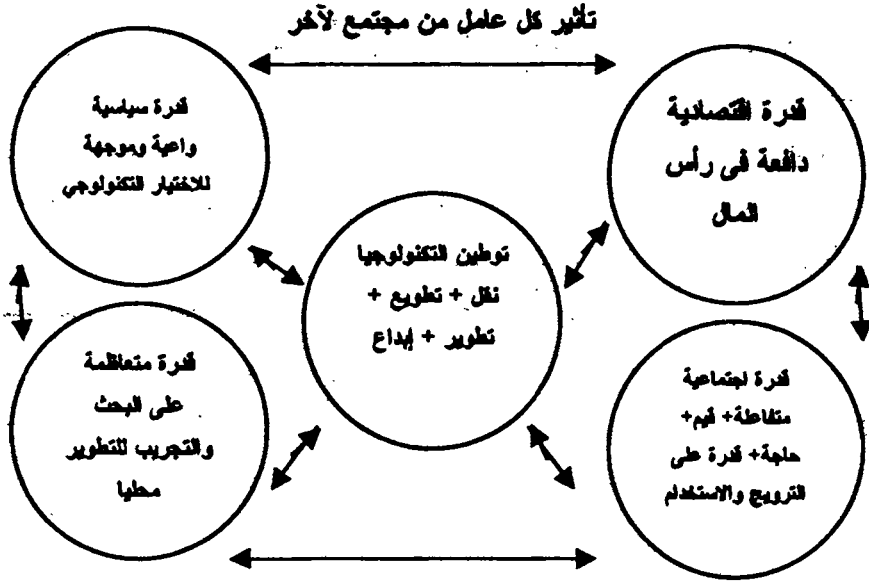
٣. نقل التكنولوجيا:

المقصود بنقل التكنولوجيا نقلها من دولة متقدمة لديها قدرة ذاتية على تحقيق التكنولوجيا (نقل أفقي) ، إلى دولة أخرى أقل تقدما لا يتوافر لديها هذه القدرة، أو قدرتها ليست بالدرجة المطلوبة (نقل رأسي).

ويأخذ هذا النقل للرأسي في أبسط أشكاله نقل الطرزق والأساليب التكنولوجية من الأولى إلى الثانية، دون إجراء أية تعديلات أو محاولات لتكييفها مع الظروف الاجتماعية والبيئية في الدول الأكل تقدما. والنقل للرأسي للتكنولوجيا هو المؤشر الأكيد إلى تطور تكنولوجي حقيقي ينبع من البيئة المحلية. ولا يمكن اعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحة إلا بقدر ما يتحول النقل الأفقي إلى نقل رأسي يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكيا بهيكل المجتمع المحلي والبيئة التي تحيط به (٨ : ٨٠-٨١). والدول المتقدمة في هذه الحالة مرسلات للتكنولوجيا باعتبارها من نتائجها وتتفق مع بيئتها. أما الدول المتخلفة فمستقبله للتكنولوجيا، ولكن لم تهين نفسها وظروفها وأبعاد واقعها لهذا الاستقبال. أما وسائل الاتصال هنا فمتعددة فقد تكون عن طريق قنوات الاستيراد المباشر، أو من خلال الاستثمار المباشر في هذه الدول، وينجم عن عدم تهئية المجتمع المستقبل لظروفه وأوضاعه لداخلية لاستقبال التكنولوجيا للعديد من الآثار.

من هذا المنطلق فإن عملية النقل هذه ليست أمرا ميسورا، حيث تناسب التكنولوجيا أصلا ظروفها خاصة بمجتمعات متقدمة، مما قد يؤدي هذا النقل إلى إيجاد ظروف غير مرغوب فيها مما يعوق مسار التنمية. وقد تحتاج بعض أنواع التكنولوجيا إلى تطويع وتوطين لتلائم ظروف الدول النامية أو إيجاد حل بديل أكثر صعوبة وأبطأ في التنفيذ، وهو تطويع للبيئة ذاتها لكي تسمح باستيعاب وانتشار التعامل الإيجابي مع التكنولوجيا المنقولة كما يجب ربط التكنولوجيا بأهداف التنمية. (١٦ : ٣٥).

وإن هناك وعيا متزايدا لأمر البيئة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي، وأن هناك إدراكا أكبر لأهمية الحضارة في مسار التنمية (٣٦ : ١-٢). ونوضح في الشكل التالي العوامل المتفاعلة في توطين التكنولوجيا في الدول النامية، ويلاحظ تكامل هذه العوامل مجتمعه وإن اختلف تأثير كل عامل من مجتمع لآخر.

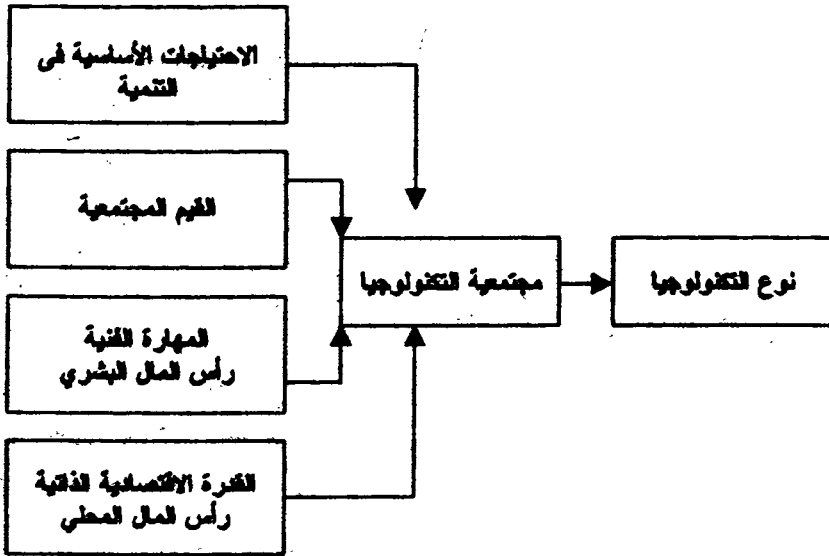


شكل (١) يوضح العوامل المتفاعلة في توطين التكنولوجيا في الدول النامية

٤ . شروط نقل التكنولوجيا

لنجاح نقل عملية التكنولوجيا يجب توفر مجموعة من الشروط يمكن إيجادها في: حسن الاختيار - شروط النقل فنيا واقتصاديا وماليا - توفر القدرة المحلية للتطويع والتطبيق - حساب تكلفة العائد - تقادى الإضرار بالأجهزة التكنولوجية والإنتاجية المحلية (٢٤ : ٦٧)، وإكساب الخبرة والمعرفة العلمية والتكنولوجية - التوافق مع القيم والسلوكيات الاجتماعية في المجتمع - قياس أثار التلوث وكيفية مواجهته - تناسب التكنولوجيا مع استراتيجيات الاحتياجات الأساسية في التنمية - التركيز على التوسع الأفقي (مكثف العمالة) حيث كثافة رأس المال منخفضة - زيادة كفاءة الآلات الزراعية والتوسع في الميكنة الزراعية في المناطق التي نقل فيها العمالة الزراعية وترتفع الأجور - عدم إغفال البعد الإنساني - أن تكون منطلقا للاعتماد

على الذات من خلال التركيز على النمو الاتساعي الأقي بجانب النمو العمودي المكثف للإمكانيات والموارد المحلية (البشرية - المادية - التنظيمية) - التركيز على الموارد المجتمعية الكامنة التي لم تستغل بعد - تبادل التكنولوجيا المتاحة التي طورت في البلاد النامية - السماح بتراكم خبرات فنية وقدرات اجتماعية - مراعاة الندرة النسبية مع استخدام المورد المتوفر بأقصى درجة ممكنة - ضرورة توفير معايير محددة لأولويات استيراد ونقل التكنولوجيا. (١٦ : ٣٦). ويوضح الشكل التالي العوامل المؤثرة في اختيار التكنولوجيا الملائمة



شكل (٢) يوضح العوامل المؤثرة في اختيار التكنولوجيا الملائمة

٥. آثار نقل التكنولوجيا :

تتظر الناس في بلاد العالم الثالث للتكنولوجيا كما لو كانت جعبة ساحر تسي ثاهاها جلول وجيبه وخارفة، يمكن لو أتحت لها أن تخلصها من بعض شقاتها (٧ : ٥٢٨-٥٢٩)، معتقدين في ذلك أن التكنولوجيا هي التي تصنع التنمية وفسي

الحقيقة أن جهد التنمية الشاملة للدوموب هو الذى يساعد على اكتساب الثورة التكنولوجية اللازمة لاضطراد وتعميم عائدته (٦ : ٥٣٠).

ونقل التكنولوجيا آثار إيجابية كالإفادة من الإنجازات الإيجابية للتقدم العلمي والتكنولوجي، والسرعة فى الإنتاج أو تحسين وتطوير نوعية المنتج. توفير الوقت والجهد البشري مما يمكن استثماره فى مجالات أخرى، ولكن يشترط لحدوث ذلك تكيف التكنولوجيا مع الظروف والأوضاع البيئية ومراعاة العامل الإنسانى، والبعاد المهاري، والملائمة الهندسية وحجم التكنولوجيا الجديد مع طبيعة مجال ومكان الاستخدام كحجم الآلة. (١٦ : ٣٧).

غير أن هناك آثارا سلبية لنقل التكنولوجيا واستخداماتها فى الدول المتخلفة، حيث أن التطور السريع للعلم والتكنولوجيا لم يلائمه تطور معاني فى المجتمع، مما يجعل الإنسان قلق على مستقبله فى أمريكا مثلا (٢٣ : ٢٥-٢٩) يقلق الأباء على مستقبل أبنائهم خوفا من أن يصبحوا عاطلين، ما لم تكن لديهم دراية باستخدام أجهزة الكمبيوتر حسب الكيفية التى يراها أصحاب العمل، وخبرات الأباء محدودة فى إرشاد أبنائهم. وينظرون إلى المدارس باعتبارها تعيب مكان لمواجهة هذه المشكلة.

إن التوسع فى استخدام التكنولوجيا فى العمل وإحلالها محل المهارة الشخصية قلل من شعور الإنسان بأهميته وقدرته على الابتكار وزاد من إغفال العنصر البشري فى العمل مما يفقد الموارد الإنسانية (٤٠).

كما أننا نجد أن استخدامات التكنولوجيا فى الدول النامية استخداما غير متوازن، بين بعدى بناء المجتمع البنائى - الوظيفى، كما أنه ينظر إلى استخدامات التكنولوجيا نظرة ضيقة باعتبارها أحادية الهدف. وهو هدف اقتصادى إنتاجى بحث هذا مع تسليمنا بقوة العلاقة بين نوعية التكنولوجيا المستخدمة والمتغيرات البنائية الوظيفية فى المجتمع (١٦ : ٣٨).

باعتبار التكنولوجيا الجديدة مدخلا من مدخلات المجتمع كنسق اجتماعي إلا أن العمليات التحويلية (المهارة الفنية والاستخدام الإيجابي للفرد فى الدول المتخلفة) لا تساعد على إيجاد المخرجات المرغوبة والآثار الإيجابية لهذا المدخل الجديد، ويرجع ذلك إلى عدم التخطيط فى اختيار المدخل المناسب، أو التخطيط للعمليات التحويلية لهذا

المدخل داخل المجتمع كنسق اجتماعي. ضيق النظرة لبعض المشكلات فمثلا المشكلة الزراعية تتحول في الدول المتخلفة من مشكلة اقتصادية اجتماعية إلى مجرد مشكلة تكنولوجية، كما أن الهدف الرئيسي للتأثير على كيفية جهل البذور لا البشر أكثر إنتاجية (٢٣: ١٥).

إن التكنولوجيا (متوطنة) في الدول المتقدمة بينما (مستوردة) في الدول النامية ويظهر هنا التبعية والتحكم التكنولوجي، ولم تستطع برامج التنمية في الدول المتخلفة إبراز تطورا تكنولوجيا نظرا لضعف القدرة المحلية التكنولوجية في هذه المجتمعات والتي أضحت معتمدة على قدرات الدول الأخرى.

ظهرت الازدواجية التكنولوجية بين القديم والحديث والميل إلى التقليد والمحاكاة، والفهم الخاطي للتحديث في هذه المجتمعات، باعتباره علاقة إيجابية لما يطوره وتستحدثه الدول المتقدمة، بينما لا يعني التحديث التقليد والمحاكاة، وإنما اكتساب المجتمع القدرة على التجدد والتطور الذاتي والتقدم دون فقدان لشخصيته الحضارية (١٦: ٣٨).

والتكنولوجيا المنقولة لا يراعي في اختيارها قيم ومعايير المجتمع، وقد أوضحت بعض الدراسات المحلية (١٩) أن هناك بعض المعايير التي تؤثر سلبا على قابلية الفلاحين لتبني الأفكار الجديدة مثل الأمية - العزلة - والعلاقات الاجتماعية الأولية، وأوضحت دراسات أخرى (١٤) وجود قيم واتجاهات للفلاحين المصريين لرفض الممارسات الزراعية المستحدثة كالتدريية، القناعة، الاتجاه نحو التحفظية، الخوف من المجهول، عدم الميل للتغيير. بينما بينت دراسات أخرى (١٥) أن بعض الفلاحين يتوقفون عن استخدام التكنولوجيا لعدم وجود صيانة، وعدم وجود الخامات، وظهور بدائل جديدة، وارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا، وعدم توفر قطع الغيار، وعدم توفر الفنيين، وعدم حاجة السوق إلى التكنولوجي وقصور المعرفة المتاحة، بينما أوضحت دراسات أخرى (١٠) أن للتكنولوجيا دورا إيجابيا في تنمية المناطق الريفية المستحدثة من حيث إقامة ملوي، وإيشاء ورش صيانة مواتورات، وتطوير عملية تصنيع وتمليح الأسماك، وتوفير المبيدات اللازمة.

وتكونى التكنولوجيا إلى رفع كثافة العمل الفرد عشرات أو مئات المرات مما
يقل يشهد من عدد العمال المطلوبين لإنتاج عمل واحد ومع الأخذ بالتكنولوجيا يصبح
العمال ثور المهارات القيمة دون عمل، وتزداد البطالة وقد يحدث ذلك ترقا عرقا
للمصانع بأمره، عندما تكون التكنولوجيا القيمة من التطلعات الرئيسية للمساهلة فى
المجتمع، وما يتجم عن ذلك من عواقب الاجتماعية، فضلا عن الأخطار الجسيمة للسكان،
ولذلك يجب تعويم السلة وتخطوطها قبل إخطال هذا النوع من التكنولوجيا على تطلق
والس، كما أن الاستجابة للتغيرات التى تحدثها التكنولوجيا مستعدة الجوانب وتوقف
بدرجة كبيرة على عوامل ثقافية، فقد تكون رمود العمل رقتن التغيير أو اللجوء للعنف
(تجريب التكنولوجيا) ، وقد يودى إلى نزوح القوى العاملة من الإنتاج الحقيقى إلى
التطلعات الأخرى (١١١ : ١٢٢-١٢٤)، هذا فضلا عن وجود صعوبات فى تعلم مهنة
جديدة للقوى العينة القيمة.

هذا بالإضافة إلى البطالة العتمة فى بعض التطلعات مثل الريف، والتى
ترتبط بمستوى تكنولوجيا معين فإذا انتقلنا إلى زراعة ميكنة *Mechanized* قبالتالى
ستظهر درجة عالية من البطالة العتمة.

وقضية البطالة هى حصاد لفترة للتطوير التكنولوجية غير الملائمة، وقد جريت
المادة فى التحليلات عند عرض التطورات التكنولوجية الملائمة على وضع كثافة
السلة وكثافة رأس المال المستثمر على طرفى نقيض (١٢٩ : ١٢٦).

ولا تشكل المسئلة الزراعية فى الريف (هكتار) سوى ٤٩,٢% فقط من
إجمالي قوة العمل فى الريف، وقد تبين (من مسح بيلمينه أجرينته وزارة الزراعة عالم
١٩٨٢ عن حالة الميكنة الزراعية فى مصر) أن الملتزمين للتسعة ألفه فأكثر يمتلكون
١٢٢% من ملاك الجرارات الزراعية المستوراة حديثه، ٤٤% من ملاك آلات الري،
وتذهب نسب كبيرة من مدفوعات ليجار الآلات الزراعية إلى كبار الملتزمين وتقدر
نسبة تفر لوج بين ٤% ، ١٣% من هذه المدفوعات وبملاهم ذلك فى تصديق هتده
الافتراض (١٢٧ : ١٢٧).

هذا فضلا عن ضعف روح التعاون بين الفلاحين، فالتكنولوجيا القديمة كانت تجعل للفلاح مساعد (يزامل) الآخرين، بينما التكنولوجيا الجديدة تجعل الفلاح المصري يميل إلى الفردية أكثر من العمل الجماعي.

هذا بالإضافة إلى تلوث البيئة، والتي لا تولى البلاد النامية له أى أهمية لضعف إمكانياتها، وعدم إدراك خطورة هذا التلوث، وقد جاء في تقرير نادي روما الشهير (حدود النمو) أن التلوث يصل إلى مستويات لا تحتمل، مما دفع الدول المتقدمة إلى التحرك السريع إلى إنتاج وسائل تخفيض التلوث أو ما يسمى

. Pollution Abatement Devices

ووضع مواصفات نمطية لإنتاج بعض السلع تقلل من التلوث، وحظر استخدام بعض الكيماويات، ولا تستطيع الدول المتخلفة ذلك بالرغم من مصادر التلوث فى المدينة بدأت الآثار الضارة للمبيدات على صحة الفلاحين، وبعض الأسمدة ذات الآثار الجانبية فى تلوث الأرض والمياه ببعض الكيماويات الضارة، ويجب الحذر الشديد فى استخدام الكيماويات، نظرا لآثارها الضارة الواضحة على كائنات حية مفيدة من طيور ونباتات، ومن حيث تأثيرها على الإنسان المستهلك للمنتجات الزراعية، فالمبيدات الكيماوية تحتوى عادة على عناصر سامة، لها دورة كاملة فى البيئة من النباتات إلى الحيوان إلى الإنسان مرورا بالأرض والأنهار والبحار والهواء، وتستغرق أحيانا أكثر من عشرين عاما، ومن ثم لا بد من الاهتمام الشديد بتطوير تكنولوجيا المقاومة الحيوية البيولوجية، والعمل على التوسع فى استخدامها والتدنى باستخدام المبيدات الكيماوية (٣: ١٦٠-١٦٨).

ثانيا الفدمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا

إن مرحلة للتغير السريع الذى نمر به، تتميز بالتقدم العلمى والتكنولوجى بماله من آثار لا حدود لها فى حياة الناس وتعقدتها وتغير أساليبها (١٣: ٥) والخدمة الاجتماعية مهنة تكنولوجية فى طبيعة تطورها.

ويؤكد كلارك وهوريز (١٩٧٩) Clark & Horeysi على أن تأثير الخدمة الاجتماعية يجب أن يتضح فى أولها أو شكل الخدمة المقدمة فى المجالات التى تهتم

بها الخدمة الاجتماعية، وتأثير وفاعلية الخدمات المختلفة على حياة الناس، ومن المهارات التي يجب أن يزود بها الأخصائي الاجتماعي المهارات التي تتعلق بتجميع المعلومات والتحليل وتفسير المعلومات، وصنع القرارات، ومهارات الاتصال، بالإضافة إلى مهارات التدخل المهني (٤٥: ٠).

ويمكن للأخصائي الاجتماعي أن يستخدم مهاراته المختلفة في الترويج للتكنولوجيا، كما أنه يمكنه جمع الحقائق والمعلومات المختلفة التي تتعلق بها وتفسيرها في ضوء الواقع المجتمعي، ومدى تقبل الأفراد للتكنولوجيا، أو توفر المهارات والخبرات الكافية للتعامل مع التكنولوجيا. كما يمكنه من خلال الاستعانة بالخبراء والفنيين عقد الندوات والدورات التدريبية لزيادة المهارة الفنية لمستخدمي التكنولوجيا، مستخدماً في ذلك مهاراته الاتصالية سواء بالأفراد أو القادة المؤثرين في المجتمع والذين يمكن الاستعانة بهم كمروجي تكنولوجيا (١٦: ٤٣).

كما يمكنه استخدام مهاراته التأثيرية والقدرة على الإقناع، ومساعدة الفرد ولتدريب على اتخاذ القرارات الرشيدة. والمهارة في إجراء البحوث والاستفادة منها، ويمكن أن يكون وسيطاً وخبيراً لشرح فكر خبراء التكنولوجيا إلى المستفيدين وبالتالي يسهل في عملية نقل التكنولوجيا (٩: ٢٩) بمساهمته مع المهن الأخرى من منظور تكاملي ودوره في الترويج لها (٥:٥) (١٥).

ومادام الأخصائي الاجتماعي يتعامل مع الاحتياجات والمشكلات لإحداث التغيير وتوجيهه لصالح المجتمع، فمن الطبيعي أن تكون الاحتياجات والمشكلات هي وحدة العمل التي يمارس عمله فيها (١٣: ١٠) ويتضح هنا دور الخدمة الاجتماعية في دراسة الاحتياجات والموارد، وتستقدم من التكنولوجيا ما يتناسب مع قدراتها وإمكاناتها، ويشعب من هذه الاحتياجات، والتوعية بكيفية استخدام التكنولوجيا، وترشيد وتوظيف استخدامها بما يخدم احتياجات المواطن ويحقق أهدافه.

وذلك من خلال إجراء دراسات قبلية مسحية للمجتمع يتعرف من خلالها على طبيعة المجتمع وقيمه وتحديد احتياجاته ومشكلاته، وتنظيم حملات توعية للمواطنين بأهمية تقبل التكنولوجيا والانتقاء منها، وإجراء دراسات بعدية

لتقويم مدى نجاح تلك التكنولوجيات في تحقيق أهدافها وإشباعها لاحتياجات المجتمع (٩: ٣٠-٣١).

من أدوار الخدمة الاجتماعية المساهمة في تحرير طاقات وإمكانيات المواطنين من الأوضاع والظروف المعوقة، وتنمية هذه الطاقات والإمكانيات لرفع كفاءتها الإنتاجية، وتشترك بفاعلية في زيادة الإنتاج في جميع المجالات (٣٥) والخدمة الاجتماعية بذلك تعمل على زيادة تقبل الأفراد للتكنولوجيا، وزيادة مهاراتهم الفنية من خلال التدريب فضلا عن إزالة ما يعوق تقبل الأفراد من قيم قد تحد أو تمنع استخدام التكنولوجيا، وهي بذلك تهين الأفراد لاستقبال ونقل واستخدام التكنولوجيا.

والأخصائي الاجتماعي مسئول مهنيا عن إحداث التغيير الاجتماعي وأصبح ينظر للعمل كهدف للتغيير (٣٥: ٠) وهو بذلك يعمل على تهيئة المجتمع وتغييره، لاستقبال ونقل واستخدام التكنولوجيا، بل أن الخدمة الاجتماعية الراديكالية تهتم بإحداث تغيرات مجتمعية، فهذه التغييرات ولا شك تساهم بشكل أو بآخر في تهيئة المجتمع وإعداده للتكيف مع التكنولوجيا، وبنفس القدر والأهمية تتعامل الخدمة الاجتماعية مع عقبات ومشكلات وآثار نقل التكنولوجيا.

والخدمة الاجتماعية أن تسهم في نقل التكنولوجيا من خلال مدخلين تم إيضاحهما: (١٦: ٤٤):-

١- المدخل الإنساني: من خلال التعامل مع الفرد مستخدم التكنولوجيا، بتدريبه وزيادة مهاراته وخبراته الفنية، وتقبله للتكنولوجيا وإزالة أي عوائق فردية قد تحد من تقبله للتكنولوجيا أو استخدامه لها. وتكيف الفرد مع التكنولوجيا الجديدة.

٢- مدخل التغيير المجتمعي: وذلك بالمساهمة في تهيئة المجتمع وجعله تربة صالحة للترسيخ الجديدة (التكنولوجيا)، وتكيف الواقع مع التكنولوجيا الجديدة.

فضلا عن مساهمة الخدمة الاجتماعية في الكشف عن أبعاد واحتياجات المجتمع، واختيار وتوطين التكنولوجيا وانتشارها وإدراك الآثار الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة.

ثالثا التخطيط الاجتماعي وعملية التكنولوجيا

التخطيط يوضح الأغراض ورسم أو وضع الحلول البديلة وتحديد النتائج الإيجابية والسلبية والتقويم المستمر، لتحسين الاستراتيجية والبرامج. كما يوضح جنر ميردال.

إن التخطيط هو تنسيق مقاييس التدخل لخدمة تنمية الأهداف الكلية للمجتمع القومي والتي تحددها السياسة (٣٥ : ٠) ولتخطيط الاجتماعي نسق اجتماعي لتطوير المشروعات النوعية المحددة (٤:٤-٩) وللتخطيط الاجتماعي بذلك تدخل واع لإعادة صوغ الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة، والتي تستهدف زيادة القدرة التكنولوجية المحلية، والتي تختلف وتتباين من مجتمع لآخر، ويساهم التخطيط الاجتماعي في خلق جو من الثقة المتبادلة بين التكنولوجيا والمجتمع ومستخدمها (١٦ : ٤٥).

وتوجد حاجة إلى زيادة قدرة التخطيط على إيجاد أحداث واقعية مرغوب فيها، وينتطلب ذلك من المخططين أن يدركوا المستفيدين من عائد التخطيط، وأن يكيفوا أساليبهم للتخطيط لكي تكون قادرة على التعبير عن احتياجات المستفيدين بشكل مباشر والتخطيط بذلك يعمل على تلبية حاجات المجتمع (٣٣).

ومن أسس التخطيط الاجتماعي ومبادئه مراعاة الواقعية الاجتماعية، من حيث تحديد نوع المجتمع والسلوك الاجتماعي السائد فيه، وطريقة الحياة، والعلاقات الاجتماعية والقيم والمعادن التي تشكل المجتمع تشكيلا يجعله يختلف عن غيره من المجتمعات (٤ : ٧٩) ومراعاة الأخصائي الاجتماعي المخطط لهذه الواقعية، وإدراكه للقيم والعلاقات والسلوك الاجتماعي السائد، ما يجعله يساهم بشكل أو بآخر في توطين التكنولوجيا فضلا عن مشاركته في تحديد أهداف التكنولوجي المستخدم، وتحديد الآثار السلبية والإيجابية للتكنولوجي .

ويؤدي تغلغل التكنولوجيا الجديدة إلى آثار، وكل قرار يتعلق باستخدام التكنولوجيا يمكن أن يبني على بيانات ومعلومات (٢٧) ويمكن أن يساهم الأخصائي الاجتماعي المخطط بما لديه من مهارة بحثية، في دراسة آثار التكنولوجيا المستخدمة، كما أنه يمكنه المناهضة في توفير البيانات والمعلومات الصادقة، التي تفيد في ترسيخ قرار استخدام تكنولوجيا جديدة كما يمكنه من خلال تفاعله مع متخذي هذه القرارات أن يبصرهم باحتياجات المجتمع للتكنولوجي الجديد وأهدافه وتوقع آثاره السلبية والإيجابية، كما يمكنه القيام بدور واضح في توفير المعلومات عن التكنولوجيا الجديدة، ويمكنه كذلك استخدام أسلوب تحليل مدخل - مخرج والذي يمكن من اتخاذ القرار المناسب بإدخال التكنولوجيا الحديثة (٢٧).

ويمكن للمخطط الاجتماعي المشاركة في اختيار التكنولوجيا الملائمة لواقع المجتمع القيمي والسلوكي، وهو الذي قام بدراسة المجتمع، واختيار التكنولوجيا المؤدية إلى الاستخدام الأمثل والرشد للموارد المتاحة والكامنة، وهو الذي قام بتحديد ما، واستخدام التكنولوجيا في وجود شروط ومقدمات هادفة يحددها الأخصائي الاجتماعي المخطط والعلاقة بين نوعية التكنولوجيا المستخدمة والتغير البنائي الوظيفي في المجتمع، فضلا عن ضرورة توفر خطة لنقل التكنولوجيا يشارك في إعدادها الأخصائي الاجتماعي المخطط. وكذلك في توطين التكنولوجيا وتدعيم قدرات المجتمع الذاتية على الابتكار، أو تأهيل استخدامات التكنولوجيا الحديثة.

وبذلك فإن التكنولوجيا المناسبة وخياراتها في نطاق تحكم المخطط الاجتماعي، ويمكن للأخصائي الاجتماعي المخطط المساهمة بفاعلية في زيادة قدرة المجتمع التكنولوجية الذاتية، من خلال اهتمامه بالعنصر البشري وخطة تطوير هذا العنصر، وتنمية الأفراد لزيادة مهاراتهم وقدراتهم الكامنة داخل إطار حاجات الخطة بتركيزه على مجال استخدام العنصر البشري **Manpower utilization** ولا يقتصر تنمية القوى البشرية على التأهيل والتدريب فقط ولكن كذلك على الرعاية الصحية والاجتماعية وتنمية الوعي الثقافي والاجتماعي، وتوفير المناخ الملائم للمشاركة ونقل التكنولوجيا الجديد، وإذا ما كان التوجه نحو محور الأمية والتدريب توجهها هامشيا في الدول المختلفة، إذا ما تورن نحو التوجه إلى رأس المال، فإن الجهود المهيبة للتخطيط الاجتماعي لها ضرورتها في إحداث التوازن في هذا التوجه.

وإذا ما أسفرت آثار التكنولوجيا المستخدمة عن توقع عجز Shortage في بعض نوعيات العمالة، فإن للأخصائي الاجتماعي دوراً في تحديد مسارات مناسبة للتصرف من خلال التدريب والتأهيل، وتقبل الأفراد لتغيير مهنتهم، وإذا ما كان هناك فائض Surplus في بعض نوعيات العمالة - فبناء على تدريبها وتأهيلها - يمكن تحويل مساراتها.

وبذلك فإن الأخصائي الاجتماعي المخطط يساهم في كل مراحل وعمليات نقل التكنولوجيا الجديدة، بدء من اختيارها وملاءمتها وتوطينها وتكيفها (أو تكيف المجتمع) إلى ترويجها وإدراك آثارها والتي قد تحتاج إلى تطور تكنولوجي جديد مرة أخرى.

رابعاً نظرية التخطيط في مجال نقل وتطور التكنولوجيا

المنهج الخلفي في التخطيط Ethical Approach هو أنسب المداخل النظرية للتخطيط في المجال التكنولوجي وقد تطور من خلال ثلاث اتجاهات:-

١- الوصفي التجريبي: Descriptive Empirical هو الأسلوب الذي يجمع بين العلم والتفسير في تحديد أهداف الخطة- فتأتي متوافقة مع آمال المواطنين.

٢- منهج خلفي مبني على القيم : Moralizing Approach وتراعي الخطة هذه القيم.

٣- منهج خلفي فلسفي: Meta - Ethical ويهتم بالمثاليات.

ويرى المنهج الخلفي الجديد في التخطيط، أن إعداد الخطة وتنفيذها يجب أن يؤخذ في الاعتبار القيم والحقائق السائدة في نفس الوقت، حيث المنهج المادي لا ينجم عنه إلا الجانب الرقعي وهو نصف حاجة الخطة، وكذلك المنهج الفلسفي في الخطة قد لا يتفق مع الواقع (٣٩)

ولذا يجب ضرورة وجود خطة تكنولوجية للمجتمع، يشترك المخطط الاجتماعي في كل مراحلها، مع ضرورة مراعاة المنهج الخلفي في التخطيط كوجهه، ومن ثم تتلاءم التكنولوجيا الجديدة مع قيم المجتمع مما يؤثر في وجود علاقة إيجابية بين التكنولوجيا والمجتمع ومستخدميها.

المراجع

(١) أولاً: المراجع العربية:

- (١) إبراهيم بدران، مشكلات العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.
- (٢) إبراهيم حلمي عبد الرحمن، قضايا التكنولوجيا المعاصرة في مصر، المؤتمر السنوي السابع لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، ١٩٨٠.
- (٣) إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
- (٤) أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، القاهرة، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، ١٩٧٦.
- (٥) أحمد وفاء زيتون، العوامل الإنشائية المصاحبة لعملية نقل التكنولوجيا، الندوة العلمية الثانية، الجمعية المصرية للبحوث الاجتماعية والتكنولوجيا لتنمية المجتمع، القاهرة ١٩-٢٣ ديسمبر، ١٩٨٧.
- (٦) -----، استراتيجية للتكنولوجيا، دراسات عربية، يوليو، ١٩٧٧.
- (٧) -----، استراتيجية للتنمية في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين- القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مارس، ١٩٧٧.
- (٨) انطونيوس كرم، العرب أما تحديات التكنولوجيا، الكويت، عالم المعرفة، نوفمبر ١٩٨٢.

- (٩) توصيات ندوة، العوامل البشرية المؤثرة في نقل التكنولوجيا، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان بالتعاون مع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات، مايو ١٩٨٨.
- (١٠) جابر سيد، التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية بين جماعات الصيادين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية آداب سوهاج، ١٩٨٧.
- (١١) جون ب-ديكتسون، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي فى المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة واليونسكو، الكويت، عالم المعرفة، أبريل ١٩٧٨.
- (١٢) جهاز بناء القرية المصرية، برنامج التنمية المحلية للقرية المصرية، ديسمبر ١٩٨٥.
- (١٣) سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٦.
- (١٤) سيد حسن سالم، علاقات اتجاهات وقيم المزارعين المصريين برفض المعارضات الفزرعية المستحدثة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ١٩٨٢.
- (١٥) صلاح حوطر، إبراهيم رجب وآخرون، بحث العوامل البشرية فى نقل التكنولوجيا، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، بالاشتراك مع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات، ١٩٨٦.
- (١٦) طلعت مصطفى السروجي، الآثار الاجتماعية لاستخدامات التكنولوجيات فى الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة فى الريف، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

- (١٧) عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر، ٧٤-١٩٨٢، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.
- (١٨) عبد الفتاح قنديل، نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية، أبحاث وتوصيات المؤتمر الوطني السابع للإنماء ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٧٣ بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٧٣.
- (١٩) عبد الحليم أحمد خلف، دراسة للمعايير الاجتماعية المعوقة لاستجابة الزراع المصريين لرسالة الإرشاد الزراعي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ١٩٧٦.
- (٢٠) عبد المنعم أبو العزم، سياسة التخطيط العربية للثورة العلمية التكنولوجية، أبحاث وتوصيات المؤتمر السابع للإنماء ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٧٣، بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٧٣.
- (٢١) على الجريتي، خمسة وعشرون عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر، ٥٢-١٩٧٧ القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
- (٢٢) غفار عباس كاظم، بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا فى تنمية الاقتصاد العربي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١.
- (٢٣) فرانسيس مورلايه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع (خرافة القدر)، ترجمة أحمد حسان الكويت، عالم المعرفة، العدد ٦٤، أبريل ١٩٨٣.
- (٢٤) فينان محمد طاهر، مشكلة نقل التكنولوجيا، دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

- (٢٥) فسطاطين زريق، التحدي القيمي للثورة العلمية التكنولوجية، سياسة التخطيط للثورة العلمية التكنولوجية، أبحاث وتوصيات المؤتمر الوطني السابع للإنماء ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٧٣، بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٧٣.
- (٢٦) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة، الإسكندرية، دار الجماعات المصرية، ١٩٨٩.
- (٢٧) -----، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦.
- (٢٨) محمد نوبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩.
- (٢٩) محمود عبد الفضيل، الاقتصاد العربي، نظرات وهواجس مستقبلية، المستقبل العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
- (٣٠) معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، القاهرة، بيروت دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣.
- (٣١) هوارد بارون-جوتز، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، ترجمة وتعليق محمد الجوهري وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.

(٢) المراجع الأجنبية:

- (32) **Backer Henry Joy, Computer in Schools Today: Some Basic Considerations, American Journal of Education, Vol.93, No.1, Nov. 1984.**
- (33) **Debettencort, J.S. and Arther Making Planning More Responsive to its Users: Concept of Mera planning Environment and Planning. Vol.14, 1982.**
- (34) **Galbraith, John Kenneth. The New Industrial State, Boston, Houghton Mifflin, 1967.**
- (35) **Gilbert, Neil and Specht, Harry, Planning for social Welfare: Issues, Models and Tasks, New Jarsy, Prentice Hall, Inc., 1977.**
- (36) **Kothari, Rajini. Communications for Alternative Development: Towards A Paradigm, Development Dialogue, 1984.**
- (37) **Leont of Wassily, The Choice of Technology, Scientific American, Volume 252, No. 6, June 1985.**
- (38) **Mansfield, Edwin, The Economies of Technological Change, London, Longmans, 1969.**
- (39) **Mocnnell, S., Theories for Planning, London, Heinemane, 1981.**
- (40) **Megginson, Leon C., Personnel A Behavioral Approach to Administration, N.Y. Richard D. Irwin, Inc., Homewood, Illinois, 1972.**
- (41) **Meier, Gerald M., Leading Issues in Economic Development, N.Y., Oxford Univ. Press, 1976.**
- (42) **Richter, N. Maurice, The Autonomy of Science, A Historical and Comparative Analysis, N.Y., Cambridge, Massachusetts Schenkman, 1981.**
- (43) **—————, Technology and Social Complexity, N.Y., State, University of N.Y. Press, 1982.**

- (44) York, Regionald O., **Human Service Plan0ning Concepts, Tools and Methods**, The University of North Carolina Press, Chapel Hill, 1982.
- (45) Zastraw, Charles, **The Practice of Social Work**, N.Y., Homewood Illinois, The Dorsey Press, 1981.

الفصل الثامن

التنمية المتواصلة أو المستدامة

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

- أولاً : مقمة
- ثانياً : مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة
- ثالثاً : فلسفة التنمية المتواصلة.
- رابعاً : عناصر التنمية المتواصلة ركائزها.
- خامساً : مستويات التنمية المتواصلة.
- سادساً : متطلبات التنمية المتواصلة أو المستدامة.
- سابعاً: مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة
- ثامناً : الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة أو المستدامة

أولاً: مُتعلّقاتنا

تعتبر التنمية المتواصلة محورا أساسيا لمستقبل البشرية، وك مفهوم أخذ في الاتساع والانتشار في السنوات الأخيرة وتبنته الأمم المتحدة من خلال منظماتها المتخصصة وتجاربها في بعض الدول.

وترتبط التنمية المتواصلة بالإنسان الذي يعتبر الركيزة الأساسية لبناء التنمية والاتساق بمعدلاتها وتوجيهها لصالحه، وذلك من خلال أنشطته المتعددة وجهوده المتواصلة والتنظيمات التي يقوم بإدارتها والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش في إطاره، وعائد أنشطته في أبعاد هذه الواقع إيجابيا أو سلبيا، ويتوقف قوة ورجة ونوعية هذا المعاد على استمرار التنمية وتواصلها من خلال التوازن بين أنشطة الانسان في المجتمع والبيئة التي يعيش في إطارها بنظمها المختلفة وتنظيماتها وتنمية استخدامه للموارد البيئية المتاحة، أو تلك التي يمكن إتاحتها مستقبلا من خلال استراتيجية واضحة ومحددة لأهدافها التنموية على المدى القصير والبعيد، والتي تحقق التوازن البيئي المنشود.

إن التنمية لا تحدث فقط من أجل الجيل الحالي ولكن يجب أن يتطابق مع حاضر تنموي إلى مستقبل أكثر معدلات في التنمية.

ويرتبط كل ذلك بشكل مباشر بالتخطيط لحدوث التنمية من أجل حاضر وواقع أكثر ارتباطاً بحاجات الإنسان ومستوي معيشي ودرجة ومستوي من الرفاهية تتوافق مع إنسانية الإنسان، ومستقبل أكثر إشراقا في مقابلة حاجاته ومستوي أوقسي من المعيشة والرفاهية.

ومن ثم تتعمق التنمية بالتراكم المتضمر وتتوافق كل ذلك على قدرات وطاقت الإنسان وأنشطته وجهوده في حسن استثمار إمكانات المجتمع، وإحداث التوازن المنشود بين جهوده للمتحدة والبيئة.

ثانياً: مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة:

تتعدد مفاهيم التنمية المتواصلة ولا يوجد اتفاق عام حول هذا المفهوم بالرغم من الاتفاق على التركيز على الإنسان والتوازن البيئي بين أنشطته وجهوده والبيئة بواقعها المختلفة ، وقد يرجع التباين في تحديد المفهوم إلى :-

- ١- اختلاف أساليب تحقيق التوازن البيئي.
 - ٢- تباين تخصصات وانتماءات أصحاب المفاهيم.
 - ٣- تباين أولوياتهم ووضوح الاستراتيجيات الضرورية لتحديد أهداف التنمية على المدى القريب والبعيد أو حتى غيابها في بعض المجتمعات.
 - ٤- غياب بعض المفاهيم المرتبطة وعدم وضوحها مثل المفاهيم البيئية، تكامل الإطار البيئي، الإدراك والضمير البيئي.
- وتحدد التنمية المتواصلة بأنها^(١) للتنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للمواد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، ذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التي تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل على تنميتها في نفس الوقت.

كما يمكن أن نحدد التنمية المتواصلة أو المستدامة بأنها "أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنسان لموارد البيئة المتاحة والتي يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضرا ومستقبلا.

ويتضح من خلال عرض المفهومين السابقين أن التنمية المتواصلة أو

المستدامة تعتمد على:-

١- تخطيط فعال للموارد المجتمعية المتاحة والتي يمكن إتاحتها ويتضح من خلاله إدارة فاعلة ومنظمة لاستخدام أنسب الأساليب لتحقيق أهداف التنمية القربية والبعيدة المدى للانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر أفضل منه خلال فترة زمنية محددة.

٢- تحقيق التوازن البيئي المنشود بين جهود وأنشطة الانسان والبيئة التي يعيش في إطارها، وتحدد الآثار الإيجابية والسلبية لجهود الانسان في البيئة، وتدعيم الإيجابية والتغلب على السلبية التي تحدث خلافاً في التوازن البيئي ومنع استنزاف الانسان لموارد البيئة خاصة الطبيعية بصورة تؤثر على التوازن والتكامل البيئي، ومستقبل التنمية في المجتمع ومن ثم تواصل واستمرارية التنمية.

٣- وجود استراتيجية محددة وواضحة لتحقيق أهداف التنمية القربية والبعيدة المدى، وترتبط هذه الاستراتيجية بوقائع المجتمع المختلفة وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويتطلب ذلك وجود خطط واقعية قصيرة وطويلة المدى تنبثق من استراتيجية عامة للتنمية المتواصلة لتحقيق التوازن البيئي الطبيعي للعناصر والموارد الطبيعية في المجتمع.

٤- إدارة فاعلة للمنظمات البيئية التي تمكن وتساعد الانسان على حسن استثمار وتنظيم وتنمية استخداماته للموارد البيئية وعدم استنزافها بصورة تحدث خلافاً بيئياً يؤثر على حاضر ومستقبل التنمية ومن ثم تواصلها واستمراريتها.

ثالثاً: فلسفة التنمية المتواصلة:

تعتمد التنمية المتواصلة على فلسفة أهمها:-

- ١- أن للإنسان الحق في الحياة بمستوى لائق حاضراً ومستقبلاً، في إطار تنمية حقيقية.
- ٢- ليس من حق الانسان في المجتمع تبديد أو استنزاف الموارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية حاضراً مما يؤثر على التوازن البيئي المنشود بين جهوده وأنشطته والبيئة التي يعيش في إطارها، ومن ثم استمرارية التنمية ومستقبلها.

٣- يتوقف استمرارية وتواصل التنمية في المجتمع على قدرات الإنسان الفاعلة وتنظيمه لاستخدام الموارد المجتمعية وتنميتها ومن ثم فإن الإنسان في المجتمع من أهم موارده وثرواته ، ومن هنا فيجب التركيز على التنمية البشرية في المجتمع كمدخل أساسي وضروري لإحداث التنمية المتواصلة أو المستمرة، باعتباره طاقة مجتمعية ومحور عملية التنمية لا تتم إلا به. ولا هدف لها سواه، وهو الذي ييسر للمجتمع السلع والخدمات اللازمة لإحداث التغييرات الوظيفية والهيكلية التي تسهم في بقاء المجتمع وتنميته واضطراد تقدمه.

٤- ضرورة حماية البيئة والمحافظة على تواصل عمل الديناميكيات بها وتأمين التوازن البيئي الطبيعي من حيث عمليات البناء والهدم.

رابعاً: عناصر التنمية المتواصلة وركائزها:-

تحدد العناصر الرئيسية للتنمية المتواصلة في ثلاث عناصر متفاعلة

وهي:-

١-ثروة بشرية.

٢-ثروة مالية تستخدم التكنولوجيا الحديثة.

٣-ثروة طبيعية.

ونتيجة التفاعل بين هذه العناصر هي للتنمية التي تعود على الإنسان بالرفاهية والارتقاء بمستوى الحياة، وإذا حدث أى خلل أو نقص فى إحدى هذه المكونات الثلاث فلم تعد هناك تنمية، لأنه لو زاد المال اليوم واستنزفت الطبيعة فسوف ينقص المال غداً. (٢)

والحقيقة فى هذه العناصر أن الإنسان هو الذى يقود ويوجه هذه العناصر مما يستلزم تنسيق قدرات وكفاءة عالية لقيادة هذه العناصر.

ويستلزم مما سبق أن أهداف التنمية المتواصلة أو المستدامة تتركز على:

١-المحافظة على التوازن بين المولود المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعاً على المدى البعيد.

٢- وضع خطط التنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق العدالة بين الأجيال.

٣- تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة.

٤- ترشيد استغلال كلفة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة. (٣)

بينما تتحدد ركائز التنمية المتواصلة في الركائز التالية : (٤)

(١) الاستدامة أو الاستمرار :-

بمعنى ان التنمية يجب أن تلبى حاجات الحاضر دون أن يخل ذلك بحاجات الأجيال المقبلة ليورث الآباء أبنائهم الأرض خصبة موصولة المعطىء والمياه نقية والهواء نظيفاً.

(٢) الديمقراطية :-

يجب ان تعتمد التنمية على ديمقراطية حقيقية تملئها مصلحة الأغلبية ومصلحة البشرية جمعاء، ولا يجوز اعتبار آخر أن يعلو على ذلك سواء بحجة تكنولوجيا بحثة أو سيطرة أقلية قوية أو غيرها.

(٣) المشاركة الشعبية :-

فإذا أريد للناس ان يتمكنوا من تحقيق التنمية فلا بد أن تكون لديهم سلطة، ولا بد أن يكونوا قادرين على التحكم فى أوجه نشاطهم فى إطار مجتمعاتهم المحلية، وينبغي أن يشارك الناس ليس فقط فى العمل المادي الذى تتطلبه التنمية بل فى التخطيط وفى تحديد الأولويات لأن مفتاح التنمية هو المشاركة.

(٤) القوم :-

فإذا أردنا تنمية متواصلة فعلىنا بالإصلاح ونبدأ بالتقويم لأنها هى الأساس لضمان نجاح التنمية ومن هنا تبرز أهمية نشر مجموعة من التقويم المرغوبة مثل قوم العدالة بمفهومها للواسع بين الأجيال والبلاد والأشخاص وعدم استغلال الآخرين،

والقيم الجمالية والإنسانية، والقيم التي تشجع على ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قدرة النظم البيئية، وقيم المشاركة والتعاون والقيم الدينية الأصلية .

خامسا: مستويات التنمية المتواصلة:-

إن التوازنات في البيئة الطبيعية ترتبط بانكم الهائل من الأنظمة البيئية الطبيعية باختلاف أحجامها ومواقعها. فالكل على سطح هذه الأرض داخل الغلاف الحيوي المحيط بالكرة الأرضية متوازن مستقر مرتبط بهذه التوازنات على اختلاف المستويات المحلية والإقليمية والدولية والعالمية.

ومعنى ذلك أن مستويات التوازن الإقليمي للبيئة الطبيعية تمتد وتتشابك مع التوازن البيئي العالمي وبالتالي فإن استراتيجيات تنمية موارد البيئة المحلية والتي تتخذ للتوازن البيئي محورا لها لا تتم بمعزل عن استراتيجيات التنمية الإقليمية والدولية والعالمية بل تتكامل معها (١: ٨٨-٨٩).

ويستتبع من ذلك حقيقة واقعية أن استراتيجيات التنمية المتواصلة أيا كان مستوى هذه التنمية محليا أو إقليميا أو قوميا لا تتم بمعزل عن مثيلاتها الدولية أو العالمية حتى بالمجتمع الواحد المستوى المحلي يتأثر بنظيره الإقليمي والقومي، حيث تتشابك وتتداخل هذه المستويات وتتأثر بها، أيا كان مستويات تدرج هذا التوازن بدءا بالمشروع التنموي على المستوى المحلي.

ويؤكد ذلك ما أحدثته وتحديثه وستحدثه العولمة، من منطلق اللحدود وتغيير مفهوم الفواصل الجغرافية الإدارية وحتى الطبيعية منها.

سادسا: متطلبات التنمية المتواصلة أو المستدامة:-

تحتاج التنمية المتواصلة أو المستدامة إلى عدد من المتطلبات الضرورية في المجتمع والتي يمكن أن تتمثل في:-

بناء استراتيجيات وخطط تحقق أهداف التنمية على المدى الزمني القريب والبعيد والتي تحافظ على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية، وتحديد توقعات مسبقة عن طبيعة هذه الديناميكية على المدى الزمني البعيد.

مراعاة الاعتبارات البيئية وعدم الإسراف في استخدام الموارد الطبيعية القائمة واستنزافها والإخلال بالديناميكية الطبيعية لهذه الموارد في البيئة، ويستلزم ذلك ربط مفاهيم التنمية بمفاهيم البيئة والأبعاد البيئية، ومن هنا يجب بناء استراتيجيات التنمية من منظور بيئي من أجل التخطيط للتنمية واستمرارها وتواصلها.

وتتطلب استمرارية التنمية في المجمع حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستنزاف وقد يتحتم الأمر تشريعات ملزمة تساعد على تحقيق هذه الحماية ومن ثم التوازن البيئي الطبيعي وحماية الأجهزة البيئية المنتجة للموارد الطبيعية.

ويبدأ التوازن من مستوى المشروع على المستوى المحلي ويتدرج تصعيده على المستويات الإقليمية والقومية والدولية والعالمية.

اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمع القادرة على إبداع وتقبل واستخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي، والتي تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية الأخرى وحتى لا يوجد فجوة بين ديناميكية بناء الموارد والطبيعة في المجتمع وأنشطة وجهود المورد البشري.

قدرات مؤسسية في المجتمع أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفاعله مع الموارد الطبيعية الأخرى المتاحة أو تلك التي يمكن إتاحتها.

التخطيط للتنمية المتواصلة في إطار شمولي للبيئة بأبعادها المختلفة ومراعاة تعدد وتشابك ردود الأفعال، وإيجاد نماذج تخطيطية تحقق أهداف التنمية المتواصلة في أقصر وقت ممكن، وتحقيق في الوقت ذاته التوازن المستهدف بين أنشطة التخطيط للتنمية المتواصلة وعمليات التجديد والهدم من خلال ردود أفعال وقدرات محسوبة بدقة.

اختيار واستخدام نوع ومستوى التكنولوجيا التي تحقق مردود يساهم في إحداث التوازن بين التنمية والبيئة. ولا يخل بهذا التوازن.

وتتطلب التنمية المتواصلة كذلك قدرات إدارية في المجتمع تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتوجيه السياسات والبرامج الاجتماعية.

ويعتبر تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والجهود غير الحكومية وكفاءة وفعالية المنظمات الأهلية مطلباً من متطلبات التنمية المتواصلة من خلال المشاركة الفاعلة في بناء السياسات والاستراتيجيات واقتراح وتنفيذ ومتابعة الخطط وتقويمها، ودورها في إعداد وتنمية القدرات البشرية الفاعلة الواعية المؤثرة إيجابياً في التنمية المجتمعية وضمان تواصلها واستمراريتها.

سابعاً: مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة:-

١- تحقيق التوازن الطبيعي للعناصر والموارد الطبيعية من خلال العلاقة الإيجابية بين التنمية والبيئة، وحساب وتقدير عائد النشاط البشري على البيئة إيجابياً وسلبياً.

٢- وجود القدرات المتميزة في المجتمع من خلال تنمية القدرات البشرية الفاعلة التي تستطيع توجيه الموارد البيئية وحسن وتنظيم استخدامها، وذات القدرات المميزة علمياً وتكنولوجياً.

٣- استخدام التكنولوجيا المناسبة التي تمكن العناصر البشرية من حسن استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد البيئية، ولا تحدث إخلالاً في التوازن بين التنمية والبيئة.

٤- تحليل السياسات الإقليمية والدولية والعالمية وعدم الانعزال عنها كأمر مفروض ولحتميته لإحداث التوازن المنشود بين التنمية والبيئة الكونية، وفي نفس الوقت بناء نموذج خاص للتوازن البيئي.

٥- تدعيم ما يمتلكه المجتمع من قدرات من خلال اكتشاف وتنمية القدرات البشرية، توفير احتياجات القدرات المتميزة، أجهزة معلومات أكثر كفاءة، منظمات صنع السياسات في المجتمع وإدارة التنمية المتواصلة.

ثامنا: الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة أو المستدامة:-

تلعب الخدمة الاجتماعية دورا أساسيا فى حدوث التنمية المتواصلة أو المستدامة وذلك من خلال جوهر أدوار الخدمة الاجتماعية فى اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الإنسانية، وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتوظيف واستثمار الإيجابيات والتخلي عن السلبيات أو مواجهتها.

وتساعد هذه القدرات الموارد البشرية عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدة تعاملها وتمكنها من استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد المجتمعية بما يساهم إيجابيا فى دفع عجلة التنمية وتواصلها واستمراريتها.

(١) العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة:

تلتقى الخدمة الاجتماعية مع التنمية المتواصلة أو الاستدامة فى:-

١- الاهتمام بالعنصر البشري عملاء الخدمة الاجتماعية و وحدات تعاملها وأنشطة وأدوار هذا العنصر فى البيئة باعتباره جوهر التنمية.

٢- اكتشاف وتنمية قدرات الانسان كأساس لأدوار الخدمة الاجتماعية مع عملائها وتعتمد التنمية المتواصلة على القدرات البشرية اعتمادا أساسيا.

٣- مواجهة المشكلات الاجتماعية التى تؤثر فى إحداث خلل فى التوازن البيئى بين الانسان والبيئة باعتبار أن المشكلة الاجتماعية هى خلل فى التوازن البيئى، وباعتبار هذا التوازن هفا محوريا للتنمية المتواصلة والخدمة الاجتماعية.

٤- الالتقاء بين فلسفة الخدمة الاجتماعية وفلسفة التنمية المتواصلة.

٥- الالتقاء بين أهداف كل من الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة.

(٢) أساليب الخدمة الاجتماعية فى تحقيق أهداف التنمية المتواصلة:

تستخدم الخدمة الاجتماعية أساليب عديدة تساهم فى تحقيق أهداف التنمية

المتواصلة أو المستدامة أهمها:-

(أ) أساليب وقائية: عن طريقها تتلافى المشكلات التي تؤثر سلبيا فى إحداث خلل فى التوازن البيئي كمحور هام فى التنمية المتواصلة وبدعم إيجاد واستمرارية التوازن البيئي والعلاقة بين التنمية والبيئة ومنع التفاعل السلبي بين الانسان كمتغير حيوي فى التنمية والموارد والطاقات المجتمعية والوسط يحدث فيه هذا التفاعل بالدرجة التي لا يظهر معها خلل فى التوازن أو انحرافات أو خروج عن المدى المسموح به فأساليب الوقاية لمكافحة الجريمة مثلا بزيادة نسبة التعليم وتوجيه الطاقات البشرية إلى مجالات مفيدة وهكذا.

(ب) أساليب علاجية : حيث توجد المشكلة أو الخلل فى التوازن البيئي بالفعل وهدف الخدمة الاجتماعية فى ذلك استعادة التوازن البيئي مرة أخرى بعد مواجهة المشكلة بما يساهم فى تعديل التحول وتصحيح التفاعل والخلل بالقضاء على أسبابها.

وقد تكون أسباب المشكلة غير معروفة أو الطاقة المطلقة المتاحة فى المجتمع محدودة وقدرة المجتمع على استخدامها غير متاح لسبب أو لآخر فيكون التخفيف هنا من حدة وشدة المشكلة أو الخلل فمثلا فى مجال الانحراف والجريمة نجد دور الخدمة الاجتماعية فى مجال الدفاع الاجتماعى.

(ج) أساليب إتمالية: حيث تركز الخدمة الاجتماعية جهودها فى اكتشاف وتنمية قدرات العملاء ومحاولتهم للاعتماد على الذات والهدف من ذلك المحافظة على قيمة الانسان جوهر عملية التنمية ومساعدته على الانتاج بأقصى حد ممكن وكمحرك أساسى وموجه لعملية التنمية فى المجتمع، إضافة إلى تدعيم القيم التنموية لدى الإنسان والمشاركة الشعبية، وتخطيط البرامج والمشروعات التنموية، وتدعيم كفاءة وفعالية المنظمات الحكومية والأهلية التى تقدم خدماتها لرعاية هذا الإنسان وإدارتها.

(د) أساليب تأهيلية: بهدف زيادة القدرة الذاتية وتنميتها لدى الانسان كمتغير حيوي فى التنمية المتواصلة ليتمكنه من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مستوى

الأداء الحقيقي له، ويمكنه من التغلب على الانخفاض في مستوى أدائه والتأثيرات الجانبية للناجمة عن ذلك.

وتستخدم للخدمة الاجتماعية أساليبها هذه من خلال برامج للتدخل المهني للخدمة الاجتماعية مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات.

ويتضمن كل نوع من هذه الأساليب مجموعة من الأساليب الفرعية التي تحقق الهدف من التدخل المهني كما أن استخدام أسلوب بعينه يتوقف على:-

- ١- الهدف من التدخل للمهني.
 - ٢- درجة الخلل في التوازن بين الإنسان والبيئة.
 - ٣- درجة التنمية والمستوي التنموي في المجتمع.
 - ٤- إمكانات وقدرات العملاء، واكتشافهم وإدراكهم لهذه القدرات وتنظيم وتوجيه استخدام الموارد المجتمعية .
 - ٥- درجة الاعتماد على الذات لدى العملاء لإحداث التوازن البيئي المستهدف لإحداث التنمية المتواصلة أو المستدامة.
 - ٦- الطاقة المطلقة المتاحة في المجتمع وقدرته على استخدامها.
- (٣) جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق التنمية المتواصلة:-

تتعدد جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة وتتباين هذه الجهود من خلال التدخل المهني مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات باعتبار أن الإنسان هو محور اهتمام وتحليل الخدمة الاجتماعية كما أن هذه الجهود تتركز في البرامج والمشروعات التي تهتم بها الخدمة الاجتماعية في المستويات التنموية المختلفة إضافة إلى دورها في التخطيط وصنع وتحليل السياسات الاجتماعية في المجتمع.

وكانت هذه الجهود انعكاسا لارتباط وتلاقس أهداف وأساليب وفلسفة الخدمة الاجتماعية مع التنمية المتواصلة، ويمكن تحديد هذه الجهود باختصار في:-

١- اهتمام الخدمة الاجتماعية بقضية التأصيل والتوطين ما هو في الواقع الارتباط والتنمية بالبيئة، وجهود الانسان بالبيئة والنظم والموارد التي يعيش في إطارها، وتتعدد جهود الخدمة الاجتماعية في هذا الإطار سواء في مصر أو بعض الدول الأخرى.

٢- أن ما يميز الخدمة الاجتماعية ارتباطها بالواقع المجمعى أو البيئى، مما يزيد من قوة العلاقة بين التنمية والبيئة بوقائعها وأبعادها المختلفة، ويتضح ذلك بصورة أو بأخرى في بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية سواء بحوث التدخل المهني في الواقع البيئى الذى يستهدف بطبيعة الحال إحداث توازن إما العميل (الإنسان) مع البيئة أو البيئية مع العميل وفقا للأهداف والأساليب المستخدمة لمواجهة المشكلات أو الخلل في العلاقة بين الانسان والبيئة وكذلك بحوث ودراسات الحاجات أو تحليل السياسات والمشكلات فى البيئة.

٣- جهود الخدمة الاجتماعية المتعددة سواء الوقائية أو العلاجية أو التنموية أو التأهيلية فى مجالات الخدمة الاجتماعية.

٤- اهتمام الخدمة الاجتماعية بالتخطيط الاجتماعى الذى يربط الحاضر بالمستقبل، ويستشرف فى مسيرة المجتمع، ويهتم بحسن استثمار وتوجيه الموارد البيئية المختلفة القائمة والكامنة لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات وتخطيط البرامج والمشروعات وتنفيذها فى إطار استراتيجية وسياسات اجتماعية محدودة.

٥- اهتمام الخدمة الاجتماعية بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحليلها.

٦- تركيز الخدمة الاجتماعية على تدعيم كفاءة وفعالية منظمات الرعاية الاجتماعية التى تساهم إيجابيا فى تفاعل الانسان وأنشطته مع البيئة والواقع الذى يعيش فى إطاره.

٧- جهود الخدمة الاجتماعية فى حماية البيئة من التلوث بهدف استعادة التوازن الطبيعى للبيئة، وتوازن التنمية مع البيئة.

٨-اهتمام الخدمة الاجتماعية بالقدرات البشرية ويتضح ذلك من خلال اكتشاف إيجابيات ونواحي القوة لدى الإنسان وإدراكه لهذه الإيجابيات بل واستثارتها وتحريكه لحسن استثمار هذه القدرات، وأبعد من ذلك تنمية القدرات والارتقاء بها، واكتساب العملاء القيم والسلوكيات المرغوبة والتغلب على معوقات الأداء، والسلبيات التي تحد من أدائهم ودورهم في التنمية.

ولا تقتصر جهود الخدمة الاجتماعية مع الفئات الضعيفة في المجتمع من غير الأسوياء بل تمتد جهودها للأسوياء وقادة المجتمع من نوى السلطة والنفوذ والتعامل مع هذه الفئات لدورها الحيوي في توجيه التنمية والتحكم في عملياتها وأساليب استثمار الموارد الطبيعية والحفاظ عليها لإحداث التوازن البيئي المستهدف، وذلك من خلال دورها في اتخاذ القرارات وتحريك الآخرين في المجتمع.

كما أن اهتمام الأخصائي الاجتماعي بتحديد وتقدير الحاجات الإنسانية يعكس كذلك تزايداً في جهود الخدمة الاجتماعية في بناء وتنمية قدرات العنصر البشري في المجتمع، وذلك من خلال محاولة إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته.

وتعتبر الخدمة الاجتماعية رائدة في المشاركة الشعبية والتي تعتبر ضرورية في التنمية المتواصلة، وذلك من خلال دورها في صنع القرارات والتنفيذ والرقابة والتقويم، وتتمثل مثل هذه الجهود من خلال المنظمات الأهلية غير الحكومية، وتشجيع واستئثار السكان في المجتمع للمشاركة.

المراجع

(١) أنظر:-

- وفاء عبد الله : إدارة التنمية المتواصلة فى مصر، رؤية بيئية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الثنائي، ديسمبر ١٩٩٤، ص ص: (٨٤-٨٨).

- -----، نحو استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي كمعيار للتنمية المتواصلة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة داخلية، ١٩٨٨.

(2) Mishon El., Berfit Cost of Economic Growth, London, Greacger, 1974, P.(11).

(٣) محمد عبد الفتاح القصاص: الانسان والبيئة والتنمية، المؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية، القاهرة، ١٩٩٠، ص (١٠١).

(٤) مصطفى عوض وآخرون: الشباب والتنمية المتواصلة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص: (١٦٥-١٦٠).

الفصل التاسع

التنمية وتغير انساق القيم في المجتمع المصري

إعداد

الدكتور/ فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مُتَلَمِّتًا

أولاً: الوظائف الاجتماعية للقيم.

ثانياً: التغيرات التي طرأت على اساق القيم في المجتمع

المصري وأثرها على التنمية.

ثالثاً: القيم والتنمية في الواقع المصري.

رابعاً: الرؤية التخطيطية لمداخل تغيير القيم السلبية المعوقة

للتنمية

مقدمة:

يعتبر البعد الثقافي والقيمي من أهم أبعاد التنمية في الوقت الحاضر والذي يفرز الشخصية التنموية بمتغيراتها وخصوصيتها في كل مجتمع.

وتعد القيم جوهر ثقافة أى مجتمع حيث تحدد وتنظم النشاط الاجتماعى لكافة أفرادها، لكونها تشكل محوراً للاهتمامات والاتجاهات والأفكار والمعتقدات.

وتتضمن القيم أحكاماً عقلية أو لفعالية توجه سلوكيات وأداءات وتقضيات واختيارات أفراد المجتمع فى مختلف المواقف الاجتماعية ، وتتعمق بشكل واضح فى التفاعلات والعلاقات الاجتماعية.

وتوجه القيم سلوك وأداء وأفعال الأفراد فى المجتمع فى مختلف المواقف والأنشطة الاجتماعية أما ان تكون قيماً ايجابية دافعة ومعضدة لعملية التنمية، وتواكب متطلباتها ، وأما ان تكون قيماً سلبية معوقة لعملية التنمية، لذلك فنجاح برامج ومشروعات وخطط التنمية يعتمد الى حد كبير على دعم وتعاضد أنساق القيم لها.

ويعكس ذلك أهمية نهينة أنساق القيم فى المجتمع لعملية التنمية، بحيث يمكن تحديد القيم الإيجابية المعضدة للتنمية والمواكبة لمتطلباتها بتدعيمها من خلال تأكيد أهميتها وفاعلية تأثيرها، وكذلك تحديد القيم السلبية المعوقة للتنمية والعمل على تغييرها من خلال تأكيد سلبياتها وأضرارها على التنمية والمجتمع ككل، وبالتالي ضرورة إحلال قيم جديدة (تنفع وتعضد التنمية) محل القيم السلبية المعوقة بحيث تتناسب القيم الجديدة مع متطلبات التنمية وتعززها.

ومن هنا فإن الأنساق القيمية قد تدعم التنمية أو تعد معوقاً لها. وفيما يلى سوف نستعرض الوظائف الاجتماعية للقيم والتغيرات التى طرأت عليها فى المراحل التاريخية المختلفة، وانعكاساتها على عملية التنمية فى المجتمع المصري.

أولاً: الوظائف الاجتماعية للقيم:-

تؤدي القيم وظائف أساسية في المجتمع تتمثل في (١، ٢٩٧):-

(١) تساهم القيم في ترابط وتماسك القواعد والأنماط السلوكية في المجتمع، وتساق السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات، لأنها تحدد الوسائل التي يحكم بها على الصواب والخطأ، وتحدد الغايات المرغوبة اجتماعياً، والوسائل المقبولة لتحقيقها، ومن ثم فإن إرساء القيم يساعد على الامتثال وحفظ النظام نتيجة لوجود أنماط عامة من السلوك متفق عليها.

(٢) تشكل القيم عنصراً هاماً لوحدة الأفراد النفسية، حيث تساهم في التماس وتكامل الإدراك الذاتي والإدراك العام وأحياناً توحيد الدوافع.

(٣) تساعد القيم في وصف وتحديد انتهاك قيم المجتمع الأساسية والخروج عليها.

(٤) تلفت القيم نظر أعضاء المجتمع إلى الأنماط العامة للثقافة وتوضح المرغوب فيه والمرغوب عنه من وجه نظر المجتمع.

(٥) تحديد القيم الطرق النموذجية للتفكير، الأمر الذي يساعد على إيجاد نوع من القبول والرضا الاجتماعي.

(٦) تعتبر القيم موجهاً ومرشداً للأدوار الاجتماعية، حيث تحدد متطلبات كل دور وحقوقه وواجباته، بما يساعد على اتساق هذه الأدوار.

(٧) يعتبر عالم القيم عنصراً هاماً لما أسماه (أوجست كونت) بالاتساق الاجتماعي، وما اعتبره (دوركهايم) التماسك الاجتماعي.

وبالإضافة لما سبق، فإن اتساق القيم تمارس وظيفة التوجيه السلوكي (اعتبار

القيم كمستويات للتوجيه السلوكي) بطرق مختلفة على النحو التالي (٢، ١٣٨):

(أ) القيم تدفعنا إلى اتخاذ مواقف خاصة من المسائل الاجتماعية الرئيسية.

(ب) القيم تدفعنا إلى تفضيل أو تبني أيديولوجية سياسية أو دينية دون أخرى.

(ج) أنساق القيم هي مستويات التي نحتكم اليه في عرض نواتنا أمام الآخرين، أو هي الموجّهات التي تحرك تصرفاتنا لكي نبدو أمام الآخرين بالصورة التي نفضلها.

(د) أنساق القيم هي المستويات التي يعتمد عليها في تبرير أنماط معينة من السلوك أو الاتجاهات أو المعتقدات لكي نكتسب أكبر قدر من القبول الاجتماعي.

(هـ) أنساق القيم هي مستويات توجهنا إلى إقناع الآخرين والتأثير عليهم لتبني مواقف أو معتقدات أو اتجاهات أو قيم نعتقد أنها جديرة بالاهتمام والدفاع عنها.

(و) أنساق القيم هي مستويات يعتمد عليها الأشخاص في الاحتفاظ بالتقدير الذاتي عالياً باستمرار.

ثانياً: التغيرات التي طرأت على أنساق القيم في المجتمع المصري وقرها على التنمية:-

أن أنساق القيم في أي مجتمع من المجتمعات تتشكل كنتاج للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يعيشه المجتمع خلال مراحل التاريخة المختلفة، ومن طبيعة القيم النسبية للزمنية أي اختلاف وتغيير أنساق القيم في المجتمع الواحد من فترة زمنية لأخرى بمعنى أن اختلاف الظروف والواقع المعيشي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي خلال كل مرحلة يمر بها المجتمع (فكل مرحلة تتسم بواقع معين) تتعكس على النسق القيمي السائد بظهور بعض القيم الجديدة وتوارى بعض القيم القديمة.

ويمكن تقسيم المراحل التاريخية للمجتمع المصري وفقاً للأحداث التي أفرزت تغييرات جوهرية أدت إلى تغير الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

وبالتالي أثرت على الانساق القيمية في المجتمع المصري، وفيما يلي سوف نستعرض التغيرات التي طرأت على انساق القيم خلال بعض المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع المصري بإيجاز شديد على النحو التالي:-

(١) ملامح انساق القيم في مصر حتى بداية القرن التاسع عشر:-

اتسمت الانساق القيمية لدى الشعب المصري بصفة عامة خلال تلك المرحلة (قبل بداية حكم محمد علي عام ١٨٠٥م) بسمتين متناقضتين هما (٣، ١٢٩):-

الميلية والاستسلام من جهة، والإيجابية والتمرد من جهة أخرى، فطبيعة العمل الزراعي أولاً لا بد أن تخلق السمتين في انساق القيم، فالزراعة غير الآلية تجعل المزارعين معتمدين الى حد كبير على ظروف لا دخل لهم فيها ولا يستطيعون حيالها شيئاً- مثل جلبة الجو، كفاية ماء النهر، وليس عليهم سوى الاستسلام لهذه الظروف وبالتالي لا بد ان تنشأ لديهم قيم الصبر والانتظار والتسليم بالمقدر والمكتوب وبكل ما يرتبط بها من قيم غيبية لا تحت إلا على السلوك السلبي، ويدعم هذه القيم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف وما يؤدي اليه من قذح ومجاعات وأوبئة، ولكن نفس هذه الظروف تخلق في ذات الوقت سمة مناقضة في انساق القيم وهي سمة الإيجابية والتحدى، فحين تهدد الفيضانات الناس لا بد أن يهبوا هبة رجل واحد لحماية أنفسهم منه بإقامة الجسور على النهر وإغاثة المنكوبين، كما أنه في حالة وفرة المياه ينشط الناس جميعاً متعاونين في الحرث والزرع ويسهرون على رعاية مزرعاتهم، كما ينشطون في جمع المحصول وإعداده للاستهلاك أو السوق ومن شأن ذلك أن تنشأ قيم إيجابية باستمرار. كما ان طبيعة العلاقات الانتاجية تخلق أيضاً هاتين السمتين المتناقضتين، وتدعمهما، فالقمع والإرهاب والبطش من جانب السلطات من شأنه ان يخلق قيماً تدعو الى سلوك من شأنه الحفاظ على الذات (الاستسلام) وكذلك قيماً أخرى تدعو للتمرد عليها (الإيجابية).

(٢) التغيرات التي طرأت على اتساق القيم في الفترة (١٨٠٥ : ١٩٥٢):-

إن الفترة من بداية حكم محمد علي عام ١٨٠٥ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو قد شهدت أكبر تحول وتوسع في الاتساق القيمي للمجتمع المصري ٠٠٠ فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تلك الفترة قد أثرت تأثير كبيرا على الاتساق القيمي حتى أصبحت في نهايتها تنسم بما يأتي (٣، ١٣٣ : ١٣٨):-

أ- التناقض الحاد بين الاتساق القيمي للبرجوازية المصرية من وجهة ولطبقة الفلاحين والعمال من جهة اخرى، وبالتالي الصراع القيمي ومحاولة الطبقة المسيطرة فرض اتساقها القيمي على الطبقات الكادحة.

يتضح ذلك التناقض في الاتساق القيمي من مظاهر سلوكية عديدة أوضحها تبني البرجوازية المصرية وخاصة في الشرائح العليا منها لأنماط السلوك الغربية وتشبهها بالأجانب والافتخار بذلك واحتكار التقاليد والقيم الشعبية بل وحتى اللغة القومية واحتقار العمل اليدوي والمشتغلين به والتعالي على أفراد الشعب، فضلا عن الإنفاق البذخي والإباحية وتعاطي الخمر والقمار، في مقابل حفاظ طبقة العاملة على أخلاقياتها ورفضها ومقاومتها لهذه الأنماط السلوكية.

ب- على الرغم من استمرارية القيم والتواكفية والاستسلامية إلا أن القيم العلمانية الإيجابية أصبحت تمارس تأثيرا ملحوظا على سلوك الشعب المصري وذلك بفضل اتساع نطاق التعليم نسبيا والتحولات الحضارية والصناعية للمجتمع وتحسين مستوى الخدمات التربوي وتأثير وسائل الإعلام.

ت- تبلور القيم السياسية وبخاصة لدى المتعلمين من أبناء الشعب وأهمها قيم الوطنية والكفاح ضد الاستعمار والاستقلال.

ولقد كان المصريون قبل صورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يعيشون في ظل نظام إقطاعي فيه تمتلك السيادة والقوة والثراء قلة ضئيلة، بينما الأغلبية المساحقة

تعيش أقرب إلى اتباع والممتلكات منهم إلى المواطنين الأحرار، ومن ثم كان من اللازم أن يفرز هذا النظام مجموعة من القيم تدور حول تئبل المظالم والرضاء بالقدر والمقسوم والمخاوف من السلطة إلى حد النفاق والتقيس، وظهر ذلك بوضوح فى الأمثال والمأثورات الشعبية مثل " العين لا تغلوا عن الحاجب" و " الماء لا يجري إلا فى العالى، وتجري جري الوحوش غير نصيبك لم تحوش"، وغيرها (٤، ٨٢).

وتجدر الإشارة إلى ان للفترة التى بدأت مع دستور ١٩٢٣ وهى المرحلة التى يمكن أن تسميها ليبرالية البورجوازية فى التاريخ المصري والتى ظلت قائمة حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقد أفرزت فيما لا تزال حتى الآن قائمة على المجتمع المصري وهى أصلا قيم بورجوازية تدور حول للفرد وتمجيد العمل والحرية، ولكن دون تنظيم اقتصادي أو عدالة اجتماعية (٥، ٧٢).

(٣) التغييرات التى طرأت على انساق القيم فى الفترة من (١٩٥٢-١٩٧٤):-

لقد أحدثت قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تغييرات جوهرية فى واقع المجتمع المصري كان من أثارها تغيير النظام السياسى والاقتصادي والتركيب الطبقي، واعتبارات المكانة لأفراد المجتمع حيث تحرر الفلاح من ظلم الإقطاع، والعامل من سيطرة للرأسمالية وتهينة فرص للتعليم والعلاج المجاني وبدأت مسيرة التحرر من الفقر والجهل والمرض، وكذلك صدرت قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم وكانت بدايات الفرص المتكافئة والتوزيع العادل للدخول فى مصر (٦، ٦٠، ٧).

ولقد أدى هذا التغيير إلى تغيير فى العلاقات الاجتماعية وإلى إفراز قيم أخرى جديدة تدور حول التحرر من المستعمر والعدالة الاجتماعية والاعتماد على الذات/ وأصبح العمل شرف وواجب (بناء السد العالى كان تعبيراً حسياً عن الثورة ما صاحبها من قيم) (٤، ٨٢).

لقد كان للتغييرات البنائية المصاحبة لقيام الثورة تأثيرات بالغة العمق على انساق القيم، ويمكن تلخيص هذه التغييرات فيما يلي (٣، ١٢٩: ١٤٠):-

(أ) انهيار صور العبودية التي كان يعاني منها أغلبية الشعب المصري وانهيار سطوة للقوي وما كان يرتبط بهذه الأوضاع من قيم النذل والخضوع قد انهارت وحلت محلها قيم أخرى تؤكد على كرامة الإنسان وتحرره والمساواة بين البشر. ورفع زعيم الثورة شعار " أرفع رأسك يا أخرى فقط مضي عهد الاستعمار الذي تلقته الجماهير وتبنته كقيمة أساسية.

(ب) خلقت سلسلة الصراعات المريرة التي خاضها المجتمع المصري بعد الثورة مع الاستعمار والقوي الأجنبية قيما جماعية قوية وقيما تتعلق بالبدل والعطاء من أجل الوطن والتضحية بالمصالح الشخصية من أجل المجموع، وفيما تتعلق بالفخر بالوطن والاعتزاز به وترجمت هذه القيم إلى سلوك فعلي كان أبسط مظاهره تطوع الشباب للدفاع عن الوطن وتطوعه للمشاركة في المشروعات القومية.

(ج) أدت هذه الظروف إلى خلق وتدعيم قيم إنتاجية ترجمت إلى سلوك فعلي ظهرت آثاره في نجاح العديد من المشروعات الاقتصادية الجديدة، كما أن هذه الفترة شهدت أعلى معدلات للتنمية عرفتها مصر.

(د) أدى انتشار التعليم بين طبقات الشعب إلى تدعيم القيم الخاصة بالسلوك العقلاني الرشيد كما أدى توسيع نطاق الخدمات الصحية وبخاصة في أريف إلى تخلي جماهير الفلاحين عن كثير من القيم الخرافية التي كانت توجه سلوكهم.

(هـ) أدى الازدهار الثقافي والفني الذي تدعو أعماله إلى قيم إيجابية بناءة إلى تمثل الجماهير قيم تحث على العمل المنتج وعلى التقاني من أجل المجتمع وكسر حدة التطلعات الطبقيّة.

(٤) التغيرات التي طرأت على أنساق القيم في الفترة من ١٩٧٤ وحتى الآن:-

تعرض المجتمع المصري في هذه المرحلة لتغييرات جوهرية نتجت عن الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي والتعددية السياسية، وانعكست هذه التغييرات بشكل حاد وسريع على مختلف النظم القائمة في المجتمع وبصفة خاصة الاجتماعية والثقافية، وبالتالي أدت أي حدوث تغييرات في أنساق القيم السائدة حيث توارت بعض القيم وحلت محلها قيم أخرى جديدة تتناسب مع طبيعة هذه المرحلة ومتطلباتها.

فخلال حقبة ما سمي بالانفتاح الاقتصادي تراجعت الكثير من توجهات وإجراءات ثورة ٢٣ يوليو وتمكنت توجهات أخرى من الظهور وما أفرزته من قيم شملت ليس فقط للنشاط الاقتصادي وإنما الحياة الاجتماعية الثقافية بوجه عام، ومن ثم توارت قيم العمل الجدية والمسئولية والإتقان والشرف والأمانة والتسامح، وتحولت جميعها إلى قيم سلبية مخزية كاللامبالاة والسلبية والاغتصاب في شتى صورته، فضلا عن العدوان والعنف وإن تخفت هذه القيم السلبية في صورة الشطارة والفهلوة والدفاع عن الأخلاق ٠٠ الخ (٤، ٨٢).

وأبرز ما تنسم به هذه المرحلة ما يلي (٧، ١١٤ : ١٢٥):-

(١) محاولات مكثفة ومخططة ومرسومة بعناية للتأثير على أنساق التعليم واستبدالها بأنساق جديدة تتفق والواقع الاقتصادي الاجتماعي الجديد ، تدعّمه وتبقي عليه، واستخدمت مختلف وسائل الإعلام (بمختلف الأساليب) في التشكيك في كل ما استقر في عقول الجماهير من قيم، ولقد أثرت هذه الحملات الإعلامية تأثيرا بالغا على نوعية القيم الاجتماعية، فقد أضعفت القوة النسبية للقيم الجماعية الوطنية، ودعمت القيم الفردية الذاتية، وأصبحت الانتهازية والوصولية والنفاق هي المثل الأعلى الذي تقدمه وسائل الإعلام للشباب.

(٢) أثرت السياسات الاقتصادية على الظروف المعيشية وأنساق القيم، حيث أن النشاط الإنتاجي المشروع أصبح لا يمكن أن يدر عائدا يكفي -

للحصول على مسكن مثلا- ولهذا لا بد من ممارسة أنشطة غير مشروعة (الرشوة والاختلاس) أو ممارسة أنشطة غير مرغوبة، مما أدى الى فقدان قيمة العمل المنتج المفيد، واستبدالها بقيم أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية، أو حتى مشروعيته، والخطورة في ذلك أن التخلي عن قيم أساسية في مجانب لا بد وأن يتبعه التخلي عن قيم أخرى في العديد من الجوانب الأخرى.

وبالإضافة لما سبق فقد تعرض المجتمع الى ضغوط أدت الى حدوث العديد من الأزمات ك أزمة الإسكان والمواصلات والغلاء المتزايد للفاسخ فى الأسعار وانهيار المرافق الحيوية فى المجتمع (للصحة والتربوية ٠٠ الخ) وكلها تمثل ضغوط مدمرة على الإنسان المصري بوجه عام، وليس أمام المواطن سوى اللجوء للطول الفردية الذاتية لمواجهة هذه الأزمات التى لا يتحمل هو مسئولية حدوثها، وهذا تتحول الأزمة من قضية عامة يمكن أن يشارك جميع المواطنين فى حلها فى ظل خطة قومية شاملة تضعها الدولة الى مشكلة خاصة أو فردية على كل مواطن حلها بطريقته الخاصة، وتؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام، فهي تضعف القيم الداعية للعطاء وتدعم القيم الأنانية والفردية وتزيد من شعور الأفراد بالاغتراب عن المجتمع، ومن أخطر آثار هذه الضغوط الإنسحابية والسلبية والتلبد أو المبالاة، فضلا عن ذلك فالشواهد اليومية تؤكد على انخفاض قيمة التعليم وحب المعرفة وزيادة قيمة الشراء السريع دون بذل جهد يذكر وبذلك فقد توارت بعض القيم الإنسانية فللشجاعة والشرف والأمانة، والتقدير والاحترام، بل وحتى العلم والمعرفة كلها أشياء يمكن ان تشتري.

(٣) ظهور العديد من القيم (البورجوازي) التى تعوق عملية التنمية فهي

تحت على :-

- (أ) الكسب السريع السهل وليس على العمل المنتج وبذل الجهد فيه.
- (ب) الاستهلاك وليس الادخار والاستثمار. الاهتمام باللحظة الرائنة وليس على الاهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له.

(ج) تقدير المنتجات الأجنبية والمستوردة واحتقار المنتجات الوطنية المحلية.

(د) الهروب من مواجهة الواقع أو التصدي لتغييره (عن طريق الهجرة مثلا).

(هـ) الاهتمام بالمظهر وليس الجوهر.

(و) اقتناء الأشياء وليس على تنمية المواهب والقدرات، فالإنسان يقدر حسب ما يفتني وليس حسب ما يتمتع به من إمكانيات عقلية وخلقية .

(ز) الأخذ لا على العطاء.

(ح) اللامبالاة والسلبية وليس على القدرة على ابتكار الحلول والإبداع.

(ط) الحقد الطبقي، وليس على المساواة والمحبة والإخاء.

(ي) الفساد الخلقي بجميع صورته، فالغاية (المال) تبرر الوسيلة (النفاق والخداع والنصب والتزوير والرشوة والبيغاء ... الخ).

(ك) اللاعقلانية وليس على العقلانية.

(ل) استباحة وإهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة.

(م) إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية الوطنية.

وانتشار هذه القيم فى المجتمع وما تترجم إليه من سوئ فعلية يضر بمصالح الشعب ويؤدى الى تدهور اقتصادي واجتماعي وثقفي . (ينعكس على التنمية وقدراتها).

وعلى الرغم من التأثيرات السلبية المتعددة والضاغطة على انساق القيم وخاصة المرتبطة بعملية التنمية، إلا أنها لا تنفي حقيقة وجود واستمرار قيم إيجابية تكونت لدى المواطن المصري تاريخيا، بل وحتى ظهور قيم إيجابية جديدة تقاوم هذه القيم السلبية.

إلا أنه نتيجة لهذه التطورات الجذرية والمتعارضة، تعرضت القيم لهزة عنيفة ، فالقيم البورجوازية التى تدور حول الفرد والحرية والعمل تعرضت هزة شديدة فى مرحلة التحول الاشتراكي، وقيم مرحلة التحول الاشتراكي أيضا زعزعتها سياسة

الانفتاح والتعددية، أما سياسة الانفتاح فلم تكن برجوازية ليبرالية حقيقية وإنما هي موجهة أشاعت في المجتمع قيما انتهازية طبيعية، استهلاكية المصدر، فارغة تماما من أى معنى أو مدلول اجتماعي حقيقي (٥، ٧٢: ٧٣).

وتجدر الإشارة الى أنه في منتصف الثمانينات حدثت تغييرات استهدفت معالجة الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي وترشيد مساراته ومحاولة تحقيق الإصلاح الاقتصادي وما تترتب عليه من تغييرات إصلاحية فى مختلف الأنشطة المجتمعية، وأعقب ذلك التوجه نحو التخصصية.

والتخصصية تعني: توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دور مبتزائد داخل الاقتصاد، ويتم ذلك بتصفية القطاع العام (كليا أو جزئيا) ، أو عن طريق عقسود إيجار ومنح الامتيازات بما يودى الى انخفاض نصيب الدولة نسبيا، وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص (٨، ٢٢).

واستهدفت الحكومة من برنامج للتخصصية ما يلي (٩، ٤٣):-

(١) التخلص من الأعباء المالية (متطلبات التمويل وخدمات الدينون) للشركات الحكومية، وكذلك التخلص من الأعباء الإدارية (متطلبات الإدارة والرقابة) لهذه الشركات، وبالتالي يقل العبء المالي على الموازنة العامة للدولة.

(٢) زيادة مستويات الكفاءة فى الشركات الحكومية (ويتحقق هذا من خلال التخصصية الجزئية).

(٣) الحصول على أكبر إيراد ممكن من أصول الدولة ومن الطبيعي أن يوجه هذا الهدف الدولة الى اتباعها الطرق التى تؤدى الى تحقيق أقصى سعر للبيع.

(٤) تحسين أحوال الأعمال والاستثمار فى الدولة من خلال نمو مشروعات العمال الخاصة والمنتجة منها.

(٥) زيادة المنافسة وذلك من خلال بيع الوحدات أو التسهيلات الإنتاجية فردي أو مجموعات صغيرة بدلا من بيعها كوحدة واحدة.

(٦) العمل على نشر ملكية العمال والشركات على نطاق واسع، ومما لا شك فيه أن بيع الشركات الحكومية في اكتتاب عام يحقق توزيع واسع للأسهم بين جمهور المواطنين.

والخاصة تتطلب وتحتاج الى بيئة تقدر الإنتاجية والكفاءة مما يتطلب تعزيز القيم التي تؤكد على أن البقاء لمن يعمل أفضل وليس لمن يتحايل أكثر، ويتحقق ذلك من خلال تعظيم القيم المرتبطة بمتطلبات مرحلة الخصخصة وتركيز جهود الإعلام في تأكيدها، وإعادة النظر في ترشيد استخدام السلطة وتعظيم القيم وأهميتها في مختلف المراحل التعليمية، وكذلك مواجهة القيم السلبية التي تدعو للتسيب في سلوك العمل أو النزعة الروتينية في العمل، فضلا عن التعزيز الديني للواعز الأخلاقي في كافة الأجهزة (٨، ٣٠).

وخلاصة القول أن المرحلة الحالية التي يعيشها المجتمع المصري تشير الى توجهات المجتمع بشكل متزايد نحو الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة، وبالتالي يقلص دور الدولة في أنشطة محدودة، لذلك نجد أن أنساق القيم التي تتطلبها هذه المرحلة تتمثل في حرية الفكر والرأي، والمشاركة، الديمقراطية، تحمل المسؤولية، الكفاءة، الارتقاء بمعدلات الأداء وفعاليتيه، انضباط السلوك في مجالات العمل، الجدية، الالتزام، القضاء على الوساطة والمحسوبية . . . وغيرها.

ثالثا: القيم والتنمية في الواقع المصري:-

أن التنمية هي عملة إحداث تغيرات اجتماعية تستهدف نقل المجتمع من واقع لا يرضى عنه أفراد وجماعات المجتمع، الى مستقبل أفضل يبدو لهم أكثر إشراقا وتحقيا لأهدافهم وتطلعاتهم وطموحاتهم، وتعد القيم متغيرا حيويا في عملية التنمية حيث توجه وتعضد ضرورة وحمية إحداث التغيير وقبوله ودعمه.

وتأثير النسق القيمي على التنمية يتم من خلال تأثير أنماط السلوك الفردي والجماعي في أي مجتمع على نماذج التنمية وأنماطها المطروحة في الواقع العملي (٧٣، ١٠).

فالتقييم المجتمعية تؤثر تأثيرا كبيرا على درجة تقبل أفراد المجتمع للأنشطة الاجتماعية المختلفة وارتفاعهم بها (١١، ٤).

والقيم السائدة وما ينتج عنها من أنماط السلوك الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، تتعلق بالدرجة الأولى (بإرادة الإنجاز) التي لا بد وأن تكون متوفرة لدى أفراد المجتمع وجماعته على الأقل وذلك عندما يبدأ المجتمع في عملية التنمية (١٠، ١٩).

وإذا كنا نهدف الى رفع مستويات الإنجاز فإنه يتعين علينا أن نهين النسق القيمي السائد لكي يستجيب بفاعلية لمختلف برامج التنمية وسياساتها (٢، ١٥٣ : ١٥٤).

ولاشك أن كل نسق قيمي يحوي داخله قيم متباينة ومتناقضة قد تدفع بعضها عملية التنمية الى التقدم والاستمرار وقد يعطل بعضها الآخر لعملية التنمية ذاتها، لذلك فمن أهم أهداف أى تنمية اجتماعية تجاوز القيم المعوقة للتنمية ودعم القيم المساعدة على استمرار هذه التنمية، وهنا تظهر أهمية البعد الاجتماعي للتنمية (١٠، ٧٣).

فانقيم تلعب دورا هاما في تكوين الكيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات، فهي القوة الدافعة للسلوك، وتطويع عمليات التنمية يحتاج الى أنماط سلوكية جديدة والتي بدورها تحتاج الى قيم جديدة تدفع هذه الأنماط السلوكية الى تحقيق أهداف التنمية وتقودها الى الطريق الصحيح والسلوك السوي . ويجب الأخذ في الاعتبار أن المجتمع المختل المعايير هو الذي تتضارب فيه القيم، وتتضارب القيم يكون نتيجة لدخول قيم جديدة على قيم قديمة، وهذه صفة من صفات التنمية، كما أنها مشكلة من مشاكل التنمية الكبرى، والتي لا بد وأن يخطط للتغلب عليها (١٢، ٥).

والقيم السائدة لا تؤثر على التنمية فحسب، وإنما التنمية أيضا تؤثر في النسق القيمي فيه أو التطوير له، وخاصة إذا قطعت هذه التنمية مرحلة كبيرة من تطورها بحيث يمكن أن تتحول الى واقع اجتماعي واقتصادي جديد يتناقض من الواقع الاجتماعي والاقتصادي القديم ويدفع الى نزواء القيم القديمة المرتبطة بهذا الواقع القديم وازدهار القيم الجديدة المرتبطة بالواقع الجديد (١٠، ٧٤).

ولقد كشفت دراسات عديدة عن ان فاعلية برامج التغيير الاجتماعي تعتمد الى حد كبير على طبيعة التفاعل بينها وبين النسق القيمي السائد بل أن جمود القيم والمعايير يعوق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (١٥٩،٢).

فالعادات والتقاليد والقيم التي تسود الدول النامية والتي تنعكس على الأنماط السلوكية للمواطنين فيها ما يعوق عملية التنمية ، وتبرز أهم الأنماط السلوكية المعوقة فيما يلي (١٤٨،١٣):-

- الإنفاق البذخي.
 - سوء توجيه المدخرات.
 - احتقار العمل اليدوي.
 - القناعة بالحياة المألوقة.
 - تحجيم عمل المرأة.
 - التفكير بأسلوب غير علمي.
 - لفهم الخاطئ للتعاليم الدينية.
 - حب الماضي والتمسك به.
- وفضلا عما سبق فإن القيم تؤثر على عملية التنمية في نواحي متعددة يتمثل أبرزها فيما يلي (١٤٥، ١٤٨):-

- تؤثر على سلوك الفرد واتجاهاته وخاصة في تحديد الغايات العليا للحياة ، ويرسم شكل السعادة، وكيفية تحقيقها.
- تختلف الحاجات الاجتماعية والبيولوجية أيضا باختلاف القيم وكذلك في تنوع طرق إشباعها وكل ذلك يؤثر على عادات الاستهلاك والادخار وتنوع الثروة.
- تؤثر القيم المساندة في أنماط المجتمع، مثال ذلك الإنفاق الاستهلاكي على الطقوس الدينية والأفراح والمآتم والأعياد، ومسيادة الاستهلاك التفاضري للاعتقاد بأنه سوف يرفع من المكانة الاجتماعية.

- تؤثر القيم السائدة في الاستثمار سواء في الاحتفاظ بالمدخرات أو في شكل حلى وذهب أو في استثمارها في أوجه غير منتجة.
- تؤثر القيم والمبادئ السائدة على دافع العمل في المجتمعات التقليدية وتقييم العمل كمجهود إنساني.
- تتدخل القيم السائدة في كيفية النظر في تقييم الفرد لمباشرة للنشاط العاجلة أو حين يصل الى مستوي معين من الدخل ويرجع ذلك الى أن فكرة تجميع الثروة وإمكانية ذلك غير قائمة لدى الفرد، ويؤدي ضعف الحافز الى تكوير الثروة الى ضعف بذل الجهد وقد يرجع ذلك الى الاعتقاد بأن قيمة الفرد ليس بما لديها من ثروة وما يكسبه من الدخل ويؤثر هذا بالتالي على استعداد الفرد لبذل الجهد.
- تؤثر القيم السائدة على تقييم الأفراد لمباشرة للنشاط الاقتصادي ونوعية النشاط الذي يجب مباشرته، فأحيانا تسود القيم التي تضع ملك الأرض في مركز اجتماعي ممتاز، فإن ذلك يشجع الاستثمار في شراء الأراضي ويؤدي الى ضيق الاستثمار للصناعي وبالتالي تنف هذه القيم عائقا أمام التقدم الفني والتكنولوجي، وكذلك الأمر في تقدير صاحب الدخل غير المكتسب واحتمار العمل اليدوي.
- تؤدي القيم والمعتقدات في بعض البلدان النامية الى شيوع القدرية والتسليم بالواقع لمادي المحيط بالإنسان كقدر محتوم لا يستطيع تغييره ومن ثم ينشأ ضعف الحافز في تغيير هذا الواقع.
- تؤدي سيادة بعض القيم المرتبطة بالنمط الحضاري الذي يعيش به للفرد الى خلق نوع من التقدير للإطار المادي الذي يعيش فيه ، ومن ثم عدم استعداده لقبول التغيير، وبالتالي تتخفف رغبة الفرد في التغيير واستعداده لقبول فنون إنتاجية جديدة أو أنماط حياة جديدة أو طرق جديدة للعمل.
- يؤدي انخفاض التعليم وسيادة القيم والمعتقدات البالية الى انعدام العقلانية في مباشرة السلوك وتقييم المواقف، وانعدام الرشادة في ممارسة النشاط الاقتصادي، كما يؤدي الى سيادة الانفعالية في مواجهة التحديات.

والقيم الاجتماعية هي التي تكون للكيان المعنوي في البرامج والمشروعات التنموية، فقد يتكون الكيان المادي للمشروع، تنتهي من جميع الإجراءات المادية وكذلك في تشغيل المشروع ليحقق ما هو مستهدف من إنشائه، وفي حالة ارتفاع المعنويات وزيادة الإنتاج يصبح الكيان المادي ما هو إلا وسيلة لغاية، وفي التنمية الاجتماعية يلعب الكيان المعنوي دورا كبيرا في نجاح المشروعات، فالاستجابة المعنوية عند المؤيدين والمستفيدين والمتعاملين كبيرة وواضحة وهذه من المشاكل الكبيرة التي تقابل التنمية وتكون عقبة في سبيل تحقيقها (٥،١٢). لذلك يعتب توافر القيم المعنوية شرطا أساسيا لتحقيق التنمية، وهذه القيم المعنوية يتمثل أبرزها في (١٣،٨٦):-

- لرغبة الصادقة في رفع مستوى المعيشة.
- للتفكير الاقتصادي السليم.
- الاستعداد لتحمل بعض التضحيات.
- العمل بجد وإخلاص في جميع المجالات.
- التنازل عن بعض المصالح الخاصة في سبيل المصلحة العامة.
- للقابلية لاستيعاب أساليب الإنتاج الجديدة واكتساب الخبرة اللازمة.
- للتجاوب مع حملات الدعوة للادخار وتنظيم الأسرة ٠٠٠ وغيرها.
- القابلية للمحافظة على الأدوات والمعدات وصيانتها.

يمكن تصور مؤشرات ودلالات وظيفية، تكون إطارا موضوعيا وملزما للنسق القيمي، حيث أن التنمية الاجتماعية تكون قد نجحت إذا استطاع نسق القيم أن يكون أداة ضابطة لمسيرة التنمية، وذلك يتحقق من خلال ما يلي (١٥، ١٤٩ : ١٥٠):-

- (١) الابتعاد عن الإغراق في جذب الفكر إلى الماضي، بدعوة بعض الأمجاد والتغني بالماضي، على أساس أن الماضي رائد الحاضر، وأن التقدم لن يأتي إلا بالنظر إلى الماضي أو نقل تجربة حدثت في الماضي، فمن غير الصواب أن يؤخذ النشاطات التي حدثت في الماضي على أنها

قدوة مثالية تصلح للملابسات الحاضرة، لأن هذه النشاطات تعبر عن خصائص مميزة للماضي والملابس التاريخية التي صاحبتهزامنتها، ومن ثم فإن الإحالة الى لماضي يجب أن تكون للعبرة واعظة، وأن يكون الحاضر متفهما ومفسرا في ارتباطه بما يمكن أن يكون في المستقبل وفي ارتباطه بواقع اجتماعي معين.

(ب) تقدير قيمة حرية الفكر وديمقراطية العمل ومسئولية الفرد والنقد الاجتماعي الذي يحل ويفسر المواقف والاستجابات بأسلوب علمي موضوعي، ويحرص على توسيع القاعد له ولغيره بما يتوَّح للفرصة للانبثاق بإمكانيات وقدرات الجماعات المختلفة في المجتمع.

(ج) تعميق الفهم نحو تطبيق مبدأ التكامل الوظيفي في العلاقات والنشاط الاجتماعي حتى يرسخ في الأذهان والوجدان ارتباط المصالح الذاتية بالمصالح الجماعية، وحتى يمكن غرس منمبات الغيرية واقتلاع جذور الأنانية والانتهازية والوصولية وأشكال الاستقلال.

(د) تنمية ثقافية تقدمية تحقق مبادئ المشاركة في المجالات الاجتماعية، على مدي النظرة العلمية، وفي إطار القيمة الوظيفية التي تخدم المصلحة العامة وتحقق التطلعات التقدمية.

(هـ) حتمية التلاحم بين الفعل الاجتماعي الموجه للتنمية الاجتماعية وحرية الفكر، والقدرة الإبداعية للأفراد، بحيث تتسع قضية التنمية لتكون عملية بنائية ديناميية، وانعكاسا تنظيميا لمقتضيات الرأي الجمعي.

وما يرجي تأكيده هو متابعة انبثاق الأفكار والآراء الموجهة والمبادئ المحركة للفعل الاجتماعي نحو التنمية من مستوي النسق القيمي المتأثر بالواقع الاجتماعي الثقافي، وجعل هذه الأفكار أيديولوجيا عاما للمجتمع، وأية ذلك أن الأيديولوجية المقصودة ليست مجرد مجموعة من الأفكار يبتدعها كاتب أو يبتكرها مفكر ولكنها شعاع ينبثق من أعماق الأوضاع الاجتماعية القائمة، عنصرها الأساسي القيم المتطورة، وتكون أقرب الى العقيدة الشعبية التي تصدر عن ذات الأمة وتطبع الأفكار والمشاعر وتوجه الأعمال وتكيف العلاقات.

رابعاً: الرؤية التخطيطية لمدخل تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية:-

إن معظم أدبيات التنمية والتي تضمنت محاولات لتحليل وتفسير ظاهرة التخلف وتحدد عوامله ومسبباته قد أعطت أهمية كبرى للقيم الاجتماعية باعتبارها من أبرز مدعّمات أو معوقات تحقيق التقدم والتنمية، ودعت الى ضرورة العمل على تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية وإحلال محلها قيم إيجابية تعضد وتدعم تحقيق التنمية، حيث تسهم في دفع وتحريك أفراد المجتمع وجماعاته نحو الأهداف التنموية المنشودة.

ومن هنا تبرز أهمية الوعي الثقافي ودوره في التنمية بجانبها المادي والمعنوي، حيث أن الجانبين المادي والمعنوي يتفاعلان بشكل وثيق في الممارسة الاجتماعية، وحين نبذل جهداً لتنمية الأساس المادي ينبغي أن يوازي ذلك جهد مصاحب لتشكيل الوعي الثقافي وترقيته، فذلك مطلب ضروري من أجل التنمية بل هو أحد مكونات عملية إعادة بناء المجتمعات المتخلفة، ومصطلح الوعي الثقافي يستخدم في هذا الصدد للإشارة الى كل القيم الإيجابية التي تشتمل على (٢، ١٥٥):-

- إلغاء استغلال الإنسان للإنسان.
- إقامة علاقات اجتماعية إنتاجية عادلة.
- تدعيم ممارسة الديمقراطية.
- زيادة معدلات المشاركة الاجتماعية والسياسية.
- حفز الدافعية للإنتاج.

لذلك تمكن ميكانيزمات التنمية في تبنى قيم عصرية جديدة، والتخلي عن القيم والتقاليد القديمة، وذلك لا يعني في مضمونه ومحتواه إلا أن بعض القيم والتقاليد القديمة قد عجزت عن تحقيق التقدم الاجتماعي، وأصبحت تشكل معوقات قيمة تحتاج الى التجديد، وأن نعمل على توجيهها وجهة جديدة تتفق ومتطلبات التنمية الاجتماعية (١٥٠، ١٤٨).

ونستطيع في مصر أن نميز بين تيارين فكريين برزا في محاولة تطوير أو تغيير نمط ومعايير السلوك، والبناء الثقافي للمجتمع بصفة عامة وهما (٢، ١٦: ١٦١):-

التيار الفكري الأول: ويذهب أصحابه الى أن التنمية تعنى تغييرا شاملا يضطر معه المجتمع الى التجاوز عن كل القيم والتقاليد وانماط السلوك التي كانت سببا رئيسيا في التخلف، واستبدالها بقيم جديدة عصرية مستمدة من المجتمعات المتقدمة.

وأصحاب هذا الاتجاه ينظرون الى التنمية في مصر على ضوء مفهوم التحديث الذي يعنى تبني القيم وموجهات السلوك السائدة في الثقافة الغربية اساسا، واعتبارها مقومات التقدم في المجتمعات النامية وأن النسق القيمي السائد يشكل من وجهة نظرهم أحد المعوقات إن لم يكن هو المعوق الأساسي للتنمية في مصر.

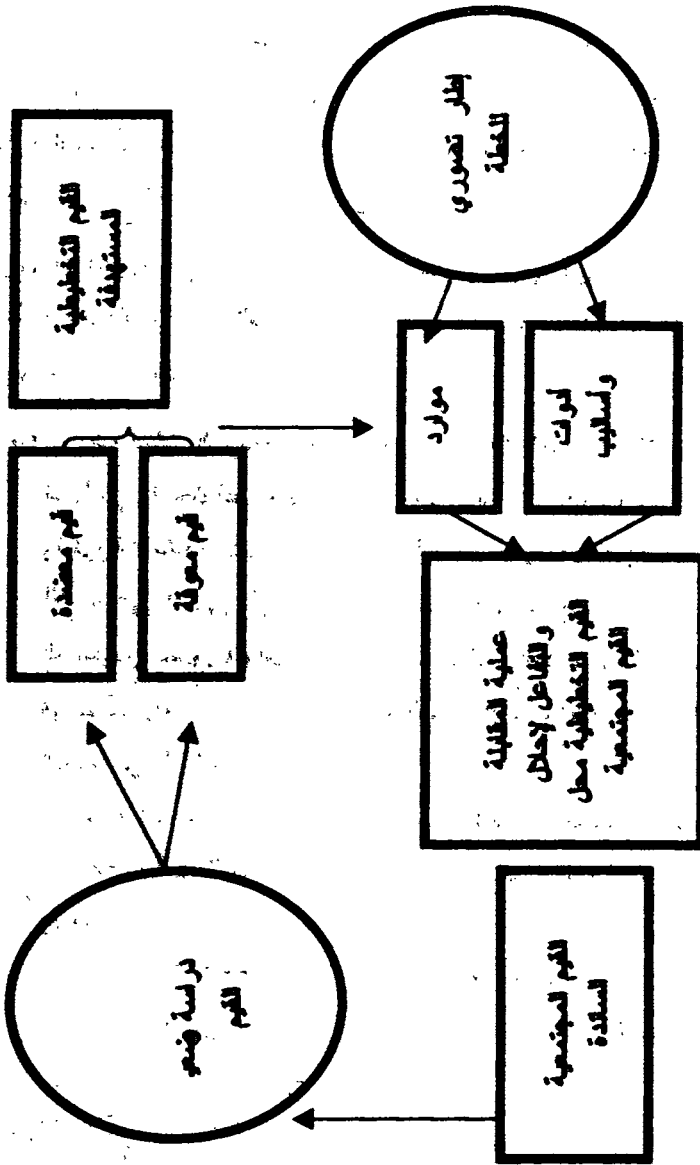
التيار الفكري الثاني: يزعم أصحابه أن التنمية يتعين أن تتم دون أدنى تحطيم في القيم والتقاليد الموروثة، وأن كل ما يجب عمله في هذا الصدد هو تنقية التراث الثقافي باستخدام المنهج العلمي في البحث والتحليل على نحو يجعلنا نستخلص منه القيم والتقاليد التي يمكن ان تكون حوافز للتنمية، وأن تجعل المجتمع محتفظا بشخصيته الأساسية ومقومات وجوده واستمراره.

وأصحاب هذا الاتجاه يرفضون تصور التنمية على أنها "تغريب" أو "تلمرك" ، وإنما هم يعتقدون ان التنمية تعتمد في إمكانيتها وطاقتها وحوافز دفعها وموجهات أدائها على الطاقات الكامنة داخل المجتمع وعلى إرادة قوية مبعثها استلهام الدوافع الى الإنجاز من التراث الثقافي القائم بما ينطوي عليه من إيجابيات تشكلت تاريخيا.

وفيما يلي سوف نستعرض المداخل المقترحة التي يمكن الاستفادة منها في تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية على النحو التالي:-

المدخل الأول: وينطلق من فكرة مؤداها أن الخطة في شكلها النهائي ما هي إلا مجموعة من القيم التي يستند المخطط أن تحقيقها يحقق له النمو بالدرجة التي يرغب فيها، ولا يمكن بأى حال من الأحوال ان نفترض احتمال تطابق هذه القيم المجتمعية السائدة بحيث لا يحدث أى تعارض بينهما، وبذلك فإن احتمال التعارض بين القيم التخطيطية والقيم المجتمعية أمر لا يمكن في الواقع تجاهله، وتحدى كبير يجب أن يعد المخطط نفسه لمقابلتها ولا ينتهي ذلك إلا بالأحوال الآتية(١١، ٣٨، ٣٩):-

- (١) دراسة الوضعية الاجتماعية للقيم المجتمعية السائدة والتعرف على تأثيرها بالنسبة للأنساق الموجودة في المجتمع.
 - (٢) التعرف على القيم المتمشية مع القيم التخطيطية (المعضدة) والقيم غير المتمشية معها (المضادة).
 - (٣) مقابلة القيم المجتمعية السائدة بالقيم التخطيطية في محاولة لغرس القيم التخطيطية في المجتمع.
 - (٤) تدعيم القيم المعضدة للأهداف التخطيطية وإحلال قيم تخطيطية محل القيم المجتمعية المضادة لأهداف التخطيط.
- وفيما يلي نموذج يوضح ميكانيزمات التفاعل بين القيم المجتمعية السائدة والقيم التخطيطية المستهدفة.



ويري البعض (٢، ١٦١: ١٦٢) أنه يمكن دمج التراث الثقافي بأسلوب الحياة المعاصرة وذلك يتطلب صياغة المعايير الموضوعية التي سوف تستند إليها "عربسة"

لثقافتنا القفافي لكي نفرز منه ما هو خصب وأصيل، وما هو معرقل لنا ففى سعينا للالتقاء بالإنسانية المتقدمة، ولسوف نجد فى تراثنا القفافي المصري ما يصلح أن يكون خامة منتزعة للثقافة الاجتماعية الاقتصادية والحضاري، وفيه أيضا ما كان وليد الجهل والتخلف الحضاري والفاقة عبر آلاف السنين.

والخطة العلمية لدراسة السباق القفافي والفكري للتنمية فى مصر هى خطة قوامها ربط هذا السباق بأساسه المادي خلال مراحل تاريخية محددة عبرها المجتمع المصري، ويتم تجسيد تلك عمليا فى صورة:-

(أ) الدراسات التاريخية الاجتماعية لعمليات تكوين وتشكيل الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي فى مصر وما طرأ عليه من تحولات وتطورات نتيجة للالتقاء بالحضارة الغربية من جهة ولتغير الواقع الاجتماعي المادي من جهة اخرى، بحيث تخرج من هذا التحليل المستفيض بصورة واضحة، ومحدودة للتطور الفكري والثقافي والمعنوي فى صلته بالأساس المادي للحياة الاجتماعية والاتصال والاحتكاك الحضاري بالثقافات الأخرى.

(ب) دراسات مسحية ومنعمقة على الضواء للقيم والتقاليد السائدة فى المجتمع، والتي تتجسد فى أنماط سلوكية مختلفة، ومواقف متعددة بهدف وضع الخريطة الثقافية الموضوعية التى تعد مطلبا رئيسيا فى عملية "غربلة" التراث القفافي وتنقيته من جهة، وفى إدراك إمكانية واحتمالات التفاعل بين أنماط القيمة وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مختلف القطاعات من جهة أخرى.

المدخل الثاني: ينطلق من الاستفادة من معطيات النظرية العامة للقيمة، ولقد أوضح رالف بارتون بري Ralf Barton perry فى النظرية العامة للقيمة، والتي تتخذ مفهوم الاهتمام محورا وركيزة لتفسير القيمة ومؤدى هذه النظرية " أن الاهتمام بسأى شئ يجعل هذا الشئ ذو قيمة" فالاهتمام فى رأيه يعد البينوع الأصلي والسمة المميزة

والخاصية الدائمة في جميع القيم، حيث يرى أن أي شيء يكون موضوع اهتمام فإنه حما محل بالقيمة، ويعتبر الشيء ذا قيمة إذا اتصف بفعل فيه اهتمام (٣٦،١٦).

ومن أبرز ما تتميز به نظرية القيمة " برى" فكرة الديناميكية في الاهتمام، ومن ثم في القيم نفسها، فأي تغيير في الاهتمام أو في الشيء تغير من قيم الشخص إذا غيرنا موضوعات اهتمامه، لذا يمكن أن نكسب الأفراد قيما جديدة لم تكن موجودة من قبل إذا أدخلنا في حياتهم موضوعات يهتمون بها، وإذا كونا عندهم اهتمامات جديدة (٣٩،١٦).

لذا بالإمكان تغيير قيم الأشخاص إذا أمكن تغيير موضوعات اهتمامهم، وهذا مدخل التخطيط للتنمية، ويتمثل من الحكم (القرار) الذي تصدره جماعة التخطيط (موضوع الاهتمام) على البرامج والمشروعات التي لا قيمة في نظرهم (٢٩٩،١).

انطلاقا من النظرية العامة للقيمة يمكن تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية وإحلالها محلها قيم إيجابية جديدة بإتباع ما يلي:-

- دراسة نسق القيم السائد في المجتمع.
- التعرف على القيم السلبية التي أصبحت غير ملائمة لروح العصر وبالتالي تعوق التنمية.
- إخضاع هذه القيم السلبية للنقاش من خلال كافة أجهزة الإعلام والاتصال ومحاولة إبراز ما فيها من عيوب ومساوئ وبذلك يقل التزام واهتمام أفراد المجتمع بها.
- في ذات الوقت يتم إخضاع القيم البديلة في محاولة إبراز مزاياها وأوجه الاستفادة منها مما يجعل أفراد المجتمع على استعداد لقبولها ويزداد اهتمامهم بها والتزامهم تجاهها.
- تدريجيا تتلاشي وتمحي القيم القديمة وتوطن وتتثبت القيم الجديدة البديلة ، ويساعد على تعميق القيم الجديدة إبداع أفراد المجتمع بأنها أكثر ملاءمة مع ظروف المجتمع وأكثر إسهاما وفائدة في تحقيق أهدافهم وتوفير حياة أفضل لهم.

وتغيير اهتمامات الناس يعني تغيير ما بأنفسهم وعقولهم واتجاهاتهم الفكرية والعاطفية نحو الأشياء ومعانيها (١٦، ٣٩).

وللمتقنين دورهم الأساسي في عمليات تنمية المجتمع النامي (المتخلف) ، وفي الإسهام بصفة خاصة في تنمية الوعي الثقافي وتنشيط النسق القيمي الإيجابي على الصعيدين القومي والمحلي، وينبغي أن يقوم بعملية " غربلة " التراث الثقافي لاستخلاص الإيجابي من القيم الأصلية، وكذلك في قيادة معركة التنمية وفي دعم القيم الإيجابية، وترقية الدافعية للإنجاز بين المواطنين (٢، ١٦٢ : ١٦٣).

ويمكن في سبيل تغيير الاهتمامات (تغيير القيم) استخدام العديد من الوسائل والأساليب مثل :-

- أسلوب المناقشات الجماعية.
- أسلوب الحوار المباشر.
- عقد المؤتمرات الثقافية.
- إقامة الندوات الثقافية.
- إقامة المعسكرات الثقافية.
- استخدام وسائل الإعلام والاتصال.

وغير ذلك من الأساليب التي يمكن ان تستخدم في تغيير الاهتمامات.

وإذا نجحنا في تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية من خلال تغيير الاهتمامات وإحلال محلها قيم إيجابية تدفع التنمية وعملياتها يمكن أن نتوقع نجاح خطط التنمية الاجتماعية بما تتضمنه من برامج ومشروعات في تحقيق أهدافها المنشودة، وان تلقى دعم وتمضيد أفراد المجتمع لها، والمشاركة الفعالة في إنجازها وكذلك الاستفادة من ثمار التنمية.

لذا يجب العمل على غرس القيم الإيجابية (التنموية) من خلال الاهتمامات

التي تحدث على :-

- إعلاء وتفضيل المصلحة القومية (العامة) أكثر من المصلحة الشخصية (الخاصة).
- تقديس العمل الشريف مع الاهتمام بالعمل المنتج وبذل الجهد والتفاني فيه، وتوافر الدافعية للإنجاز، مع التأكيد على احترام العمل المهني والحرفي واليدوي.
- العمل على ترشيد أنماط الاستهلاك، والحد من البذخ والإسراف، مع التأكيد على أهمية الاندثار والاستثمار بدلا من الاكتناز والإسراف.
- تأكيد المفاهيم الإنسانية كالمساواة ، المحبة، الإخاء، التكافل والتضامن الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية.
- تحقيق الغايات والأهداف بالأساليب والوسائل المشروعة، مع التأكيد على أن " الغاية لا تبرر الوسيلة".
- التأكيد على فكرة الأخذ في مقابل العطاء، وأن كل حق لا بد أن يقابله واجب.
- الاهتمام بالمستقبل والتخطيط له، تطلعا لمستقبل أفضل.
- الاعتقاد في إمكانية حدوث التغيير والاستعداد لقبوله لما يتضمنه من أفكار، وما يتطلبه من ممارسات.
- النظرة الموضوعية للواقع بأبعاده وقضاياه ومشكلاته، والإيجابية في مواجهة هذا الواقع والتصدي لقضاياه ومشكلاته الملحة.
- المشاركة الإيجابية والإسهام الفعال والتعاون الجماعي في مواجهة مشكلات المجتمع وفي دعم وتعضيد المشروعات والبرامج التنموية.
- التأكيد على أهمية العلم وجدوي السعي وراء التحصيل المعرفي واكتساب الأفكار والخبرات العلمية الملائمة لمتطلبات العصر.
- الاهتمام بتنمية المواهب والقدرات، فالإنسان يقدر وفقا لما يتمتع به من مواهب وإمكانات وقدرات عقلية وخلقية (فالاهتمام بالجواهر وليس بالمظهر).

□ العمل على اكتساب قدرات ومهارات التفكير العلمي وحل المشكلات،
وابتكار الحلول في مواجهة المواقف والمشكلات العارضة والطارئة.
... وغير ذلك من الاهتمامات التي تتحول الى قيم إيجابية تدعم وتعضد المسارات
التي تؤدي الى التنمية في المجتمع.

مراجع الفصل

- (١) الفاروق إبراهيم يوسف: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مؤسسة دار المستشفيات.
- (٢) على عبد الرزاق حلبي: دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية ١٩٨٤.
- (٣) سمير نعيم احمد: انساق القيم الاجتماعية، ملامحها وظروف تشكلها وتغييرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، السنة العاشرة، الكويت، جامعة الكويت، يونية ١٩٨٢.
- (٤) سعد المغربي: التنمية والقيم "مسلمات ومبادئ"، في ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل، الجزء الثاني، وزارة لقوة العاملة والتدريب، مؤسسة فريدريش ايبيرت، ١٩٨٨.
- (٥) ايهاب نديم: الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في تنمية اثروة البشرية العاملة في مصر، في ندوة القيم والاتجاهات وتأثير على خطط التنمية وقوة العمل، الجزء الثاني، وزارة القوة العاملة والتدريب، مؤسسة فريدريش ايبيرت، ١٩٨٨.
- (٦) محمد عبد الجواد: القيم والعادات والتقاليد وأثرها على خطط التنمية وقوة العمل في ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل، الجزء الثاني، وزارة القوة العاملة والتدريب، مؤسسة فريدريش ايبيرت، ١٩٨٨.
- (٧) سمير نعيم احمد: اثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم ومستقبل التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، العدد الأول، السنة الحادية عشر، مارس ١٩٨٣.
- (٨) احمد ماهر: دليل المدير في التخصصة، الإسكندرية، مركز التنمية الإدارية، د.ت.

- (٩) محمود صباح: الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، القاهرة، دار
وهدان للطباعة، ١٩٩٥.
- (١٠) جمال مجدى حسنين: دراسات فى التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة
الجامعية، ١٩٨٥.
- (١١) وفيق أشرف حسونه: التخطيط للتنمية الاجتماعية فى الوطن العربى، القاهرة،
معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية (١٦٠) مايو ١٩٧١.
- (١٢) إمام سليم : مدخل فى التنمية الاجتماعية وتخطيطها، محاضرات لطلاب الدراسات
العليا، غير منشورة، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ١٩٨٢/٨١.
- (١٣) على لطفى: دراسات فى تنمية المجتمع، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٠.
- (١٤) محمد عاطف عيث، محمد على محمد: دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى،
الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.
- (١٥) على لكاشف: التنمية الاجتماعية، المفاهيم والقضايا، القاهرة، عالم الكتب،
١٩٨٥.
- (١٦) فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، مع بحث ميدانى لبعض العادات
الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.

الفصل العاشر

**السكان والتنمية
فى المجتمع المصري**

إعداد

الدكتور/ فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة :-

أولاً: ملامح النمو السكاني في العالم.

ثانياً: المشكلة السكانية في الواقع المصري.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على السلوك الإنجابي في مصر

رابعاً: الآثار المترتبة على المشكلة السكانية.

خامساً: المداخل المقترحة لمواجهة المشكلة السكانية.

مَقَالَةٌ

يعد تزايد النمو السكاني في العالم نتيجة حتمية للزيادة الطبيعية الناجمة عن ارتفاع أو ثبات معدلات المواليد في ظل الانخفاض المستمر والمطرود لمعدلات الوفيات..

فلقد تزايد عدد السكان تزايداً هائلاً مستمراً برغم ما مر به من كوارث، وما تعرضت له الشعوب في مختلف أنحاء العالم من حروب وأوبئة وعوامل أخرى مدمرة، ولإزالة معدل الزيادة السكانية في ارتفاع مطرد نتيجة للتقدم البشري المستمر في العلوم والفنون وما يتبعه من توفر مقومات الحياة وتحسن المعيشة وارتفاع متوسط العمر (١١٢،١).

ومن الملاحظ أن الزيادة السكانية لم تحدث بنسب متساوية بين مناطق العالم المختلفة، وإنما اختلفت القارات بعضها عن بعض من هذه الناحية، كما اختلفت الأجناس أيضاً في نسب زيادتها، أما بالنسبة للأقطار المختلفة فنجد أن تضاعفها لم يحدث هو الآخر بنسب واحدة (٣٨،٢).

ولقد جذب هذه التزايد السكاني السريع والمستمر انتباه واهتمام الكثير من العلماء والمفكرين وأثار قلق ومخاوف بعضهم على مستقبل البشرية في ظل استمرار هذا التزايد السكاني مع محدودية الطبيعة ومواردها ٠٠، وظهر العديد من الآراء والأفكار التي تحذر من عواقب وأخطار وأضرار التزايد المفرط في النمو السكاني (مالتنس، ريكاردو، جون ستيوارت ميل ٠٠ وغيرهم) الأمر الذي أدى إلى اهتمام حكومات العالم والمنظمات الدولية بدراسة السكان والاهتمام بمختلف الأنشطة السكانية عملاً على التخفيف من حدة التزايد السكاني ومواجهة آثاره وأخطاره.

وفيما يلي سوف نعرض في هذا الفصل بعض ملامح النمو السكاني في العالم، والمشكلة السكانية في مصر وأبعادها، والعوامل المؤثرة على السلوك الإيجابي، والآثار المترتبة على المشكلة السكانية، والمداخل المقترحة لمواجهتها.

أولاً: ملامح النمو السكاني في العالم:-

لقد مرت بالعالم قرون طويلة كانت الزيادة بين سكانه طفيفة ، إلا أن عدد السكان أخذ ينمو بشكل واضح ابتداء من القرن الثامن عشر، أما خلال القرنين التاسع عشر والعشرين فقد أصبحت الزيادة أكثر وضوحاً (٣٧،١).

ويوضح الجدول التالي عدد سكان العالم في السنوات المختلفة (٣٨،٣).

السنة	العدد	المدة المستغرقة في التزايد
١٨٠٤	بليون	-
١٩٢٧	٢ بليون	١٢٣
١٩٦٠	٣ بليون	٣٣
١٩٧٤	٤ بليون	١٤
١٩٧٨	٥ بليون	١٣

فلقد استغرق العالم ١٢٣ سنة لينتقل من البليون الأولي عام ١٨٠٤ إلى البليون الثانية في عام ١٩٢٧، أما البليون الثالثة من الزيادة فقد استغرقت ٣٣ سنة، حيث بلغ عدد سكان العالم ٣ بلايين نسمة في عام ١٩٦٠، واستغرق البليون التي تلت ١٤ سنة حيث بلغ عدد السكان ٤ بلايين نسمة في عام ١٩٧٤، ولم يمض سوى ١٣ سنة قبل أن يبلغ عدد سكان العالم ٥ بلايين نسمة في عام ١٩٨٧.

ولقد قدر سكان العالم في عام ١٩٩٤ بحوالي ٥,٦ مليار نسمة وتقدر الزيادة السكانية بما يزيد عن ٨٦ مليون نسمة سنوياً ، وتشير الاسقاطات السكانية التي وضعتها الأمم المتحدة للسنوات العشرين القادمة أن نماذج الاسقاطات السكانية تتراوح بين ٧,١ مليار نسمة في النموذج المنخفض إلى ٧,٥ مليار نسمة في النموذج المتوسط ، والى ٧,٨ مليار نسمة في النموذج المرتفع، وكذلك يتوقع مع حلول عام ٢٠٥٠ أن تتراوح نماذج الاسقاطات السكانية بين ٧,٩ مليار نسمة في النموذج المنخفض، والى ٩,٨ مليار نسمة في النموذج المتوسط ، والى ١١,٩ مليار نسمة في النموذج المرتفع (٩ : ٨،٤).

والزيادة بين سكان العالم يمكن أن ترجع إلى عدة عوامل يتمثل أهمها فيما يلي (٥) ،
١٠٩ : ١١٠)-:

١-التقدم المستمر في العلوم الطبية والعلاجية وأثر ذلك في الحد من آثار الأمراض المعدية والوبائية بل والعضوية أيضاً، بالإضافة إلى تحسين الظروف المحيطة بالحمل والولادة ورعاية الطفل والصحة العامة.

٢-تزايد معدلات الهجرة واتساع نطاقها في القرن الأخير وبوجه خاص الهجرة إلى العالم الجديد في الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا مع استمرار عملية استغلال الأراضي الجديدة في أجزاء العالم، وهو ما أتاح فرصاً جديدة للعمل، وأدى إلى انتعاش اقتصادي كبير ساهم بدوره في التزايد السكاني.

٣-حركة التصنيع الكبيرة التي أدت إلى زيادة السلع المنتجة وسهولة نقلها وتوزيعها، مما مهد سبيل العمل لأعداد كبيرة من الأفراد.

٤-أثر التقدم العلمي في مجالات مختلفة الذي أدى بدوره إلى التوسع في بناء المساكن لتستوعب أكبر عدد من السكان مع زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني والسلعي . . الخ.

٥-التوسع في الاستخدامات الآلية وخاصة ما يتعلق بالآلات الزراعية وغيرها من المواد التي ترتبط بحاجات الإنسان الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف وتباين بين المجتمعات من ناحية النمو السكاني فالمجتمعات النامية تتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني بصورة مستمرة ومتزايدة، بينما المجتمعات المتقدمة تتسم بمحدودية وبطء معدلات النمو السكاني . . . لذلك يمكن تصنيف المجتمعات وفقاً لمعدلات نموها السكاني على النحو التالي:-

١-مجتمعات متقدمة تتسم بانخفاض معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات، ولذلك فهي مجتمعات مستقرة من حيث النمو السكاني، حيث تحدث زيادة سكانية طفيفة ومحدودة.

٢-مجتمعات نامية تنسم بارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات ولذلك فهي مجتمعات تنسم بارتفاع معدلات النمو السكاني، حيث تحدث زيادة مفرطة وسريعة.

٣-مجتمعات متخلفة تنسم بارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات ولذلك فهي مجتمعات تنسم بانخفاض معدلات النمو السكاني حيث لا تحدث زيادة سكانية نتيجة تساوى معدلات المواليد والوفيات رغم ارتفاع كليهما.

ويوضح الجدول التالي المؤشرات الديموجرافية الرئيسية لإجمالي العالم من

(١٩٥٠-٢٠١٥) (٣٤،٣)

المنطقة	حجم السكان (بالملايين)	معدل التغيير السنتوي %	معدل المواليد الأولي لكل الف من السكان	معدل الوفيات الأولي لكل الف من السكان	إجمالي معدلات الخصوبة	معدل وفيات الرضع (لكل ألف من السكان)	العصر المتوقع عند الميلاد
العالم	٢٥١٦	١,٧٩	٣٧,٥	١٩,٧	٥,٠٠	١٥٥	٤٦,٤
١٩٧٥	٤,٧٨	١,٩٦	٣١,٥	١٧,٢	٤,٤٦	٩٢	٥٧,٩
١٩٩٥	٥٧٥٩	١,٦٨	٢٦,٠٠	٩,٢	٣,٢٦	٦٢	٦٤,٧
٢٠١٥	٧٦٠٩	١,٢٥	٢٠,٢	٧,٨	٢,٢٢	٤٠	٧٠,٢
البلدان المتقدمة نمو	٨٣٢	١,٢٨	٢٢,٦	١٠,١	٢,٨٣	٥٦	٦٦,٠٠
١٩٧٥	١,٠٩٥	٠,٨٦	١٦,٧	٩,٣	٢,٢١	٢٢	٧١,١
١٩٩٥	١٢٤٤	٠,٥٤	١٤,٢	٩,٧	١,٩١	١٢	٧٤,٦
٢٠١٥	١٣٦٦	٠,٣٨	١٣,٠	١٠,٠٠	٢,٠١	٨	٧٧,٥
البلدان النامية	١٦٨٤	٢,٠٤	٤٤,٧	٢٤,٤	٦,١٩	١٨٠	٤٠,٧
١٩٧٥	٢٩٨٣	٢,٣٨	٣٧,٢	١٣,٣	٥,٤٢	١٠٥	٥٤,٥
١٩٩٥	٤٥١٥	٢,٠١	٢٩,٤	٩,١	٣,٦٤	٦٩	٦٢,٤
٢٠١٥	٦٢٤٢	١,٤٤	٢١,٩	٧,٣	٢,٧٥	٤٤	٦٨,٦
كل البلدان نمو	١٩٤	١,٨٩	٤٨,١	٢٧,٧	٦,٤٩	١٩٢	٣٥,٧
١٩٧٥	٣٤٤	٢,٤٧	٤٧,٥	٢١,١	٦,٦٨	١٤٨	٤٣,٦
١٩٩٥	٥٩٠	٢,٩٤	٤٣,٩	١٥,٦	٥,٩٧	١١١	٥٠,٢
٢٠١٥	٩٧٩	٢,٣٩	٣٤,٠٠	٩,٩	٤,٢٨	٧٣	٥٨,٨

ومما لا شك فيه أن التزايد في معدلات النمو السكاني في أي مجتمع من المجتمعات من شأنه أن يخلق أوضاعا اجتماعية واقتصادية وبيئية تتباين وفقا لقدرات المجتمع وإمكاناته ومعدلات التنمية التي يحققها ومدى تناسبها مع معدلات التزايد

السكاني .. وغيرها، ولذلك أصبح الفكر الاقتصادي والاجتماعي يربط بين قضايا السكان والتنمية والبيئة.

فالنمو السكاني السريع يمكن أن يزيد الضغط على الموارد ويسبب بطء أى ارتفاع فى مستويات المعيشة، ومن ثم لا يمكن تحقيق للتنمية المستدامة إلا إذا كان حجم السكان وزيادتهم منسجمين مع الإمكانيات الانتاجية المتغيرة للنظام الأيكولوجي (٣، ١٥).

والمشكلة السكانية ترجع فى أصولها إلى العلاقة المبينة بين عدد السكان من جهة وبين الانتاج الاقتصادي من جهة أخرى، فإذا كان الإنتاج الاقتصادي يزيد فى مجتمع ما بحيث يكفى الزيادة السكانية فئمة لا مشكلة، وإذا زاد الإنتاج عن حاجة الناس ارتفع مستوى معيشتهم، أما إذا قل الانتاج عن حاجة الإنسان فئمة مشكلة سكانية يلزم حلها (٦، ١٩٤ : ١٩٥).

ثانيا: المشكلة السكانية فى الواقع المصري:

بعد المجتمع المصري من المجتمعات التى تعاني من اختلال العلاقة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات التنمية، حيث يتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل مطرد وسريع، وفى ذات الوقت يعاني من محدودية الموارد الطبيعية والإمكانات الممكن استثمارها لتحقيق التنمية والوفاء بمتطلبات إشباع الاحتياجات للأعداد المتزايدة من السكان.

ولقد أفرز هذا الواقع اختلاف فى وجهات النظر حول قضية التزايد السكاني فى علاقتها بمعدلات التنمية ، فالبعض يرى أن المجتمع المصري يعاني من مشكلة سكانية تتمثل فى ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل حاد ومطرد فى ظل محدودية الموارد الطبيعية والإمكانات، بينما يرى البعض الآخر أنه لا توجد مشكلة سكانية بل أن المشكلة الحقيقية تتعلق بانخفاض معدلات التنمية.

ولعل الفهم الشائع حول قضية التزايد السكاني يحتاج إلى مزيد من الدراسة المتأنية ومن الضروري عدم فصل الظاهرة السكانية عن سياقها التاريخي المجتمعي من ناحية، وعدم تجاهل الدراسات النظرية والتطبيقية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة الخبرات الدولية في شأن العلاقة بين السكان والتنمية (٤٥،٧).

فالسكان يمكن ان ننظر إليهم كمستهلكين يمكن النظر إليهم كمنتجين في نفس الوقت،، كما وأن زيادة عدد السكان تعني زيادة عدد الأفواه التي تطلب الطعام، وكذلك فهي أيضا تعني زيادة الأيدي العاملة القادرة على العمل (١،١)

فالمشكلة السكانية ذات طابع نسبي بمعنى أنها تتوقف على درجة تطور النظام الاجتماعي فعدد السكان الذي يعبر عن فائض سكاني في ظل درجة معينة من التطور قد لا يكون فائضا سكانيا في مرحلة أخرى من مراحل التطور.. وهي أيضا- المشكلة السكانية- ذات طابع تاريخي بمعنى أنها ارتبطت وولدت في إطار عملية النهب الرأسمالي العالمي ونمط التراكم الرأسمالي العالمي أى من خلال النهب الاستعماري لبلدان العالم الثالث والذي أدى إلى تشويه العلاقة المتوازنة والتي كانت قائمة في تلك البلدان بين النمو السكاني وبين درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي بها.

ويمكن القول أن المشكلة السكانية الموجودة الآن في البلدان المتخلفة لا تفسر بالعوامل الديموجرافية داخل هذه البلاد وإنما لابد من ربطها بالنظام الرأسمالي وتغلبه في هذه البلاد بصورة مختلفة بمعنى أنها عملية تاريخية ظهرت كنتيجة مباشرة لعمليات نهب وسلب الفائض الاقتصادي للبلدان المتخلفة وتجميد نموها وفرض نوع من الركود المستمر على اقتصادياتها في ظل ظروف صحية أدت إلى خفض معدلات الوفيات وهو ما أدى إلى المحافظة على العوامل المؤدية لارتفاع معدل المواليد (٧٥،٨ : ٨٣).

وبذلك فأصحاب وجهة النظر الذين لا يروا أن هناك مشكلة سكانية في ذاتها بل هي مشكلة اقتصادية اجتماعية سياسية مرتبطة بالظروف التاريخية للدول النامية وتطور النظام الاجتماعي بها.

وتركز هذه الآراء على أهمية العنصر البشرى فى تطور المجتمع وفعاليته فى تهيئة الظروف المناسبة لزيادة معدلات التنمية السببواقتصادية بالمجتمع (١،٩).

فالزيادة السكانية تعمل على توفير العمالة اللازمة للإنتاج وذلك بتوفير خطة تدريب وتوزيع العمالة المتاحة لتحقيق أفضل عائد اقتصادى واجتماعى. ومثال ذلك الاتجاه نحو الميكنة الزراعية مما يوفر أعداد من العمالة يمكن توجيهها إلى المجالات التى تعاني من نقص فى العمالة. وكذلك يدل البعض على وجود فوائد عديدة للزيادة السكانية منها ما يحدث الآن من هجرة العمالة إلى الدول العربية والعائد التى تحصل عليه مصر نتيجة لهذه الظاهرة من عملة صعبة ومن التخلص من العمالة الزائدة (١٨،١٠).

لذا قضية السكان يجب النظر إليها فى التحليل العلمى من منظورين متكاملين (٧، ٤٥ : ٤٦) هما:-

المنظور الأول:

يتعلق بطبيعة الظروف التى مرت بها الفئات الدنيا فى هذه المجتمعات وخاصة الظروف المادية حيث تمثل الزيادة السكانية لها مصدر خير خلاف ما هو شائع فى المعنى السياسى للسلطات المحلية وما هو شائع أيضا فى المعنى الأكاديمى الوافد على هذه المجتمعات.

المنظور الثانى:-

فيمثل الخطر الحقيقى حيث أن النظرة الشائعة للظاهرة السكانية، قد أفضت إلى تصور البعض من أهل العقد والحل أن إصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية رهن بالمشور على حل للمشكلة السكانية وذلك فى الوقت الذى تترقب فيه الجماهير بصبر نافذ تحقيق عدد من التغييرات السياسية والاقتصادية للخروج بالبلاد من أزمتها الاقتصادية الاجتماعية المتفاقمة. من هذا رأى فإن المنطلق للقضية المحورية ليست الزيادة السكانية وإنما العلاقة غير المتوازنة أو غير المتكافئة بين السكان والتنمية

وبرغم تعدد جوانب الموضوع إلا أن الاهتمام بجانب النمو السكاني بسبب النظرة الاقتصادية السطحية التي سادت فوضعت النمو السكاني والاقتصادي على شطري معادلة يتم معادلتها بإقصاء الجزء الزائد من السكان لصالح النمو الاقتصادي دون مراعاة أو فهم للعلاقات المتبادلة التي تتواجد بين شطري المعادلة، وقد يكون السبب أن السياسة الاقتصادية للفاشلة في المجتمعات النامية لا تؤدي إلى التنمية بقدر ما تؤدي إلى التخلف.

فالمشكلة تتمثل في خلل بين السكان والتنمية-منجزات التنمية- وانعكاس هذه المنجزات على أوضاع كل من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الخاصة بالمجتمع . . . وبذلك يتمثل حل المشكلة في إمكانية التوجيه الرشيد للطاقت البشرية والاستثمار الأمل للقوى العاملة وبذلك فالزيادة السكانية ليست بمشكلة في حد ذاتها لكنها مسألة نسبية وتعتمد نسبتها على طبيعة العلاقة الدينامية بينها وبين التنمية من ناحية، وعلى العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات الاقتصادية من ناحية أخرى . . . لذا فالنظرات التاريخية ذات دور أساسي في تحديد سمات وملامح الوضع القائم في الدول المتخلفة (١١، ٤ : ٧).

وهكذا برزت المشكلة بشقيها:-

- هل الحد من التزايد السكاني المرتفع هو الطريق الأمثل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي مكن أجل رفع مستوى المعيشة . . .

- أم التوازن برفع معدلات التنمية للحاق بالمعدلات المرتفعة للنمو السكاني (١٢، ١٢).

ورغم أن الكثير من المتتبعين للتغيرات السكانية يري أنه من الضروري أن يصبح موضوع خفض معدلات نمو السكان هدفا قوميا وأن ينال أولوية كبيرة . . . ومع ذلك فإن هناك من هو أقل اهتماما بهذا الموضوع ويتحدث عن فوائد زيادة حجم السكان . . . ورغم ذلك فإن هناك شيئا واحدا يتفق عليه الجميع وهو أنه يجب عدم التغاضي عن هذا الموضوع . . . لذا فإن المؤمنين بضرورة خفض معدلات المواليد

(الزيادة السكانية) يعترفون بوجود مشكلة سكانية، بينما نجد أن المعارضين لذلك يعترفون بضرورة تناول موضوع السكان كمسألة تحتاج إلى الإعداد لها من حيث توفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان (١٧،١٠).

وبعد العرض السابق لوجهات النظر المتباينة حول قضية السكان في علاقتها بالتنمية، نرى أن هناك اختلال وعدم توازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات التنمية.

وإن المشكلة السكانية التي تواجهها مصر ذات الأبعاد الثلاثة هي:
-(٩،١٣)-

١- ارتفاع معدل النمو السكاني.

٢- عدم التوازن في التوزيع الجغرافي.

٣- انخفاض الخصائص السكانية.

وهذه الأبعاد تتفاعل فيما بينها كما تتفاعل مع باقى مكونات النظام الاجتماعى الاقتصادى بصورة تبادلية حيث أن هذه المشكلة السكانية تشكل إحدى العقبات التى تعترض سبيل التنمية وجنى ثمارها وانعكاسها على المجتمع، كما أن مستوى التنمية يؤثر بدوره على علاج المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة.

وفيما يلي سوف نناقش الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية بإيجاز على النحو التالى:-

البعد الأول: ارتفاع معدل النمو السكاني:-

من المعروف أن عدد سكان مصر كان فى بداية القرن التاسع عشر حوالى خمسة ملايين نسمة، وزاد ذلك العدد بصورة مضطردة حتى بلغ عشرة ملايين نسمة فى نهاية القرن التاسع عشر، ثم تضاعف بعدئذ مرة أخرى بحلول منتصف القرن العشرين، وتضاعف مرة ثالثة فى أقل من ثلاثين عاما بعد ذلك . . . وهكذا نلاحظ أن الفترة الزمنية التى بتضاعف خلالها عدد السكان تقل باطراد، فبعد أن كانت مائة عام

صارت خمسين عام ثم أصبحت ثلاثين عاما ٠٠ وكان وراء ذلك عوامل أساسية كامنة هي العوامل البيولوجية أى معدلات المواليد والوفيات، فقد تسبب التناقص المستمر لمعدل الوفيات وثبات معدل المواليد على مستوى مرتفع فى الإخلال بالتوازن الديموجرافى التقليدي فى مصر (١٤، ١ : ٢).

وتشير الإحصائية التالية لأعداد السكان ومعدلات نموهم خلال فترات

التعدادات المختلفة (١٩/١٣.١٥):-

معدل النمو السكاني	عدد السكان	سنوات التعداد
١,٧٥	١٥,٩٢٠	١٩٣٧
٢,٣٤	١٨,٩٦٧	١٩٤٧
٢,٥٢	٢٦,٠٨٥	١٩٦٠
١,٩٢	٣٠,٠٧٦	١٩٦٦
٢,٧٥	٣٦,٦٢٦	١٩٧٦
	٤٨,٢٥٤	١٩٨٦

ولقد بلغ عدد سكان مصر الموجودين بالداخل فى تعداد عام ١٩٩٦ حوالى ٥٩,٢٧٢,٣٨٢ نسمة بمعدل نمو سكاني يبلغ ٢,١% (١٣,١٦).

وارتفاع معدل نمو السكان نجم عن الزيادة الطبيعية فى أعداد السكان نتيجة لاستمرار التزايد وارتفاع معدلات المواليد وفى الوقت الذى تنخفض فيه معدلات الوفيات بشكل مطرد ومستمر.

والزيادة الطبيعية هى الفرق بين أعداد المواليد والوفيات فى سنة معينة.

معدل الزيادة الطبيعية = الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات فى سنة

معينة.

وتشير الاحصائيات إلى أن معدل المواليد المسجلة انخفضت من أكثر من ٤٠% فى منتصف الستينات إلى ٣٦,٢% عام ١٩٨٢، ثم تذبذبت ارتفاعا وانخفاضاً إلى أن بلغت ٣٨,٦% عام ١٩٨٦، ثم ٣٠,٩% عام ١٩٩٠، ثم بلغت ٢٩,٢% عام

١٩٩١ ثم انخفضت إلى ٢٦,٢% عام ١٩٩٢، ثم ارتفعت ٢٨,١% عام ١٩٩٣، ثم إلى ٢٨,٩% عام ١٩٩٤ ثم انخفضت إلى ٢٧,٧% عام ١٩٩٥ (١٠,١٥).

كما تشير الاحصائيات إلى أن معدلات الوفاة الخام قد تذبذبت حول ٢٥% حتى لواخر الأربعينات ثم انخفضت مع بداية الخمسينات إلى حوالي ١٩% ثم إلى ١٠% مع بداية الثمانينات ثم انخفضت إلى ٧% فقط عام ١٩٩٥ (١٠,١٥).

وبوضوح ذلك أن معدلات الزيادة السكانية ارتبطت بارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان مصر المقيمين بالداخل قد بلغ أول يناير عام ١٩٩٨ حوالي ٦٠٧٠٥٨٣٩ نسمة بمعدل نمو سكاني سنوي يبلغ ٢,٠٩%، وأن عدد سكان مصر يزيد في المتوسط فرد واحد كل ٢٥,١ ثانية، وأن متوسط الزيادة الشهرية في عدد السكان تبلغ ١٠٤,٧٦ ألف نسمة، ولو استمر التزايد السكاني بنفس المعدل من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر في عام ٢٠٢٩ إلى حوالي ١٢٣ مليون نسمة (١١,١٧).

البعد الثاني: عدم التوازن في التوزيع الجغرافي:-

يتسم المجتمع المصري بسوء التوزيع الجغرافي واختلال التوازن الجغرافي حيث توجد مناطق مأهولة ترتفع فيها الكثافة السكانية بما يفوق المعدلات المتعارف عليها مع وجود مناطق أخرى تنخفض فيها الكثافة السكانية بشكل ملحوظ ولقد نجم ذلك عن عوامل طبيعية حيث أن الحياة في مصر ارتبطت بالوادي الضيق حول مجرى نهر النيل ودلتاه حيث المناخ المعتدل ووفرة الموارد المائية والتربة الخصبة. . الخ ما ساعد على تركز السكان حول مجرى نهر النيل ودلتاه وعدم انتشارهم على بقية المساحة الجغرافية الشاسعة من مساحة المجتمع المصري.

والكثافة السكانية في الوادي والدلتا من أعلى الكثافات في العالم، إذ تصل في المتوسط إلى ٩٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع، وترتفع في بعض المناطق الريفية في

جنوب الدلتا إلى أكثر من ١٠٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع، وتختلف الكثافة السكانية في الريف المصري من مكان لآخر، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها درجة خصوبة التربة ووفرة مياه الري بالراحه أو القرب من العاصمة. وعلى هذا الأساس ترتفع الكثافة إلى أعلى معدل في جنوب ووسط الدلتا خاصة في محافظة المنوفية والقليوبية ثم الجيزة وشمال الوادي، وتقل الكثافة في شمال الدلتا في محافظات كفر الشيخ ودمياط والبحيرة وفي أطرافها الشرقية والغربية نتيجة للاقتراب من الصحراء والبعيد عن موارد المياه، وفي الوادي تنخفض الكثافة شرقا وغربا كلما ابتعدنا عن مجرى النهر أو جنوبا، لذلك تعتبر محافظات قنا وأسوان أقل محافظات الصعيد كثافة في سواج لضيق الوادي واتحصار مساحة الأرض الزراعية، وترتفع الكثافة في سواج وتتخفض في المنيا، والريف المصري يمثل أعلى كثافة سكانية مقارنة بقرينه في أى مكان في العالم (٢٠٠،١٨ : ٢١).

ولقد أوضحت نتائج تعداد السكان لعام ١٩٨٦ أن عدد سكان مصر ٤٨,٣ مليون نسمة وأن أكثر من ٩٧% من السكان المصريون يتمركزون في حوالي ٤% من مساحة الجمهورية التي تزيد قليلا عن مليون كيلو متر مربع أي حوالي مساحة ٣٨٦,٠٠٠ ميل مربع تاركين الجزء الباقي ٩٦% من المساحة ومعظمه صحراء (١٠،١٥). ولقد أدى هذا الوضع إلى اختلال وسوء التوزيع الجغرافي للسكان وبالتالي إلى خلق كثافة سكانية مرتفعة في بعض المناطق المأهولة حيث يتمركز السكان في أماكن تمركز الموارد والأنشطة الاقتصادية وكذلك الخدمات .. الخ.

والكثافة السكانية تقدر بعدد السكان في الكيلو متر المربع الواحد.

الكثافة السكانية (للمساحة الكلية) = $\frac{\text{عدد السكان في منتصف العام}}{\text{المساحة الكلية}}$

الكثافة السكانية (للمساحة المأهولة) = $\frac{\text{عدد السكان في منتصف العام}}{\text{المساحة المأهولة فقط}}$

وتوضح الإحصائية التالية الكثافة السكانية فى المساحة الكلية والمساحة
المأهولة خلال السنوات المختلفة على النحو التالى (١٩، ١٦٣):

السنة	الكثافة داخل المساحة الكلية	الكثافة داخل المساحة المأهولة
١٩٠٧	١١,٣	٣٢٥,٢
١٩١٧	١٢,٧	٣٧٠,٧
١٩٢٧	١٤,٢	٤٠٩,٦
١٩٣٧	١٦,٠	٤٦٦,١
١٩٤٧	١٩,٠	٥٤٦,٤
١٩٦٠	٢٦,١	٧٣٧,٢
١٩٦٦	٣٠,٠	٨٤٥,٥
١٩٧٠	٣٣,٣	٩٢٦,٠

ولقد بلغت الكثافة السكانية فى عام ١٩٨٦ حوالى ٤٨ نسمة فى الكيلو متر
المربع من المساحة الكلية، وأكثر من ١١٧٠ نسمة فى الكيلو متر مربع بالنسبة
للمساحة المأهولة (١٠، ١٥).

وتشير تقديرات السكان لعام ١٩٩٥/٩٤ إلى ارتفاع الكثافة السكانية فى
المناطق المأهولة بالسكان إلى درجة كبيرة، وتتفاوت الكثافة السكانية بين المحافظات
المختلفة بشكل واضح فبينما تبلغ نحو ٣٢,١ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع فى
محافظة القاهرة تبلغ نحو ٢٢ نسمة فى الكيلو متر المربع فى محافظة السويس
(٢٩٥,٢٠).

والمدن المصرية تعد ظاهرة فريدة فى نموها وكثافتها السكانية، فالقاهرة نمت
نموا سرطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان عدد سكانها عام ١٩٥٠ حوالى ٢
مليون نسمة وارتفع حاليا إلى ١٤ مليون نسمة، كما أن عدد سكان العاصمة-القاهرة-
يزيد عند الظهيرة حوالى ٢ مليون نسمة أخرى ممن يفدون إليها من الأقاليم لقضاء
مصالحهم، والإسكندرية نمت فى نفس الفترة من مليون إلى أربعة مليون نسمة، وهذا

النمو السرطاني يرجع إلى أن هاتين المدينتين كانتا ومازالتا أهم مناطق الجذب البشري، وبالإضافة إلى النمو الطبيعي السريع لأبناء هذه المدن فإن تيارات الهجرة الداخلية قد اشتدت من محافظات الطرد سواء من الصعيد مثل أسيوط وقنا وأسوان، ومن محافظات الوجه البحري المنوفية والغربية، ونظراً لأن القاهرة مقتر الحكومة المركزية ومركز الخدمات الحضارية تعليمية أو صحية أو ترفيهية جعلها أكبر مدن أفريقيا والوطن العربي (١٨، ٢١ : ٢٢).

ومن المتوقع أن ترتفع الكثافة السكانية في محافظات الجمهورية خلال عام ٢٠٠١ حيث قد تصل في محافظة القاهرة إلى ٣٥,٦٨٦ ألف نسمة في الكيلو متر المربع، وقد تصل في محافظة السويس إلى ٣٤ نسمة في الكيلو متر المربع، وكذلك من المتوقع أن تصل للكثافة السكانية في محافظات الحدود إلى ٩٣ نسمة في الكيلو متر المربع (٤٦، ٤٧).

كما تتفاوت الكثافة السكانية بين أحياء وأقسام المدينة الواحدة، فقد تبين بالنسبة لأحياء القاهرة أن قسم قصر النيل تبلغ الكثافة فيه في ١٩٩٣/٧/١ نحو ٧,٣ ألف نسمة في الكيلو متر المربع، وترتفع إلى حوالي ١٠,٨ ألف نسمة في الكيلو متر المربع في قسم شبرا، وتبلغ الكثافة في أقسام روض الفرج والزيتون وحلوان وباب الشعرية نحو ٨١,٨٣,٨٦,٩٤ ألف نسمة في الكيلو متر المربع على التوالي، وكذلك تتسم الأقسام القديمة بمحافظة الإسكندرية بأعلى متوسطات في الكثافة السكانية فتبلغ في قسم الجمرك ١٢٨,٣ ألف نسمة في الكيلو متر المربع وهو أكثر الأقسام ازدحاماً على الإطلاق على المستوى الجمهورية يلي ذلك أقسام محرم بك والمنشية والرمل وكرموز حيث تبلغ الكثافة ٦٦,٢,٦٨,١,١٧٥,٦,٦٩,٧ ألف نسمة في الكيلو متر المربع على التوالي (٢٠، ٢٩٥).

البعد الثالث: انخفاض الخصائص السكانية:-

بعد انخفاض الخصائص السكانية محصلة ونتيجة طبيعية للبعدين الأولين حيث أن ارتفاع معدل النمو السكاني مع عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان

وتمركز السكان في مساحة جغرافية محدودة مما يترتب عليه ضغط على الخدمات والمرافق القائمة وخاصة التعليمية والصحية والتدريبية والتنقيفية . الخ مما يؤدي إلى قصور في كفاءة الخدمات وعدم قدرتها على مقابلة وإشباع احتياجات السكان ويؤثر سلبا على خصائصهم الصحية والتعليمية والثقافية . الخ وبالتالي انخفاض خصائص سكان المجتمع.

فالزيادة السكانية تفت حائلا دون ارتفاع مستوى الدخل الفردي رغم تزايد الدخل القومي في مجموعة وإذا أضفنا في اعتبارنا تناقص القيمة الفعلية للنقود بسبب الارتفاع المطرد في تكاليف المعيشة، وهناك آثار اجتماعية تترتب على ذلك مثل عدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية ومستلزمات الإسكان وقصور المرافق عن سد الاحتياجات (١٥،٢١).

وكذلك فالنمو السريع " التزايد السكاني " له آثاره الخاصة والتي تتمثل في:-

- وجود أعداد ضخمة من الأطفال لابد لها من التعليم.
- خطر دائم واضطراب بسبب عجز الدولة عن إنتاج ما يكفي من الغذاء لمد الاحتياجات.
- قلق على ما قد يصيب الموارد الطبيعية من إجهاد بسبب الإسراع المستمر في استغلالها (١٩، ١٨).
- وبالإضافة إلى ما سبق فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني السريع تؤدي إلى:-
- الضغط المستمر على المرافق والخدمات مما يؤدي إلى قصورها وإتلافها.
- الاضطراب في الخدمات الصحية.
- عدم القدرة على إشباع احتياجات السكان كما ينبغي أن يكون.
- ارتفاع متوسط الإعالة بما يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة.
- وتجدر الإشارة إلى أن التركيب العمري للسكان تقريبا فنيا يتمثل في الهرم السكاني ذي القاعدة العريضة والقمة الضيقة حيث تشغل فئة الأطفال (١٤ سنة فأقل)

أكثر من ٤٠% من السكان والجزء الأكبر من خدمات التعليم والصحة يوجه عادة إلى الأطفال في هذه الفئة العمرية، لذلك فإن ارتفاعها بشكل ضغط على هذه الخدمات وبالتالي تقصر الخدمات المحدودة المتاحة عن استيعاب الأطفال أو توفر الرعاية الصحية لهم ومن هنا يبدأ تدنى الأوضاع التعليمية والصحية (٢٢، ٣١ : ٣٢).

ولقد أدى التوزيع الجغرافي غير المتوازن وتركز السكان في مساحة ضيقة حوالي ٤% من مساحة الجمهورية مع تركيز الخدمات والتنمية في العاصمة والمدن الكبرى إلى الهجرة الريفية إلى الحضر والنمو الحضري المفرط التي صاحبها ٠٠٠ والضغط على الخدمات في الحضر ونشؤ المناطق العشوائية والفقيرة في المدن وقد كان نتيجة ذلك سوء توزيع الخدمات التعليمية وخاصة في الريف مما ساعد على ارتفاع كثافة الفصول في المناطق الحضرية وإنقاص كفاءة العملية التعليمية، كما ساعد النمو الحضري المفرط على ارتفاع الكثافة السكانية وما صاحبها من ازدحام وتراحم وتلوث للبيئة مما أدى إلى تدهور الخدمات والأحوال الصحية وخاصة في الريف والمناطق الفقيرة (٢٢، ٣٢).

ثالثاً: العوامل المؤثرة على السلوك الإيجابي في مصر:-

يأخذ الإيجاب في مصر نمطا خاصا لم يتغير خلال القرن العشرين، فمبتدأ الأسرة الكبيرة القوية يسيطر على عقول أفراد الشعب، والخوف من الوفاة المبكرة عنصر ثاني يزلزل أي منطق يؤيد مزايا الأسرة الصغيرة، والانتكال - دون فهم وعلم - على أن كل مولود حي بجنى ومعه رزقه وطرق حياته عنصر ثالث يخلق منافذ التفكير في كيفية إعالة الأعداد الوفيرة من الأبناء بالموارد المحدودة. وكذلك العادات والتقاليد والأسباب كثيرة لن نحصيها وكلها معا تسببت في زيادة الانجاب وارتفاع معدل المواليد إلى مستوى الانفجار السكاني (٢٣، ٧).

وتتمثل أبرز العوامل المؤدية إلى التزايد السكاني في مصر

فيما يلي (٥، ١٣٠ : ١٣١):-

- ١- ارتفاع معدلات الزواج في مصر بوجه عام بسبب التدين والإقبال على الزواج كوقاية أخلاقية وعادة اجتماعية.
- ٢- شيوع ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع المصري.
- ٣- ارتفاع نسبة الأمية داخل المجتمع المصري.
- ٤- السماح بالانفصال بين الزوجين وتعدد الزوجات.
- ٥- القوم السائدة وخاصة في المناطق الريفية باعتبار الطفل مصدر عزوه وعنصر إنتاج فضلا عن ضعف نفقات تربيته.
- ٦- ضعف وسائل الترفيهية وخاصة في كثير من المناطق الريفية.
- ٧- ما تمتاز به المرأة المصرية من خصوبة عالية.
- ٨- تحسن الأحوال الصحية التي أدت إلى انخفاض معدلات الوفيات نتيجة تحسن الظروف الطب العلاجي والوقائي وانحسار الأوبئة والأمراض الفتاكة.

ونظرا لتعدد العوامل المؤثرة على السلوك الإيجابي وزيادة المواليد التي تتمكس على زيادة معدلات النمو السكاني وتؤدي بدورها إلى تفاقم المشكلة السكانية في مصر، وتتمثل أبرز هذه العوامل في المعتقدات الدينية والبناء الاجتماعي، والقيم والمعايير السائدة في المجتمع والعوامل الاقتصادية... وغيرها.

وفيما يلي سنحاول إلقاء الضوء على تأثير بعض هذه العوامل من خلال عرض بعض الدراسات والبحوث العلمية التي أجريت في هذا الصدد بإيجاز على النحو التالي:-

المعتقدات الدينية وأثرها على السلوك الإيجابي:-

إن الزواج ضرورة اجتماعية لقيام واستمرار المجتمعات البشرية، وقد دعي إليه ديننا الإسلامي الحنيف وأكد عليه وجعل من أهم أهدافه تحصين الفروج والمفة مع

تحقيق النسل ويؤكد ذلك قوله **عَلَيْكُمْ**:

" والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات" النحل آية ٧٢.

" ومن آيته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة" الروم آية ٢١.

وقال كثير من المفسرين أن الرحمة هي النسل.

" يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا نساء" للنساء آية ١.

وبذلك نجد أن كل آية من الآيات السالفة الذكر يقترن فيها ذكر الزواج بالنسلي صراحة أو كناية . . . مما قد أوحى إلى بعض العلماء بأن النسل غرض أساسي والمحافظة عليه من مقاصد الشريعة الإسلامية (٢٣، ٢٤).

ويقول ﷺ في حديث ما معناه:-

" تناكحوا، تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة".

" تزوجوا الودود للود".

ويعنى ذلك أن الرسول ﷺ قد حث الزواج والإنجاب وخاصة بمن لديها القدرة على الإنجاب.

والإسلام في الوقت إلى حث فيه على كثرة النسل إيماء للأمة وتكويننا لقوتها، قضى بصيانة هذه الكثرة من عوامل الضعف وبواعث الوهن، ومن أن تكون غشاء كفناء السيل، فحث على الصحة على وجه العموم، والسبيل إلى هذا هو العمل على تنظيم الأسرة تنظيمًا يحفظ للأمة قدرتها وطاقتها وحسن أدائها وقوامها بواجباتها، ويحفظ للنسل قوته ونشاطه، ويحفظ للأمة وجوده ونمائه وكفارته بحاجاتها (٢٥، ٢٣).

وتنظيم الأسرة يعنى التباعد الزمنى بين مرات الحمل أى تطويل الفترة الزمنية بين مرات الحمل . . حيث قد ينجم عن تكرار الحمل والإنجاب فى فترات قصيرة ومتعاقبة الأضرار بصحة الأم أو عدم قدرتها على رعاية أبنائها أو إهمالها لنفسها وتجاهلها لشئون أسرتها وزوجها وما قد يترتب عليه من مشكلات أسرية واجتماعية، بالإضافة إلى أنه فى بعض الأحيان قد ينجم عن كثرة عدد الأبناء عدم إمكانية توفير حياة كريمة لهم وعدم القدرة على الوفاء بمتطلباتهم الأساسية وتوفير مستوى معيشى مناسب لهم.

ولقد روى الحاكم فى تاريخه وصححه عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما

عن رسول ﷺ أنه قال:-

" جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء "

فالبلاء يشتد ويصعب حين يكثر عند الإنسان أولاده، ولا يتيسر له ما يحتاج إليه حياتهم وكثرتهم من مطالب وحاجيات (٥٨،٢٥ : ٥٩).

ويروى عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما يقول : أن كثرة العيال أحد الفقرين، وقلة العيال أحد اليساران، والفقران هما قلة المال التى تسبب العجز والتقصير وكثرة العيال المرهقة لصاحبها، واليساران هنا هما كثرة المال المعاونة على قضاء المطالب وقلة عدد الأولاد المساعدة على حسن تربيتهم وإجابة مطالبهم والقيام بأعبائهم.

وهناك أحاديث تبيح تنظيم الأسرة عن طريق العزل ومنها:-

يروى فى صحيح مسلم عن جابر رضى الله عنه قال " أن رجلا أتى إلى

الرسول ﷺ فقال: أن لى جارية وهى خادمنا وسانتينا، وأنا أطوف عليها وأكوه أن

تحمل، فقال رسول الله ﷺ: أعزل عنها إن شئت، فإنه سيأتيها ما قدر لها . . فلبث الرجل ثم

أنا فقال ابن الجارية قد حبلت... فقال قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها، وفي بعض الروايات "أنا عبد الله ورسوله" (٢٦، ١٠، ١٢).

(معنى كلمة سائتينا: نسقين الماء على البعير).

عن جابر رضى الله عنه قال: كنا نعزل والقرآن ينزل، وزاد إسحاق أحد الرواة: لو كان شينا ينهى عنه لنهانا القرآن عنه) أخرجه مسلم (٢٦، ٢١٨).

عن جابر رضى الله عنه قال: كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ فبلغ ذلك نبي الله فلم ينهنا) أخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر (٢٧، ٢٨٧).

جابر رضى الله عنه قال: قلنا يا رسول الله: إنا كنا نعزل فرزعت اليهود إنا المؤدة الصغرى، فقال كذبت اليهود إن الله إذا أراد أن يخلقه لم يمنعه" (٢٨، ١٣١).

عن أبي محيريز عن أبي سعيد الخدرى انه أخبره قال: أصبنا سبابا، فكنا

نعزل، ثم سألنا ﷺ عن ذلك فقلنا لنا وإنكم لتفعلون وإنكم لتفعلون وإنك لتفعلون، ما من نسمة كائنه إلى يوم القيامة إلا هي كائنه، " وفي رواية أخرى: لا عليكم أن تفعلوا فإنما هو القدر. (٢٩، ٣٠٥).

مما سبق يتضح أن هناك إياحة وإجازة (والله أعلم) للعزل كوسيلة لتنظيم الأسرة باعتباره الوسيلة الوحيدة المعروفة آنذاك، وانه يجب ان نأخذ بالأسباب وما هو مقدر سوف يحدث فإن أراد الله عز وجل أن يخلقه فلن يمنعه أى شئ مهما استخدمت من وسائل واتبعت من أسباب، وكذلك فعلمية الحمل والإنجاب تعكس المشيئة الإلهية فقد تستخدم مختلف وسائل تنظيم الأسرة لمنع الحمل ويحدث وتجنب المرأة إذ قدر لها ذلك، وحياتنا مليئة بالأمثلة والصور الدالة على ذلك، وأحيانا قد لا تستخدم المرأة أى وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة وتتمنى الحمل والإنجاب ولا يحدث كما هو مقدر لها فالمسألة كلها قضاء الله ونحن نأخذ بالأسباب وعلى الله قصد السبيل هو يعلم بواطنن الأمور ويعلم ما فى الأرحام.

وبناء على ما سبق يمكن اتباع تنظيم الأسرة في الحالات التالية (٣٤، ٢٥، ٣٦):-

أولاً: العمل على منع الحمل مؤقتاً منعا يمكن الأم من إرضاع الطفل إرضاعاً طبيعياً كاملاً نقياً وقد حددت مدة الرضاعة بحولين كاملين.

ثانياً: التباعد بين كل حمل وحمل بما يعود مباشرة على صحة الرضيع وبنيتها.

ثالثاً: قدرة الأسرة وكفايتها وإمكانيتها في تربية نسلها والقيام بشأنهم.

رابعاً: يجوز تنظيم الأسرة كعلاج تدفع به أضرار محققة أو مرتقبة ويكون به النسل القوى الصالح.

خامساً: يجوز للمرأة استخدام الوسائل التي تؤجل الحمل وتؤخره، ولا يجوز لها استعمال الدواء الذي يمنع أصلاً الصلاحية للحمل.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات في وجهات النظر العامة والخاصة حول قبول فكرة تنظيم الأسرة فالبعض يرى أن تنظيم الأسرة مباح وجائز والبعض يرى أنه حرام ويتجنبه وهناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى وجود اختلافات في وجهات النظر ومنها على سبيل المثال:-

- على الرغم من عدم وجود آيات قرآنية تحرم تنظيم الأسرة، إلا أن هناك مجموعة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي بمثابة توجيهات تحث على الإنجاب وزيادته وترغب فيه، والبعض يأخذ بهذه الدعوة الواضحة والصريحة إلى الإنجاب وزيادته ويتجنب فكرة تنظيم الأسرة ويرفضها.

- على الرغم من وجود أحاديث تحدد موقف الإسلام من العزل (كوسيلة لتنظيم الأسرة) إلا أن هناك اختلافات في تفسير تلك الأحاديث فالبعض يرى أن تنظيم الأسرة حرام ومخالف لأمر الشريعة تماماً. بينما يذهب البعض الآخر إلى إباحة تنظيم الأسرة في أضيق الحدود وخاصة في الظروف التي قد تؤثر على

كيان الأسرة سلباً مثل مرض الزوجة وعدم قدرتها على الإجاب، وضيق المسكن، وإهمال شئون الزوج بسبب الانشغال باحتياجات الأطفال... إلى غير ذلك من الأمور التي تهدد استقرار الأسرة وتعرضها لمختلف المشكلات، ويذهب فريق ثالث إلى إياحة تنظيم الأسرة كما يترأى للأسرة ومصالحتها ويذهبون إلى أنه ليس هناك تخريم طالما أن المانع ليس الخوف من الفقر أو ضيق الرزق.

- أن الحكم على تنظيم الأسرة يرتبط بظروف المجتمع وواقعه وإمكانياته والواقع أن ظروف الدولة لا تتحمل الإجاب الكبير الذى يجهض كافة محاولات التنمية ويبتلع عوائدها حيث أن معدلات الإجاب والزيادة السكانية تفوق معدلات التنمية.
- إن البعض قد يربط تفسير بعض آيات القرآن بتنظيم الأسرة فى غير موضعه...
فعلى سبيل المثال:

"ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم" الإسراء آية ٣١.

"ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم" الأنعام آية ٥١.

فالأيات السابقة تعنى تحريم صريح لقتل الأطفال خوفاً من الفقر أو المعاناة من الفقر، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة لا يعنى قتل الأطفال أو الأجنة ولكن يعنى توفير الظروف غير الملائمة لتكوين الأجنة، وكذلك تختلف ردود أفعال الأفراد فى المواقف المختلفة فالخوف من الفقر أو معاناة الفقر قد تدفع البعض فى أسوأ الأحوال إلى قتل أطفالهم وهذا حرام، وقد تدفع بالبعض الآخر إلى السعى الجاد وراء الرزق وإلى العمل على زيادة الدخل أو إلى الأخذ بتنظيم الأسرة وتحديد عدد الأبناء... الخ وبالتالي فالآيات تنص على تحريم قتل الأطفال ولا تنص على تحريم تنظيم الأسرة.

- إن بعض العلماء ونوى الرأى يتجنبوا إيداء الرأى حول تنظيم الأسرة ويسترون هذا الأمر ولا يستطيعون الإفتاء فيه إلا فى أضيق الحدود مما قد يشير شكوك البعض حول تحريم إياحة تنظيم الأسرة.

كل هذه العوامل تدعم عدم وضوح الرؤية حول تنظيم الأسرة وتؤدي إلى
اللبلة الفكرية لدى العامة تجاه تنظيم الأسرة وقد ينظر اليه بأنه أمر محرم مما قد يدفع
لبعض إلى تجنبه.

ولقد أكد فضيلة الدكتور/ محمد السيد طنطاوي في دراسة أجراها عن تنظيم
الأسرة ورأى الدين فيه (٢٥، ٩٣ : ٩٤) أن تنظيم الأسرة من المسائل التي تختلف
فيها الأحكام باختلاف ظروف كل أسرة وكل دولة، وباختلاف إمكاناتها، فمثلا هناك
دولة هي في حاجة إلى هذه الكثرة البشرية لأن وسائل الإنتاج والرقى فيها تحتاج إلى
هذه الكثرة للقوة المنتجة الرشيدة ، وأمثال هذه الدول يقال لها مرحبا بهذه الكثرة القوية
المؤمنة العاملة، وهناك دول لا تحتاج إلى الكثرة في عدد أفرادها لأن هذه الكثرة
موجودة فيها، ولأن إمكانيتها لا تتحملها، ولأن السواد الأعظم من أفرادها يعيش على
جهود القلة فيها، ولأنها مع كثرتها تستورد من غيرها معظم ضروريات الحياة، وأمثال
هذه الدول يكون تنظيم الأسرة فيها أمرا مرغوبا فيه، ومطلوبا مع غيره من الوسائل
الأخرى التي تؤدي إلى تقدمها كمضاعفة الإنتاج ومواصلة تطوير الزراعة والصناعة،
وغيرها وحرص أفرادها على أداء واجباتهم بأمانة ونشاط وقوة، فالكثرة الصالحة
المنتجة القوية مرحبا بها، أما الكثرة الهزيلة للضعيفة للشاردة عن الطريق القويم
والمعمدة في كثير من ضروريات حياتها على غيرها، فالقلة خيرا منها.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الإنجاب لا تتأثر بالمعتقدات الدينية فقط ولكن
هناك عوامل أخرى أوضححتها العديد من الدراسات والبحوث لها التأثير الأكبر على
السلوك الإنجابي وبالتالي زيادة معدلات الإنجاب ونمو السكان.

٢- دراسة عن البناء الاجتماعي وأثره على عملية الإنجاب (٣٠):-

لقد أوضحت هذه الدراسة أن السمة البارزة للمناطق المتخلفة هي ارتفاع
درجة الخصوبة ومعدلاتها أعلى بكثير من المناطق الصناعية المتقدمة وقد أرجعت
ذلك لوجود اختلافات في التنظيم الاجتماعي بين تلك المجتمعات والتي بدورها تبرز
اختلافات متنوعة في درجة الخصوبة ومعدلاتها وفقا لتأثير أو زيادة معدلات الخصوبة

المجتمعية على اعتبار أن هناك متغيرات ثقافية تؤثر فى مختلف مراحل عملية الإنجاب بداية من الجماع والإخصاب ونهاية بالحمل والوضع، ومن هذه المتغيرات السن كبدائية لارتباطات والزواج، وكذلك عدد مرات الإنجاب والفترات الزمنية بينها، والامتناع عن الإنجاب لأسباب قهرية كالعقم والمرضى أو لأسباب إرادية كاستخدام وسيلة من وسائل منع الحمل، وكل متغير من المتغيرات السابقة يختلف تأثيره من مجتمع لآخر حسب البناء الاجتماعى وبذلك فكل متغير يمكن أن يؤثر سلباً أو إيجاباً على معدلات الخصوبة . فالمجتمعات النامية أو المتخلفة (قبل الصناعية) تشجع على الارتباط المبكر من خلال الإعداد للزواج بينما المجتمعات الصناعية تأكد على تأجيل أو تجنب تكوين ارتباطات فى سن مبكر.

وهناك شواهد كافية للبرهنة على أن نمو السكان يسير وفق نمط محدد كلما تقدمت المجتمعات من المرحلة قبل الصناعية إلى المرحلة الصناعية وهكذا، فالمجتمعات قبل الصناعية تتميز عادة بارتفاع معدل المواليد إلى جانب ارتفاع معدل الوفيات ونتيجة لذلك ينمو السكان فى هذه المجتمعات بدون توقف، ويعد نمو السكان فى المجتمعات الصناعية المتقدمة بطيئاً فى العادة وكاد أن يتوقف ، وقد يرجع ذلك إلى أن المجتمعات قبل الصناعية تفتقر إلى وسائل التحكم فى الخصوبة أو الوفيات، بينما المجتمعات الصناعية ينتشر فيها استخدام وسائل منع الحمل الحديثة (٣١، ٢٢ : ٢٣).

٣- دراسة عن العلاقة بين القيم والمعايير والسلوك الإيجابي فى حضر وريف مصر (٣٢، ١٨٧ : ٢٤٨):-

لقد أوضحت هذه الدراسة ان هناك عدة عوامل محددة تتعلق بجهاز القيم والمعايير السائدة فى المجتمع المصرى والتي نعم الأفراد بالمجتمع منذ قرون طويلة وتمثلها الأفراد فى بناء شخصياتهم وقد يكون لتلك العوامل تأثيراً أو علاقة ينتج عنها تعويق عملية تغير السلوك الإيجابي وتؤدى إلى ارتفاع معدل المواليد . لذا فمن المعتقد أن مكونات جهاز القيم والمعايير التى تغطى جميع الأنشطة والتفاعلات

الإيمانية قابلة للتغيير ولكن تتفاوت سرعة التغيير تبعاً لبعض العوامل الثقافية والاجتماعية التي يعتقد الأفراد بالمجتمع بأنها ضرورية وظيفياً لاستقرار واستمرار التفاعلات كما تعكسها خبراتهم بذلك فالأفراد يسلكون في إطار ثقافي محدد يؤثر في أهدافهم العامة ويحدد السبل والوسائل التي يجب أن يستعملها الأفراد لتحقيق الأهداف المشروعة، وكل ثقافة تركز على جانب أو أكثر من جوانب السلوك المفضل وكذلك تؤكد على عدد من المتطلبات، والتي تميز حياة جماعة إنسانية معينة عن الجماعة الأخرى ٠٠ والسلوك المفضل والمتطلبات المرغوبة يتعلمها الأفراد في عمليات التنشئة الاجتماعية ويحدث تأكيد عليها بمرور الأفراد في الأجهزة التي تقوم بهذه العملية وبذلك يتمثلها الأفراد في بناء شخصياتهم فضلاً عن عموميتها بينهم وانتقالها من جيل إلى آخر ٠٠ والمجتمع المصري يعيش في ظل إطار ثقافي يحتوي على قيم ومعايير تغطي الأنشطة المتعددة والمتنوعة التي يقوم بها الأفراد ومن بينها قيم ومعايير تؤكد على تفضيل الزواج والتبكير فيه لتكوين الأسرة والإنجاب الكبير وجميعها عوامل لها علاقة بمعدل الإنجاب (الذي ينعكس في ارتفاع معدل المواليد في المجتمع المصري) والأفراد يعملون على تلافي التوترات أو مسابرتها بالتوافق مع أحكام القيم والمعايير والمعتقدات وتوجيهاتها ٠٠ ومن هذه التوترات الضغوط على تنشئة البنات، والفصل بين النوعين-الخوف من عدم الزواج-الخوف من عدم القدرة على الحمل والإنجاب-الخوف من التعرض للطلاق أو الهجر ٠٠ الخ.

وفيما يلي سوف نتناول العلاقة بين القيم والمعايير وعلاقتها بالسلوك الإنجابي وبالتالي معدل المواليد:

- أن المجتمع المصري يعيش في ظل محتوى ثقافي يحتوي ضمن مكوناته الرمزية المتنوعة تأكيد على قيمة للزواج وتكوين الأسرة ٠٠ محدد، ومعرفة الحقوق والواجبات المتعلقة بمكانة الزوجة (الأم) في نسق الأسرة وكذلك الزوج (الأب) والدور المتوقع منه وأيضاً مكانات الأولاد والبنات وأموالهم.

وتعكس تكرارات الحياة الزوجية للأفراد بالمجتمع مدى توافق سلوك الأفراد الفعلي خضوعاً لأحكام القيم والمعايير المتعلقة بالزواج ويؤثر توزيع الأفراد حسب الحالة الزوجية وخاصة بالنسبة للنساء في سن الإنجاب ومعدلات الخصوبة والذي يعكسه معدل الخصوبة الخام ومعدل الخصوبة الكلية.

- ولذلك فارتفاع نسبة الأفراد في فئة المتزوجين وكذلك الارتفاع والثبات النسبي في سن الزواج عبر السنوات المتتالية وهما معاً يعكسان ارتفاع نسبي في درجة شيوع التوجيهات القيمة التي تشجع على الزواج وتكوين الأسرة.

- يتزوج الذكور والإناث في مصر سن مبكر نسبياً ويستجيبون للتوجيهات القيمية المشجعة على الزواج في سن مبكرة ٠٠ وبذلك تتزايد فرص تعرض الفتيات للحمل والولادة في سن صغيرة وبالتالي يزداد معدل المواليد، وهناك اعتقاد سائد يتحدد في أن المرأة وظيفتها الأولى إنجاب الأطفال وبالتالي تعتمد المرأة المنزلة العالية المتعلقة بالمكانة التي تشغلها في نسق الأسرة وما يتعلق بها من أدوار من خلال الإنجاب الكبير، ومنزلة المرأة بذلك منبثقة من أداء دورها الإنجابي.

- هناك توجيهات قيمة متعلقة بحجم الأسرة وتوضح في الإنجاب المرتفع للسيدات وتدعم التوجيهات القيمة السائدة بين الأفراد وجهاز المعتقدات يؤثران معاً في السلوك الإنجابي الذي يعكسه معدل ارتفاع المواليد ٠٠ وقد دلت نتائج البحوث أن اتباع تنظيم الأسرة يتم بعد إنجاب عدد كبير من الأبناء وأكد ذلك عادل عازر بأن نسبة من الزوجات في الريف والحضر بدأت استعمال وسائل منع الحمل بعد ولادة الطفل الرابع وهناك من الريفيات مازلن يرغبن في إنجاب عدد متزايد من الأطفال.

- هناك بعض التوترات يعكسها البناء الاجتماعي وتظهر في الأسر عندما تتجيب طفلة إلى الحد الذي يعكسه الغضب والشعور بالخزي وترتبط هذه المشاعر بضرورة العناية والحرص والمراقبة المستمرة لسلوك الفتيات والذي يتضح في التثنية الاجتماعية، ويتضح عند تفرد فرص خروج الفتيات أو التفاعل مع الجنس

الأخر وكذلك الفصل بين الجنسين فى سن مبكرة، وكذلك تفرح الأسر فى الريف والحضر بمولد طفل ٠٠ وهناك حالات تكرر فيها الزوجة الإنجاب لتحصل على طفل ذكر أو طفل آخر حيث أن تكرار ولادة البنات يدفع بعض الأزواج الى الارتباط بزوجة اخرى وترجع أسباب تفضيل الذكور الى انهم القوي الانتاجية والقوة الاجتماعية ونظم التوريث ٠٠ وكذلك توفير الدعم الاقتصادي للأسر فى حالات الشيخوخة، وينشأ التوتر نتيجة الفصل بين الجنسين فى مراحل النمو والأساليب التقليدية المتبعة فى التربية والتنشئة ويمكن إقناع الفتيات بالزواج فى سن مبكرة بسهولة خوفاً عليهن من الزلل وتشويه السمعة والفتاه تفرح فى الزواج للتححر من السلطة الأبوية والتباهي أمام أقرانها بزواجها فى سن صغيرة بمعنى أنها مرغوبة، وكذلك لأن هناك توترات لعدم الزواج أو الزواج فى سن متأخر مما يدفع الفتيات الى الزواج فى سن مبكر حيث كلما تقدمت الفتاه فى السن قلت فرصتها فى الحصول على زوج مناسب ٠٠ وهناك توترات بسبب الجنس تدفع الأفراد الى التبرير فى الزواج حيث تحدد الثقافة تعريفات للرجولة والأنوثة ٠٠ فالزواج هو الوسيلة لإشباع الرغبة الجنسية ولا توجد وسائل بديلة، كما أنه سلوك متوافق مع قيم المجتمع والدليل الواضح على القدرة الجنسية للرجل والمرأة هو الإنجاب، وهناك توترات فى علاقات النسب خاصة بالحمل والإنجاب الأول والمدة التى يستغرقها وخوف الزوجين من العقم، والرغبة فى توثيق الروابط والخوف من الطلاق أو الهجر، فالمعتقد أن الإنجاب يحقق ذلك.

- إن ارتفاع معدل المواليد فى المناطق الحضرية المتخلفة سلوك تعويضى نتيجة للتوترات التى يعكسها البناء الاجتماعى وهى تشير إلى التوافق الزائد لسلوك الأفراد مع التوجيهات وجهاز القيم والمعتقدات المنقولة عبر الأجيال.

هناك توترات يعكسها البناء الاجتماعى وتوجد بدرجة مرتفعة وتبرز التناقض بين الآراء الموافقة على تنظيم الأسرة فى مواقف المقابلات البحثية وبين سلوكهم الإيجابي الفعلى ٠٠ وكذلك فيما يتعلق بالآراء والتفصيلات المرتبطة بالحجم الأمثل من

ناحية وبين سلوكهم الفعلي وينتج عن ذلك الإنجاب المتكرر نظرا لوجود ولا استمرار التوترات بالنسب الاجتماعي.

هناك أيضا توترات تعكسها الأساق الفرعية بالبناء الاجتماعي تلك المتعلقة بالأسرة والزواج والتعليم والصحة والأحوال القانونية المتعلقة بوضع المرأة.

٤- دراسة عن دور العوامل الاقتصادية في التأثير على السلوك الإيجابي للزوجين في مصر (٩، ٢٣ : ٣٨):-

تتعدد العوامل المؤثرة في الخصوبة وتتطور في علاقات متداخلة والعلاقة بين العوامل الاقتصادية والخصوبة إنما تتأثر وتختلف وفقا للدور إلى تقوم به هذه العوامل إلى جوار العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية الأخرى التي تؤثر على الخصوبة.

وتطور النظريات التي حاولت إبراز أهمية العوامل الاقتصادية في التأثير على الخصوبة حول محور أساسي هو ان الزواج والإنجاب يتحددان وفقا لظروف اقتصادية، حيث يرى أيم سميث A. Simth أنه حيث توجد زيادة في عدد السكان وقلة فرص العمل فإن الأحوال الاقتصادية والمادية ستحول دون إقبال الأفراد على الزواج والإنجاب أما إذا توفرت فرص العمل بكثرة تفوق الارتفاع في الكثافة السكانية فإن أجور الأفراد ترتفع وتحسن تبعا لذلك حالتهم الاقتصادية ويقدمون على الزواج والإنجاب . وهكذا إلى ان تعود الحالة السكانية إلى مرحلة التوازن.

أما كنان Cannan (نظرية الحجم الأمثل للسكان) ، كار سوندرز Carr-Sanders يران أن جهاد الإنسان الدائم للوصول بعدده إلى الحجم الأمثل والذي يتحقق فيه بلوغ الناتج المتوسط أقصاه، ويرتبط ذلك من وجهة نظر جيني S.Gini بتطور الأنماط البنائية فيختلف هذا المتوسط في ظل الاقتصاد الرعوي عنه في ظل الاقتصاد الزراعي والصناعي، ففي كل مرحلة من هذه المراحل يرتفع الحد الأقصى لمتوسط الناتج الفردي وبالتالي يرتفع الحجم الأمثل للسكان.

ويري روبنسون Robinson أن الخصوبة تتحدد عن طريق ما يتخذه الأباء من قرارات بشأن إنتاج الأطفال، واتخاذ القرار هنا مبنى على عملية موازنة اقتصادية بين التكلفة والعائد منها، ومقارنة بنواحي الأنفاق الأخرى فى الحياة والتي يتعارض الحصول عليها مع وجود أطفال.

ويوضح سيدنى كونتز S.Contz أن الخصوبة تتأثر بمقدار العمل المطلوب، فتحدد فرص العمل المتاحة معدلات الزواج والإنجاب وتتحدد أيضا بنوع العمل المطلوب فزيادة الطلب على العامل غير الماهر قد تؤدي إلى ارتفاع الخصوبة والعكس نظرا لما يتطلبه العمل من عماله ماهرة، و من تكاليف باهظة لا تستطيع الأسرة معها الأنفاق على عدد كبير من الأطفال الذين نعدم للحياة المهنية . . . وبذلك فقلة أبناء دوى الدخول المرتفعة ترجع إلى نوع المهن التي يمارسونها والتي تتطلب إعدادا طويلا وتكاليف كبيرة، وتتأثر الخصوبة بتغيير وظائف الأسرة الاقتصادية إذ هي فى المجتمعات الزراعية وحدة إنتاجية تحتاج إلى الأيدي العاملة الكثيرة بينما هي فى المجتمعات الصناعية وحدة استهلاكية مما أدى إلى فقدان الأطفال لقيمتهم الاقتصادية وبالتالي انخفاض الخصوبة وساعد على ذلك خروج المرأة إلى العمل ومشاركتها فى الإنتاج خارج المنزل مما يتعارض معه كثرة الإنجاب الذى يفقدها بعض الأجر الذى تنقضاءه.

والعلاقة بين مهنة الزوج والخصوبة تبين ان ترتيب المهنة بالنسبة

للخصوبة كما يلي:-

- | | |
|-----------------------------------|-----------------------------|
| (١) أصحاب المهن الفنية. | (٢) أصحاب المهن الإدارية. |
| (٣) أصحاب المهن التجارية | (٤) العمال والفنيين. |
| (٥) عمال النقل والمواصلات. | (٦) عمال الخدمات |
| (٧) عمال للزراعة والصيد والتعدين. | (٨) مهن غير محددة وبدون عمل |

وهناك دراسات قد أكدت على بعض العوامل التي لها علاقة بالخصوبة

ومنها:-

- أن الربيعيون يفضلون الزواج المبكر نظرا للظروف الاقتصادية التي يعيشونها واعتقادهم بأن كثرة الأيدي العاملة في الأسرة يزيد من دخلها.
 - كما أن زواج الإناث المبكر يجنب الانحراف ويخفف من أعباء الأسرة الاقتصادية.
 - أن هناك علاقة إيجابية بين الدخل والمهنة والتعليم والخصوبة، فمع ارتفاع مستوى الدخل والتعليم يقل حجم الأسرة فتتغير قيمة الأبناء من عائلتين إلى معالين وتتغير قيمة الزوجة من مصدر للإنجاب إلى معين اقتصادي ويزداد تطلع الزوجين إلى مستوى معيشي مرتفع يتنافى مع الحجم الكبير للأمره والعدد الكبير من الأبناء.
- وبذلك نستطيع أن نستخلص أن هناك عوامل اقتصادية لها علاقة بالخصوبة

منها:-

- الحالة العمالية (المهنية) وكما سبق أن أوضحنا في ترتيب المهن بالنسبة للخصوبة بحيث تتضمن نظام العمل - الإجازات والرغبة في تغيير العمل والمستقبل للوظيفي في العمل . الخ.
 - الحالة التعليمية: بالنسبة للزوج والزوجة والأولاد والشهادات الحاصل عليها كل منهم.
 - الدخل والاستهلاك: كميته ومصادره - الفائض منه أو العجز فيه - أوجه الأنفاق والاستهلاك.
 - السكن والإقامة: نوع السكن - قيمة الإيجار - عدد الحجرات - الكهرباء والمياه.
- كل هذه العوامل مجتمعة فيما يسمى بالعوامل الاقتصادية لها تأثير على الخصوبة بالإضافة إلى تأثير العوامل الأخرى الاجتماعية والثقافية والنفسية.

ومن العرض السابق يتبين أن الخصوبة العالية في المجتمع المصري تتأثر بمجموعة من العوامل وتتلور في علاقات متداخلة وبذلك فالخصوبة تتأثر وتختلف وفقا للدور الذي يقوم به كل عامل بجوار العوامل الأخرى المؤثرة والتي تتمثل في

المعتقدات الدينية والقيم والمعايير والبناء الاجتماعي والعوامل الاقتصادية في المجتمع، وإذا أردنا أن نعمل من أجل تخفيض معدل الخصوبة فعلينا أن نأخذ في الاعتبار تلك العوامل مجتمعة حتى يمكننا التوصل إلى انسب البرامج وأكثرها ملائمة للحد من ارتفاع معدل المواليد.

رابعاً: الآثار المترتبة على المشكلة السكانية:-

إن المشكلة السكانية تعنى الزيادة السكانية وبصفة أساسية في العالم الثالث حيث يعيش ثلاث أرباع سكان العالم، والزيادة السكانية تستحضر صور الأطفال المصابين بسوء التغذية ويحتضرون، وعشوائيات تتزايد، وزيادة التصحر، ودائرة لا تنتهي من الفقر والمرض والجهل والفوضى الاجتماعية والسياسية، ويعتبر النمو السكاني الذي يصاحبه ضعف في التخطيط الصناعي وتدمير للبيئة تهديداً لاستمرار الحياة على مستويات مقبولة في المستقبل (١٥٥،٣٣).

والمشكلة السكانية تمس حياة الانسان اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وثقافيا وأمنيا، وتؤثر فيها تأثيرا مباشرا، خاصة وأن زيادة السكان من شأنها أن تؤثر على مقدرات المجتمع وموارده، وعدم القدرة على رفع مستوى المعيشة وتوفير الحياة المستقرة المزدهرة للمواطنين (١٢٤،٣٤).

وإذا كان السكان يزدون بطريقة أسية فإن استهلاكهم لكل شئ على سطح الأرض يزيد بطريقة أسية أيضا (١٣٧،٣٥) لذلك فحجم السكان يؤدي إلى انشغال الدولة بإطعام سكانها، والتركيز على الصناعات الاستهلاكية، والذي يفوت عليها الفرص في توجيه استثماراتها نحو الصناعات الثقيلة، وكذلك استنفاد المصادر الطبيعية (١٩١،٦).

ولقد أصبح التضخم السكاني بسبب خلل التوازن بين موارد الدولة وحاجات السكان فيها وكلما اتسعت الفجوة انخفض مستوى المعيشة وتدنّى بالنسبة للفرد والأسرة وبالتالي ينحدر المستوى الاجتماعي إلى مزيد من التخلف وعدم القدرة على الانتاج نتيجة تدنى خصائص السكان فتتفاقم المشكلة (٢١،٢٢).

والنتيجة الحتمية للزيادة السكانية السريعة ان قصرت فترات تضاعف السكان وأصبحت في الفترة الأخيرة كل ٢٨ سنة، وينعكس هذا النمو المتريخ على تركيب السكان في المجتمع المصري فاصبح:-

- ٤٠% من السكان تحت سن ١٥ سنة.

- ٥٠% من السكان بين سن ١٥ و ٦٤ سنة.

- ١٠% من السكان فوق ٦٤ سنة.

ومعنى ذلك ان القطاع القادر على العمل لا يزيد عن ٥٠% من عدد السكان

(٢٣،٢٢).

ولذلك فنصف عدد السكان غير منتج، وإذا أضفنا أن نصف العدد المنتج تقريبا من النساء والكثير منهن لا يعملن في وظائف ومهن بأجر لانشغالهن بتربية الاطفال والخدمات المنزلية أو لأنهن أميات لا تتوافر لهن فرص العمل، فذلك يعنى أن نسبة المعالين متزدا كثيرا وهكذا ارتفعت نسبة الإعالة في مصر إلى ٣٧% (١٥،١٨).

ويؤدى الانفجار السكاني العشوائي والتزايد غير الموجه، والذي لا يقترن غالبا باستغلال أمثل للقوى البشرية المتزايدة إلى تأثير سلبي على التنمية حيث يؤدي إلى مشكلات متعددة في المجالات المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو الإدارية أو السياسية... الخ، ومن أهم هذه المشكلات الناجمة عن الزيادة السكانية ما يلي:- (٥، ١١٠ : ١١٣):-

١- تتبعل الزيادة السكانية كل زيادة في الانتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول.

٢- تستنزف مصادر الثروة الطبيعية مع إمكانية نضوب بعضها نتيجة عدم مساهمة هذه الثروة لمعدلات التزايد السكاني، فالطبيعية ضئيلة وموارد الأرض محدودة، سواء في المجالات الزراعية أو المياه الجوفية أو الثروة المعدنية... الخ.

٣- تؤثر على مستوى المعيشة وتساهم في خفض متوسط الدخل الفردي وتحصد من نصيب الفرد في الثروة الطبيعية والعائد الصناعي.

٤- يؤدي التزايد السكاني العالي الذي لا يواكبه غالباً تزايد فسي الثروات الطبيعية والإنتاج البشري المناسب إلى حدوث مجاعات، وتزداد حدة تأثير هذا العامل حينما تساهم العوامل الطبيعية غير المواتية في ذلك مثال ذلك المجاعة التي تعرض لها بعض البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة نتيجة ما حل بها من جفاف.

٥- زيادة المشكلات والتأثير السلبي على مستوى الخدمات المختلفة سواء التعليمية أو الصحية أو الترفيهية... الخ، مما يؤدي إلى صعوبات معيشية وضغط على أوجه الحياة بالمجتمع في المجالات المختلفة سواء في مجال الإسكان والمرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات ومياه الشرب والاتصالات والصرف الصحي... الخ وهو ما يترتب عليه مشكلات أخرى تتمثل في البطالة وارتفاع نسبة الإعالة وزيادة معدلات الجريمة والجناح والأمراض الاجتماعية المختلفة... الخ.

٦- تساهم الزيادة السكانية في ارتفاع درجة تلوث البيئة، والذي يأخذ صور مختلفة منها تلوث الهواء والماء وتلوث التربة للزراعة.

٧- تكثف السكان في المدن الناجم عن تزايد أعدادهم والاتجاه نحو الهجرة من الريف إلى الحضر يؤدي إلى زيادة نسبة الضوضاء التي أصبحت تهدد الصحة والسعادة البشرية ومعدلات تنمية المجتمع.

والمجتمع المصري يعاني من آثار الإفراط السكاني الذي لا يتناسب معدلاته مع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتلك الحالة تؤدي بالتعبية إلى انخفاض مستوى المعيشة للمجتمع وللأسرة وللأفراد (١٨٥،٣٦).

فالمسألة السكانية في مصر لها أكثر من بعد وأكثر من جانب فلها بعدها الكمي للخاص بالجوانب الكمية المتمثلة في زيادة المواليد وزيادة الوفيات وزيادة الهجرة، وجانب كفي يتمثل في خصائص السكان لا الديموجرافية فحسب وإنما الاجتماعية التي يمكن أن تكون أو لا تكون حافزا ميسرا للتنمية ومنها على سبيل

المثال ارتفاع نسب الأمية، انخفاض أعداد السكان النشطين اقتصاديا واعتلال الصحة، وخلل التوزيع الجغرافي بمستوياته القاعدية والإقليمية (٣٧، ٢٥٤).

وهناك علاقة مباشرة بين السكان والمشكلة السكانية، فأفضل الاساليب لقياس الراحة النفسية للفرد هو مستوى الدخل الفردي، وثمة حقيقة هي أنه كلما قل عدد الأفراد ازداد الدخل الفردي ارتفاعا، ويمكن أن يكون للنمو الديموجرافي في حالات محددة وإلى درجة معينة تأثير على النمو الاقتصادي، ويمكن أن يكون للنمو الديموجرافي حافزا للنمو الاقتصادي، ولكن في أغلب الأحيان وبصفة خاصة في الدول المتخلفة يمثل عبئا خطيرا للغاية من حيث أثره على التكوين الرأسمالي، فالموارد القليلة المتاحة تستخدم في الاستهلاك بهدف تغذية الناس الذين يتزايد عددهم على حساب الدخل الفردي (٣٨، ٩٧).

والعلاقة بين السكان والتنمية علاقة وثيقة، وتختلف المجتمعات فيما بينها وفقا لمدى التوازن أو الاختلال في هذه العلاقة، فبعض المجتمعات تتوفر لها الموارد الطبيعية والإمكانات ولديها القدرة على استثمارها الاستثمار الأمثل لتحقيق معدلات تنموية تفوق معدلات النمو السكاني، وقد حققت هذه المجتمعات مستويات معيشية مرضية لسكانها، وأنها بحاجة إلى مزيد من السكان لاستثمار مواردها وإمكاناتها المتاحة وبالتالي تضع الحوافز لتحفيز سكانها على زيادة معدلات نموهم، بينما هناك مجتمعات أخرى تتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني بما يفوق معدلات التنمية حيث تعاني من ندرة الموارد الطبيعية والإمكانات الممكن استثمارها لتحقيق التنمية وبالتالي فهي تضع الحوافز لتحفيز سكانها على خفض معدلات نموهم لأنها تعاني من اختلال وعدم توازن بين النمو السكاني ومعدلات التنمية.

والمسكان يمثلون المتغير الحيوي لعملية التنمية، فهم محورها وجوهرها ومضمونها والمستهدفون منها، لذلك فأي تغيير في البناء الديموجرافي للمجتمع يؤدي إلى حدوث تغييرات هيكلية ووظيفية ذات انعكاس مباشر على خطط وبرامج ومشروعات التنمية .

فالسكان هم الموارد البشرية التي يقع على عاتقهم مسئوليات إحداث التغيير وتحقيق التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أن مسئولية التنمية هي إعداد الموارد البشرية علمياً وثقافياً وصحياً واجتماعياً. بحيث يمكن تكوين القوى العاملة الماهرة، والأوفر إنتاجاً والأيسر مرونة على الحركة والعمل في مختلف قطاعات النشاط في المجتمع بما يحقق إمكانية استثمارها الاستثمار الأمثل للنهوض بالمجتمع. (تنمية الموارد البشرية).

والسكان أيضاً هم المستهدفون من عمليات التنمية، فالتنمية في مفهومها المعاصر تنمية بشرية، والتي تعني "بتوسيع اختيارات الناس وزيادة قدراتهم من تكوين رأسمال اجتماعي يمكن من تلبية حاجات الأجيال الحاضرة بأكبر قدر من العدالة بدون إهدار فرص إشباع حاجات الأجيال القادمة (١٢،٣٩) لذلك فخطط التنمية بما تتضمنه من برامج ومشاريع تستهدف مقابلة وإشباع احتياجات سكان المجتمع وتحقيق مستوى معيشي مناسب لهم عن طريق ما توفره من خدمات تعليمية وثقافية وإسكانية وصحية والسكانية واجتماعية... وغيرها من الخدمات التي تحسن مستوياتهم المعيشية وكذلك تزيد من قدراتهم على العمل والعطاء.

"ولقد أصبح الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وجزأ لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، والإنسان هو المحور الرئيسي للتنمية، في حين أن التنمية تبصر التمتع بجميع حقوق الإنسان، ولا بد من تحقيق التنمية حتى يمكن أن تلبى بإنصاف الحاجات السكانية والإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة" (١٣،٤).

وهناك علاقة تأثير متبادل بين الزيادة السكانية والتنمية بمعنى أن الحد من زيادة السكان يدعم جهود التنمية في رفع المستوى العام للمعيشة كما وأن تقدم جهود التنمية يؤدي إلى نجاح برامج خفض الخصوبة السكانية، ومن ثم الزيادة السكانية، مما يؤكد على ضرورة جعل السياسة السكانية جزءاً مكملاً لخطط التنمية القومية الشاملة حتى لا تتبلع أي زيادة سكانية أولاً بأول عوائد الجهود التنموية (٣٠،٤٠).

فالنمو السكاني المتريخ يمثل معوق من معوقات التنمية، وتزايد هذا النمو السكاني معناه عزلة كل مجهود إيجابي للتقدم في أى مجال من مجالات التنمية، بل من شأنه إجهاض كافة الجهود التنموية وتبيد فرص تحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة، حيث أن للزيادة في عدد السكان معنى زيادة في الأطفال دون سن العمل مما يؤدي إلى زيادة متوسط الإعالة في المجتمع خلال فترة زمنية، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة لصعوبة توفير وإتاحة فرص العمل بالإضافة إلى حاجة أولئك الأطفال للعديد من الخدمات الصحية والتعليمية... وغيرها وقد تؤدي خطط التنمية وما تتضمنه من برامج ومشاريع إلى مواجهة الآثار الناجمة عن المشكلة السكانية واستعمالها من خلال توفير فرص عمل جديدة وكذلك توفير الخدمات المختلفة التي تشبع احتياجات أفراد للمجتمع... إلا أن هذه الجهود للتنمية لا تتضح آثارها على المجتمع في ظل استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني.

فالاتجاهات السكانية ترتبط بشكل وثيق بجميع نواحي التنمية وخاصة الاقتصادية منها والتي تنعكس على مشكلات الوضع الاقتصادي والاجتماعي مثل الادخار والاستثمار... وغيرهم وحيث أن النمو السكاني كما يترجمه الاقتصاديون عبارة عن نمو الاحتياجات من وسائل الإشباع من سلع وخدمات فإذا لم يقابل هذا النمو نموًا في إمكانيات الإنتاج بحيث يمكن فعلاً زيادة الإنتاج بصورة تكفي لسد الاحتياجات المتزايدة لزدادت حدة المشكلة الاقتصادية، وهذا يعنى أنه لو حدثت وازدادت الإعداد السكانية في مجتمع ما بمعدل مرتفع واستمر لفترة من السنوات ولم يقابله زيادة في الإنتاج في هذا المجتمع فإن المشكلة الاقتصادية تتفالم في حدها وتسوء الأحوال المعيشية وهذا ما سوف نركز عليه في النقاط التالية التي توضح تأثير الزيادة السكانية على تفالم المشكلة الاقتصادية (٤١، ٥٠ : ٥١) :-

١- الأفاق الحكومي على الخدمات:-

مما لا شك فيه أن هناك زيادة في المبالغ المخصصة للخدمات من جملة الأفاق القومي وهو من الأمور التي تمكنها الزيادة السكانية، لذلك فإن جزءاً كبيراً

من ميزانية الدولة يخصص لهذه الخدمات ٠٠٠ مما يحد من فرص التوسع فى الأنفاق على النواحي الإنتاجية الأخرى- جوانب الإنتاج- التى تهدف إلى زيادة الناتج القومي، وبالتالي الارتفاع بمستوى معيشة أفراد الشعب.

٢- الاستهلاك المحلى:-

أن ما يحدث الآن بسبب سرعة النمو السكانى وقصور الموارد والإمكانيات عن ملاحقة هذه السرعة مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة ويلاحظ أن النمو السكانى الكبير قد صاحبه تزايد واضح فى الطلب على السلع الاستهلاكية مثل: الطعام والشراب والسكن والخدمات الصحية والتعليمية ٠٠ وغيرهم، وحيث أن الإنتاج المحلى من هذه السلع لا يكفى فلن أسغارها أخذت فى الارتفاع مما اضطر الاقتصاد القومى إلى تخصيص جانب من مولده من العملات الصعبة لاستيراد هذه السلع الاستهلاكية بدلا من توجيه هذه العملات لاستيراد السلع الإنتاجية.

ولقد اتضح أن إنتاج مصر من الغذاء لا يكفى لسد الاحتياجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لسد النقص منذ الخمسينيات مثل استيراد القمح والذرة واللحوم والألبان ومنتجاتها والشاي ٠٠ الخ ٠٠ وقد ارتفعت قيمة الواردات من ٥٠,٤ مليون سنويا فى الفترة من (١٩٧٠-١٩٧٣) إلى أن وصلت اعتمادات استيراد السلع الغذائية فى عام ١٩٧٨ إلى حوالى ١٢٠٠ مليون جنيه.

وهذا يبين المشكلة الغذائية فى مصر والمرتتبة على الزيادة السكانية السريعة.

٣- الادخار والاستثمار:-

لأن الأفراد نوى للدخول المنخفضة أقل قدرة على الادخار من الأفراد نوى للدخول المرتفعة ٠٠ فأصحاب الدخل المنخفضة يحتاجون إلى إنفاق كل دخلهم على النواحي الاستهلاكية الضرورية ولا يستطيعون القيام بعملية الادخار ٠٠ ونظرا لأن الزيادة السكانية مرتفعة والدخول لا تزيد إلا بمعدلات ضئيلة وبذلك تتخفض حجم المدخرات القومية- فارتفاع نسبة الأطفال إلى العاملين يؤدي إلى تبيد جانب من دخل

الأسرة في تربية الأطفال وإشباع احتياجاتهم وبالتالي تعجز عن الادخار وعن تمويل الاستثمارات وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة المديونية مما يتقل الاقتصاد القومي بالديون وأقساطها وفوائدها.

٤ - الدخل القومي والدخل الفردي :-

إن العلاقة التي تربط بين نمو الدخل القومي ونمو السكان مسألة أساسية في الدراسة الاقتصادية وهي مسألة يبرزها الواقع الملموس في الدول المزدهمة بالسكان والتي لا ينمو فيها الدخل القومي تبعاً لذلك إلا بمعدلات ضئيلة وبطء ملحوظ، ومن الملاحظ أن نصيب الفرد من الدخل القومي في مصر قد قل مع زيادة معدلات النمو السكاني إذ أن زيادة هذه المعدلات من السكان قد ترتب عليه اختلال التوزيع العمري للسكان حيث يتواجد أعداد كبيرة من المعالين (المستهلكين) على حساب الفئات المنتجة في هذا المجتمع، وهذا يعني أن دخول العاملين قد وزعت على عدد كبير من الأُنفس حيث أن رب الأسرة ينفق دخله على تربية أبنائه وسد احتياجاتهم المختلفة وبذلك فهما زاد دخل رب الأسرة لا يزداد نصيب الفرد من هذا الدخل.

وعلى الرغم من أن هناك تزايد في الدخل القومي في جملته إلا أن هذه الزيادة في سباق مع الزيادة السنوية للسكان مما أدى إلى الثبوت النسبي لنصيب الفرد من الدخل بل وقد ينخفض في بعض الأحيان وذلك انعكاس لانخفاض الانتاجية، وقد نشأ هذا الانخفاض مع النمو السكاني المتراد بشكل يلتهم معدلات الدخل القومي في ظل موارد اقتصادية محدودة.

والنمو الاقتصادي الشامل ليس هدفاً في حد ذاته ولكننا نعهده غاية أساسية لأن التنمية المتقدمة توفر المزيد من العمالة وترفع مستوى الدخل الفردي، وتزيد عدد المدارس والمستشفيات وتحسن مستويات التعليم والصحة العامة فالهدف الذي نسعى إليه ليس تكوين الجماعات الضخمة الجائعة بل العدد الأقل من الأفراد الذين يتمتعون بمستوى تقني أفضل وبصحة أقوى توفر لهم السعادة (٣٨، ٩٨).

ومن المؤكد أن النمو السكاني السريع في مصر أدى إلى انخفاض الخصائص السكانية من حيث الصحة والتعليم والإسكان والغذاء والخدمات وفرص العمل (٢٥،٢٢).

وفيما يلي سوف نناقش بإيجاز مختلف المشكلات المجتمعية التي يعانيها المجتمع المصري والناجمة عن تفاقم المشكلة السكانية على النحو التالي:-

(١) الغذاء:-

تكور المشكلة السكانية في مصر أساساً حول الخلل بين حاجات السكان والموارد الطبيعية المتاحة، وتأتي الموارد للزراعية- وهي المصدر الرئيسي الأول للغذاء- في مقدمة الموارد أهمية وكذا مصادر المياه والتربة الخصبة الصالحة للزراعة وكلاهما عصب الزراعة وإنتاج الغذاء (١،٢٢).

ونتيجة للتزايد السكاني السريع مع محدودية التربة الزراعية الخصبة الصالحة للزراعة ومحدودية نصيب مصر من المياه فقد تناقص نصيب الفرد من مساحة الأرض المنزرعة ومن المساحة المحصولية بشكل ملحوظ.

والجدول التالي يوضح السنوات وإجمالي عدد السكان ومساحة الأرض
المنزعة والمحصولية ونصيب الفرد منها (٤،٢٢):

السنة	عدد السكان بالمليون	مساحة الأرض المزروعة بالمليون فدان	المساحة المحصولية بالمليون فدان	نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالمليون	نصيب الفرد من المساحة المحصولية بالمليون
١٨٠٠	٢،٥٠	٢،٠٠٠	٢،١٠	٠،٨٠	٠،٨١
١٨٢٣	٢،٥٠	٢،٣٠٠	٢،٢٠	٠،٨١	٠،٨٢
١٨٩٧	٩،٧٠	٤،٩٠٠	٦،٧٠	٠،٥٣	٠،٧١
١٩٠٧	١١،١٩	٥،٢٧٠	٧،٥٩	٠،٤٨	٠،٦٧
١٩١٧	١٢،٧١	٥،٣٠٠	٧،٧٢	٠،٤١	٠،٦٠
١٩٣٧	١٥،٩٢	٥،٣١٠	٩،١٣	٠،٣٣	٠،٥٣
١٩٤٧	١٨،٩٦	٥،٧٦٠	٩،١٣	٠،٣١	٠،٤٨
١٩٦٠	٢٦،٠٠	٥،٩٠٠	١٠،٣٠	٠،٢٩	٠،٣٣
١٩٧٠	٣٦،٢٠	٦،٠٠٠	١٠،٩٠	٠،١٥	٠،٢٣
١٩٧٨	٤٠،٠٠	٦،٣٠٠	١٢،٢١	٠،١٦	٠،٢٤
١٩٩٠	٥٦،٠٠	٧،٠٠٠	١٣،٠٠	٠،١٢٥	٠،٢١
١٩٩٥	٦٠،٠٠	٧،٦٠٠	١٤،٠٠	٠،١٥	٠،٢١

ويوضح من قراءة الجدول أن التزايد المستمر في عدد السكان أدى إلى التناقص
المطرد في نصيب الفرد من المساحة المنزعة وكذلك تناقص نصيب الفرد من المساحة
المحصولية وذلك يعكس تأثير المشكلة السكانية على مشكلة الغذاء.

ويوضح الجدول التالي تطور مساحة الأرض المنزعة فمحا وحجم الإنتاج
والاستهلاك (٧،٢٢):-

السنة	المساحة المزروعة فمحا بالمليون	إنتاج الفصح بالطن	الاستهلاك الفصح بالمليون	نسبة الاستهلاك
١٩٥٠	١٤٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	%١٠٠
١٩٦٠	١٤٥٦٠٠٠	١٣٠٥٠٠٠	٢٧٧٤٠٠٠	%٥١
١٩٧٠	١٣٠٥٠٠٠	١٥٥١٠٠٠	٤٧٣١٠٠٠	%٣٢،٨
١٩٨٠	١٣٢٦٠٠٠	١٧٩٦٠٠٠	٧٤١٨٠٠٠	%٢٤،٢
١٩٩٠	٢٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	%٤٠
١٩٩٥	٢٦٠٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	%٤٥

يتضح من الجدول السابق أنه حتى عام ١٩٥٠ كان يتحقق الاكتفاء الذاتي من إنتاج القمح أي أنه كان يكفي لاحتياجات واستهلاك سكان المجتمع ويتوالى السنوات وانفراد التزايد السكاني بات هناك عجزاً وعدم لكتفاء من إنتاج القمح حيث أن متطلبات الاستهلاك فاقت ما ينتج من القمح وبالتالي اضطرت الدولة لاستيراد القمح والدقيق فضلاً عن السلع الغذائية الأخرى لسد احتياجات الأعداد المتزايدة من سكان المجتمع.

والجدول التالي يوضح تطور حجم الاستيراد من محصول القمح خلال ٢٠

عاماً (٨٠،٢٢):

السنة	قيمة المستورد من القمح	قيمة المستورد من الدقيق
١٩٧٠	٢٠.٦ مليون جنيه	٨.١ مليون جنيه
١٩٨٠	٣٠.٨.٩ مليون جنيه	٧١.٧ مليون جنيه
١٩٩٠	٥٧١.٩ مليون جنيه	٢٣٠.٠ مليون جنيه

يوضح الجدول السابق الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة وتزايدها المطرد بتزايد السكان لاستيراد القمح والدقيق فقط، فضلاً عن استيراد السلع الغذائية الأخرى مما كلف ميزانية الدولة الكثير والذي كان من الممكن أن يوجه كاستثمارات في خطة للتنمية، وبذلك يتضح تقادم مشكلة العجز الغذائي كنتيجة للتزايد السكاني السريع.

(٢) للتعليم

التعليم من العوامل الرئيسية التي تهيئ المجتمع لاستيعاب أساليب التكنولوجيا وطرق الإنتاج الحديثة مما يساعد على دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي، كما أنه من المتغيرات الأساسية في بناء السلوك واتجاهات الفرد نحو القضايا المختلفة التي يتعرض لها المجتمع (٣٠،٢٢).

ولقد ساعد نمو السكان في الحضر على ارتفاع كثافة الفصول، وتعدد الفترات الدراسية في المبنى الواحد ٠٠. ويعنى ذلك أن الحالة التعليمية قد تأثرت بشكل مباشر بزيادة السكانية، مع الأخذ في الاعتبار أن الدولة تبني ثلاث مدارس كل يوم ومع ذلك

لا تستطيع موارد الدولة أن توفر مكاناً لكل طفل في سن الإلزام رغم أنه بحكم الدستور لا بد من توفير فرص التعليم لكل طفل (٣٥،١٨).

والتزايد السكاني يتضمن تخصيص جزء كبير من الموارد للاستهلاك كان يمكن توجيهه لتعليم الناس وللاستثمارات وهذا التزايد يمثل بالنسبة لغالبية البلاد عبئاً رئيسية (٩٨،٤٨).

(٣) الصحة :-

الصحة عنصر أساسي في تقدم المجتمع وتبعي الحكومات دائماً إلى بناء الفرد السليم، إذ أن تحسن الحالة الصحية للسكان يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية وهو الأمر الذي ينعكس مباشرة على خطط التنمية في مختلف مجالاتها (٣٠،٢٢).

والإنسان يحتاج للخدمات الصحية في مراحل حياته المختلفة، وزيادة السكان تشكل ضغطاً على الخدمات الصحية مما يؤدي إلى تكفي الأوضاع الصحية خاصة في الريف والأحياء العشوائية في المدن، ومما يضاعف من تكفي المستوى الصحي ضائقة متوسط دخل الفرد وقلة الوعي الصحي وانتشار الأمية (٢٥،١٨).

(٤) الإسكان :

تعتبر مشكلة الإسكان من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري نتيجة للتزايد السريع في نمو السكان ، وتعاني مصر عجزاً صارخاً في عدد الوحدات السكنية المطلوبة، ويقدر هذا العجز بنحو مليون وحدة سكنية، وما زال نصيب المواطن من مساحة السكن أقل من ٦ متر مربع في المتوسط بالإضافة إلى تكفي خدمات المرافق من مياه الشرب النقية والصرف الصحي خاصة في الريف والأحياء العشوائية في الحضر مما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية تؤثر على شتى جوانب الحياة (١٨، ٣٨ : ٣٩).

(٥) العمل والعمالة :-

يعتبر التزايد المستمر في عدد سكان مصر من أهم الأسباب التي تكمن خلف إيجاد وتفاقم مشكلة البطالة (٥٢،٢٢).

وبالنسبة لحجم قوة العمل فقد زادت من حوالي ٧ ملايين عام ١٩٤٧ إلى ٧،٨ مليون عام ١٩٦٠ وذلك بمعدل سنوي مقداره ٠،٨% ثم زادت إلى ١١،١ مليون عام ١٩٧٦ بمعدل سنوي مقداره ٣،٢% في الفترة بين التعدادين الأخيرين.

وعند المقارنة بين نمو قوة العمل في الريف والحضر تلاحظ أن معدل النمو في المناطق الحضرية أعلى منه في المناطق الريفية (٣،٦% مقابل ١،٣%) كما أن معدل نمو قوة العمل من الإناث أعلى من معدل نمو قوة العمل من الذكور (٢،٩% للإناث مقابل ٢،١% للذكور)، وظلت النسبة المئوية للأفراد دون النشاط الاقتصادي إلى إجمالي السكان ثابتاً عند القيمة ٣٠% في سنتي ١٩٦٠، ١٩٧٦ وقد وصل معدل النشاط الاقتصادي للذكور ٥٤% في عام ١٩٧٦ بينما وصل إلى ٥٠،٥% بالنسبة للإناث ٠٠٠. وبذلك نجد أن مجموع الأفراد في قوة العمل تعتبر هي الفئة العائلة لمجموع الأفراد خارج قوة العمل ٠٠. وتعتبر نسبة الإعالة في مصر مرتفعة إذ تصل إلى أكثر من ٣٥٠% عام ١٩٧٦ وهذا يعني أن كل فرد من قوة العمل المنتجة يعول ٣،٥ من الأفراد بالإضافة إلى نفسه (٤٢، ٧٥ : ٨١).

ونظراً لتزايد عدد السكان بصفة مستمرة فإن نسبة السكان أقل من ١٥ سنة هي الشريحة التي تدخل سوق العمل باستمرار قد تزايدت من حوالي ١٥ مليون سنة ١٩٧٦ إلى ١٩،٤ مليون نسمة ١٩٨٦، وإلى ٢١،٦ مليون نسمة عام ١٩٩١ وكان يتوقع أن تصل إلى ٢٣،٥ مليون عام ١٩٩٦، وإلى ٢٥ مليون عام ٢٠٠١، وهذا علاوة على تزايد السكان في سن العمل ١٥-٦٤ عام من حوالي ٢٠،٤ مليون عام ١٩٧٦ إلى ٢٦،٧ مليون عام ١٩٨٦ إلى ٣٠،٤ مليون عام ١٩٩١ وسوف تصل إلى ٣٤،٩ عام ١٩٩٦ وإلى ٤٠،٢ عام ٢٠٠١ (٥٣،٢٢).

ولقد زادت قوة العمل من ١١٠٩٢ ألف نسمة عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٧٨٢٧ ألف نسمة عام ١٩٩٨/٩٧ وارتفع معدل النشاط (نسبة قوة العمل إلى عدد السكان) من ٢٦,٣٩% عام ١٩٨٢/٨١ إلى معدل بلغ نحو ٢٩,٣% عام ١٩٩٨/٩٧ وزاد عدد المشتغلين من ١٠٥٢٢ ألف مشتغل عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٦٣٤٤ ألف مشتغل عام ١٩٩٨/٩٧ بمتوسط معدل نمو سنوي ٢,٧٩% (٤٣, ٧٦ : ٧٧).

وتوضح الإحصائية التالية قوة العمل وعدد المشتغلين والمتعطلون بالألف خلال السنوات المختلفة (٧٩,٤٣):

السنة	قوة العمل	المشتغلون	المتعطلون
١٩٨٢/٨١	١١٠٩٢	١٠٥٢٢	٥٧٠
١٩٨٧/٨٦	١٢٩٥٦	١١٩٩٨	٩٥٨
١٩٩٢/٩١	١٥٩٤١	١٤٧٤٢	١٢٩٩
١٩٩٧/٩٦	١٧٣٥٨	١٥٨٢٥	١٥٣٣
١٩٩٨/٩٧	١٧٨٢٧	١٦٣٤٤	١٤٨٣

ومن ثم فإن سوق العمل في مصر يعاني من زيادة مستمرة في العرض تفوق امكانيات الطلب المرغوب فيه، فلقد وصلت نسبة المتعطلين عام ١٩٨٦ إلى ١٠,٨% من إجمالي السكان ١٥ سنة فأكثر علما بأن نسب البطالة تختلف وبشدة بين فئات المجتمع المختلفة حيث تزيد بين الإناث عن الذكور وبين أصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة وتقل بالنسبة للأمينين (٥٤,٢٢).

وتضغط المشكلة السكانية على سوق العمل حيث أن المطلوب من الدولة أن توفر ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنويا، ولما كانت فرصة العمل الواحدة تكلف الدولة حاليا ٥٠ ألف جنيه في المتوسط فإن توفير هذه الفرص يفوق موارد الدولة ومع النمو السريع يزيد طالبو فرص العمل عاما بعد آخر ٠٠. ويترتب على ذلك انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة (٤٠,١٨).

خامساً: المدخل المقترحة لمواجهة المشكلة السكانية:-

المشكلة السكانية تعتبر قضية اجتماعية اقتصادية سياسية، وقومية البرامج لمواجهةها تتحقق من خلال خفض معدلات المواليد والارتقاء الكيفي بمستوى الأسرة وزيادة قدرة المجتمع على مواجهة المشكلة بالعمل على الوصول إلى توازن التكم بين معدلات النمو السكاني والتنمية الشاملة بخفض معدلات النمو السكاني (٤٤، ٧٦).

وهناك مدخلين أساسيين متكاملين لمواجهة المشكلة السكانية هما:-

المدخل الأول: تنظيم الأسرة.

المدخل الثاني: التنمية الشاملة.

وفيما يلي سوف نعرضهما بإيجاز على النحو التالي:-

المدخل الأول : تنظيم الأسرة:-

هناك عدد من العوامل البنائية التي لا بد من وضعها في الاعتبار على الأقل لتحريك العرض والطلب على تنظيم الأسرة وتوفير المتغيرات التي تحوله إلى قرار قابل للتنفيذ، ويخلق الرغبة في اتجاهه ومن أبرز هذه العوامل ما يلي: (٣٧، ٢٥٤ : ٢٥٨):-

(أ) أن التعليم شرط ضروري لممارسة تنظيم الأسرة، وأن التوجه نحو التخطيط لمحو الأمية يعد مطلباً ضرورياً لا للتأثير في الزيادة السكانية فقط وإنما لتوفير مهارات وخبرات تحتاجها خطة التنمية.

(ب) أن هناك علاقة بين وفيات الأطفال وبين مولد الأسرة نحو الإيجاب الأكثر، ومعنى هذا أن خفض معدل الوفيات وخاصة وفيات الرضع يمكن أن يوفر عنصر الأمان النفسي الذي يؤثر في معدل المواليد والرغبة في الاتجاب.

(ج) هناك عدد من القيم الاجتماعية تمثل متغيرات مؤثرة في الاتجاه نحو الانجاب ومنها:-

- يمثل الأولاد - خاصة الذكور - ندرة إنتاجية خاصة في الاتصال الزراعي المصري.

- أن الأولاد - خاصة للذكور - يساعدون على تحقيق هيبة الأسرة (العزوة حلوة).

- تفضيل الذكر على الأنثى للمبررات السابقة المترتبة بالإضافة إلى المحافظة على اسم الأسرة، والمحافظة على ملكيتها.

- النظرة للمرأة نظرة متدنية من للرجل وتحديد مكانتها في بعض جوانبها بالإيجاب والجنس.

(د) - إذا كان خلل التوزيع الجغرافي وتفاوت الكثافة السكانية يرتبط في أحد جوانبه بالهجرة الريفية الحضرية، حيث تتمثل عوامل الطرد اقتصادياً في البحث عن فرص عمل ودخل أفضل واجتماعياً في نقص الخدمات.

ومدخل تنظيم الأسرة يتمثل في ضرورة التأكيد على التباعد الزمني بين مرات الحمل والإيجاب، وللتأثير على المتغيرات المتعددة المؤثرة على عملية الإيجاب وذلك من خلال:-

١- الاهتمام بعمليات التنشئة الاجتماعية وأجهزتها المختلفة بتوضيح متطلبات الزواج ومسئوليات الأزواج والأنوار الواجب ممارستها وكيفية أدائها وبذلك يمكن الحد من تأخير من الزواج نسبياً بما يتناسب مع ظروف المجتمع وإمكانيات الأفراد وقدرتهم على تكوين الأسرة والمستويات المعيشية التي يتقنونها من أجل توفير أفضل الظروف لتنشئة أبنائهم.

٢- إدخال مادة التربية السكانية في مختلف المراحل التعليمية خاصة المراحل الثانوية والجامعية من أجل إيجاد وعى مستنير بالمشكلة السكانية وأبعادها وأثارها وأهميتها تنظيم الأسرة في مواجهتها.

٣- إتاحة وسائل الإرشاد والتوعية الوافية والمناسبة من أجل تغيير اتجاهات سكان المجتمع نحو حجم الأسرة مع التأكيد على مفهوم الأسرة الصغيرة ودعم الأسر لتبنيه والإقبال عليه بحيث تصبح الأسرة صغيرة الحجم هي النمط الأفضل لهم.

٤- العمل على تغيير الاتجاهات المتعلقة بأهمية زيادة عدد الأطفال وتفضيل الذكور على الإناث وتفضيل الزواج المبكر . . . وغير ذلك من التفضيلات التي تؤدي إلى زيادة الإنجاب.

٥- العمل على توعية الأزواج بمتطلبات ومسئوليات الأبناء وسبل شغل الفراغ وأضرار الحمل المتكرر في فترات قصيرة على صحة الزوجة على الأسرة اجتماعيا واقتصاديا وعلميا . . . والتأكيد على المشكلات الأسرية الناجمة عن زيادة عدد الأبناء.

٦- العمل على إيقاظ الوعي ونشرة بضرورة تنظيم الأسرة بين سكان المجتمع عن طريق إقامة الندوات وعرض الأفلام وتوزيع المطبوعات الخاصة بتنظيم الأسرة مع التوعية بالوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة.

٧- استثمار الجهود الشعبية للتوعية وخاصة النسائية في الدعوة لتنظيم الأسرة مع التركيز على القيادات النسائية، والاستفادة من المترددات على مراكز تنظيم الأسرة ومتابعة الحالات المتخلّفة عن التردد ومعرفة الأسباب والعمل على عودتهم للاستفادة من خدمات المراكز.

٨- العمل على تصحيح الأفكار والاتجاهات الخاطئة عن تنظيم الأسرة لدى سكان المجتمع بتقديم المعلومات الصحيحة والإرشادات الواضحة عن وسائل تنظيم الأسرة والأعراض الجانبية وسبل معالجتها أو تغييرها إذ دعت الضرورة.

٩- الاستفادة من الهيئات والمؤسسات المحلية مثل الوحدة الاجتماعية ، الوحدة الصحية، مكاتب الاستشارات الأسرية في الدعوة لتنظيم الأسرة من خلال إيضاح الأضرار الناجمة عن الحمل المتكرر والإنجاب في فترات قصيرة على الأسرة ككل وكذلك إيجابيات التباعد بين مرات الحمل والإنجاب حرصا على صحة الأم وحماية للأسرة وللأبناء.

١٠- الإرشاد والتوعية والرعاية للمرأة الحامل حتى تتم فترة الحمل بسلام ويتم الوضع والإنجاب تحت إشراف طبي.

ويمكن للإحصائيات الاجتماعية أن يسهن دور فعال في التأكيد على أهمية تنظيم الأسرة وتقديم الوعي والمشورة في هذا الصدد من خلال عملهن في المراكز الصحية والوحدات الاجتماعية ومراكز تنظيم الأسرة وذلك باستخدام أسلوب الحوار والمناقشات الفردية والجماعية في مناقشة النساء حول الأسرة وحجمها ومدى استخدامهن لوسائل تنظيم الأسرة وتوعية المترددات على مراكز تنظيم الأسرة وإمدادهن بالمعلومات الصحيحة والإجابة على استفسارهن وتصحيح مخاوفهن ومعلوماتهن حول تنظيم الأسرة. وكذلك الإسهام في تغيير اتجاهات سكان المجتمع حول حجم الأسرة الكبير، وازدياد عدد الأولاد وتفضيل الذكور على الإناث. بالتأكيد على مفهوم الأسرة الصغيرة والمساواة بين الجنسين.

المدخل الثاني: التنمية الشاملة:-

تعد التنمية أحد المداخل الأساسية لحل مشكلات المجتمع وفي مقدمتها المشكلة السكانية، فيمكن من خلالها الحد من ارتفاع معدلات نمو السكان وإعادة توزيع السكان جغرافياً والارتقاء بالخصائص السكانية. لذلك يجب مراعاة العوامل الديموجرافية عند وضع سياسات واستراتيجيات وخطط التنمية بما يكفل تأمين الاتساق والترابط بين السكان والتنمية والموارد.

والمدخل التنموي يتمثل في ضرورة تحقيق التنمية الشاملة والتي بدورها

تساهم في حل كافة مشكلات المجتمع، وذلك من خلال:-

١- التوسع في إقامة المجتمعات الجديدة (الصناعية والزراعية والممرانية) بما يحقق

زيادة الانتاج وجذب وإقامة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وتوفير العديد من فرص

العمل، بالإضافة إلى إعادة توزيع السكان على المساحة الجغرافية.

٢- التوسع في إقامة ودعم المشروعات والصناعات الصغيرة بتقديم القروض الميسورة

والمعونات الفنية والتدريب اللازم للقاتمين عليها، مع الاهتمام بالصناعات المنزلية

والبيئية والريفية وإنشاء مراكز التدريب المهني لحرفها المتعددة.

- ٣- التوسع فى استزراع واستصلاح الأراضى الصحراوية، والاهتمام بالتنمية الزراعية بتحديث أدوات وأساليب الزراعة وتحسين البذور والأسمدة ٠٠٠ الخ .
- ٤- العمل على تأكيد القيم المرتبطة بالعمل والإنتاج وبذل الجهد والعطاء والتسى بدورها تحت أفراد المجتمع على زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية.
- ٥- العمل على تبصير سكان المجتمع بظروف المجتمع ومشكلاته، ومتطلبات المرحلة التى يمر بها وحثهم على بذل جهودهم لتحقيق التنمية، بالإضافة إلى الاذخار والاستثمار والمشاركة فى المشروعات التنموية وكذلك حثهم على ضرورة ترشيد الاستهلاك حتى لا تجهض الجهود التنموية .
- ٦- العمل على كسب دعم وتعزید أفراد المجتمع وزيادة مشاركتهم الفعلية فى جهود وبرامج ومشروعات التنمية، سواء كانت مشاركتهم بالمال أو الجهد أو الخبرة حتى يمكنهم الاستفادة من عوائد التنمية وجنى ثمارها.
- ٧- حث الشباب على العمل بالمشروعات الجديدة بالمناطق والمجتمعات الجديدة الصناعية والزراعية ومساعدتهم على التوافق والاستقرار بهذه المجتمعات بالإسهام فى حل مشكلاتهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية اللازمة بما يدعم إقامتهم واستقرارهم بهذه المجتمعات.
- ٨- العمل على توفر الخدمات الاجتماعية التى بدورها تساعد على الاستيطان والاستقرار بالمجتمعات الجديدة وجعلها مناطق جذب للشباب وأسره.
- ٩- الاهتمام بنشر الصناعات البيئية والمنزلية بين سكان المجتمع التى قد تفيد فى شغل أوقات الفراغ بشكل مفيد ومثمر وتزيد من دخل سكان المجتمع وتزيد من الإنتاج فى نفس الوقت.
- ١٠- الاهتمام بالمرأة ومشاركتها فى عمليات التنمية وخاصة المرأة الريفية من خلال توفير بعض المشروعات والبرامج المدرة للدخل والمحقة لزيادة الإنتاج. ويمكن للأخصائى الاجتماعى ان يسهم بدور فعال فى تحقيق التنمية ومواجهة المشكلة السكانية من خلال ممارسته المهنية فى مواقع العمل المختلفة المدرسة أو المصنع أو المستشفى أو أى مكان يعمل به من خلال الاتصال الجماهيري المباشر مع

الفئات التي يتعامل معها لإقناعهم وإذكاء وعيهم بمتطلبات التنمية ومسئولياتهم في تحقيقها وما يمكن أن يسهموا به باعتبارهم مستهدفين من هذه الجهود التنموية ، ولعل أسلوب الحوار القائم على الإقناع هنا ذو فاعلية تأكيديه أكثر من أى أسلوب آخر.

وهذا الدور المهني من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية وزيادة الانتاج وحل المشكلة السكانية التي تنجم عن تزايد معدلات النمو السكاني بما يفوق معدلات التنمية ويلتزم منجزاتها، وذلك بالإضافة لما يمكن أن يحققه من تخفيض الكثافة السكانية بإعادة توزيع السكان على المجتمعات الجديدة. وذلك يتطلب وضع سياسة قومية محددة المعالم ذات إمكانية تنفيذية تسمح بترجمتها إلى برامج ومشروعات إنتاجية وخدمية تستوعب أعداد من السكان (العمالة) وأسره وتحقق لهم الاستقرار في ضوء توزيع إقليمي للسكان يحقق الانتشار على الحيز الجغرافي الكلي، وذلك بدوره يسهم في معالجة المشكلات الأخرى مثل الإسكان، والمواصلات ، والمرافق... وغيرها.

مراجعة الفصل

- ١- أنور عطية العدل: السكان والتنمية، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.
- ٢- عبد الحميد لطفي، حسن الساعاتي: دراسات في علم السكان، القاهرة، دار المعارف، الطبعة السابعة، ١٩٨١.
- ٣- الأمم المتحدة: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الخبرات المتعلقة باستراتيجيات وبرامج السكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤.
- ٤- الأمم المتحدة: تقرير المؤتمر العلمي الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤.
- ٥- محمد شفيق: السكان والتنمية" القضايا والمشكلات"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٨.
- ٦- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم الاجتماع وميادينه، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٧.
- ٧- إبراهيم العيسوي: انفجار سكاني أم أزمة تنمية، دراسة في قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر، القاهرة، المجلس القومي للسكان، دراسات سكانية، المجلد ١٢، العدد ٧٣، ١٩٨٥.
- ٨- عقيلة حمدي: عرض لكتاب رمزي زكي: المشكلة السكانية وخرافة المalthوسية الجديدة، القاهرة، المجلس القومي للسكان، دراسات سكانية، المجلد ١٢، العدد ٧٢، ١٩٨٥.
- ٩- محمود الكردي: دور العوامل الاقتصادية في التأثير على السلوك الإنجابي للزوجين في مصر، القاهرة، معهد التخطيط القومي، مذكرة ٧٩، مايو ١٩٨٠.

- ١٠- محمد نبيل الخزراتي: الدروس المستفادة من (ماذا-لو) من ثلاثين عاماً من
لزيادة السكانية، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية، المجلد ١١،
العدد ٦٩، ١٩٨٤.
- ١١- سعد جمعه: السكان والتنمية في العالم الثالث، القاهرة، المجلس القومي للسكان،
دراسات سكانية، المجلد ١٢، العدد ٧٢، يناير ١٩٨٥.
- ١٢- حسن أبو سعده: مقترح لحل المشكلة السكانية في الإطار العام لخطة التنمية،
القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية، العدد ١٨، مارس ١٩٧٥.
- ١٣- وزارة السكان: المجلس القومي للسكان في ١٠ سنوات (١٩٨٥-١٩٩٥)،
القاهرة، المجلس القومي للسكان، ١٩٩٥.
- ١٤- سعد الدين إبراهيم: الهجرة الداخلية في مصر، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة
والسكان، مسلسل ٥، ١٩٨٣.
- ١٥- الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٠-
١٩٩٥، القاهرة، يونيو ١٩٩٦.
- ١٦- الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء: النتائج الأولية للتعداد العام للسكان
والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦، إجمالي الجمهورية.
- ١٧- المؤتمر الصحفي لرئيس الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء في
١٩٩٩/٢/٢٤ والمنشور نصه بجريدة الأخبار بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٥.
- ١٨- منظمة الأغذية والزراعة، صندوق الأمم المتحدة للسكان: المشكلة والسياسة
السكانية في مصر، مشروع نمج الثقافة السكانية في الإرشاد الزراعي، دكرنس،
مركز الدعم الإعلامي للتنمية، ١٩٩٦.
- ١٩- عبد المجيد فرج: الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، القاهرة، دار النهضة
العربية، ١٩٧٥.

- ٢٠- وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٥/٩٤، المجلد الأول، المكونات الرئيسية والقطاعية، أبريل ١٩٩٤.
- ٢١- ضبحى عبد الحكيم: الموقف السكاني فى مصر، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية، العدد ١٥، ديسمبر ١٩٧٤.
- ٢٢- المجلس القومي للسكان: صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشروع الإعلام السكاني، الكتاب المرجعي، القاهرة، مطبع المجلس القومي للسكان، ديسمبر ١٩٩٥.
- ٢٣- مالك محمود النمرسي وآخرون: دراسة تحليلية عن اتجاهات المواليد والوفيات فى مصر وأسبابها، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مسلسل (٩)، يناير ١٩٨٢.
- ٢٤- محمد سلام منكور: نظرة الإسلام إلى تنظيم النسل، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٦٥.
- ٢٥- وزارة الأوقاف، وزارة الإعلام: موقف الإسلام من تنظيم الأسرة، القاهرة، الهيئة العامة للإستعلامات، ١٩٩٠.
- ٢٦- صحيح مسلم: الجزء الأول والسادس.
- ٢٧- الترمذي: الجزء الرابع.
- ٢٨- مصطفى محمد السيد أبو عماره: الإنارة فى أحاديث مختارة، الجزء الأول، القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ١٩٨٨.
- ٢٩- صحيح البخاري: الجزء التاسع.
- 30- Kingly Davis & Judith Black: Social Structure and Fertility An Analytic Framework in Economic development and Cultural Change " Chicago / University of Chicago Press, 1956.
- ٣١- على عبد الرازق جليبي: دراسات فى المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤.

- ٣٢- كمال سعيد صالح: علم الاجتماع العام، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،
مذكرات غير منشورة، د.ت.
- ٣٣- لوري آن مازور: ما وراء الأرقام: قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة: :
ترجمة سيد رمضان هداره، نادية حافظ خيرى، القاهرة، الجمعية المصرية لفضر
المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٤.
- ٣٤- أحمد يحيى عبد الحميد: الأسرة والبيئة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،
١٩٩٨.
- ٣٥- عبد المجيد عبد الرحيم: علم الاجتماع السكاني، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٩.
- ٣٦- زيدان عبد الباقي: أسس علم السكان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٦.
- ٣٧- عبد الباسط عبد المعطى وآخرون: السكان والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة
الجامعية، ١٩٩٦.
- ٣٨- روبرت لاقون: الانفجار السكاني: ترجمة نبيه الأصفهاني، جنيف، شركة
ترانسكسيم، ١٩٧٧.
- ٣٩- معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية، القاهرة، معهد التخطيط القومي،
١٩٩٥.
- ٤٠- صلاح العبد: موجز تحديات التنمية في البلدان النامية (العالم الثالث)، الكتاب
السني الأول للتنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١.
- ٤١- مصطفى الأمين حسنين: دراسة تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في
واحدة من الدول الإسلامية، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية،
المجلد ١١، العدد ٧٠، ١٩٨٠.

- ٤٢- نادية حليم سليمان: ملخص المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ٥٢-
١٩٨٠، القاهرة، المجلس القومي للسكان، دراسات سكانية، المجلد ١٣، العدد ٧٤،
يناير-مارس ١٩٨٧.
- ٤٣- وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ المجلد
الأول، المكونات الرئيسية وتفاصيلها المكانية والقطاعية ، فبراير ١٩٩٨.
- ٤٤- محمود السيد أبو النيل: دراسة تحليلية نقدية لبحوث تنظيم الأسرة في مصر،
القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مسلسل (٥)، ديسمبر ١٩٨١ .

الفصل الحادي عشر

السياسات السكانية والتنمية الاجتماعية في مصر

إعداد

الدكتور/ فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مُتَكَلِّمًا

أولاً: مراحل الاهتمام بقضايا السكان في مصر.

ثانياً: ملامح السياسات السكانية في مصر.

ثالثاً: اعتبارات نجاح السياسة السكانية

مُتَلَمَّة:

ليس المقصود بتناول المشكلة السكانية هو المطالبة بحرمان الأسرة من حق الإنجاب، ولا يقل عدد سكان مصر، ولكن هو انتظام الزيادة السكانية وتوزيعها على سنوات أطول ضماناً لحصة الأم والطفل، وضماناً لعدالة حصول المواليد على حقهم في حياة كريمة صحة وتعليماً وتغذية وأمناً وثقافة وخدمات عامة وروحية، بمعنى أن يجد المواليد مكاناً لسكنهم، وشوارع لانتقالهم، ومدارس لتعليمهم، ومواصلات لتقلاتهم، ورعاية لأجسامهم وعقولهم، وعملاً يزاولونه عندما يكبرون، ومستقبلاً مأموناً، وأن يتوافر للإنسان حقه في الإنسانية ونصيبه من الكرامة، والمجتمع يطالب المواطن بتنظيم أسرته والحد من الإنجاب بمحض إرادته واقتناعه بتنظيم أسرته إذا اطمئن على حقوقه وحصل على نصيب من الحياة (١، ١٧٩).

والسياسة السكانية تعبر عن موقف إيجابي من قبل الإنسان في مصر للتحكم في نمو السكان من ناحية، والتنمية من أجل زيادة وسائل العيش وتوزيعها بالعدل على كافة فئات السكان من ناحية أخرى (٢، ٢٦٤).

ولا بد أن تشمل سياستنا أثر النمو السكاني على موارد المجتمع وأفاق السيطرة عليها وتحقيق الأهداف القومية للتنمية مع محاولة النهوض برقاهية الأسر والأفراد الذين يعيشون اليوم، والسياسات السكانية بالرغم من أنها تضم مجموعة من الموضوعات والأليات إلا أنها ترتبط في ذهن معظم واضعي السياسات بالحد من الخصوبة فقط من خلال برامج تنظيم الأسرة (٣، ١٣٥).

ويعرف البعض سياسة التنمية السكانية بأنها عبارة عن برامج مجتمعية لخفض التزايد السكاني من خلال التحكم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي (٤، ٢٠).

وتختلف السياسات السكانية باختلاف الثقافة السائدة في المجتمع فالسياسة الحربية تشجع النمل، والمدنية ترفضه إذا كانت صناعية وتشجعه إذا كانت زراعية (١، ١٤٥).

لذا فالسياسات السكانية تختلف من مجتمع لآخر وفقا للعديد من المتغيرات أبرزها حجم السكان ومدى وفرة الموارد الاقتصادية ومعدلات التنمية ومعدلات نمو السكان والثقافة السائدة في المجتمع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع . . . كل ذلك يؤثر في أهداف السياسات السكانية في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع.

وسياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية هي العملية التي يحاول بها المجتمع والإنسان المحافظة على التوازن بين حجم السكان في شعب من الشعوب وبين وسائل العيش المتاحة في هذا المجتمع، بحيث أنه إذا كانت هناك زيادة في حجم السكان ناتجة عن نمو السكان بمعدل سريع بفعل عوامل المواليد والهجرة فإن المجتمع قد يتدخل بالقوانين والتشريعات والإجراءات الكفيلة بالحد من هذه الزيادة، وكذلك قد يعمل على تحسين الظروف التي من شأنها أن تزيد من وسائل العيش وذلك عن طريق برامج التنمية وخاصة في مجالات الزراعة والصناعة . . . الى (٢، ٢٥٠).

وتعرف السياسة القومية للسكان بأنها مجموعة الإجراءات والبرامج التي تضعها الدولة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لرفع مستوى عيشه السكان والدخل القومي (٥، ٤٧).

فالسياسة السكانية تتضمن الأهداف بعيدة المدى التي تعكس رؤية المجتمع لقضايا السكان بأبعادها المختلفة، بحيث توضع في إطارها الخطط والبرامج والمشروعات على مختلف مستويات وقطاعات النشاط بالمجتمع لتحقيق التوازن بين السكان وموارد المجتمع.

وقبل أن نستعرض السياسة القومية للسكان سنحاول توضيح تطور الاهتمام بقضية السكان في مصر في المراحل الزمنية المختلفة وملامح السياسة السكانية التي وضعت في كل مرحلة على النحو التالي:-

أولاً: مراحل الاهتمام بقضايا السكان في مصر:-

إن الاهتمام بقضايا السكان في مصر بدأ منذ نهاية القرن الثامن عشر أثناء الحملة الفرنسية حين قام الجنرال جومار - أحد علماء الحملة الفرنسية - بمعمل تعداد سكان مصر وكان عدد السكان حسب التعداد حينئذ ٢,٥ مليون نسمة (٥، ٤٧).

ومنذ أواخر الثلاثينات أوضح الزعماء الدينيون عدم وجود تعارض بين التعاليم الدينية وتنظيم الأسرة ومع بداية الأربعينات اقترح إطار خطة عمل لحل المشكلة السكانية عن طريق خفض المواليد وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة وصولاً لتغيير المفاهيم تجاه الأسرة الكبيرة.

ومن الناحية الرسمية يمكن القول بأن الدولة بدأت في إعطاء الاهتمام الرسمي بالمشكلة مع بداية عام ١٩٥٣ و يبرز ذلك من خلال التطور التاريخي للبرنامج القومي لتنظيم الأسرة ويمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين (٦، ٢٩ : ٣٢):-

المرحلة الأولى: مرحلة زيادة الاهتمام بالمشكلة:-

حيث تركز اهتمام الباحثين ومناقشتهم خلال هذه المرحلة على معدلات النمو السكاني خاصة بعد انخفاض معدل الوفيات في منتصف الأربعينيات ولدت هذه المناقشات إلى زيادة الوعي والإدراك العام بالمشكلة السكانية، ولكن انحصر نتاجها وتأثيراتها على دائرة المثقفين فقط ولم تمتد خارج هذا الإطار.

المرحلة الثانية: مرحلة التدخل الحكومي:

حيث بدأت الدولة في الاهتمام بوضع سياسة لتنظيم الأسرة والسكان في بداية الخمسينات واستمرت في تبني هذا الاتجاه خلال الفترات التالية وأن كانت توجهاتها خلال هذه المدد الزمنية قد اختلفت فكانت على النحو التالي:-

(١) مرحلة الاستكشاف في أبعاد التدخل الحكومي (٥٣-١٩٦٣):-

وضح خلال هذه الفترة بداية الاهتمام الحكومي بالمشكلة السكانية ولكن تصوراتها بخصوص أسلوب حلها اقتصرت أساساً على سعيها لرفع المستوى

الاجتماعي والاقتصادي للشعب بينما تركزت خدمات تنظيم الأسرة على إجراء تجارب طبيعية عن مدى جدوى الوسائل المختلفة.

(٢) مرحلة الدعم الفعال لتنظيم الأسرة (٦٣-١٩٧٣):

أظهرت السنوات الأخيرة من المرحلة السابقة تقاوم بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتغيراً في موقف الدولة في هذه المجالات حتى انعكس بالتالي على سياستها تجاه المشكلة السكانية ٠٠٠ وبدأت الاهتمام بها كمشكلة عامة وليست مشكلة فردية- وبرز ذلك في عام ١٩٦٥ بصدور القرار الجمهوري بإنشاء المجلس العالي لتنظيم الأسرة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ووزارة الصحة والتعليم العالي والتخطيط وغيرهم، وكانت أهم أهدافه وضع سياسة عامة وشاملة لتنظيم الأسرة، بالإضافة الى تنسيق ومتابعة أنشطة كافة الأجهزة المشتركة في معالجة المشكلة.

وفي عام ١٩٦٦ تم إنشاء الجهاز التنفيذي لتنظيم الأسرة ليتولى الإشراف على تقديم الخدمات من خلال وحدات خاصة بذلك (خدمات تنظيم الأسرة) وظهر البرنامج القومي لتنظيم الأسرة اعتباراً من عام ١٩٦٦.

وفي عام ١٩٦٩ تم تشكيل لجنة وزارية لتقييم ما تم تنفيذه وبلورة تصورات المستقبل، وانتهت الى هدف هو خفض معدل المواليد الإجمالي بمقدار واحد في الألف سنوياً بداية من عام ١٩٧٠ حتى يصل الى ٣٠% عام ١٩٧٨.

(٣) مرحلة بلورة وتنفيذ سياسة تنظيم الأسرة والسكان (٧٣-١٩٧٩):

شهدت هذه الفترة إعادة تسمية الهيئات السابقة وإعادة تشكيلها تحت اسم المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان وجهاز تنظيم الأسرة والسكان وتم وضع أول سياسة قومية للسكان التي أشارت الى أن معدل نمو السكان يرتبط بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك فالطلب على خدمات تنظيم الأسرة يرتبط بصورة واضحة بمعدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منصر ٠٠٠ وقد عدلت هذه الخطة عام ١٩٧٥ لتأخذ في اعتبارها الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية والتي تشمل

النمو السكاني المتزايد بالإضافة الى التوزيع غير المتوازن للسكان والخصائص السكانية المتدهورة .

(٤) مرحلة لامركزية برامج تنظيم الأسرة والسكان (١٩٨٠ - حتى الآن):

في هذه الفترة تم وضع إطار الاستراتيجية القومية للسكان والموارد البشرية، وبرامج تنظيم الأسرة في عام ١٩٨٠ والذي بدوره قد أكد على الاهتمام بالمحليات والاتصال الشخصي.

المشروعات التي تهدف الى تحقيق هذا الاتجاه ومنها مشروعات السكان والتنمية الاجتماعية المتكاملة تحت إشراف وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية مراكز البحوث الاجتماعية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وفي مارس ١٩٨٤ عقد مؤتمر قومياً للسكان، اجتمع فيه خبراء من مختلف التخصصات لوضع توصيات لمجابهة المشكلة السكانية، وتمثلت أهم هذه التوصيات في (٥ : ٤٩ : ٥٠) :-

- إنشاء مجلس قومي للسكان.
 - السياسة القومية للسكان هي الإطار الأساسي لسياسة الدولة.
 - خريطة مصر السكانية هي المرشد لإعادة التوزيع السكاني.
 - تنظيم الأسرة وسيلة فعالة لخفض معدل النمو السكاني.
 - نقل مسئولية تنفيذ السياسة السكانية الى المحليات.
- ولقد قامت الدولة بإنشاء المجلس القومي للسكان في عام ١٩٨٥ كمحاولة لإيجاد حلول للمشكلة السكانية والزيادة السريعة في معدلات النمو السكاني لأهمية هذا الموضوع في عمليات التنمية (٧، ١٢).

وفي أول اجتماع للمجلس في ١٦ يناير ١٩٨٦ تمت الموافقة على أن مصر تواجه مشكلة سكانية ذات أبعاد ثلاثة هي (٥، ٥٠) :-

- (أ) ارتفاع معدل النمو السكاني.
- (ب) عدم التوازن في التوزيع الجغرافي.

(ج) انخفاض الخصائص السكانية.

ولقد تم وضع تصور عملي لحل المشكلة يتمثل في:-

- توجيه جهود التنمية نحو أهداف السياسة السكانية.
 - المواجهة العلمية لهذه المشكلة القومية بإلزام جميع مؤسسات الدولة بتحقيق أهداف السياسة القومية للسكان من خلال أدوار معينة ومحددة.
- ولقد دعي مؤتمر السكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ الى زيادة الاستثمارات فى مجال السكان زيادة كبيرة بوصفهم أهم عامل فى تحقيق التنمية المستدامة، كما دعي الى وضع برنامج عمل يجعل المرأة شريكة مع الرجل فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتها المحلية (٨، ٥٤).

والنظرة التكاملية لقضايا السكان تتطلب النظر لكل ما هو مؤثر ومتأثر بارتفاع معدلات نمو السكان مثل الأسرة والطفولة والتعليم والصحة والإسكان والعمل والبيئة والعلاقات والغذاء .. الخ، لذلك فقد ترجمت السياسة السكانية الى استراتيجية عامة شملت مجموعة من الاستراتيجيات النوعية تتمثل فيما يلي (٤، ٣ : ٤):-

- ١) استراتيجية تنظيم الأسرة.
- ٢) استراتيجية رعاية الطفولة والأمومة.
- ٣) استراتيجية تنمية المرأة الريفية.
- ٤) استراتيجية الإعلام السكانى.
- ٥) استراتيجية العمل والعمالة.
- ٦) استراتيجية رعاية الشباب.
- ٧) استراتيجية حماية البيئة.
- ٨) استراتيجية التعليم ومحو الأمية.
- ٩) استراتيجية استخدام الأرض.

وفضلا عما سبق فإن النظرة للتكاملية لقضايا السكان تتطلب تحقيق التنمية

السكانية.

وتتبلور أسس التنمية السكانية فيما يلي (٦٧ : ٦٦، ٥):-

- ١) تنمية الفرد تربويا وثقافيا وصحيا ومهنيا وأسريا كي يشارك في تنفيذ السياسة السكانية.
- ٢) أن تعمل المرأة على تنفيذ السياسة السكانية للدولة.
- ٣) الاعتراف بأهمية الصحة الإيجابية باعتبارها جزء من الرعاية الصحية منذ الولادة.
- ٤) الوقاية والعلاج من العم من أمراض الجهاز التناسلي.
- ٥) أن تكون برامج تنظيم الأسرة جزء من برامج أوسع للصحة الإيجابية.
- ٦) تحسين نوعية خدمات تنظيم الأسرة والتوسع في عمليات التوعية والإرشاد بحيث تنتشر في الكفور والنجوع والمناطق النائية.

ثانيا: ملامح السياسات السكانية في مصر:-

تختلف ملامح وتوجهات السياسة السكانية من مجتمع لآخر ، وتختلف في المجتمع الواحد من فترة زمنية لأخرى باختلاف ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتتغير السياسة السكانية في أهدافها واتجاهاتها باختلاف ظروف المجتمع وتغير حجم السكان ومعدلات نموهم وكذلك معدلات التنمية في كل مرحلة من المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع.

□ وقد أعلنت الحكومة منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ان المشكلة السكانية هي العقبة التي ستواجه الشعب المصري من أجل رفع مستوى المعيشة، وأقرت الدولة في ميثاق العمل الوطني عام ١٩٦٢ أول سياسة سكانية، وبدأت الحكومة في مواجهة المشكلة السكانية من خلال الاهتمام ببعث النمو السكاني وكان المدخل في المواجهة هو المدخل الصحي وإتاحة وسائل تنظيم الأسرة، وفي عام ١٩٧٣ بدأ تحول هام في السياسة السكانية وذلك بالاهتمام بالمدخل الاجتماعي الاقتصادي بهدف خفض معدلات الإنجاب، وفي عام ١٩٧٥ تحول الاهتمام إلى تبني المدخل التكموي (٥)، (٤٨ : ٤٩).

- وفي يناير ١٩٨٦ أقر المجلس القومي للسكان السياسة القومية للسكان والتي تتضمن الأهداف الرئيسية والمبادئ الأساسية التي يتم الالتزام بها أثناء التنفيذ وأساليب تحقيق هذه الأهداف وهي على النحو التالي (٩، ٩ : ١٣).

(أ) الأهداف:-

- خفض معدل النمو السكاني.
- تحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان.
- الارتقاء بالخصائص السكانية.

(ب) المبادئ:-

- إقرار حق الأسرة في اختيار العدد المناسب للأطفال، وحق الحصول على المعلومات والوسائل التي تمكنها من تنفيذ قرارها في هذا الشأن، وذلك في نطاق من الدين وحضارة مصر وتنمية السكان..
- تجنب استخدام الإجهاد أو التعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة.
- إقرار حق المواطن في الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر داخل مصر وإلى خارجها.
- الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية المبنية على زيادة وعي الفرد والجماعة وعدم اللجوء للأساليب التي تنسم بالضغط والإكراه والتي تعتمد على الحوافز السلبية أو الأساليب العقابية.
- تنمية الإنسان تربويا وثقافيا وصحيا لتحويله إلى طاقة إنتاجية فعالة.
- اعتبار المحليات القاعدة الأساسية لتنفيذ البرامج.
- تشجيع الجهود التطوعية ومشاركة المجتمع في حل مشاكله.

(ج) الأساليب:-

- نشر خدمات تنظيم الأسرة ورفع مستواها مع العناية بالريف في هذا المجال.
- الارتقاء بالخدمات الصحية لخفض معدل وفيات الأمهات والأطفال الرضع.

□ إعداد برنامج إعلامي يركز على الاتصال الشخصي ويهدف إلى تغيير القيم والعادات والتقاليد وبالتالي تغيير السلوك الإيجابي.

□ تطوير مستوى الخدمة في المساجد، واعتبار المسجد وحده إشعاع ديني واجتماعي وصحي.

□ العناية بالتربية السكانية في جميع المراحل التعليمية.

□ رفع مكانة المرأة وتشجيع مشاركتها في الحياة العامة.

□ وضع استراتيجيات واضحة لإعادة توزيع السكان في مصر.

□ النهوض بالريف المصري من خلال برامج التنمية الريفية الشاملة.

□ الحد من عوامل الجذب في المدن الكبرى ولا سيما العاصمة، ووقف أى توسع صناعي في القاهرة الكبرى ووقف التشغيل فيها إلا إذا توفرت فرص عمل حقيقية.

□ إعداد تخطيط القوى العاملة يرتبط ارتباطاً عضوياً بسياسة التعليم والتدريب لمواجهة الطلب الحقيقي على القوى العاملة بمختلف قطاعاتها ونوعيتها سواء في سوق العمل الداخلية أو الخارجية.

□ العمل على محور الأمية، وتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الإلزام والحد من التسرب.

وفي فبراير ١٩٩٦ أقرت السياسة القومية للسكان على النحو التالي (١٠):-

لقد تم تطوير السياسة السكانية بحيث أصبحت تتضمن الجوانب الإيجابية التى وردت فى وثيقة مؤتمر السكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤، والتى لا تتعارض مع العادات والتقاليد والقيم المصرية وفى مقدمتها القيم الدينية.

وتتناول السياسة الجديدة مجموعة من المبادئ والأهداف وأساليب تحقيق هذه الأهداف والتى يمكن اعتبارها أساساً لوضع الخطط والبرامج السكانية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن للأجهزة الحكومية وغير الحكومية تنفيذها دون تعارض مع نص الشرائع السماوية أو روحها ودون مساس بالقيم الأخلاقية أو بحقوق الإنسان الذى هو محور التنمية المتواصلة هدفها ٠٠ وكل

ذلك بهدف الوصول الى المعدلات المأمولة لنمو السكان والارتقاء بخصائصهم وإعادة توزيعهم وذلك بضبط إيقاع معدلات النمو السكاني والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التوازن المنشود بينها وبلوغ نوع من الانسجام بين أنماط الإنتاج والاستهلاك المعيشية بصفة عامة وفيما يلي سوف نستعرض محاور السياسة القومية للسكان على النحو التالي:

أولاً: المبادئ:-

تلتزم السياسة القومية للسكان بنص الشرائع السماوية والقيم الأخلاقية وحقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً:

١) للمواطن الحق في التمتع بكل الحقوق والحريات الواردة في المواثيق القومية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢) الإنسان هو محور التنمية المتواصلة وهدفها، وهي حق من حقوقه الأساسية التي يجب أن يتمتع بها في كل الظروف.

٣) المعرفة والتعليم والتدريب الفني الموجهة للتنمية حق لكل مواطن ومواطنة على قدم المساواة.

٤) لكل مواطن ومواطنة الحق في الحصول على أعلى مستوى من الصحة البدنية والنفسية والتمتع بخدمات الرعاية الصحية الأساسية وبخاصة الصحة الإنجابية، مع مراعاة وضع برامج للأطفال والشباب والنساء والمعوقين وكبار السن على حده.

٥) للطفل الحق في الحصول على مستويات معيشية مناسبة، ومن مسؤولية الوالدين وعلى الدولة كفالته ورعايته وتوجيهه وحمايته من الاستغلال.

٦) حق المسنين والمعوقين في العناية والرعاية لضمان مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

٧) الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، ومن حقها ان تلقى كل تأييد وحماية، وللزوجين الحق في الحصول على المعلومات والوسائل التي تمكنهما من تنفيذ قرارهما باختيار العدد المناسب لهما من الأطفال.

- ٨) حق المواطن في الهجرة الداخلية والخارجية ورعايته بصفته مهاجرا طبقا لما نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية.
- ٩) القضاء على الفقر مسئولية الدولة والمجتمع والأسرة والأفراد.
- ١٠) دعم المرأة ومشاركتها الكاملة في عمليات التنمية باعتبارها نصف المجتمع ، بما يضمن تحقيق العدالة بين النوعين في الحياة الاقتصادية والثقافية والمدنية والاجتماعية والسياسية.

ثانيا: الأهداف:-

- ١) خفض معدل النمو السكاني بما يتلاءم مع معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي. .
- ٢) الارتقاء بالخصائص السكانية.
- ٣) تحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان.

ثالثا: أساليب تحقيق الأهداف:

(١) الخصوصية:

- (أ) توفير الخدمات ونشر المعلومات عن تنظيم الأسرة مع الاهتمام بالمناطق المحرومة.
- (ب) الارتقاء بنوعية خدمات تنظيم الأسرة.
- (ج) توفير وسائل تنظيم الأسرة وملاحقة التطورات الحديثة وإدخال المناسب منها مع تشجيع التصنيع المحلي.
- (د) نشر المعلومات الدقيقة عن خدمات الرعاية الصحية بما فيها تنظيم الأسرة، بحيث تتاح للجميع.
- (هـ) المشاركة في المسئولية بين الزوج والزوجة في الممارسة الفعلية في تنظيم الأسرة.
- (و) تشجيع الرضاعة الطبيعية والمباعدة بين الولادات للمحافظة على صحة الطفل والأم.

(ز) تشجيع مشاركة القطاع الخاص فى إنجاز الخدمات والقيام بإنتاج وسائل تنظيم الأسرة وتوزيعها.

(٢) التعليم:-

- (أ) القضاء على الأمية وتشجيع التعليم غير النظامي للشباب.
(ب) تطوير مناهج التربية السكانية فى جميع مراحل التعليم لزيادة الوعي بالترابط الوثيق بين السكان والتنمية المتواصلة.

(٣) الصحة:

- (أ) توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع وتيسير الحصول عليها.
(ب) تحسين نوعية الخدمات الصحية.
(ج) تحسين خدمات الصحة الإنجابية.

(٤) البيئة

- (أ) تحسين نوعية الحياة للسكان، وسن التشريعات والقوانين لتعمل على حماية الإنسان والبيئة.
(ب) إيجاد توازن مستمر بين النمو السكاني والموارد الطبيعية بحيث لا تؤثر على حق وقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتهم الأساسية.
(ج) نشر الوعي البيئي من خلال التربية والإعلام البيئي.
(د) تشجيع الجهود الذاتية التى تدعم حماية البيئة والحفاظ عليها.
(هـ) الحد من الأنماط السلبية للسلوك الاستهلاكي والإنتاجي المؤثر على الموارد والبيئة.

(٥) توزيع السكان:

- (أ) الاستمرار فى تنفيذ خريطة مصر التى أقرها المجلس القومي للسكان سنة ١٩٨٥.
(ب) ترشيد استخدام الأرض وخلق ظروف بيئية مناسبة فى الأماكن الجديدة.

- (ج) الأخذ بمبدأ التكلفة والعائد الاقتصادي والاجتماعي لسياسة التوطن مع وضع البرامج الزمنية المتكاملة والبرامج التصيلية التي تتبثق عنها لتنفيذ هذه السياسة وإمكانيات تمويلها.
- (د) تشجيع التوزيع السكاني المتوازن وخاصة في المحافظات التي تعاني من نقص سكاني.
- (هـ) العمل على تعمير وزيادة الإقبال على الإقامة الدائمة في المدن الجديدة.

(٦) تنمية المجتمعات الريفية:

- (أ) تعزيز للتنمية ونشر الصناعات المناسبة في الريف والمناطق الطاردة للحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة للقضاء على العشوائيات حولها.
- (ب) النهوض بالريف من خلال برامج شاملة للارتقاء بالقرية المصرية من خلال التنظيمات المحلية وغير الحكومية والتعاونية والشعبية بحيث تتحول إلى مناطق استقرار سكاني بهدف ترشيد مسار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

(٧) رفع مكانة المرأة:

- (أ) رفع مستوى المرأة ثقافيا واجتماعيا ومشاركة للزوجة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة ولا سيما المرتبط منها بحجم الأسرة وتوقيت الإنجاب.
- (ب) نشر وترسيخ مفهوم الأسرة الصغيرة وتضمينها في المناهج التعليمية في مراحل التعليم بالتدرج وحسب مستويات الطلبة.
- (ج) مواصلة الجهود العلمية للقضاء على الأمية وخاصة أمية المرأة الريفية.
- (د) تحقيق العدالة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد الإناث وتمكين المرأة من استغلال كامل طاقتها بزيادة تعليمها وتدريبها بما في مصلحتها ومصلحة الأسرة والمجتمع ومشاركتها في التنمية واتخاذ القرارات.

(٥) تحسين نوعية الحياة لجميع السكان مع التركيز على رفع مكانة المرأة.

(٨) إعداد وتنمية الشباب:

- (أ) إعداد الشباب اجتماعيا وثقافيا وتنمية مهاراتهم من خلال الاهتمام ببرامج التدريب التحويلي.
- (ب) التغلب على ظاهرة التسرب من المدارس وخاصة بين الإناث.
- (ج) تدعيم الجهود الذاتية ومشاركة المجتمع خاصة الشباب والمسنين في القضاء على ظاهرة الأمية.
- (د) الاهتمام بالصحة الإنجابية للشباب داخل دور التعليم وخارجها.

(٩) رعاية الأم والطفل:

- (أ) وضع الخطط المتكاملة لرعاية الأطفال اجتماعيا وصحيا.
- (ب) زيادة الاهتمام بصحة الأطفال وتخفيض معدلات وفاتهم والقضاء على التمييز ضد الإناث منهم والاهتمام بصحة المرأة خاصة الحامل والمرضع.
- (ج) الارتقاء بمستوى الأداء في خدمات رعاية الأم والطفل والاستفادة من المشروعات التي تؤدي إلى زيادة الإقبال على هذه الخدمات مع الوصول بها إلى المناطق المحرومة.
- (د) اتخاذ الإجراءات الفعالة لزيادة الوعي الصحي الإنجابي لدى الأمهات وذلك في المجالات الخاصة برعاية الأم والطفل.

(١٠) رعاية المسنين:

- (أ) تعزيز الاعتماد على الذات لدى المسنين.
- (ب) توفير الرعاية الصحية علاوة على نظم للضمان الاقتصادي والاجتماعي عند الشيخوخة مع اهتمام خاص باحتياجات المرأة المسنة.

(ج) وضع نظام للدعم الاجتماعي على الصعيد الرسمي لتعزيز قدرة الأسرة على رعاية كبار السن داخل الأسرة.

(١١) رعاية المعوقين:

(أ) رعاية حقوق الأشخاص المصابين بحالات عجز ومشاركتهم في

جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

(ب) تهيئة وتحسين وتطوير الظروف الكفيلة بتحقيق تكافؤ الفرص لجميع

الأشخاص المصابين بحالات عجز وتقييم قدراتهم في عملية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية.

(ج) تشجيع الأشخاص المصابين بحالات عجز على الاعتماد على ذاتهم.

(١٢) رعاية المهاجرين:

(أ) معالجة الأسباب الجذرية للهجرة لاسيما الأسباب الاقتصادية.

(ب) تشجيع زيادة التعاون والحوار مع بلدان المهجر سعياً الى زيادة فوائد

الهجرة وضمان حقوق الأطراف المعنية.

(ج) توفير الرعاية الثقافية والاجتماعية والقانونية للمهاجرين.

(د) تيسير عملية إعادة إجماع المهاجرين العائدين.

(١٣) حماية الأسرة:

(أ) مراجعة التشريعات التي تؤثر على القيم الإيجابية والعمل على تنفيذ

واستصدار التشريعات التي تساند الاتجاه نحو الأسرة الصغيرة.

(ب) العمل على توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والمعاشات والضمان

الاجتماعي، ودعم برامج رعاية المسنين بما يحقق الاستقرار الأسري.

(ج) زيادة وعي الآباء بأهمية وفائدة تطعيم الأبناء ومردودهم الاقتصادي

على الأسرة.

(د) إصدار التشريعات التي تدعم الأسرة وتعمم الضمان الاجتماعي لتحيد

من عنالة الأطفال.

(هـ) كفالة ورعاية الأسر التي تعولها النساء.

(١٤) التنمية المتواصلة:

- (أ) معالجة الاختلال بين المعدلات الديموجرافية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- (ب) إدماج الاهتمامات السكانية فى الخطط التنموية.
- (ج) تعزيز العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر عن طريق النمو الاقتصادي المطرد.

(١٥) الإعلام السكاني:-

- (أ) نشر المفهوم الشامل بالقضايا السكانية والتنسيق بين السياسات والخطط والبرامج السكانية.
- (ب) أهمية الاتصال الشخصي باعتباره أكثر فاعلية فى عمليات الإقناع خاصة فى المجتمعات الريفية.
- (ج) إعداد الكوادر المتخصصة فى مجال الاتصال الجماهيري والشخصي.
- (د) العمل على تطوير محتوى الرسائل الإعلامية ومداخلها بما يتماشى مع المتغيرات السكانية.
- (هـ) الإفادة من جهود القادة المحليين والطبيين فى نشر مفاهيم تنظيم الأسرة باستخدام الوسائل الإعلامية المختلفة والتصدي للمفاهيم والعادات الخاطئة.
- (و) دعم مشاركة البرلمانين وممثلى الشعب فى المستويات المختلفة فى صياغة ورصد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الخاصة بالسكان.
- (ز) زيادة المعرفة والتفهم والوعي بالقضايا المتصلة بالسكان بين الأسر والأزواج وقادة الرأي، والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين عن رسم السياسات السكانية ومعالجة هذه القضايا فى سياق النمو الاقتصادي المطرد.

(١٦) البحوث والمعلومات

- (أ) ربط البحوث العلمية بأهداف السياسة السكانية لحل مشاكل التطبيق.
- (ب) وضع نظام متكامل للمعلومات يتضمن كل ما يتصل بالإحصاءات السكانية على المستوى القومي والإقليمي لاستخدامه في تخطيط ومتابعة تنفيذ السياسة السكانية.
- (ج) تعزيز القدرة الوطنية على البحث وتلبية احتياجات جمع المعلومات الأساسية عن السكان وتصنيفها وتحليلها وإنتاجها لمتخذي القرار والتبادلات التنفيذية.

(١٧) إدارة البرامج السكانية:

- (أ) وضع نظام متكامل لإدارة البرامج السكانية يتضمن اتخاذ القرارات السليمة في مواجهة المشكلة السكانية على المستويين المركزي والمحلي.
- (ب) تشجيع مشاركة القطاع الخاص والجمعيات الأهلية في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج السكانية والتنمية بما لها من قدرة على الإحساس بنبض الجماهير من واقع الاحتكاك اليومي.
- (ج) رفع مستوى مهارة القائمين بتنفيذ السياسات السكانية باستمرار التدريب وعقد الندوات وحلقات البحث والدراسات والبحوث.

(١٨) التعاون الدولي:

- (أ) تنسيق جهود التعاون الدولي المبذولة في مجال السكان والتنمية بما يتفق مع الأولويات.
- (ب) تحسين وتعزيز الحوار والتنسيق على صعيد السياسات المتعلقة ببرامج وأنشطة السكان والتنمية على الصعيد الدولي للاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وإفادة الدول النامية بتجارب مصر الناجحة.

- (ج) العمل على زيادة المساعدات الدولية (المالية والتقنية) لتمكين مصر من دورها في التنمية المتواصلة وفي إحداث التوازن بين السكان والتنمية الاقتصادية وربطها بالاستقرار السياسي في مصر والمنطقة.
- (د) كفاءة أن تمضي المسائل السكانية والتنمية بالتقدير الملائم من التركيز على إدماجها في عمل الهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة .
- (هـ) دعم مبادرة تعاون الجنوب والجنوب وتعزيز دور مصر كدولة رائدة في مجال السكان وتنمية الأسرة مما يتيح الاستفادة من تجاربها الناجحة في هذا المجال.
- (و) دعم التعاون البرلماني الدولي في مجال السكان والتنمية في إطار توصيات المؤتمر الدولي الذي عقد على هامش المؤتمر الدولي للسكان.

ثالثاً: اعتبارات نجاح السياسة السكانية:

السياسة السكانية هي مجموعة الأهداف بعيدة المدى التي تستهدف تحقيق التوازن بين معدلات نمو السكان ومعدلات التنمية عن طريق توجيه الخطط والأنشطة والبرامج المجتمعية لخفض معدلات النمو السكاني والارتقاء بالخصائص السكانية وإعادة توزيعهم جغرافياً وكذلك رفع معدلات التنمية وزيادة الإنتاج.

والمجتمع عن طريق خفض معدل الزيادة السكانية يستطيع زيادة قدرته على مكافحة الفقر والامية وإصلاح البيئة وبناء قاعدة مستقرة للتنمية المستدامة، كما أن استقرار مستويات الخصوبة يؤثر بإيجابية على نوعية الحياة، ولن يتحقق ذلك إلا بالاستثمار المثل للموارد البشرية مع التركيز على محور الأمية ورفع مستوي التعليم والتدريب والرعاية الصحية وخدمات تنظيم الأسرة (٨، ٧٨).

وعلى الرغم من تعدد الجهود الحكومية التي بذلت وما زالت تبذل لمواجهة المشكلة السكانية من مختلف جوانبها وأبعادها ٠٠ إلا أن هناك شبه انفصال بين موقف الحكومة من هذه المشكلة وموقف سكان المجتمع ويؤكد ذلك استمرارية معدلات النمو السكاني في الارتفاع والتزايد بشكل مطرد رغم الجهود الحكومية المبذولة، وذلك يعني انقطاعهم عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة والاستفادة منها رغم معرفتهم بها، وكذلك

عدم مسايرة سلوكهم الفعلي للاتجاه الحكومي، وأن سلوكهم الفعلي يسير في خط مضاد للدعوة لتنظيم الأسرة، وقد أكد ذلك ظهور بعض الإشاعات المغرضة ضد تنظيم الأسرة والوسائل الطبية التي يعرضها جهاز تنظيم السرة والسكان.

ولذلك هناك العديد من الاعتبارات يجب مراعاتها عند وضع السياسات السكانية، حيث لو توفرت لزادت فرص نجاح السياسة السكانية في تحقيق أهدافها ومن أهم هذه الاعتبارات (١١، ٧: ١٤) ما يلي:-

- (١) مدى التوافق والانسجام بين تلك السياسات والمعتقدات الدينية التي يؤمن بها المجتمع وتشكل الإطار القيمي لسلوك أفراد.
 - (٢) مدى استجابة تلك السياسات لاحتياجات المواطنين وتعبيرها عن آمالهم وتوقعاتهم في الحياة الأفضل.
 - (٣) مدى شرعية تلك السياسات وما يتضمنه ذلك من صحة وسلامة الإجراءات والخطوات التي اتبعت في سبيل التوصل إلى تحديد السياسة وصياغتها ومدى تمثيل الجهات التي أقرتها لسكان المجتمع.
- وفيما يلي سوف تناقش تلك الاعتبارات الثلاثة تفصيلاً:

(١) التوافق بين السياسات السكانية والمعتقدات الدينية:-

عند معالجة قضية تحديد النسل من الناحية الدينية فإنه يجب أن نفصل

مستويين:

المستوى الأول: وهو **المستوى الفردي** وما ينطوي عليه من ظروف خاصة بالفرد، من حيث حالته الصحية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها... وهنا يكاد ينعقد اجتماع علماء المسلمين على جواز تحديد النسل بأي وسيلة آمنة ولكن في حالات الضرورة وتقدير هذه الحالات يرجع إلى ضمير الإنسان المسلم نفسه وإلى الفقيه الثقة وكذلك الطبيب الثقة ويشترط بالتحديد عدم الإضرار بالمرأة وعدم الإخلال بالصلاحية للإيجاب، وقد عرف العلماء الحالات التي يجوز فيها التحديد بأنها تلك التي يرجي فيها

دفع الضرر أو دفع الحرج أو صيانة النفس كقاعدة عامة وقد تطرق إليها بعض العلماء تفصيلا كما يأتي:

□ فقد حدد الإمام الغزالي هذه الحالات في: الرغبة في استبقاء جمال المرأة وسماتها لدوام التمتع بها خوفا من خطر الطلاق، والخوف من كثرة الأولاد والاحتراز من الحاجة إلى التعب في الكسب ودخول مدخل السوء.

□ وكذلك الشيخ محمد متولي الشعراوي: في المحافظة على جمال وصحة المرأة وعدم قدرتها على تحمل تبعات الحمل وحضانة الأولاد والرضاعة ومحافظة المرأة على نفسها باعتدال جسمها مما يجعلها أقدر على اعفاف زوجها والاهتمام به، وضيق المسكن الذي تعيش فيه الأسرة مما يجعل الإنجاب المتكرر مزعجا للأسرة ولكن التحديد بسبب الرزق ممنوعا شرعا.

وكذلك هيئة كبار العلماء بالسعودية أفتت بجواز التحديد في حالات الضرورة المحققة مثل حالات الولادة غير الطبيعية وكذلك يجوز منع الحمل لفترة ما لمصلحة يراها للزوجان، وكذلك في حالات ثبوت الضرر من الحمل.

لأما المستوي الثاني : هو مستوي المجتمع:

فعندما يراد تحويل قضية تحديد النسل إلى سياسة عامة ويدفع الناس إليها دفعا بالترهيب أو بالترغيب، فهنا ينعقد الاجتماع على تحريم التحديد تحريما قاطعا إذ أن الأصل في قضية النسل هو المحافظة عليه والإكثار منه.

لذا فالسياسات السكانية لم تفصل بين المستوي الفردي الذي يجوز فيه التحديد إذا ما توفرت بعض الظروف الخاصة والمستوي المجتمعي الذي لا يتوافر فيه التحديد. وهنا يبرز التناقض بين القيم الدينية التي يعتنقها المجتمع وبين السياسات السكانية.

(٢) مدى استجابة السياسة السكانية لاحتياجات المواطنين:

لأن السياسات السكانية منذ وضعها في البداية وتطورها في المراحل المختلفة حتى الآن تعبر عن وجهة نظر القيادة الرسمية وتحدد أهدافها ووسائل تنفيذها عن

طريق القيادة الرسمية ولم يكن للمواطن رأيا فيها، لذا فإنه مادامت الحكومة مصرة على ان تعمل كل شئ بنفسها تضع السياسة وتحدد الأهداف وتقوم بالتنفيذ بمفردها فلا غرابة أن يقف المواطن المصري مترجا من بعيد، كما أن الهدف المنشود خفض مواليد بنسبة واحد في الألف سنويا، يعتبر بالنسبة لهذا المواطن شئفا مبهما على مستوي عام من التجريد ولا يثير لديه اى رد فعل ولا ينتظر أن يلقي منه أى استجابة على عكس الحال لو أن الهدف تحدد بأمور أقل تجريدا وبما يتجاوب مع قيمه واحتياجاته الفعلية مثل رفع المستوي المعيشي له ولأسرته وإتاحة فرص أفضل للعمل وتحسين أحوالهم الصحية والتعليمية.

وهذا يعني إذ أردنا نجاح السياسة السكانية فيجب أن يشارك المواطن المصري بكافة فئاته مشاركة إيجابية فعالة وليست شكلية في تحديد أهداف السياسة وبأخذ رأيه وبراعى في الاعتبار عند تحديد كيفية تحقيق الأهداف وكذلك يكون له دور فعال في التنفيذ وفي الرقابة والمتابعة على تنفيذ تلك السياسات.

(٣) مدى شرعية السياسة السكانية:

بمعنى هل تتوفر للسياسة السكانية صحة وسلامة الإجراءات والخطوات التي أتبعته في سبيل التوصل الى تحديدها ولاسيما مدى تمثيل الجهات التي أقرتها للمواطنين في مصر.

لذا فنجاح السياسة السكانية في مصر مرهون بوجود شرعية لهذه السياسة تتبثق من تمثيل كافة فئات الشعب بقطاعاته وفئاته في تحديد هذه السياسة السكانية (أهدافها - وسائل تنفيذها - الرقابة والمتابعة على تنفيذها) حتى يشعر المواطن بدوره تجاه الالتزام بأهدافها ويسعى الى تنفيذها باعتبارها عمل ساهم فى وضعه وعليه مسئولية تنفيذه ولا ينظر له بنظرة المتفرج فقط.

مراجع الفصل

- (١) عبد المجيد عبد الرحيم: علم الاجتماع السكاني، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٩.
- (٢) على عبد الرازق حليبي: علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.
- (٣) لوري أن مازور: ما وراء الأرقام، قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة، ترجمة سيد رمضان هداره، نادبة حافظ خيرى، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٤.
- (٤) أميرة منصور يوسف: قضايا السكان والأسرة والطفولة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩.
- (٥) منظمة الأغذية والزراعة صندوق الأمم المتحدة للتنمية: المشكلة السكانية والسياسية السكانية فى مصر، مشروع دمج الثقافة السكانية والإرشاد الزراعي، دكرنس، مركز لدعم الإعلامى للتنمية، ١٩٩٦.
- (٦) حسين عبد العزيز عيد: البرنامج القومى لتنظيم الأسرة والسكان فى مصر، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية، المجلد ١١، العدد ٧٠، سنة ١٩٨٤.
- (٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٠-١٩٩٥، القاهرة، يونية ١٩٩٦.
- (٨) المجلس القومى للسكان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشروع الإعلام السكاني، الكتاب المرجعي، القاهرة، مطابع المجلس القومى للسكان، ديسمبر ١٩٩٥.
- (٩) وزارة السكان وتنظيم الأسرة: المجلس القومى للسكان فى ١٠ سنوات (١٩٨٥-١٩٩٥)، القاهرة، ١٩٩٥.

(١٠) رئاسة مجلس الوزراء: المجلس القومي للسكان، السياسة القومية للسكان، فبراير
.١٩٩٦

(١١) عبد السلام حسن عبد الهادي، السياسة السكانية في مصر (دراسة تحليلية) ،
القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية ، مجلد ١١، العدد ٦٩،
.١٩٨٤

الفصل الثاني عشر

التنمية الريفية المتكاملة برنامج مشروع نموذجاً

إعداد

د/فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة:-

أولاً : ماهية التنمية الريفية.

ثانياً : دواعي الاهتمام بالتنمية الريفية.

ثالثاً : مراحل الاهتمام بتنمية الريف المصري.

رابعاً: سياسات التنمية الريفية.

خامساً: أهم الاتجاهات العلمية للتنمية الريفية في التطبيق.

سادساً: المحاور الأساسية للتنمية الريفية.

سابعاً : برامج التنمية الريفية.

ثامناً: التنمية الريفية والتنمية الزراعية.

تاسعاً : البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)

مُتَلَمَّة

تعد قضية التنمية لمجتمعنا المصري ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين - قضية مصيرية، تعكس عزم وتصميم وإرادة شعبنا على العمل الجاد، وبذل الجهد، والعطاء المتواصل في سبيل النهوض بالمجتمع، وتطلعاً لمستقبل أفضل يسائر ركب التقدم الإنساني والحضاري.

والتنمية كقضية مجتمعية وكهدف قومي تتطلق من تنمية المجتمعات المحلية باعتبارها مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية القومية الشاملة، ونظراً لأن المجتمعات المحلية الريفية تعد عصب المجتمع القومي حيث تضم أكثر من نصف سكان المجتمع، ويعتمد نشاطها الاقتصادي على الزراعة التي تمثل أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي ٠٠٠ فضلاً عن طبيعته الظروف التاريخية للمجتمع المصري التي انعكست على تخلف المناطق والمجتمعات المحلية الريفية التي عانت من الإهمال ولم تحظى بالاهتمام الكافي لنقص الخدمات الأساسية مما أدى إلى وجود فجوة بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية وما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية أبرزها تقادم تيارات الهجرة من المجتمعات المحلية الريفية إلى المجتمعات الحضرية وما ينجم عن ذلك من مشكلات تنعكس بشكل أو بآخر على المجتمع القومي ككل.

وفي ضوء ما سبق فإن التنمية الريفية ضرورة تفرضها اعتبارات تاريخية وإنسانية واجتماعية وحضارية تحقيقاً للتوازن الجغرافي والعدالة الاجتماعية، ول معالجة بعض مشكلات المجتمع (ريف/حضر) وتحقيقاً للتنمية القومية الشاملة.

وقما يلي سوف نستعرض ماهية التنمية الريفية ودواعي الاهتمام بها والمراحل المختلفة للاهتمام بتنمية الريف المصري، وسياسات التنمية الريفية واتجاهاتها العامة ومحاورها الأساسية وبرامجها، والعلاقة بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية، وأخيراً برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة.

أولاً: ماهية التنمية الريفية:-

للتنمية الريفية هي مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي، وفي تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن وفي أقصر وقت مستطاع، وذلك يقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل القرويين، وإمماج المجتمع القروي في الحياة القومية، وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية القومية (٢٧،١).

وتستهدف التنمية الريفية ما يلي:-

- إحداث تغييرات ضرورية وإصلاحية في أبنية المجتمع الريفي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- تحسين الظروف المعيشية بتوفير الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والتثقيفية والتدريبية وخدمات المرافق والبنية الأساسية بهدف إشباع احتياجات سكان المجتمع وحل مشكلاتهم.
- زيادة الانتاجية الزراعية وما يترتب عليها من تصنيع زراعي ٠٠٠ الخ.
- توفير فرص العمل المئثر والمرضي لأفراد المجتمع، وزيادة متوسطات دخولهم بما ينعكس على مواجهة الفقر وتحجيمه بل واقتلعه من جذوره.
- زيادة مقدره أفراد المجتمع وجماعاته على المشاركة الإيجابية في صنع واتخاذ القرارات المجتمعية .

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، وتحقيق التوازن بين القطاعات الجغرافية في المجتمع.

والإسراع بتنمية القطاع الريفي (التنمية الريفية) وتحقيق أهدافها من خلال خطة قومية شاملة يعتمد على (١٨،٢):-

- ١- تغيير الدور الاقتصادي من اعتماده على المكانة إلى قيامه على الكفاءة.
- ٢- تغيير نمط الاقتصاد، من اقتصاد المكانة إلى اقتصاد السوق.
- ٣- تغيير "تقليدية" العلاقات الاقتصادية إلى علاقات تقوم على التوازن.
- ٤- انفتاح القرية على المدينة وإتاحة فرص التنقل الاجتماعي.
- ٥- زيادة الانتاجية.
- ٦- تحرير البناء الاجتماعي من الرواسب التقليدية المختلفة.
- ٧- خلق مناخ التجديد والابتكار.

ثانيا : دواعي الاهتمام بالتنمية الريفية:-

يعتبر النهوض بالقرية المصرية حقا واجب الأداء تجاه أكثر من نصف سكان مصر الذين يقطنون الريف، والذين يتعين حصولهم على نصيب عادل من الخدمات الاساسية والتقدم والرفاهية، فضلا عن تضيق الفجوة بين الريف والحضر حفاظا على سلامة النسيج الاجتماعي للوطن، وضمان أمنه واستقراره، ومن ثم كان الاهتمام ببرامج التنمية الريفية أحد المقومات الاساسية في التنمية القومية التي تحقق عدالية توزيع عوائدها على أبناء المجتمع (٤٨١،٣).

وللتنمية الريفية أهمية بالغة في التخفيف من الفقر على مستوى الدولة ككل، فضلا عن أهميتها المباشرة لتخفيف الفقر في الريف، وتساعد التنمية الريفية في التخفيف من الفقر في الحضر عن طريق ما توفره من وظائف وظروف أفضل للمعيشة من المناطق الريفية، مما يترتب عليه تقليل-إن لم يكن إيقاف- الهجرة من هذه المناطق إلى المناطق الحضرية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التنمية الريفية تؤدي إلى تحديث الزراعة وزيادة إنتاجيتها (٨٥،٤).

ويكتسب قطاع الزراعة أهميته من إسهامه بنحو ١٦.٥% من الناتج المحلى الإجمالى، ولكونه يضم نحو ٣٢,٤% من إجمالى عدد المشتغلين (القوى العاملة) ، فضلا عن كونه الكفيل بتحقيق نسب متزايدة من الأمن الغذائى، وتأمين السكان على قوتهم وكسائهم وتوفير الخامات اللازمة لتشغيل قطاع الصناعة (٤٥٢,٥).

وفضلا عما سبق فهناك العديد من العوامل التى تحتم تعظيم الاهتمام بالتنمية الريفية يتمثل أهمها فى:-

- أن التنمية الريفية محورا أساسيا من محاور التنمية القومية الشاملة فالمجتمعات الريفية يعمل أغلب سكانها بالزراعة، والزراعة هى أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومى، ولمختلف أنشطة التنمية الأخرى، بالإضافة لكونها المصدر الرئيسى لتحقيق الأمن الغذائى بالمجتمع.

- أن التنمية الريفية ضرورة تفرضها طبيعة التفاوت بين الريف والحضر، من أجل محاولة تحقيق التوازن الجغرافى والإقليمى بين القطاعات الجغرافية فى المجتمع (المجتمعات المحلية).

- أن التنمية الريفية ضرورة إنسانية تفرضها ظروف الريف المصرى الذى عانى طويلا من التخلف والتجاهل والإهمال ، مما أدى إلى قصور الخدمات الأساسية عن الرفاه باحتياجات أكثر من نصف سكان المجتمع (فلقد أوضح تعداد عام ١٩٩٦ أن الريف المصرى يضم حوالى ٣٣,٨ مليون نسمة بنسبة ٥٧% من سكان مصر.

- التنمية الريفية ضرورة حتى تستطيع القرية أن تلحق بالقرن الحادى والعشرين، ويتمثل ذلك فى نقل الفلاح المصرى حيث الإمكانيات الحديثة ورفع قدراته الانتاجية بوصفها الطريق الأمثل لرفع مستواه المعيشى (٣، ٤٨١).

- أن تحقيق التنمية الريفية يسهم فى مواجهة وحل العديد من المشكلات التى يعانى منها المجتمع، والتى يتمثل أبرزها فى مشكلة تقادم تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر، وما ينجم عنه من تكس سكانى فى بعض المناطق الحضرية، وبالتالى الضغط المتزايد على المرافق والخدمات الأساسية بها، مما قد يجعلها قاصرة أو غير قادرة على إشباع الحاجات الأساسية الضرورية لسكان المجتمع، فضلا عن

تأثيرها السلبي على اختلال سوق العمل بالمناطق الريفية لانخفاض قوة العمل الزراعي (نتيجة الهجرة للحضر) ، وبالتالي ارتفاع أجورها، وما يصاحب ذلك من مشكلات.

- أن التنمية الريفية تمثل أحد محاور آليات شبكة الأمان الاجتماعي، حيث تسهم في مواجهة مشكلة الفقر (يضم الريف نسبة مرتفعة من الفقراء) من خلال إتاحة فرص العمل وتحسين الانتاجية، وانعكاس ذلك على ارتفاع دخول الأفراد، وبالتالي مستوياتهم المعيشية ، بالإضافة إلى الحد من مشكلة البطالة بالمجتمع..

ثالثا : مراحل الاهتمام بتنمية الريف المصري :-

إن الاهتمام بالريف والقرية المصرية ليس حديث العهد، فهناك محاولات عديدة وجهود سابقة بذلت ومشروعات وتجارب نفذت خلال لفترات الزمنية الماضية، وسنحاول أن نعرض بعض أوجه الاهتمام بالريف المصري خلال المراحل الزمنية الماضية بإيجاز على النحو التالي :-

المرحلة الأولى : ما قبل عام ١٩٣٩ :-

لقد بدأت حركة النهوض بالمجتمع الريفي مصاحبة للحركة لتحريره الوطنية التي قامت ضد الظلم والإقطاع، وبدأت بالحركة للتعاونية التي كان رائدها عمر لطفي والذي قام بإنشاء أول جمعية تعاونية زراعية عام ١٩١٠، في شبرا النملة بطنطا، وفي عام ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانون لحماية صغار الملاك، وفي عام ١٩٢٣ صدر قانون التعاون، وفي عام ١٩٣١ أنشئت الحكومة بنك للتسليف الزراعي للتعاوني (٨٠،٦).

وخلال تلك المرحلة ظهرت بعض المحاولات الإصلاحية للريف حيث أنشئت بعض المدارس الإلزامية، وأقيمت بعض المشروعات للصحة المحدودة.

وفي عام ١٩٣٧ تأسست الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، والتي قد اهتمت منذ إنشائها بإصلاح القرية المصرية، والنهوض بأحوال سكانها، ولقد قامت باختبار مركز المنازل بشبين القناطر لتجربة مشروعها التي كان يستهدف تبصير

سكان الريف بمشكلاتهم وزيادة وعيهم وإدراكهم، بحاجتهم للإصلاح مع تحفيزهم وإثارة رغبتهم واهتماماتهم نحو التغيير الهادف لمواجهة مشكلاتهم المختلفة، والعمل على تحريك طاقاتهم وحشد إمكانياتهم لتحسين أحوالهم المعيشية، ومساعدتهم بتوفير بعض الخدمات الضرورية التي يحتاجونها كالخدمات التعليمية، والصحية وخدمات رعاية الطفولة ٠٠٠ الخ.

وجميع المجهودات الإصلاحية في الريف سواء كانت جمعيات تعاونية أو مجالس قروية أو مدارس إلزامية، أو مشروعات للصحة للقروية، ٠٠ كلها كانت تمهيد لتجارب إصلاح القرية التي أشرفت عليها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية والتي كانت الأساس الذي بنيت عليه فكرة المراكز الاجتماعية (٢٨٢،٧).

المرحلة الثانية: ١٩٣٩-١٩٥٢:-

لقد صدر مرسوم إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ وكان من بين إدارتها إدارة الفلاح والتي استهدفت العمل على تحسين أحوال الريفيين، ولقد استرشدت إدارة الفلاح التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بمشروع المنايل وطبقت فكرة جديدة في إقامة المراكز الاجتماعية.

ولقد نشأ أول مركز في عام ١٩٤١ بقرية منية الحيط بالفيوم، وفي عام ١٩٤٣ وصل عدد المراكز الاجتماعية إلى ١٧١ مركزا اجتماعيا، ولقد أدى نجاح مشروع المراكز الاجتماعية إلى ازدياد ضغط الأهالي في القرى المختلفة والمطالبة بإنشاء مراكز اجتماعية في قرأهم ومع عدم وجود التمويل الكافي لدى الوزارة أدى إلى قيام الوزارة في عام ١٩٤٤ بتشجيع إنشاء جمعيات الإصلاح الريفي بتلك القرى على نفس الأسس والمبادئ التي قامت عليها المراكز الاجتماعية، إلا أن هذه الجمعيات كانت لكل نفقة من المراكز الاجتماعية (٢٨٥،٧ : ٢٩٠)، ولقد بلغ عدد جمعيات الإصلاح الريفي ١٥٤ جمعية عام ١٩٥٤ موزعة على مختلف القرى المصرية.

ولقد أدى نجاح المراكز الاجتماعية إلى دفع الوزارات الأخرى للتدخل في مجال تطوير المجتمع الريفي ففي عام ١٩٤١ قامت وزارة الصحة بإنشاء الوحدات الصحية القروية، وفي عام ١٩٤٤ قامت وزارة الزراعة بإنشاء الوحدات الزراعية، وفي عام ١٩٤٦ قامت وزارة الصناعة بإنشاء مراكز التدريب الصناعي ووزارة التعليم بإنشاء المدارس الأولية، وكانت النتيجة تضارب وتداخل الاختصاصات وشيوع المسؤولية نظراً إلى تعدد الجهات المسؤولة، بالإضافة إلى عدم استطاعة الدولة تغطية جميع النفقات المطلوبة لأداء الخدمات (٨١،٦: ٨٢).

المرحلة الثالثة: ١٩٥٢-١٩٧٣:-

لقد اهتمت حكومة الثورة بالريف المصري ونذكر في هذا الصدد ما يلي:
في عام ١٩٥٤ قرر المجلس الدائم للخدمات العامة إنشاء الوحدات المجمعـة كجهاز يهدف إلى التنمية وتنظيم جهود وزارات الخدمات المختلفة بشكل متكامل انطلاقاً من شعور المسؤولين بحاجة الخدمات إلى التخطيط المشترك والتنسيق فيما بينها، وإلى التنظيم للمركزي (٢٩١،٧).

ولقد أنشأ المجلس الدائم للخدمات عدد ٢٥٠ وحدة مجهزة كمرحلة أولى وفي عام ١٩٦٠ أخذت الدولة بنظام الإدارة المحلية وأنشئت مجالس القرى بدلاً عن المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعـة واتخذت من مبادئها مبادئها، ولقد قامت بإعادة النظر في فلسفة تطوير المجتمع الريفي خاصة بعد أن تضح أن المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعـة لا تخدم إلا القرى المحيطة بها فقط، فقامت بدراسة القوانين والتشريعات القائمة وتعديلها وعلت من قانون الضمان الاجتماعي والتعاون والهيئات والجمعيات الخاصة وكان من نتيجة ذلك تنفيذ مشروعات الأسر المنتجة ومراكز تدريب القيادات المحلية الريفية ومراكز تدريب الرائدات الريفيات وظهور اللجان الشعبية للتنمية الريفية، وجمعيات تنمية المجتمع الريفي (٨٤،٦).

المرحلة الرابعة: ١٩٧٣ - الآن:-

فى عام ١٩٧٣ أولت الحكومة اهتماما متزايدا بالريف المصري وأنشئت جهاز إعادة بناء وتنمية القرية المصرية.

وفى غضون الثمانينات شهد الريف عددا ضخما من البرامج والمشروعات القطاعية التى سعت لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية جزئية فى الريف المصري، لكنها افتقدت روابط التنسيق والتكامل من جهة، أو انطلاقتها من رؤية استراتيجية شاملة من جهة أخرى، وبرغم محاولات اجتذاب المشاركة الشعبية فى هذه البرامج والمشروعات فإن بعض القيادات الوسطى والقاعدية المسؤولة عن الجهود الحكومية فى الريف التى لازلت تعتبر التنمية مجرد خدمات تتاح للقرية تفضلا من جانب الدولة. وهى أمور تؤكد جميعا الحاجة الملحة لبرنامج قومي ضخم للتنمية الريفية المتكاملة يقوم على مفهوم محدد واستراتيجية واضحة، تلتقى حوله ودخله كل الجهود الحكومية والشعبية، من أجل نهضة ريفية حقيقية تكون فى حد ذاتها محور وأساس النهضة المصرية الحديثة المنشودة. (٦،٨: ٧)

وعلى ضوء ما سبق: فلقد قام جهاز إعادة بناء وتنمية القرية المصرية فى عام ١٩٩٤ بوضع البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق ومع تعاظم الاهتمام بضرورة النهوض بالريف والقرية المصرية أنشئت وزارة التنمية الريفية فى عام ١٩٩٧، وتمثلت أهم اختصاصاتها فيما يلى:-

- وضع السياسات والبرامج اللازمة لبناء وتنمية الريف المصري من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة.
- اجراء الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالتنمية الريفية، بالاشتراك مع الجهات المعنية والخبراء المتخصصين.
- تقييم الإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية وتحديد متطلبات دعمها سواء من الناحية المالية أو من ناحية الخبرات الفنية.

رابعاً: سياسات التنمية الريفية:-

تعتبر التنمية الريفية منظومة متكاملة مستمرة تعمل على التوازن الاجتماعى وحسن استخدام الموارد لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين سواء فى الريف أو الحضر . . . وتتمثل أهم سياسات التنمية الريفية فى (٢٦٠٣، ٢٥٨، ٣):-

- توجيه الاهتمام الواجب لتنمية الريف والنهوض به من خلال حسن تخصيص واستخدام الموارد لمادية والبشرية به والتصدى لعوامل الطرد بالقرية المصرية وتطويرها بما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة التى تنمى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وإقرار الحوافز والموانع التى تقود إلى الحد من تيارات الهجرة الداخلية نحو المدن وتحويل القرى إلى مناطق جذب واستقرار سكانى حتى يمكن ان يساهم هذا الريف فى تحمل فعاليات التنمية من ناحية أخرى.
- تحديد دور كافة الأجهزة المهمة بالتنمية المحلية وتنمية القرى وتنسيق جهودها وتبني طاقاتها على كافة مستويات العمل مركزياً وإقليمياً ومحلياً ورفع القدرة الذاتية للقرية والمحليات من خلال آليات منظمة لرسم الأهداف وتقنية الموارد والإمكانات.
- تصنيع القرية بإدخال صناعات متطورة بالقرى دون الإخلال باعتبار الحفظ على البيئة وترويج حزم من المشروعات الصناعية الصغيرة المتكاملة داخل القرية أو التى تتكامل كصناعات مغذية أو مرتبطة مع الأنشطة القائمة فى المناطق الصناعية بالمحافظات والاهتمام بالصناعات غير لزراعية المتعددة وفى مقدمتها الصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات المغذية والصناعات فاتقة التقنية والإلكترونيات والبرمجيات علاوة على تصنيع النواتج الزراعية ومخلفاتها وإنتاج معدات ومتطلبات الزراعة المتطورة والرعى المرشد.
- تطوير القرى المنتجة بالارتقاء بتقنيات الإنتاج وأساليبه ومواصفاته وتسويقه وذلك فى القرى ذات الشهرة بتوخي أنشطة إنتاجية معينة.
- إقامة مشروعات خدمات الإنتاج وفى مقدمتها توفير مدخلات ومستلزمات تصنيع القرى وقطع الغيار والصيانة والإصلاح والتعبئة والنقل والتخزين والتجميع والتوزيع وإدارة وصيانة مرافق الخدمات.

- تطوير التقنيات وضبط الجودة بإدخال تقنيات جديدة ومتطورة فى المشروعات الاقتصادية الريفية وتحسين مواصفات نواتجها وضبط جودتها لزيادة فرص تسويقها، وزيادة أعداد مراكز الخدمة الفنية وتنويع أنشطتها وتطويرها لتصبح حضانات للمشروعات الاقتصادية الريفية الصغيرة، ونقل خبرة التقنية لتصنيع القرى بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج بحوث ودراسات الجامعات ومراكز البحوث العلمية المصرية.
- الترويج التسويقي وذلك من خلال إنشاء سلسلة معارض دائمة بجميع المحافظات باسم " أسواق القرية" تقدم المنتجات القروية من مختلف الأنشطة إلى مستهلك المدينة وأيضاً التنظيم المستمر للمعارض المؤقتة والموسمية والمشاركة فى المعارض الخارجية لترويج منتجات القرى.
- وضع الريف على خريطة السياحة المصرية من خلال اختيار بعض القرى التى يتوافر بها عناصر اساسية للجذب السياحي ، ويتم فيها تشجيع تطوير بعض المنشآت الريفية لتصبح مناسبة لزيارة وإقامة السائح واستمتاعه ببيئة نظيفة داخل الريف.
- إعداد العمالة المدربة التى تحتاجها المشروعات الاقتصادية الريفية خلال مراكز التدريب المنتشرة بجميع المحافظات وزيادة عدد هذه المراكز وتطويرها وإدخال أنشطة جديدة للتدريب عليها وفى مقدمتها الصناعات فائقة التقنية والإلكترونيات والكهربائيات والبرمجيات.
- تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية إنتاجية للتنمية الريفية لمساعدة أصحاب المشروعات الاقتصادية الريفية على توفير مستلزمات الإنتاج وتحسين تقنياته وتسويقه فضلاً عن توفير الخدمات الإنتاجية الريفية مثل نقل البضائع والركاب وكذلك توفير الخدمات التكنولوجية والمعلوماتية واستخدام البرمجيات وإدارة وتشغيل وصيانة للخدمات والمرافق مع توافر الدعم المؤسسي الفني والتدريبى لهذه الجمعيات التعاونية كصورة متقدمة لمنظمات القطاع الخاص التى تسهم فى تنمية الاقتصاد الريفى.

- الاهتمام بالدور الكبير الذى تؤديه المشاركة الشعبية للمواطنين بالمحافظات فى تمويل مشروعات التنمية وتشجيع القطاع الخاص فى هذا الصدد، ونشر الوعي الادخاري بين المواطنين فى الريف لدعم مصادر التمويل الذاتى للتنمية الريفية.
- تيسير تمويل المشروعات الاقتصادية الريفية وتطوير نظم وإجراءات التعامل وتوفير القروض للأنشطة الاقتصادية المتطورة بالريف من خلال صندوق دعم الصناعات الريفية وصندوق التنمية المحلية.

خامسا: أهم الاتجاهات العامة لتجارب التنمية الريفية فى التطبيق :-

نستخلص من استعراض التراث الموسيولوجي فى مجال الدراسات الميدانية إلى أن هناك بعض الاتجاهات البارزة فى العمليات والبرامج التطبيقية للتنمية الاجتماعية تتفق إلى حد كبير فى أغلب الدول النامية الأخذة بفكرة التنمية الريفية المخططة، كما تتفق إلى حد كبير مع اتجاهات التنمية الريفية فى مصر، كما تعبر عنها مختلف الخطط الإنمائية للوزارات، وكما تكشف عنها الدراسات الميدانية فى مصر، ونستطيع أن نوجز أهم الاتجاهات فيما يلى (٢٨،٩: ٣١).

أولا:

شمول الهدف الإنمائي بمعنى أن أغلب برامج التنمية الريفية فى دول العالم النامي تستهدف تحقيق التغيير الحضاري الشامل لمجتمع القرية الاقتصادية وإداريا وسياسيا وتربويا . . الخ.

ثانيا:

تطبيق برامج شاملة للتغيير التنظيمي فى مجال علاقات الإنتاج تحقيقا للعدالة الاجتماعية فى مجال الملكية والتوزيع.

ثالثا:

إطلاق حركة فعالة فى مجال التعاون الزراعى المتعدد الأغراض.

رابعاً:

تغيير بناء القوة التقليدية فى المجتمعات الريفية وذلك من خلال استبدال مراكز القوى التقليدية بأنساق ديمقراطية متمثلة فى مجالس الحكم المحلى على المستوى القروي.

خامساً:

التركيز على تنمية القيادات الشعبية المحلية وعلى تدريبها من خلال كافة الاساليب المؤسسية والميدانية.

سادساً:

تنمية وتشجيع حركة المشاركة الشعبية والجهود الذاتية فى كافة المجالات الإنمائية على مستوى المجتمع المحلى تحقيقاً لعدة أهداف اجتماعية وسيكولوجية واقتصادية من خلال مجموعة من الاساليب المختلفة مثل أسلوب الجهود الذاتية المعانة ، ووضع نظم أولويات الأنفاق.

سابعاً:

التركيز على تصنيع القرى وتركز بعض البرامج فى بعض الدول على هذه القضية تركيزاً كبيراً حيث تحاول بعض الدول تعميم التعاونيات الصناعية ومراكز التدريب المهني فى القرى سواء مراكز التدريب الثابتة أو المتنقلة مع وضع نظم مشجعة للإعانات والافتراض والتسويق.

ثامناً:

الاهتمام بعمليات الاستثمار البشري من خلال نشر الحركة التعليمية وتحقيق إلزام ومجانبة التعليم فى المراحل الأولى، وربطه بمتطلبات البيئة الريفية ربطاً وظيفياً ، والأخذ بمشروعات محو الأمية، وتعليم الكبار، وتعميم برامج الرعاية الصحية والاجتماعية.

وفضلاً عما سبق فهناك بعض الاتجاهات الأخرى مثل إعادة بناء وتخطيط

القرى عمرانياً.

سادسا: المحاور الأساسية للتنمية الريفية:-

تحدد الرؤية المستقبلية للتنمية الريفية في عدد من المحاور الأساسية هي

-(٤٨٢،٣):-

- تحقيق التكامل والتناسق على كافة مستويات العمل مركزيا وإقليميا ومحليا بمشاركة الجهات والمؤسسات والمنظمات المعنية بالتنمية الريفية ومن خلال آليات منظمة لرسم الأهداف وتعبئة الموارد والإمكانات ووضع الخطط والبرامج والسياسات ثم متابعة وتقييم النتائج والإنجازات.

- تعتبر المشاركة الشعبية هي حجر الأساس في التنمية الريفية لذلك فإن المنظمات غير الحكومية مطالبة بأن تلعب الدور الفعال في تعبئة المواطنين وحشد كل إمكانياتهم وقدراتهم للقيام بدورهم وتحمل مسؤولياتهم في الإسهام الفعال والمشاركة الجادة في تخطيط وتمويل وتنفيذ ومتابعة مشروعات التنمية.

- عدالة توزيع الاستثمارات القومية بين المحافظات بصفة عامة وبين قرى هذه المحافظات وحضرها بصفة خاصة بما يضمن الاستفادة بالموارد الوطنية لكل المواطنين والتوزيع العادل لثمار التنمية.

ويشير "سنتها" إلى أن هناك مجموعة من المتغيرات أو الأبعاد الأساسية

التي يجب أن يقيم في ضوءها برامج التنمية وهي (٢٨٠،٩):-

(أ) بعد الدافعية: ويقصد به مدى نجاح البرامج في خلق دوافع جديدة

للتقدم والتطلع إلى المستويات الأحسن للذات والمجتمع.

(ب) بعد توليد الروح التعاونية وتحقيق الشعور بالمجتمع.

(ج) بعد تغيير الاتجاهات السلبية والمعوقة للتقدم.

(د) بعد إبراز وتدريب القيادات الشعبية المحلية.

سابعاً: برامج التنمية الريفية:-

أن خطط التنمية الريفية يجب أن تكون شاملة (بحيث تتضمن كافة مقومات المجتمع الريفي وأنشطته اجتماعيا واقتصاديا). وأن تتكامل برامجها فى تحقيق النهوض والارتقاء بالأحوال المعيشية لسكان الريف.

وتتضمن خطط التنمية الريفية البرامج التالية:-

(١) برنامج تصنيع الريف: ويستهدف تشجيع إقامة الصناعات التى تتميز بكثافة عنصر العمل، وتستخدم الانتاج الزراعي مدخلا أساسيا فى إنتاجها (٣،٤٨٢).

وتتكون السلسلة الزراعية الصناعية، أو القطاع الزراعي الصناعي مما

يلي(١٠،١٧٧):-

١- إنتاج مدخلات (مستلزمات) زراعية ذات نمط صناعي أساسا (الآلات) والأسمدة، ومبيدات الأعشاب، ومبيدات الحشرات ٠٠٠ الخ).

٢- الزراعة وتربية الماشية والدواجن، والغابات، وهى أنشطة زراعية بحتة.

٣- تجهيز المنتجات الزراعية والمواد الأولية وتحويلها، الى أنشطة زراعية وصناعية تماما (صناعات تجهيز الأغذية وغير الأغذية).

٤- توزيع المنتجات الزراعية الصناعية بالنسبة للمستهلك الأخير (التخزين، تجارة الجملة، تجارة التجزئة، وسلاسل المطاعم، ٠٠ الخ).

وتتضمن برامج التنمية الصناعية فى الريف الصناعات الريفية والتقليدية

وتطويرها، وخلق صناعات جديدة تعتمد على الخامات المحلية، وتحتل الحرف اليدوية مكان الصدارة فى الصناعات الريفية (٦،٧٠).

(٢) برنامج التنمية الزراعية الرأسية والأفقية: ويتضمن تعبئة كل الجهود

لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة والممكنة واستخدام كافة أساليب

الزراعة المتطورة لزيادة الانتاج وتنويعه وتعديل التركيب المحصولي بمختلف

قرى ومراكز المحافظات بما يتلاءم وظروف كل منها، واتباع برامج تحسين

التربة والحفاظ على خصوبتها (٣،٤٨٢).

وفضلا عما سبق، يمكن أن تركز التنمية الزراعية على ما يلي (٦، ٦٦ : ٦٧).

١- استصلاح الأراضي البور والأراضي الجديدة.

٢- تحسين التربة واستخدام المخصبات.

٣- توفير مياه الري اللازمة.

٤- استخدام المحاصيل الجيدة.

٥- استخدام الأدوات الزراعية الحديثة.

٦- الاهتمام بتصنيع المنتجات الزراعية ومنتجات الألبان.

٧- إقامة بنوك التسليف.

٨- العمل على توفير الإدارة الجيدة للمشروعات.

(٣) برنامج رفع مستوى البنية الأساسية والخدمات الريفية: ويتضمن إنشاء شبكة

من التسهيلات الأساسية اللازمة لتنمية الأنشطة الزراعية والصناعية ومنها الطرق

والمواصلات والكهرباء ومياه الشرب وكذلك إقامة إنتاجيتها التدريب المهني

والتحويلي التي تحتاج إليها الأنشطة المستحدثة، وتوفير الخدمات الأخرى التعليمية

والصحية والثقافية التي تقي على نحو عادل باحتياجات الامسان من أجل التنمية،

وبما يجعل من الريف مناطق جذب لأهله واستقرارهم ورفع مستوى معيشتهم فيه

(٣، ٤٨٢ : ٤٨٣) ويعنى ذلك أن هذه البرامج تنصب على التنمية البيئية (خدمات

البنية الأساسية) ، والتنمية البشرية(الخدمات الاجتماعية المختلفة).

وتنمية الموارد البشرية في الريف تتم من خلال تقديم الخدمات فى مختلف

المجالات والتوسع فيها بما يتلاءم وحجم السكان وحاجاتهم، وتخطيط البرامج بما يتفق

وإعداد هذه الطاقات ليتمكنها الاستفادة من المجتمع وكذلك استفادة المجتمع من قدراتها

بأقصى درجة ممكنة(٦، ٧١).

ومن أهم الخدمات الواجب توفيرها فى الريف ما يلي:-

(١) خدمات التنمية البيئية (البنية الأساسية) مثل شق الطرق وتمهيدها،

وردم البرك والمستنقعات ، تطهير المصارف، الصرف الصحي، المياه

النقية، الكهرباء، .. الخ.

(ب) خدمات التنمية البشرية: للتعليم، للرعاية الصحية، التدريب المهني والتحويلي، خدمات تنظيم الأسرة، الخدمات التثقيفية والإعلامية ٠٠ الخ. فضلا عما سبق فهناك خدمات أخرى يمكن توفيرها ممثلة فى خدمات التعاون والائتمان الزراعي، والتسليف، والتسويق، والجمعيات الزراعية، ٠٠٠ الخ.

ثامنا: التنمية الريفية والتنمية الزراعية:-

تعددت المفاهيم والاتجاهات حول التنمية الريفية، فهناك من يركز على التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية بينما يركز البعض الآخر على التنمية الاجتماعية وتزويد القرويين بالخدمات الاجتماعية والعامة والأساسية وتوسيع فرص العمل سواء في الزراعة أو الصناعة، وتحقيق مزيد من العدالة فى الدخل عن طريق إجراء التغييرات الهيكلية لصالح غالبية سكان الريف الذين عانوا ردا طويلا من الزمن، وحرموا من فرص النمو والتقدم وتعبئة القرويين للمشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات على المستويين المحلي والقومي، وإعداد جهاز إداري محلي متكامل يكون بمثابة جهاز للتنظيم الأساسي على مستوى القرية ويضطلع بكافة المسؤوليات فى إدارة شئون القرية وتميئها و التنمية الريفية تمثل مستوى من مستويات التنمية وشكلا من أشكال التنمية المحلية (٢٦،١).

وتجدر الإشارة إلى أن البعض يخلط بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية الا أننا نرى التنمية الريفية هى تنمية شاملة متكاملة على المستوى المحلي حيث لها محاور عديدة حيث تهتم بالتنمية الزراعية، والتنمية الصناعية، والتنمية البيئية (البنية الأساسية) والتنمية البشرية (الخدمات الاجتماعية)، ويتضح ذلك من برامجها السالف ذكرها، بينما التنمية الزراعية هى تنمية قطاعية لأحد قطاعات النشاط الاقتصادي، وهو قطاع الزراعة، لذلك فالتنمية الزراعية تعد أحد المحاور الأساسية والرئيسية للتنمية الريفية.

ولقد ارتبطت مصر وحضاراتها بالزراعة، التي ظلت منذ القدم العصور مصدرا لرخاتها وتقدمها، كما تعتبر الزراعة بالنسبة لبلادنا من أهم منابع الحياة واستقرارها.

والزراعة تزداد أهميتها باعتبارها المصدر الأساسي للغذاء ولا زالت الزراعة تعتبر الدعامة الأساسية للبنى الاقتصادية والاجتماعي حيث يسهم بنصيب كبير في التنمية الشاملة وفي النهوض بالمجتمع ورخائه.

وتزداد أهمية الزراعة في مصر بسبب عوامل إنسانية واجتماعية وحضارية، فهي مهنة يرتبط بها ما يقرب من ثلثي السكان إنتاجا وتسويقا وتصنيعا، ومن هنا فالتنمية الزراعية في بلادنا تمثل واجبا أساسيا، وأصبح النهوض بالإنتاج الزراعي ونموه بمعذلات مرتفعة أمرا بالغ الأهمية، لما يترتب عليه من تأثير مباشر وغير مباشر في تقدم الدولة بما توفره الزراعة من حاجات ومتطلبات أساسية للتقدم ورفع مستوى المعيشة وبل بما تحققه من عوامل الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع (٧٣، ١١).

ولقد أوضح تعداد ١٩٩٦ أن الريف المصري يضم عدد سكان يقدر بحوالي ٣٣،٨ مليون نسمة يمثلون ٥٧% من سكان مصر، وأن عدد القرى الأم التي تمثل عواصم الوحدات المحلية الريفية حوالي ١٠٧٤ قرية، وعدد القرى التابعة ٤٩٠٣ قرية، أما العزب والنجوع والكفور فعددها ٢٠٩٤٢ (٤٨١، ٣).

ومن الضروري ونحن نتناول كل جوانب الإنتاج الزراعي، وزيادة الانتاجية أن نتبين بوضوح سمات ومواصفات الزراعة المصرية والتي تحدها الحقائق الآتية (١١، ٧٤: ٧٥):-

- رقعة زراعية ضيقة: وقد ازدادت ضيقا خلال السنوات الأخيرة بسبب نمو سكاني شديد لم يستطع التوسع الأفقي أن يلاحقه، بحيث أصبحت البلاد تواجه تفاوتات كبيرا بين الموارد الزراعية وبين عدد السكان الذين يعيشون على هذه الموارد أو

يرتبطون بها وذلك على الرغم من الأراضي الجديدة التي استصلحت خلال تلك السنوات .

- وجود حيازات زراعية مفتتة ومبعثرة بصفة مستمرة نتيجة للتصرفات التي تتعرض لها الحيازة الزراعية ، سواء تلك التي يستثمرها مالكوها أو التي يؤجرونها للغير، ومع هذه الظاهرة فإن إنتاجية المزارع تنصف بالهبوط نتيجة زراعة وحدات زراعية صغيرة. الوضع الذي يعوق استخدام الأساليب التكنولوجية والوسائل الاقتصادية المتكاملة.

- لا تزال بعض الأساليب الزراعية تتم بالبداية وبعضها لا يزال يعتمد على جهد الإنسان والحيوان. الأمر الذي ترتب عليه عدم كفاءة الاستثمار الزراعي، وتسمية الموارد الزراعية وانخفاض الربحية مما يتطلب تغييرا كبيرا في نمط هذه الأساليب بهدف تطويرها.

- تتميز الزراعة المصرية بأنها أكثر الزراعات كثيفا في العالم حيث تتزاحم المحاصيل لداخل الدورة الزراعية تلاحما شديدا. مما يؤدي بالتالي إلى استثمار ما يعادل مثل الرقعة الزراعية. حيث تبلغ المساحة المحصولية ضعف المساحة الجغرافية.

- وجود تنافس محصولي شديد بين المحاصيل الانتاجية، حيث تتنافس المحاصيل التصديرية مع المحاصيل الغذائية وهما معا يتنافسان مع المحاصيل التي تلزم للتصنيع وحتى داخل المجموعة الواحدة فإن المحاصيل اللازمة لإنتاج غذاء الإنسان تتزاحم مع محاصيل العلف اللازمة للماشية.

- اقتراب بعض المحاصيل من الحد الأقصى للإنتاجية الزراعية في حين أنه لا تزال هناك محاصيل أخرى بعيدة عن هذا الحد. وربما كان هذا الوضع واضحا في إنتاجية المحاصيل البستانية وفي إنتاجية الثروة الحيوانية.

- ضيق المجال لزيادة الإنتاجية الزراعية في بعض المناطق بسبب المشكلات والمعوقات التي تواجه الإنتاج الزراعي، وفي مقدمتها مشكلة انخفاض خصوبة

أراضيها نتيجة ارتفاع مستوى الماء الأرضي أو وجود قصور كبير فى بعض مرافق التنمية الزراعية.

- لا تزال إنتاجية العامل فى الاستغلال الزراعي، دون المستوى الاقتصادي السليم وتعتبر الطاقة البشرية المشتغلة فى الزراعة بعيدة عن حد الكفاءة الانتاجية. فضلا عن عدم تمتعها باستخدام متكامل للمعدات التكنولوجية الحديثة، وفى مقدمتها الميكنة الزراعية المتطورة.

- وجود نظام للإشراف الإداري يحيط به كثير من التعقيدات حيث تتدخل الحكومة فى كثير من مراحل الانتاج ومراحل التسويق والتوزيع، وهذا التدخل قد ينشأ عنه بعض عوامل الاضطراب، ويبدو ذلك بشكل حاد فى المحاصيل التى يلتزم للزراع بتوريد حصص منها للمراكز الحكومية وإن كان هذا الوضع الذى استمر لسنوات طويلة قد لحق كثير من عوامل التطوير فى السنوات الأخيرة.

- لا يزال البيان المؤسسي يتسم بالضعف بدرجات متفاوتة وفى مقدمة مكونات هذا البيان التى تعتبر على مستوى متدن من الكفاية نظام التعاون للزراعي، الذى لم يتم دور فعال فى النهوض بالانتاج الزراعي حتى اليوم.

والدول النامية بحاجة جوهرية إلى استراتيجيات إنمائية تسمح بحل المشاكل الغذائية للعالم الثالث، ويقضى ذلك أن يضع كل بلد استراتيجيته الخاصة على أساس ظروفه الاجتماعية والإيكولوجية الخاصة، غير أن جميع الاستراتيجيات البديلة تشترك فى عناصر أساسية معينة للتنمية الريفية (١٠، ١٨٥).

ويرى ميردال Myrdel أنه من باب الوهم أن نعتقد أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تتحقق بدون أن نرفع وبصورة حاسمة إنتاجية العمل الزراعي لكن ذلك يصطدم بعدد من الوقائع التى لا تزال قائمة فى كثير من البلاد النامية وهى انخفاض المركز الاجتماعي لمن يعمل بالزراعة خاصة بين العناصر المتعلمة من السكان، وصعوبة الحلول التكتيكية فى مجال التطوير الزراعي بالمقارنة بالحلول الهندسية فى مجال التصنيع هذا إلى جانب تخوف القرويين من الطرق الجديدة وعدم وجود تنسيق

كامل بين التربة ودرجة الحرارة والأمطار مما يسمح باستزراع عملي في أغلب دول العام الثالث (٢، ٥٤ : ٥٥).

وهناك ضرورة للتكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي بحيث يتمكن القطاع الزراعي من إطعام السكان وتوفير المدخلات اللازمة للقطاع الصناعي، على حين تتمكن الصناعة من توفير السلع الرأسمالية والاستهلاكية اللازمة لتحسين الزراعة وتلبية الاحتياجات الأساسية لمجموع السكان (١٠، ١٩).

إن نجاح التنمية يتوقف إلى حد بعيد على الإثراء المتوازن لجميع قطاعات الاقتصاد القومي، وبصفة خاصة قطاع الزراعة، فمن طريق تنمية قطاع الزراعة يمكن تحقيق المزايا الاقتصادية التالية (١٢، ٦٨ : ٦٩):-

- (١) مواجهة الزيادة في الطلب على المواد الغذائية الناتجة عن زيادة متوسط دخل الفرد وعن الهجرة من الريف إلى الحضر، ومن ثم يمكن تجنب التضخم.
- (٢) زيادة الصادرات ومن ثم الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية والمواد الخام غير المتوفرة محلياً، وقطع القيد وغيرها مما يلزم عملية التصنيع.
- (٣) توفير الأيدي العاملة اللازمة للتصنيع نتيجة لإحداث تطوير آلي وعصري في أسلوب الزراعة.
- (٤) تحقيق زيادة كبيرة في الناتج القومي دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة بعكس الحال بالنسبة لقطاع الصناعة الذي يحتاج إلى عملات أجنبية، وخبرات فنية وإدارية، وهياكل أساسية، علاوة على الاستثمارات الضخمة.
- (٥) مد الصناعة بكثير من المواد الأولية التي تحتاج إليها.

موارد مصر الزراعية:-

تمتلك بلدنا ثلاثة موارد زراعية أساسية تصنع التنمية الزراعية وتعتمد عليها في تحقيق أهدافها وهذه الموارد هي (١١، ٧٥ : ٧٧):-

أولاً: الموارد البشرية:-

لاشك في أن الانسان هو اللبنة الأساسية لبناء المجتمع وتقدمه وهو صاحب الفكر والمخطط لبرامج التنمية وهو العامل القائم على تنفيذ هذه البرامج. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تركز على التنمية البشرية، باعتبارها ثروة مصر الحقيقية، وعلى كاهل أفراد المجتمع يقوم التقدم والنهوض.

تقدم ونهوض بلدنا في حاجة إلى استثمار كامل للموارد البشرية لنتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. وإذا كانت الموارد البشرية في مصر تمثل ثروة تفوق ما عداها من الثروات الأخرى، فإنها تمثل في نفس الوقت مشكلة كبرى تتمثل في وجود ضغط سكاني شديد ومتزايد على الموارد الزراعية المتاحة للاستثمار سواء كانت موارد أرضية أو مائية.

ويقدر عدد السكان في الوقت الحاضر بنحو ٦٢ مليون فرد، موزعين بين الريف والحضر بنسبة تتجاوز ٥٥% لسكان الريف طبقاً للنتائج الأولية لتعداد السكان عام ١٩٩٦ والباقي يقطن في الحضر، وجزء بسيط يوجد في المناطق الصحراوية والسواحل.

ثانياً: الموارد الأرضية:-

تتميز الأراضي الزراعية في مصر بالخصوبة التي وهبها النيل لها ويمثل وأدى النيل والدلتا حوالي ٤% من المساحة الكلية للجمهورية وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية حسبما تشير إليه احصاءات الهيئة العامة للمساحة عام ١٩٩٢ نحو ٧٥٤٦ ألف فدان، تشتمل على حوالي ٦٣٦٤ ألف فدان من الأراضي الزراعية داخل الزمام وعلى ١١٨٢ ألف فدان من الأراضي البور، والبرك تبلغ نحو ١٨٣٥ ألف فدان.

والرقعة المنزرعة، موزعة بين محافظات الجمهورية وتبلغ المساحة المنزرعة في محافظات الوجه البحري حوالي ٤.٥ مليون فدان بينما توجد في محافظات الوجه القبلي نحو ٢,١ مليون فدان والأراضي لزراعية يملكها حوالي ٣,٩

مليون مالك ، منهم أكثر من ٣,٧ مليون مالك لكل منهم ملكية زراعية تقل مساحتها عن ٥ أفدنة بل وأكثر من ذلك فإن ما يزيد عن ٢,٧ مليون مالك لا تزيد ملكية أى منهم عن فدان.

ثالثاً: الموارد المائية:-

يعتبر الماء من أثنى الموارد والثروات الطبيعية فى بلادنا التى تعتمد على مورد أساسى واحد للمياه وهو نهر النيل الذى يعتبر يحق شريان الحياة بالنسبة لنا وهى فى نفس الوقت الركيزة الأساسية للتنمية بل والتنمية الشاملة للبلاد. ومن الحقائق الثابتة ان تنظيم الاستفادة من مياه النيل يعنى توسعا طبيعيا فى استخدام الموارد الأرضية المتاحة أو التى يمكن أن تضاف إلى الرقعة المنزرعة حالياً ذلك أن الموارد المائية تعتبر العنصر الحاكم لأي توسع أفقى واستصلاح أراضي جديدة.

المشكلات التى تواجه الإنتاج الزراعى:-

يواجه الإنتاج الزراعى مشكلات كثيرة تعوق تطوره وزيادته وتحول دون تحقيق معدلات مناسبة للنمو والانطلاق. ويمكن ذكرها بإيجاز فيما يلى (١١، ٧٩: ٨١):-

- ضيق الرقعة المنزرعة.
- تفتت الحيازات الزراعية.
- تدهور خصوبة الأرض.
- صعوبات الري والصرف.
- التعدي على الأراضي الزراعية.
- قصور الميكنة الزراعية.
- التسويق الزراعى.
- زيادة تكلفة الإنتاج.
- قصور البنيان التعاونى.
- ضعف أجهزة الإرشاد الزراعى.

- عدم كفاية وكفاءة مستلزمات الانتاج.
- قصور في استخدام الأساليب العلمية.
- انخفاض الخبرة الانتاجية لبعض المحاصيل.
- عدم ملاءمة النظم الإدارية والإشرافية.
- قصور في التعليم الزراعي.
- تعقيدات التشريعات والعلاقات الزراعية.

أهداف التنمية الزراعية:

للتنمية الزراعية أهداف محددة لابد وأن تبلغها وأن تحققها بأفضل مستوى كما وكيفا وهذه الأهداف يمكن سردها فيما يلي (١١، ٧٣، ٧٤):-

- تحقيق معدل نمو للنتاج القومي الزراعي في حدود ٤% سنويا عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع العمل على صيانة هذه الموارد والحفاظ عليها وحمايتها وتنميتها والاقتراب من الاكتفاء الذاتي في كافة المحاصيل مع الاستفادة من مبدأ الميزة النسبية وتحسين الجودة والتفوق لكل المحاصيل الزراعية.

- توفير السلع الغذائية كما وكيفا للسكان الذين يتزايد عددهم وتتزايد بجانب ذلك معدلات استهلاكهم منها وثمة ارتباط شديد بين حجم الانتاج الزراعي ومكوناته وبين مستوى توفير الغذاء لكل الناس وزيادة الكميات المتاحة منه وتوفير احتياجاتهم بصورة آمنة ومستقرة.

- وتبرز أهمية هذا الهدف الحيوي وضرورة مواجهته بكل الأساليب والإمكانات في وجود فجوة غذائية وبوجه خاص في سلع الغذاء الأساسية على أن يؤخذ في الاعتبار أن الاستهلاك الحالي يمثل ما هو متاح من سلع غذائية ولا يمثل ما يجب توفيره منها وما يسد الحاجة بالمستوى الغذائي المتكامل.

- توفير أكبر قدر من السلع التي تلزم الصناعة ودفع عملية التنمية الصناعية كركن هام من أركان التنمية الشاملة للبلاد ويتحمل القطاع الزراعي واجبا أساسيا في

نمو القطاع الصناعي، ودعمه خاصة بالنسبة للصناعات الأساسية مثل صناعة الغزل والنسيج والتي تعتمد معظم إنتاجها على محصول القطن كما يوفر الانتاج الزراعي ما يلزم لكثير من الصناعات الغذائية الأساسية مثل :- صناعة السكر والزيوت النباتية والجلود وصناعة حفظ الأغذية والألبان ويعمل في هذه الأنشطة ما يزيد عن مليوني عامل يتزايد عددهم سنويا.

- توفير حجم مناسب ومتزايد من السلع التصديرية والعمل في نفس الوقت على خفض وارداتنا من هذه السلع وذلك بهدف تحسين الميزان التجاري للدولة على أن يؤخذ في الاعتبار أن الانتاج الزراعي الخام والمصنع لا يزال يمثل القسم الأكبر من صادراتنا بعد استبعاد الصادرات البترولية وقد أصبح نمو الصادرات في الوقت الحاضر ضرورة حتمية لمواجهة مشكلتنا الاقتصادية التي أخذت في التصاعد خلال السنوات الأخيرة.

- توفير فرص عمل واسعة ومتزايدة للعمل الزراعي وعلى طول مراحل الانتاج والإعداد للأسواق بحيث تستوعب الطاقات البشرية الحالية وتلك التي تدخل سوق العمل سنويا ولا يزال الكثير منه يعتمد على التنمية الزراعية بشقيها الرأسي والأقي وهناك أعداد كثيرة من قوة العمل لا تزال عاطلة.

- من المفروض أن تتحقق عن طريق التنمية الزراعية وخلالها أهداف اجتماعية تحفظ للمجتمع توازنه وأمنه واستقراره مع إحداث توازن سليم بين التجمعات السكانية وانتشارها في كل ربوع الجمهورية بحيث يرتبط بهذه التنمية العمران والاستقرار الكامل للاستثمار الزراعي.

تاسعا: البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق "

على الرغم من تعدد الجهود والمشروعات والبرامج التي وضعت ونفذت للارتقاء بالريف والنهوض بالقرى المصرية وتحسين أحوال سكانها ٠٠٠ إلا أنه ما زال الريف المصري يعاني من مظاهر وأعراض التخلف ومن تراكم وتفاقم المشكلات وقد يكون من أسباب استمرار معاناة الريف أن ما نفذ من برامج ومشروعات لم تكن

مترابطة أو متكاملة أو متناسبة مع حجم الريف وتعداد سكانه وطبيعة ما يعاناه من مشكلات ... الخ.

وعلى ضوء التجارب والخبرات السابقة للنهوض بالريف والقرية المصرية والاستفادة من مدعمات نجاحها والوقوف على العوامل والمعوقات التي أدت إلى فشل بعضها وعدم تحقيقها لأهدافها ٠٠ قام جهاز إعادة بناء وتنمية القرية المصرية بطرح تصور ورؤية متكاملة للتنمية الريفية تقوم على المشاركة الشعبية وتعمل مع تضافر الجهود والأنشطة الحكومية المقدمة للريف في تنسيق وتناغم وتمتع التصارب والتداخل والازدواجية في الخدمات المقدمة، فوضع البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة وأطلق عليه "شروق".

وفيما يلي سوف نستعرض برنامج شروق من حيث مفهومه للتنمية الريفية المتكاملة وأهدافها، وأساليب العمل ومنهجيته، ومجالات تنفيذ المشروعات والأجهزة المنفذة للبرنامج، والتتابع الزمني للبرنامج وتمويله، والرؤية المستقبلية لبرنامج شروق.

مفهوم برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة:

ينصرف مفهوم التنمية الريفية المتكاملة وفقا لبرنامج شروق إلى عملية تغيير عميق تستهدف تحقيق تقدم شامل ومترابط في كافة جوانب الحياة على مستوى المجتمع المحلي في الريف المصري، وتنفيذ هذه العملية بواسطة المجتمع المحلي وعلى أساس المشاركة الديمقراطية وبمساعدة الحكومة ويبرز تحديد مفهوم التنمية الريفية على هذا النحو خاصيتها الديناميكية كعملية مستمرة تستهدف إحداث تغييرات تنموية متعددة الأبعاد في الريف المصري، ومن ثم تتاح لسكان الريف وإمكانية تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتواصل بالاعتماد على مبادراتهم وما يمكن تعبئته من مواردهم الذاتية بينما تلعب الحكومة دورا مكملا في مجالات التنسيق والمساعدات المالية والفنية وبحكم أن برنامج شروق يقوم على المشاركة الشعبية فمن الممكن النظر إليه أيضا على أنه عملية سياسية شعبية توفر قنوات ديمقراطية لمشاركة سكان الريف في عملية صنع القرارات (٨٥،٤).

والتنمية الريفية المتكاملة من منظور برنامج شروقي تعرف على أنها

-(٨،٨: ١٠)-:

عملية، تغيير، ارتقائي، مخطط، للنهوض الشامل المتكامل، لجميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي، يقوم بها أبناءه بنهج ديمقراطي، ويتكاتف المساعدات الحكومية.

ويشمل هذا المفهوم عشر مكونات متفاعلة آتيا، غير قابلة للتفرد أو الانفصال، هذه المكونات تحدد أن التنمية الريفية المتكاملة:-

- ١- عملية : اى سلسلة متتالية من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة.
- ٢- تغيير : حيث تنقل المجتمع المحلي إراديا وقصدا من حال إلى حال.
- ٣- ارتقائي: حيث الحال الجديد للمجتمع أفضل من حاله السابق بمعايير المثل العليا المستمدة من القيم الروحية مثل الحق، الخير، العدل، الجمال، الأمان. وهو ارتقاء مستمر حيث يفضى كل مستوى يتحقق إلى طموح جديد لمستوى أعلى بما يفوض استمرارية واستدامة وتواصل التنمية.
- ٤- مخطط : أى مرتبة ومنسقة الخطى، محسوبة التوقعات تكلفة وعوائد، تتوزع خلالها الأدوار والمسئوليات فى برنامج زمني، قابله لقياس النتائج وتقييم الإنجازات .
- ٥- نهوض شامل: أى تغييرا إيجابيا كليا أو عاما وليس جزئيا أو قطاعيا، ومن ثم يتناول التغيير النسق المجتمعي المحلي بمختلف نظمه الفرعية- من ناحيتي البناء والوظائف فى آن واحد.
- ٦- نهوض متكامل: أى أن لوجه التغيير متداخلة مترابطة عضويا، تكمل عناصرها بعضها بعضا فى منظومة كلية، تمتد كي تكون التنمية الريفية متكاملة مع التنمية القومية.

٧- تغطي جميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي: اقتصاديا ، واجتماعيا وثقافيا،
وبينيا، في تزامن أثنى متنسق متوازن الاهتمام ، بما يتضمنه من استدامة وتواصل
التنمية لصالح الجيل الراهن والأجيال التالية.

٨- يقوم بها أبناء المجتمع المحلي: حيث يعتمد التغيير التنموي أساسا على المشاركة
الشعبية الفعالة فكريا وتخطيطيا وتنفيذا، في إطار منظم يعبئ ويوظف الموارد
المحلية المتاحة.

٩- تتم بنهج ديمقراطي: بما يتيح إسهام كافة أبناء المجتمع المحلي - بالرأي والفعل -
في جهود تنميته، على أساس من تكافؤ الفرص، ومن خلال القبول والإقناع، وبما
يحقق عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية، وأيضا عدالة توزيع عوائدها.

١٠- للجهود الأهلية والتي تعد هي الأصل والأساس: كما أن الجهود الحكومية أيضا
كانت أشكالها ومصادرها يجب أن تكون مترابطة ومتكاملة فيما بينها ، وتؤكد
على تعميق اللامركزية تخطيطيا وتنفيذا.

فلسفة البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)

لقد تم تصميم برنامج شروق على ضوء الاستفادة من خبرات الماضي
الناجمة عن المحاولات السابقة (برامج/مشروعات/تجارب) التي بذلت للنهوض
بالريف المصري،، والتي أفرزت فكرة مفادها ضرورة تكامل واتساق برامج
ومشروعات النهوض بالريف المصري. حيث أن المحاولات السابقة كانت قطاعية أو
أحادية الجانب فلم يكتب لها النجاح ولم تحقق أهدافها، فضلا عن كونها تجاهلت
المشاركة الشعبية فلم تلقى استعداد من قبل سكان الريف لقبولها ودعمها.

وفي عام ١٩٩٤ بدأ جهاز إعادة بناء وتنمية القرية برنامجا شاملا ومتوازنا
للتنمية الريفية المتكاملة أطلق عليه اسم " شروق" ويبلور هذا البرنامج رؤية
استراتيجية للتنمية في المجتمع الريفي على أساس خطة متكاملة لتنمية القرية (٤،٨٥).

ولقد أطلق على البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة اسم "شروق" أملا أن يكون تنفيذه إيدانا بشروق عهد جديد يشهد فيه الريف تنمية حقيقية تكون محور الارتكاز للنهضة المصرية الحديثة المنشودة (٨، صفحة التقديم).

ويتمثل البعد الفلسفي لهذه الرؤية في النظر إلى التنمية الريفية على أنها شأن عام يتضمن تعبئة الناس للتنمية قائمة على المشاركة، وتتقدم في مسارها وفقا للأولويات المحلية كما يعبر عنها أعضاء المجتمع المحلي في اختياراتهم، ثم يعقب ذلك التخطيط في نفس الموقع ثم التنفيذ والمتابعة، التي تضمن تقيما مستمرا للأداء، وتؤدي الدولة دورا استشاريا في هذه العملية من خلال جهاز إعادة بناء وتنمية القرية، مع التزامها بتقديم دعم مالي وفني دون أن يترتب على ذلك الانتقاص من صفة الديمقراطية لبرنامج شروق (٤، ٨٥).

أهداف التنمية الريفية المتكاملة (٨، ١٠، ١٣):-

تتمثل أهداف التنمية الريفية المتكاملة في هدف استراتيجي ومجموعة من الأهداف الوسيطة يمكن عرضها على النحو التالي:-

أولا: الهدف الاستراتيجي (بعد المدى):-

ويتضمن شقين يجب أن يتحققا معا في تزامن آتيا وهما:-

١-التقدم المستمر في مستوى نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي.

٢-الارتقاء المتوالي بمستوى مشاركتهم الفعالة في إحداث هذا التقدم.

وللتأكيد : فإن الشق الثاني وإن كان يمثل وسيلة للتنمية فهو أيضا هدفا

جوهريا لها لا يمكن التفاوضي عنه.

وتحقيقا لاستمرارية التقدم في نوعية الحياة وتوالي الارتقاء بالمشاركة الشعبية في إحداثه ، فإن تغييرات جذرية في بناء ووظائف النسق المجتمعي المحلي ونظمه الفرعية يجب أن تتحقق كأهداف وسيطة أو عامة وتشمل هذه الأهداف العامة ما يتعلق

بتمية كل من الموارد المادية والموارد البشرية، والموارد المؤسسية لدى المجتمع المحلي.

ثانياً: الأهداف الوسيطة:-

وتتضمن مجموعة الأهداف التالية:-

(أ) تنمية الموارد المالية المحلية:-

- ١-زيادة الموارد المادية المتاحة، ورفع كفاءة استخداماتها.
- ٢-استمرارية فجرة المولد المادية المتاحة على التجدد المستمرين وتواصل تميزها لصالح الأجيال العاصرة والقادمة.
- ٣-التحسين المستمر لمستوى البيئة والمعيشة للمواطنين، وحسائل إصصاح شامل وعادل لهذه البيئة.
- ٤-زيادة متوسط الدخل الحقيقي للمواطنين، وتزريب التوازن الداخلي فيما بينهم.
- ٥-زيادة نسبة العمل المستقر والمنتج.
- ٦-تتويج مصادر الدخل المحلي.

(ب) تنمية الموارد البشرية المحلية:-

- ١-ضبط معدلات النمو العمدي لتتناسب مع معدلات نمو الحسوارد المادية المتاحة.
- ٢-التوزيع الجغرافي للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعي للمسوارد المادية المتاحة.
- ٣-رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطن وخاصة العمسية والتعليمية والمهارية، خلال رفع كمي ونوعي وحدسية توالسر خدمسات العمسية البشرية.

٤-الإرتقاء بالنظام القيمي، وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية، وإعلاء الشعور الفردي بالمسئولية المجتمعية، وممارسته العملية خلال المشاركة الشعبية المنظمة.

٥-المشاركة الفعالة للمرأة فى جهود التنمية، وتعظيم الاعتماد على الشباب فى كافة مناشطها، وتحقيق أمان الطفولة، وإدماج الفئات الاجتماعية الهامشية.

(ج) تنمية الموارد المؤسسية:-

١-الزيادة المستمرة فى الاعتماد على المشاركة الشعبية فى تحقيق التنمية المحلية، خلال رفع كفاءة المنظمات الأهلية الاختيارية الديمقراطية ذاتية الاعتماد فى تعبئة وتنظيم هذه المشاركة، وعدالة اقتسام أعباء للتنمية، وعدالة توزيع عوائدها.

٢-التعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية، بالزيادة المضطردة لأدوار ومسئوليات المنظمات المحلية فى هذه التنمية.

٣-تحقيق درجات أعلى للتساند الوظيفي والتكامل العضوي فيما بين الجهود الحكومية، وبينها وبين الجهود الأهلية لمنظمة فى أنشطة التنمية المحلية.

٤-تحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلى وتنمية المجتمع القومي.

ويمكن بلورة الأهداف الاستراتيجية والوسيلة فى مجموعة من الأهداف المحددة على المستوى المحلى، وهى التى سيتم وضعها وتحديدها الكمي والكيفي على مستوى مجتمع محلى مستهدف على حدة فى إطار الأهداف العامة سالفة الذكر.

وسيقوم بوضع هذه الأهداف المحددة المجتمع المحلى المقصود من خلال مشاركة شعبية منظمة أثناء تخطيط برنامجه المحلى للتنمية الريفية المتكاملة، ومن الضروري أن تتضمن هذه الأهداف المحلية مؤشرات تنموية محددة ذات طبيعة كمية كلما كان ذلك ممكنا- تبين المستويات المستهدف تحقيقها- وعلى الأقل بما يعادل

أهداف عقد الطفولة- وتغطي مختلف جوانب التنمية الريفية وعلى الأخص ما يتعلق بما يلي:-

- ١- ترشيد استخدام وصيانة موارد البيئة الطبيعية.
- ٢- مياه الشرب والصرف الصحي.
- ٣- الاسكان الريفي.
- ٤- الطرق والمواصلات والاتصالات.
- ٥- الطاقة للإضاءة والتشغيل.
- ٦- الدفاع المدني.
- ٧- محو الأمية.
- ٨- خدمات التعليم النظامي.
- ٩- الخدمات الصحية.
- ١٠- تحسين المستوى الغذائي.
- ١١- خدمات رعاية الطفولة.
- ١٢- خدمات رعاية الأمومة.
- ١٣- تنظيم الأسرة.
- ١٤- الخدمات الروحية والدينية.
- ١٥- خدمات الإعلام والاتصال.
- ١٦- خدمات التأهيل والتدريب.
- ١٧- الخدمات الثقافية.
- ١٨- خدمات التكافل الاجتماعي.
- ١٩- خدمات الإدارة والأمن.
- ٢٠- خدمات العدالة.
- ٢١- خدمات الترويج.
- ٢٢- مشاركة المرأة.
- ٢٣- الخدمات الشبابية.

- ٢٤- زيادة الإنتاج المحلي الطبيعي.
- ٢٥- زيادة القومة المضافة للإنتاج المحلي.
- ٢٦- زيادة القوى البشرية النشطة اقتصاديا.
- ٢٧- زيادة متوسط الدخل الفردي والأمري.
- ٢٨- تقريب الفوارق لداخلية الفردية والأسرية.
- ٢٩- تنويع مصادر الدخل المحلي.
- ٣٠- تصنيع الريف.
- ٣١- زيادة الاستثمار المحلي.
- ٣٢- إيماع الفئات الهامشية.
- ٣٣- المشاركة الشعبية.
- ٣٤- اللامركزية.
- ٣٥- فاعلية المنظمات الأهلية.
- ٣٦- الممارسة الديمقراطية.

الأساليب التتموية لبرنامج شروق (٨، ١٣، ١٥):

يصعب وضع قائمة محددة للأساليب التي يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف التتموية في " جميع " المجتمعات المحلية المستهدفة وذلك نظرا لأن " المشاركة الشعبية" تعد هدفا استراتيجيا للتتموية الريفية، وهي تختلف في أنماطها المقبولة مجتمعا من مجتمع ريفي لآخر حسب حجم ومستوى خبرائسه وثقافته المحلية وتراكيبه الاجتماعية لذلك، يمكن فقط وضع " إطار عام" محدد وحاكم يبين الحدود التي يجب أن تكون داخلها أساليب وطرق إنجاز الأهداف التتموية، بما يحقق اتساق هذه الأساليب مع تلك الأهداف أي تناسق الوسائل مع الغايات.

والإطار المعتمد للأساليب التتموية يتضمن ما يلي:-

١- الاعتماد على استئارة القوى والدافعات الداخلية المحلية كسبى تطالب بالتغيير التتموي وتحققه، وعدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع المحلي. ويشمل ذلك

الحالات التي تتطلب تدخلا تشريعيًا أو تنظيميًا من مستويات مركزية حيث يجب أن يأتي هذا التدخل من خلال استشارة مطالبة محلية واعية بمداه وأهدافه.

٢- الاعتماد في استشارة المجتمع على الإقناع العقلي والمنطقي القائم على أسس موضوعية، وليس الإرغام أو القهر أو المصادرة على البدائل أو الاستمالة العاطفية المجردة غير المؤيدة بالمعايير الموضوعية.

٣- الاعتماد على المشاركة الشعبية المحلية المبنية على إنكفاء الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية عن التنمية الريفية لدى مواطني المجتمع المحلي، من خلال ممارستهم الفعلية لهذه المسئولية في تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج وأنشطة التنمية المحلية.

٤- الاعتماد على العمل المجتمعي المؤسسي من خلال منظمات أهلية، طوعية (اختيارية)، ديمقراطية، ذاتية الاعتماد، لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع المحلي وتنظيم المشاركة الشعبية في جهود تنميته، وتحقيق عدالة اقتسام فرص وأعباء التنمية، وأيضا عدالة توزيع عوائدها بين كل أبناء المجتمع المحلي بمختلف فئاتهم، وتراعى العدالة بين حقوق الجيل الحاضر والأجيال التالية في الفرص التنموية.

٥- الاعتماد على التكامل العضوي والتساند الوظيفي بين جميع أنشطة التنمية الريفية أيا كانت مصادرها والأطراف المسنولة عنها، شعبية أو حكومية، وتأكيد الإدراك المتبادل لهذا التكامل وجوهريته لدى كافة المشاركين في تلك الأنشطة.

٦- الاعتماد على المنهج العلمي في كافة مراحل إعداد وتخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة التنمية الريفية، خلال معونة فنية تقدم للمجتمع المحلي بمفهوم تبادل الخبرة وليس فرضها.

٧- الجهود الحكومية في أنشطة التنمية الريفية مكملة ومساعدة للجهود الأهلية غير الحكومية المنظمة، وتحقق تعميق اللامركزية، وعدالة توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية، وتقوم بأدوار تنفيذية فعالة في الأنشطة التنموية ذات الطبيعة العامة، وتعمل باعتبارها سلطة اجتماعية مفوضة قابلة للمسائلة أمام المجتمع

المحلي، وترعى ضبط توجيهات وفاعليات للتنمية المحلية في إطار التنمية القومية والتشريعات والقوانين السارية.

٨- مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة، فإنها يجب أن تحافظ على فرص استدامة وتواصل واستمرارية التنمية مستقبلا مراعية العدالة بين حقوق الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

٩- مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة فإنها يجب ألا تتعارض مع القيم الاجتماعية الأساسية للمجتمع المستمدة من عقيدته الدينية الخالصة النقية والتقاليد الاجتماعية الراسخة التي تحافظ على صلابة وتماسك ووحدة المجتمع.

١٠- تقدير أن التغيير التنموي عملية تراكمية تجرى خلال مدى زمني يختلف طوله بحسب الظروف الخاصة بكل مجتمع محلي، ومن الضروري قبول هذا المدى الزمني للتنمية دون تسرع يجهض فرصها.

منهجية العمل لبرنامج شروق (٨، ١٥ : ١٨):-

على المستوى العام تشمل المرحلة التنفيذية التجهيزية للبرنامج على ما

يلي:-

١- بناء رأى عام مستدير وموضوعي يتبنى فكرة البرنامج القومي.

٢- بلورة آليات تحقق تكامل الأنشطة الحكومية والشعبية في التنمية الريفية، وذلك على المستوى القومي والإقليمي والمحلي.

٣- إعداد القيادات المسؤولة عن توجيه الجهود الحكومية والشعبية في البرنامج.

٤- الدعم الفني لإعداد مخطط البرنامج القومي وبرمجته الزمنية حتى نهاية العقد على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

وعلى المستوى الخاص في كل وحدة محلية ريفية ينفذ بها البرنامج وتشمل

منهجية البرنامج المراحل الخمس التالية :-

المرحلة الأولى: الاستكشاف والتحليل:-

وتستهدف رسم خريطة اقتصادية اجتماعية للمجتمع الريفي المحلي ويتضمن

ذلك جمع وتحليل معلومات عن:

- ١- الموارد الطبيعية والمادية المتاحة وواجه وتقنيات استغلالها الراهن.
- ٢- الموارد البشرية وخصائصها وأنشطتها.
- ٣- الخدمات المتاحة كما ونوعا.
- ٤- المنظمات الاجتماعية الأهلية (غير الحكومية) ومواردها المادية والبشرية وأنشطتها.
- ٥- النسق الاجتماعي القائم (القيم - التقاليد والعادات - الفئات الاجتماعية - بناء القوة والاتصال).
- ٦- الخبرة للتنمية السابقة لدى المجتمع المحلي.

المرحلة الثانية: استثارة المجتمع:-

وتستهدف تركيز انتباه المجتمع المحلي على إمكانياته وموارده غير المستغلة بكفاءة ومشاكله واحتياجاته التنموية، واستثارة مشاركة أبنائه للتفكير في كيفية تحسين الأوضاع من خلال جهودهم الذاتية بالدرجة الأولى ومساندة الحكومة بالدرجة الثانية وتشمل المرحلة:

- ١- عرض نتائج مرحلة الاستكشاف والتحليل على القيادات المحلية لبلورة توجهات عامة ومشاركة لديهم.
- ٢- عرض نتائج مرحلة الاستكشاف والتحليل على القاعدة العريضة من أهالي المجتمع خلال لقاءات قطاعية وجغرافية.
- ٣- إحاطة أبناء المجتمع بنماذج وخبرات تنمية مطبقة فعلا في مجتمعات محلية مشابهة (داخليا وخارجيا).
- ٤- تنشيط ذاكرة المجتمع بخبراته التنموية السابقة وربطها لفرص جديدة للتنمية المحلية.

المرحلة الثالثة: التخطيط للتنمية الريفية:-

وتستهدف وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق تطلعات أبناء المجتمع المحلي بكافة تفاصيلها الفنية وبرمجتها الزمنية وتوزيع أدوارها على المنظمات والأفراد المشاركة في تنفيذها وتشمل المرحلة:

١- بلورة قائمة متفق عليها للمشاكل والفجوات التي كشفت عنها مرحلة الاستكشاف والتحليل.

٢- ترتيب أولويات المشاكل وفقا للإمكانيات الذاتية والحكومية المتاحة لمواجهتها.

٣- تجديد طبيعة البرامج التنموية التي يمكن إقترحها للتغلب على المشاكل وفق أولوياتها، والمشروعات التي يمكن أن تتضمنها هذه البرامج.

٤- دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل مشروع مرشح كي تتضمنه خطة التنمية المحلية.

٥- وضع التصور النهائي لخطة التنمية المحلية متضمنة فقط المشروعات ذات الجدوى.

٦- توزيع الأدوار والمسئوليات عن التنفيذ وفق برامجها الزمنية على المنظمات والأفراد المشاركة.

المرحلة الرابعة: التنفيذ:-

وتستهدف ترجمة خطة التنمية الريفية المحلية وبرامجها ومشروعاتها إلى واقع عملي خلال قيام كل منظمة وفرد بمهامه وأدواره حسب الخطة ووفق تتابعها الزمني.

المرحلة الخامسة: التقييم:

وتستهدف قياس وتقدير كم ونوعية ما تم إنجازه من أهداف خطة التنمية المحلية، وهي مرحلة لا تقع فقط في نهاية البرنامج أو بعد تنفيذه، بل إنها مطلوبة لكل مرحلة من مراحل العمل التنموي الأربعة السابقة.

مكونات برنامج شروق (٤، ٨٨):-

- البنية الأساسية ٣٣,١%.
- التنمية الاقتصادية ٤٣,٣%.
- التنمية البشرية والمؤسسية ٢٣,٦%.

مجالات المشروعات فى خطط التنمية الريفية (٨، ١٨ : ٢٠):-

مع التأكيد على خصوصية ظروف كل مجتمع محلى مستهدف بالبرنامج وضرورة أن تكون خطة التنمية الريفية فى إطاره محلية البناء والتشكيل ، وأن المشروعات التى ستدرج فيها ستكون خاضعة مسبقا لدراسات جدوى فنية ومالية واقتصادية واجتماعية، وبيئية فإنه يمكن وضع إطار عام لمجالات المشروعات التنموية الريفية وطرح بعض أمثلة لهذه المشروعات على النحو التالي:

(أ) - مشروعات البنية الأساسية ومن نماذجها:-

- | | |
|-------------------------------------|--|
| ١- مياه الشرب | ٢- الصرف الصحي. |
| ٣- الطرق. | ٤- المعديات والكباري. |
| ٥- الكهرباء والطاقه. | ٦- الدفاع المدني. |
| ٧- النظافة والتجميل. | ٨- التخطيط العمراني. |
| ٩- البريد والاتصالات. | ١٠- الأسواق العامة. |
| ١١- نقاط الذبيح. | ١٢- خدمات الأمن. |
| ١٣- مركز المعلومات. | ١٤- معالجة المخلفات البشرية (القمامة). |
| ١٥- الخدمات التعليمية. | ١٦- الخدمات الصحية. |
| ١٧- الخدمات الروحانية (دور العبادة) | ١٨- خدمات الري والصرف العام. |
| ١٩- حماية البيئة. | |

(ب) - مشروعات تنمية اجتماعية ومن نماذجها:-

- | | |
|---------------------------|---------------------------|
| ١- رعاية الطفولة والأمومة | ٢- الإذاعة الريفية. |
| ٣- مراكز الإسعاف. | ٤- أندية نسائية. |
| ٥- دور حضانه. | ٦- مراكز تدريب مهني. |
| ٧- مكتبة ريفية. | ٨- توجيه أسري. |
| ٩- محو أمية. | ١٠- تأمين اجتماعي تكميلي. |
| ١١- تكافل اجتماعي. | ١٢- رعاية معوقين. |

- ١٣- تنظيم الأسرة.
١٥- رعاية الميזاهب.
١٧- مراكز شباب.
١٩- دار مناسبات.
٢١- برامج الأصبطاف والإجازات.
٢٣- فنون شعبية.
١٤- جريدة القرية.
١٦- أندية استماع ومشاهدة.
١٨- متحف القرية ومعرضها الدائم.
٢٠- رحلات الحج والعمرة.
٢٢- فصول تقوية.
٢٤- احتفالات بمناسبات وطنية ومحلية.

(ج)- مشروعات تنمية اقتصادية ومن نماذجها:-

- ١- تحسين ورفع خصوبة الأراضي.
٢- الصرف المغطي.
٣- تطهير المراوي والمصارف الخاصة.
٤- الميكنة الزراعية.
٥- الزراعات المحمية.
٦- الإرشاد الزراعي.
٧- الخدمات البيطرية.
٨- المقاومة الزراعية الجماعية.
٩- تسمين ماشية.
١٠- إنتاج داجني.
١١- تصنيع أعلاف.
١٢- تصنيع مخلفات الحقل.
١٣- تجهيز منتجات زراعية للتسويق.
١٤- تسويق تعاوني للحاصلات الزراعية.
١٥- إنتاج عسل.
١٦- تربية أسماك.
١٧- إنتاج حرير طبيعي.
١٨- تصنيع ألبان.
١٩- تقطير زيوت نباتية.
٢٠- صناعة بيبئية (جريد، كليم ، فخار).
٢١- ملابس جاهزة.
٢٢- تزيكو ونسيج.
٢٣- صناعات خشبية.
٢٤- صناعات جلدية.
٢٥- صناعات بلاستيك.
٢٦- صناعات رخام وبلاط.
٢٧- صناعة تلج.
٢٨- صناعات هندسية ومعدينية.
٢٩- صناعات دقيقة والإلكترونية.
٣٠- مراكز خدمات آلية.
٣١- مراكز إصلاح وصيانة.
٣٢- محطات وقود وتشحيم.
٣٣- نقل ركاب.
٣٤- نقل بضائع.
٣٥- منافذ توزيع متنوعة.
٣٦- سياحة ريفية.

الأجهزة المسئولة عن برنامج شروق (٢٠٠٨ : ٢٧):-

نظرا لقومية البرنامج واتساع نطاق أهدافه بما يدخل في مسؤوليات جهات عديدة في الدولة، فإنه لا يمكن انفراد طرف واحد بتخطيطه والاضطلاع بمسئولية تنفيذه.

وفي نفس الوقت فإن تعدد هذه الجهات التي يدخل البرنامج في نطاق مسئوليتها يفرض ضرورة وجود آليات تحقق العمل التكاملية المنسق بين جهود كافة تلك الجهات وذلك على المستوى القومي والإقليمي (المحافظات) والمحلى للقروي.

أولاً: اللجنة القومية للتنمية الريفية:-

وهي آلية العمل التكاملية للبرنامج على المستوى القومي، ويقترح تشكيلها بقرار من السيد رئيس مجلس الوزراء برئاسة شخصية قيادية سياسية وتضم في عضويتها السادة الوزراء المعنيين والمحافظين ورؤساء الأقاليم التخطيطية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء، ويتولى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية مهام الأمانة الفنية لهذه اللجنة القومية.

وتختص اللجنة القومية للتنمية الريفية (على الأقل) بالمهام التالية:-

- ١- وضع الاستراتيجية الشاملة للتنمية الريفية وفق فلسفة واضحة.
- ٢- وضع الخطة العامة للبرنامج القومي للتنمية الريفية في إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- ٣- تخصيص أنصبة الأقاليم والمحافظات من الموارد المالية القومية المتاحة لتنفيذ البرنامج.
- ٤- تحقيق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج القومي.
- ٥- متابعة مراحل تنفيذ البرنامج وتقييمه المستمر.

٦- اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يقابله من عقبات.

٧- اقتراح التعديلات أو التغييرات التشريعية والمؤسسية التي قد تتطلبها حاجة البرنامج وعرضها على السلطات الدستورية المسنولة عن إصدارها.

ثانياً: جهاز بناء وتنمية القرية المصرية:-

ويقوم بمهام الأمانة الفنية للجنة القومية للتنمية الريفية، خلال لجان نوعية وقطاعية يشترك في عضويتها ممثلين للجهات ذات العلاقة ويتولى الجهاز بصفة خاصة:-

- ١- التحضير والإعداد الفني لما يتم عرضه على اللجنة القومية وفق اختصاصاتها.
- ٢- متابعة تنفيذ قرارات اللجنة القومية ورفع النتائج إليها.
- ٣- تنفيذ الدراسات والبرامج التدريبية والاتصالية المتعلقة بالبرنامج وفق ما تعتمده اللجنة القومية، وما قد تعهد به إليه اللجنة من مهام تتيح فرص أفضل لنجاح البرنامج.

ثالثاً: لجنة التنمية الريفية بالمحافظة:-

وهي آلية العمل التكاملي للبرنامج على المستوى الإقليمي، وتشكل في كل محافظة بقرار من محافظها وبرئاسته، وتضم في عضويتها القيادات التنفيذية والشعبية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء، وتتولى إدارة بناء وتنمية القرية بالمحافظة مهام الأمانة الفنية لهذه اللجنة الإقليمية.

وتختص لجنة التنمية الريفية بالمحافظة (على الأقل) بالمهام التالية:-

- ١- وضع الخطة الإقليمية لتنفيذ البرنامج القومي بالمحافظة في إطار الخطة العامة للبرنامج التي تقرتها اللجنة القومية.
- ٢- تخصيص أنصبة للوحدات المحلية القروية بالمحافظة من الموارد المالية القومية التي خصصت للمحافظة لتنفيذ البرنامج.

٣- تحقيق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج على المستوى الإقليمي.

٤- متابعة وتقييم مراحل تنفيذ البرنامج.

٥- اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يعترضه من مشكلات.

٦- رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح البرنامج إلى اللجنة القومية.

رابعاً: إدارة بناء وتنمية القرية بالمحافظة:-

وتقوم بمهام الأمانة العامة للجنة التنمية الريفية بالمحافظة، وذلك خلال تعاون وثيق مع جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، أيضاً من خلال تنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة بالبرنامج على مستوى المحافظة- وتتولى الإدارة بصفة خاصة ما يلي:-

١- التحضير والإعداد الفني لما يتم عرضه على لجنة التنمية الريفية بالمحافظة.

٢- متابعة تنفيذ قرارات لجنة التنمية الريفية بالمحافظة ورفع النتائج إليها.

٣- ما قد تعهد به إليها لجنة المحافظة من مهام في تنفيذ البرنامج.

خامساً: لجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية القروية:-

وهي آلية العمل التكاملية للبرنامج على المستوى المحلي القاعدي وتشكل في كل وحدة محلية قروية (أو ظهير ريفي بالمحافظة حسب الأحوال) بقرار من المحافظ برئاسة رئيس الوحدة المحلية القروية وتضم مسئولى الأجهزة التنفيذية وممثلى المنظمات الشعبية والأهلية والقيادات الطبيعية، وخبراء، ويتولى أمانتها قسم تنمية القرية بالوحدة المحلية القروية.

وتختص لجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية القروية (على الأقل) بالمهام التالية:-

١- وضع خطة التنمية الريفية المحلية في إطار خطة التنمية الريفية التي أقرتها لجنة المحافظة، ويشمل ذلك تفاصيل البرامج والمشروعات والأنشطة التنموية المحلية

بما يحقق كفاءة استغلال الموارد المتاحة سواء الذاتية منها أو المخصصة من المستوى الأعلى.

٢- توزيع الأدوار والمسئوليات على كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الشعبية والحكومية والمنوط بها تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة الواردة فى خطة التنمية الريفية المحلية بما يحقق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين هذه الجهات.

٣- متابعة وتقييم مراحل تنفيذ البرنامج على المستوى المحلى.

٤- اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يعترضه من عقبات.

٥- رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرض نجاح البرنامج إلى لجنة المحافظة.

سادساً: قسم بناء وتنمية القرية بالوحدة المحلية القروية:-

ويقوم بمهام الأمانة الفنية للجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية وذلك من خلال تعاون وثيق مع كل من إدارة بناء وتنمية القرية بالمحافظة وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ويتولى القسم بصفة خاصة:-

١- التحضير لما يتم عرضه على لجنة التنمية الريفية المحلية.

٢- متابعة تنفيذ قرارات لجنة التنمية الريفية المحلية ورفع النتائج إليها.

٣- ما قد تعهد به إليه لجنة التنمية الريفية المحلية من مهام فى تنفيذ البرنامج.

سابعاً: الوزارات والجهات المركزية:-

من خلال التنسيق والتكامل فى إطار اللجنة القومية للتنمية الريفية ، وبالتعاون الوثيق مع جهاز بناء وتنمية القرية كأمانة فنية لهذه اللجنة، تتولى الوزارات والجهات المركزية المهام التالية على الأقل بالنسبة للبرنامج:-

١- المشاركة فى وضع الخطة العامة للبرنامج على المستوى القومى.

٢- المشاركة- من خلال للمديريات والفروع الإقليمية- فى وضع الخطة الإقليمية للبرنامج على مستوى المحافظة.

٣- المشاركة- من خلال ممثلها التنفيذيين على المستوى المحلي- فى وضع خطة التنمية الريفية على المستوى المحلى القروي.

٤- المشاركة فى توفير الدعم والإشراف الفنى بما يكفل نجاح تنفيذ البرنامج على كافة المستويات (القومى، الإقليمى، المحلى).

٥- النقل المتواصل لاختصاصات تخطيط وتنفيذ مشروعات هذه الوزارات والجهات المركزية والتي لازالت تحتفظ مركزيا بمسئولية تنفيذها فى النطاق الجغرافى للقري، وذلك إلى السلطات المحلية بما يحقق التعميق المتواصل للمركزية التخطيط والتنفيذ، وأيضاً بما يدعم فرص جذب المشاركة الشعبية للإسهام فى هذا التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلى القروي.

٦- بوجه خاص تتولى وزارات التخطيط والتعاون الدولى والمالية مهام العمل على توفير الاعتمادات المالية الحكومية والموارد الأجنبية الممكن تديرها وذلك لتمويل احتياجات البرنامج على المستويين المركزي والإقليمى فى إطار السياسات والخطط التى تقرها اللجنة القومية للتنمية الريفية واللجان الإقليمية لها، بما يسمح لهذين المستويين (المركزي والإقليمى) بتخصيص قدر محدود من هذه الموارد (الحكومية والأجنبية) وذلك للمستوى المحلى القروي بما يتيح للجانب المحلية للتنمية الريفية وضع خططها التنموية المحلية فى ضوء هذه الموارد المخصصة وأن تقرر على مستواها حجم المشاركة الشعبية والموارد والإسهامات الذاتية التى يمكن تعبئتها لتحقيق أهداف التنمية الريفية على المستوى المحلى.

ثامنا: الجامعات ومراكز البحث العلمى:-

وتتولى توفير الدعم الفنى المطلوب لتنفيذ البرنامج وخططه ومشروعاته على كافة مستوياته وعلى الأخص المستوى المحلى القروي خلال مجموعات خبيرة فنية متكاملة التخصصات تعمل بالتعاون الوثيق مع جهاز بناء وتنمية القرية المصرية كأمانة فنية للجنة القومية للتنمية الريفية.

تسهما: المنظمات الأهلية غير الحكومية:-

مثل التعاونيات والجمعيات الأهلية بأنواعها، وتتولى:-

١-الإسهام فى تعبئة وتحريك منظم للمشاركة الشعبية فى تخطيط وتنفيذ البرنامج وخطه على المستوى المحلى القروي.

٢-التنفيذ الميداني للمشروعات والأنشطة الواردة فى خطة التنمية الريفية المحلية التى تقع فى نطاق أغراضها القانونية.

عاشرا: صندوق التنمية المحلية:-

التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ويعمل كآلية إقراض للمشروعات والأنشطة ذات العائد المالى التى يتم تنفيذها فى المستوى المحلى حسب الخطط المحلية للتنمية الريفية من خلال المواطنين والمنظمات الأهلية غير الحكومية.

حادي عشر: جهات المعونة الأجنبية:-

وسيكون من المهم اجتذاب هذه الجهات لكى تسهم فى نجاح البرنامج من خلال مشاركتها فى الدعم المادي والفنى لتنفيذ مشروعات محددة فيه.

وفى إطار الخطة العامة التى ستضعها اللجنة القومية للتنمية الريفية، فإنه من الواجب طرح مجموعة محددة من المشروعات الممكن أن تسهم فى تنفيذها جهات المعونة الأجنبية وتشمل (على الأقل) المشروعات التالية:-

١-مشروع البنية الأساسية الريفية.

٢-مشروع تحسين خدمات التنمية البشرية الريفية.

٣-مشروع تنمية الاقتصاد الريفي.

٤-مشروع رعاية الطفولة الريفية.

٥-مشروع تنمية المرأة الريفية.

٦-مشروع تنمية الشباب الريفي.

٧-مشروع تنمية المؤسسات الريفية.

٨- مشروع قاعدة المعلومات الريفية.

بحيث يتم تنفيذ هذه المشروعات فى الوحدات المحلية القروية التى يطبق فيها البرنامج حسب مراحلها الزمنية وفى إطار التنسيق الذى ستقوم به اللجنة القومية للتنمية الريفية، ومن خلال التعاون الوثيق بمفهوم تكاملى بين كافة الجهات المصرية الحكومية والأهلية ذات العلاقة بتنفيذ المشروعات الممولة من جهات أجنبية والمنفذة فى الريف المصرى، يتم بلورة إطار مؤسسى موحد لكل من المشروعات المتشابهة الأغراض أو المجموعات المستهدفة بغض النظر عن تعدد جهات المعونة الأجنبية لها، بما يكفل أقصى استفادة ممكنة من هذه المعونات الخارجية وتوظيفها لتحقيق الإستراتيجية الشاملة والخطة العامة للتنمية الريفية التى ستضعها اللجنة القومية.

شروق كبرنامج طويل الأجل:-

صمم برنامج شروق لينفذ على مراحل تغطى الفترة من (١٩٩٤-٢٠١٧) وهذه الفترة تتوافق بالتقريب مع الخطط الخمسية المتوقع تنفيذها حتى عام ٢٠١٧ ، ويشمل هذا المنظور بعيد المدى على أربع مراحل يتم من خلالها تنفيذ برنامج شروق، وهذه المراحل تتمثل فى (٤، ٨٦ : ٨٧):-

أولاً: مرحلة الإرساء (١٩٩٤-٢٠٠٢):-

كان من المقرر أن تغطى السنة الأولى لبرنامج شروق ٢٦ وحدة قروية محلية بواقع وحدة من كل محافظة، وقد تمثل المعياران الرئيسيان لاختيار هذه الوحدات فى نقص الخدمات، واستعداد الأهالى للمساهمة فى جهد التنمية المحلية، وكان من المقرر أن يزداد عدد الوحدات القروية المحلية التى يغطيها البرنامج بالتدريج بحيث تتم تغطية كل القرى المصرية خلال سبع سنوات.

وفى هذه المرحلة فإن أنشطة التنمية المحلية تركز على الحاجات المحلية العاجلة كما يعبر عنها القرويين أنفسهم، وقد اعتبرت الاستجابة لمطالب السكان المحليين خطوة ضرورية لاكتساب ثقة الناس وتعبئة جهودهم الشعبية لمرحلة البرنامج

التالية:-

ويوضح الجدول التالي المتابع الزمني لتنفيذ برنامج شروق خلال هذه المرحلة

الوحدات الجارية إعداد خطط ومشروعات لها	الوحدات الجارية تنفيذ مشروعات بها	العدد التراكمي للوحدات الريفية التي يغطيها البرنامج		السنوات
		قري	وحدات محلية	
٢٦	٥٧	٤٠٧	٨٣	١٩٩٥/٩٤
٧٨	٨٣	٧٨٠	١٦١	١٩٩٦/٩٥
١٠٤	١٦١	٢٠٩٠	٢٦٥	١٩٩٧/٩٦
٢٠٨	٢٦٥	٢٣١٠	٤٧٣	١٩٩٨/٩٧
٢٠٨	٤٧٣	٣٣٤٠	٦٨١	١٩٩٩/٩٨
٢٠٨	٦٨١	٤٣٥٠	٨٨٩	٢٠٠٠/٩٩
١٧١	٨٨٩	٤٨٠٠	١٠٦٠	٢٠٠١/٢٠٠٠
-	١٠٦٠	٤٨٠٠	١٠٦٠	٢٠٠٢/٢٠٠١

ثانيا: مرحلة الانطلاق (٢٠٠٢-٢٠٠٧):-

بعد أن يغطي برنامج شروق في مرحلته الأولى (الإرساء) كل القرى المصرية، ينتقل الى المرحلة الثانية (الانطلاق) وفي هذه المرحلة يستمر عمل البرنامج في مجالات التنمية الأربعة وهي:-

- البنية الأساسية.
- تنمية الموارد البشرية.
- التنمية الاقتصادية.
- التنمية المؤسسية.

وفضلا عن ذلك سوف يمتد اهتمام البرنامج إلى تحقيق تناسق التنمية وتكاملها على مستويات القرية والمراكز والمحافظه، ثم على المستوى القومي، مع تركيز خاص على استكمال شبكة البنية الأساسية والارتقاء بها في كل القرى والتجمعات السكنية الصغيرة، وسوف يتم بقدر الإمكان- ربط هذه التجمعات بما فيها الكفور بشبكة

خدمات التنمية البشرية، وكذلك سوف تضخ الاستثمارات فى أنشطة اقتصادية متكاملة بطبيعتها على المستوى المحلى حتى يمكن خلق المزيد من الوظائف، وزيادة الانتاج والإنتاجية، وتحسين نوع المنتجات الزراعية على نحو يزيد من فرصها التسويقية داخل الوطن وخارجه.

ثالثا: مرحلة التوجه (٢٠٠٧-٢٠١٢):-

تعد هذه المرحلة فى الواقع استمرار لمرحلة الانطلاق مع اختلافيين جوهريين يتمثل أولهما أن التمويل الذاتي للمشروعات التى ستنفذ فى هذه المرحلة يتوقع أن يفوق مساهمة الدولة وثانيهما يتمثل فى أن توزيع الاستثمارات سوف يعكس تفضيلا أكبر لمشروعات التنمية الاقتصادية.

وتتبع هذه التطورات مما يتوقع بأن يكون للمرحلتين الأولى والثانية من تأثير إيجابي على رغبة أهالى الريف فى مزيد من المساهمة فى تنمية مجتمعاتهم المحلية من جهة، وعلى المتاح من مشروعات البنية الأساسية من جهة أخرى.

رابعا: مرحلة الاستدامة (٢٠١٢-٢٠١٧):-

سيكون التركيز فى هذه المرحلة على إطلاق قوى النمو الذاتية الكامنة فى المجتمع المحلى، مما ينقل القرية إلى عصر الازدهار والرفاهية وذلك ما سيتحقق فى إطار التنمية المستمرة والمتواصلة التى تجدد الموارد المادية- طبيعية كانت أم من صنع الانسان- والموارد البشرية لصالح سكان الريف واندماجهم فى المجتمع الأكبر على المستوى القومي.

ويتوقع بنهاية هذه المرحلة أن يكون برنامج شروق قد نجح فى تزويد الريف المصري بقوى ذاتية وديناميكية قادرة على مواصلة التنمية الريفية والمحافظة على مواكبتها للتنمية القومية مع حماية النمو الحضري من الآثار السلبية للهجرة من الريف.

تمويل برنامج شروق (٤ ، ٨٧):-

لقد كان من المتوقع عند بدء برنامج شروق ، وفي ضوء انخفاض مستوى الدخل في المناطق الريفية ألا يكون المساهمات المالية المحلية كبيرة (حوالي ٢٧% من ١٣٠٠٠٠٠٠٠)، ولذلك كان البرنامج يولى اهتماما أكبر في المرحلة الأولى من المشروع التي ستساعد على رفع دخول الريفيين مع تفضيل أن تكون مثل هذه المشروعات التي تنشأ على مستوى القرية على درجة عالية من التكامل سواء فيما بينها أو مع البيئة الاقتصادية المحلية.

ولقد أُنصَحَ اهتمام البرنامج خلال هذه المرحلة ليشمل المكونات الثلاثة الأخرى للتنمية الريفية المتكاملة وهي التنمية البيئية، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية المؤسسية وهكذا يتأكد دعم البرنامج لمشاركة الناس في كل الأنشطة والمراحل التي تحدث في هذه المجالات.

ورغم أن اللامركزية والمشاركة الشعبية تمثلان محورا للفكرة الأساسية الكامنة وراء برنامج شروق إلا أنه يمكن اعتبار الاعتمادات الحكومية المخصصة في موازنات الوزارات والمحافظات لتوفير خدمات معينة للريف انعكاسا لمدى الاعتماد على ما تستطيع أن تسهم به الحكومة في البرنامج، وعن طريق آليات البرنامج للتنسيق والتكامل سوف تعبأ هذه المخصصات الحكومية لصالح تنفيذه خلال مراحل المتعاقبة.

وتقدر القيمة الإجمالية للاستثمارات المطلوبة للبرنامج حتى سنة ٢٠١٧ حوالي ٢٦٧ بليون جنيه مصري، موزعة على النحو التالي:-

مساهمات الحكومة	٣٢,٩%
مساهمات القروض	٢٥,١%
مساهمات للمشاركة الأهلية	٤٢,٠%

ويفترض أن مساهمات الحكومة والتي تقدر بثلاث الاستثمارات الكلية لبرنامج شروق سوف تمول من خلال موازنة الحكومة، وتسهم فيما يقرب من ٦٠% من

الاستثمار فى البنية الاساسية، و ٥٥% من الاستثمار فى تنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية.

ومن الضرورى لنجاح البرنامج أن يخصص قدر معين من الاستثمارات الحكومية للوحدات المحلية القروية التى سينفذ بها البرنامج ثم يزداد عدد الوحدات التى يخطط لحصولها على مخصصات بنظام يتفق مع التسلسل الزمنى لتنفيذ البرنامج على المستوى القومى.

وهكذا ستعطى للمجتمع المحلى فى ظل برنامج شروق- فرصة وضع خطته الخاصة للتنمية المحلية فى ضوء موارد حكومية وأجنبية معينة، وعليه أن يقرر لنفسه حجم المشاركة الشعبية والموارد المحلية التى يمكن تعيبتها لتحقيق أهداف التنمية التى تم تحديدها محليا.

بيان بالوحدات المحلية القروية التي اختيرت لتنفيذ برنامج التنمية الريفية المتكاملة بها في خطة العام الأول ٩٥/٩٤ (٨، ٣٦):

م	المحافظة	للمركز	الوحدة المحلية للقروية المختارة
١-	الدقهلية	ميت غمر	ميت الفرماوي
٢-	القليوبية	بنها	مرصفا
٣-	السويس	حي الأربعين	الجبليات
٤-	المنوفية	أشمون	دروه
٥-	قنا	إسنا	النجوع بحري
٦-	الأقصر	الأقصر	المدامود
٧-	الوادى الجديد	الخارجة	ناصر الثورة
٨-	بنى سويف	بنى سويف	تزمنت الشرقية
٩-	سوهاج	دار السلام	الخيام
١٠	الغربية	المحلة الكبرى	صفط تراب
١١	البحر الأحمر	سفاجا	أم الحويطات
١٢	الشرقية	أبو حماد	الحلمية
١٣	دمياط	كفر سعد	كفور الغاب
١٤	جنوب سيناء	أبو رديس	فيران
١٥	بورسعيد	بورسعيد	تجمع بحر البقر
١٦	الإسماعيلية	القنطرة غرب	الرياح
١٧	الفيوم	ابشواى	الحامولى
١٨	المنيا	مطاي	أبو عزيز
١٩	البحيرة	دمنهور	افلاحة
٢٠	أسيوط	ابنوب	المعابدة
٢١	أسوان	درلو	بنبان
٢٢	مطروح	الضبعة	الجفيرة
٢٣	كفر الشيخ	كفر الشيخ	مسير
٢٤	الإسكندرية	بهيج	برج العرب
٢٥	الجزيرة	لمبابة	نكلا
٢٦	شمال سيناء	الحسنة	القصبية

أهم الآثار المستقبلية المتوقعة لتنفيذ برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق)
(٣، ٤٨٤):-

- زيادة الدخل القومي من خلال الارتقاء بالإنتاج، والإنتاجية الريفية، وعدالة توزيع الدخل بين المواطنين.
- الارتقاء بجودة الانتاج وتوحيه وتحقيق فائض منه، وزيادة معدلات تشغيل القوى العاملة عن طريق فتح مزيد من فرص العمل المستقر والمنتج لزيادة المساهمة في تنمية الصادرات.
- زيادة الإسهامات الشعبية في عمليات التنمية الريفية.
- تقليل معدلات الهجرة الريفية إلى الحضر، وبالتالي الحد من اختلال توزيع السكان جغرافيا، والخصائص النوعية لهم.
- تأكيد تواصل التنمية من خلال تحولها إلى حركة شعبية مستمرة بزيادة دور المشاركة الشعبية المنظمة فيها.

مراجع الفصل:

- (١) كمال التابعي: تغريب العالم الثالث "دراسة نقدية" في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣.
- (٢) محمد عاطف عيث، محمد على محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.
- (٣) وزارة التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨، العام الثاني من للخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧—٢٠٠١/٢٠٠٢، المجلد الأول، المكونات الرئيسية وتصيلاتها المكانية والقطاعية، فبراير ١٩٩٨.
- (٤) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية، القاهرة، ١٩٩٦.
- (٥) وزارة التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٥/٩٤، العام الثالث من للخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢—١٩٩٧/٩٦، المجلد الأول، المكونات الرئيسية والقطاعية، أبريل ١٩٩٤.
- (٦) مسعد للفروق محمد حموده: تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية، المكتب الجامعي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- (٧) عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦.
- (٨) وزارة الإدارة المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٤.
- (٩) نبيل السمالوطي: للتنمية والتحديث الحضاري، الجزء الثاني، القاهرة، مطبعة الجبلوي، ١٩٧٦.

- (١٠) انريك لوتيزا وآخرون: الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتممية ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.
- (١١) رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة: موسوعة المجالس القومية المتخصصة ٧٤-١٩٩٨، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة ١٩٩٨/٩٧.
- (١٢) على لطفي: دراسات في تنمية المجتمع، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٠.

الفصل الثالث عشر

الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية

إعداد

الدكتور/ أحمد محمد عليق

محتويات الفصل

مقدمة.

أولاً: مفهوم الخدمة الاجتماعية.

ثانياً: فلسفة الخدمة الاجتماعية.

ثالثاً: خصائص مهنة الخدمة الاجتماعية.

رابعاً: نحو خدمة اجتماعية تنموية.

خامساً: الخدمة الاجتماعية والتنمية الشاملة.

سادساً: العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية

مُتَلَمِّمًا

مرت للخدمة الاجتماعية كمهنة بعدد من مراحل التطور تغيرت خلالها النظرة في مفهوم المهنة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها وأيضاً الاتجاهات المفسرة لدور الأخصائي الاجتماعي، وهذا التطور كان بلا شك في صالح المهنة والمجتمع بصفة عامة حيث أن تلك التغيرات كانت من الضرورة لبقاء المهنة واستمرارها.

وتعاون للخدمة الاجتماعية كمهنة مع المهن الأخرى الموجودة في المجتمع على تحقيق معدلات من الرفاهية الاجتماعية للإنسان والارتقاء بالمستويات المعيشية ومواجهة وحل المشكلات التي قد تعترض تقدم المجتمع ونموه.

ولعل من البديهي قبل مناقشتنا للعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية أن نوضح بليجاز مفهوم الخدمة الاجتماعية وخصائصها وفلسفتها. وذلك بهدف محاولة توضيح جوانب تلك العلاقة وأبعادها الأساسية وإلقاء مزيداً من الضوء على الخدمة الاجتماعية التنموية ومتطلباتها ودورها في عملية التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة.

بداية يجب الإشارة إلى أن هناك بعض العوامل والظروف التي كان لها أكبر الأثر في التمهيد لظهور الخدمة الاجتماعية، وتلك الظروف هي:- (١)

١- الثورة الصناعية **Industrial Revolution** وما نتج عنها من مشكلات اجتماعية لم تشهدتها المجتمعات من قبل مثل " البطالة **Unemployment** ، الإسكان **Housing** لهجرة الأزمات الاقتصادية **Economical disastels** ، المشكلات الأسرية **Family problems** .

٢- الحروب المتوالية الناجمة عن النزاعات الاستعمارية لاستغلال الشعوب الضعيفة وما جلبته تلك الحروب من آثار مدمرة وما خلفته من ضحايا وعجزة ومشوهين وأرامل وأيتام وغيرها من فئات ضعيفة.

٣- انتهاء العمود القطاعية خاصة في بلاد أوروبا وما أدته من هجرات متلاحقة من القرى الى المدن سعياً وراء الرزق، في مقابل ذلك انتشرت الجرائم والتشرد والتسول لأعداد كبيرة من أولئك النازحين نظراً لعدم استيعاب المدن لهذه الموجات من الهجرة.

٤- عدم نجاح التشريعات والقوانين التي صدرت في الدول الصناعية كإنجلترا * قانون الفقر ١٦٠١ من أجل القضاء على مشكلات الفقر.

وقد يعزى ذلك الفضل الى ابتعاد تلك التشريعات عن المنهج العلمي في معرفة الأسباب الحقيقية للفقر، مما جعل تلك الدول تخطيء في التعامل مع هذه الظواهر المرضية بأساليب الردع والقمع والعقاب.

٥- الاكتشافات العلمية الحديثة والمتطورة في إطار العلوم الإنسانية والتي ألقت الأضواء على حقيقة الإنسان ودوافع سلوكه، فلم تعد النظرة للسلوك البشري المنحرف ترد الى العوامل الوراثية كما كان الظن، بل هي نتائج التفاعل الدائم بين تلك العامل الوراثية والظروف البيئية.

٦- حركات جمعيات تنظيم الإحسان Charity والمحلات الاجتماعية Social Settlement ونظم المدرس الزائر Visitors والمرضة الزائرة - والتي تمثل اتجاهات تهدف بطريقة مباشرة للحاجة الى التخصص المهني في الخدمة الاجتماعية.

وفي مواجهة تلك الظروف والعوامل سألقة للذكر جاءت الحاجة ماسة وضرورية للخدمة الاجتماعية Social work والتي تمثل أحد الموارد المجتمعية التي تقوم على مساعدة الناس لمقابلة احتياجاتهم والقيام بمسئولياتهم، فهي طريقة اجتماعية منظمة للوقاية من المشكلات الاجتماعية ومساعدة الأفراد في علاجها كي يقوموا بوظائفهم الاجتماعية على أحسن وجه ممكن Social Functioning .

ثالثاً: مفهوم الخدمة الاجتماعية:-

أن المتأمل في نشأة وتطور مهنة الخدمة الاجتماعية يجد أنه بالرغم من أنها برزت كمهنة في بداية القرن العشرين إلا أن أصولها وجذورها تمتد عبر أقطاب طويلة من الزمن، فقد نشأت عن أنشطة الرعاية الاجتماعية التي مارسها الإنسان في مختلف المجتمعات وعلى مر العصور وبالرغم من هذا التلازم إلا أن مفهوم الرعاية الاجتماعية يختلف تماماً عن مفهوم الخدمة الاجتماعية.

قد أشارت الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين إلى مفهوم الرعاية الاجتماعية بأنه، تلك الأنشطة المنظمة التي تقوم بها مؤسسات حكومية أو تطوعية من أجل منع أو تخفيف أو المشاركة في إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية المعروفة وتوفير المساعدة والرفاهية للأفراد، الجماعات، والمجتمعات، تلك الأنشطة التي يقوم بها أفراد مهنيون مثل الأطباء، الممرضات، المحامون، المعلمون، المهندسون، إلى جانب الأخصائيين الاجتماعيين.

وعلى ضوء ذلك فالرعاية الاجتماعية تتضمن نظاماً وعملياتاً أساسية لمواجهة وحل المشكلات الاجتماعية، تلك المشكلات التي تؤثر على عدد كبير من الناس والتي تتطلب في الجانب الآخر الجهود الجماعية لمواجهة والحل وبهذا المعنى فإن الرعاية الاجتماعية لا تحتاج قط إلى أخصائيين اجتماعيين مؤهلين ولكنها إلى جانب ذلك تحتاج أيضاً إلى بعض الأشخاص المدربين وغير المدربين من الفنيين الذين يعملون في مجال الرعاية الحكومية (العلمية) وغيرها من مناطق الاهتمام الأخرى، بينما يشير مفهوم الخدمة الاجتماعية إلى قيام جماعة مهنية تعرف بالأخصائيين الاجتماعيين بممارسة نشاطها المهني للمساهمة في إحداث النمو والتقدم والرفاهية التي تستهدفها برامج الرعاية الاجتماعية شأنها في ذلك شأن أي مهنة أو أي فئة أخرى من العاملين في مجالات الرعاية الاجتماعية.

وعلى هذا فإذا كانت الرعاية الاجتماعية تشمل ملايين ومجالات نشاط متعددة وتقوم بالعمل فيها جميع الفئات من علماء-مهندسين وفنيين-... الخ، فإن الخدمة

الاجتماعية مهنة يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون في ميادين ومجالات الرعاية الاجتماعية.

وزعم الاختلاف في المفهوم بين كلا منن الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية إلا أن هناك تالسا مشتركاً بينهما يتمثل في تلك المفومات المتعلقة التالية:-

١- الاهتمام بالإنسان.

٢- أن الإنسان الذي يمثل محور الاهتمام يعاني من مشكلات شخصية وأسرية أو مجتمعية كحصوله لتقاطعه مع الآخرين.

٣- أن شيئاً ما يمكن عمله للتخفيف من حدة تلك المشكلات.

ومنطلقاً من العرض السابق يمكن تحديد مفهوم الخدمة الاجتماعية في النقاط

التالية:-

١- للخدمة الاجتماعية كهيئة برزت للوجود واستمرت في الوجود لأنها قابل للخدمات الإنسانية وطموحات المجتمع.

٢- ممارسة الخدمة الاجتماعية تدفنا فلما على أساس فهمي وعلمي.

٣- للمهارة المهنية يعبر عنها في الأنشطة المهنية للأخصائي الاجتماعي.

٤- للخدمة الاجتماعية كهيئة لها أهدافها العلمية المنبثقة أساساً من مصادر رئيسية هي:

• معارف مستمدة من العلوم الأخرى.

• معارف توصلت إليها المهنة خلال خبراتها الميدانية.

٥- تستهدف الخدمة الاجتماعية أساساً إحداث تغييرات مقصودة على مستوى الأفراد،

الجماعات، المجتمعات، ولذا فالأخصائي الاجتماعي يطلق عليه المحدث للتغيير

. Social change agent

٦- تمارس الخدمة الاجتماعية في العديد من المجالات منها ما هو:-

(أ) أولي مثل: مجال الطفولة، الأسرة، المسنين، الأحداث، قسائل...

لخ.

(ب) تكوي: مثل: المجال المدرسي، العالي، الرفي، رعاية قسائل،

لمسنين، الطبي، الحضري... لخ.

٦- تنفيذ برامج التنمية المجتمعية مثل: العمل مع المهنيين في العمل على احتياجات المجتمع.

٧- حماية البيئة من التلوث، الإسكان، التنمية المحلية.

٨- التعاون مهنة الخدمة الاجتماعية مع المهن الأخرى القائمة في المجتمع ومن أجل

توفير الخدمات الاجتماعية للمجتمعات بتحقيق مسؤوليات اجتماعية على قدرتها.

٩- تهتم مهنة الخدمة الاجتماعية باستثمار الموارد والإمكانات المتاحة والكافية لتحقيق

الأهداف.

١٠- للخدمة الاجتماعية أساليبها التي توظف في الطرق المهنية التي يسي جانب بعض

مهارات الممارسة.

١- للخدمة الاجتماعية فلسفتها ومعاييرها الأخلاقية الخاصة بها.

ثالثاً: فلسفة الخدمة الاجتماعية: Social work philosophy

ويعرفها Webster بأنها فلسفة عامة إلا أن هناك تفرقة بين العلماء حول

جوهرها. فكلمة فلسفة تشير في الأصل الإغريقي إلى **Philos** وتعني حب، **Sophos**

وتعني الحكمة.

ويعرف قاموس Webster الفلسفة بصفة عامة بأنها " العلم الذي

يختبر علم الحقائق والمبادئ المرتبطة بطبيعة الإنسان وحقائقه"، وبصفة خاصة فلسفة

تعني العلم الذي يتضمن المنطق، الأخلاقيات، الميتافيزيقيا، نظرية المعرفة.

ويؤكد Webster على أن الفلسفة تهتم بالتقويم أكثر من اهتمامها بالوصف فقط،

وهو تعريف آخر إلى محتوى الفلسفة حيث تعني: العلم الذي يهتم بالأسس الفلسفية والقيمية

لمجموعة القيم والحقائق الخاصة بعلم أو مهنة معينة.

١٩٦٧ Hook يرى أن أهم رأي آخر بمضمون الفلسفة وأهدافها، فقد أشار سيدني هوك

1967 Hook بأن الفلسفة تعبر عن الحكمة Guest & Wisdam وأنها قيم عامة

وأحكام قومية تحكم العلاقات الإنسانية كما ينطبق عليها القاعدة المعرفية لمضمون

الخير والحق التي في صورتها يتخذ الفرد قراره.

١٩٦٧ Hook يرى أن الفلسفة تهتم بالتقويم أكثر من اهتمامها بالوصف فقط،

وعلى ضوء تلك التعاريف فإن الفلسفة فى محيط الخدمة الاجتماعية تعنى " ذلك المركب العام الذى يحتوى على الأبعاد الأيدولوجية والمعتقدات القائمة على الإيمان بالإتقان والمعطيات العلمية والمهنية وكيف يؤثر هذا المركب بصفة عامة فى تحديد مسار الممارسة ووضع مبادئ أساسية وأخلاقية نابعة من الخلفية العلمية التى تستند عليه المهنة فى ضوء النظرية العامة التى تعوق عملية أداء الأخصائيين الاجتماعيين لأدوارهم المهنية.

ويتضح من ذلك أن كل مهنة تتميز بإطار أو مركب من المعتقدات والشعور العام الذى يستوجب التمسك بهذه المعتقدات وهذا ما يطلق عليه الفلسفة المهنية Professional Philosophy تلك الفلسفة التى تحقق نوعاً من الولاء والمثالية فى الممارسة كما تضيف المعنى على الأداء لدى كل فرد فى نفس الوقت كما تمدنا أيضاً بالمعرفة بنماذج للعمل ومستويات للأداء عن طريق الوصف أو القياس الواقعي أو من خلال الأحكام التكوينية، تلك الأحكام للأداء يمكن أن نطلق عليها معايير أو مبادئ أخلاقية، وبهذا فإن الفلسفة تمثل جزءاً من المهنة نفسها يعتقها الممارس ويعمل بمقتضاها.

وباستقراء تاريخ نشأة وتطور الفلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية فى البدايات الأولى ترجع إلى البحث المقدم من " مريم أن واترز Meriam Van Waters إلى المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية والمنعقد فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٩ حيث أشارت بأن " أخلاقيات المهنة لم تصل بعد إلى مرحلة النضوج كما أن قيم الأخصائي الاجتماعي لم تكون تستند إلى تفكير علمي بل كانت تتبع عن معتقداته الخاصة وقد اتفقت (تطونيت كانون) مع رأى مريم فان واترز- حيث أضافت فى المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية فى أمريكا عام ١٩٣٣ بأن الأسباب وراء عدم نجاح مهنة الخدمة الاجتماعية فى تكوين فلسفة محددة وشاملة ووثيقة خاصة بها قد ترجع إلى اهتمام المهنة فى ذلك الوقت بالمشاكل اليومية الملحة مما أدى إلى تركيز جهود الأخصائيين الاجتماعيين فى تطوير وتحسين فنية المهنة ودراسة أسباب تلك المشكلات التى كانوا يصادفونها فى ممارستهم المهنية.

هذا وقد أضاف بسنو Bisno ١٩٥٢ بعض الأسباب الأخرى وراء عدم نجح المهنة في تكوين فلسفة خاصة بها منها:-

(أ) حداثة مهنة الخدمة الاجتماعية.

(ب) عدم قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على تفسير أسباب مشكلة العملاء تفسيراً كاملاً.

(ج) الاختلاف في التوجيه الفلسفي بين الأخصائيين الاجتماعيين والهيئات المشرفة على الرعاية الاجتماعية.

ويشير في هذا الصدد ماكميلان Macmillan ١٩٧٤ بأنه لا يوجد أحد يستطيع أن يكون قادراً على تكوين فلسفة للمهنة وطرقها بحيث تقبل من جميع الأخصائيين الاجتماعيين في العاملين.

ولعلاج تلك الأسباب فقد نادت ووترز Waters في خطابها بعنوان "اتجاهات فلسفية في الخدمة الاجتماعية الحديثة" الذي ألقته في المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية في أمريكا عام ١٩٣٠- بأهمية الالتزام ببعض القيم الأخلاقية ومنها:-

• عدم التفرقة بين إنسان وآخر بناء على عقيدة دينية أو جنسية أو عنصرية لأنها مهنة عالمية.

• بذل الجهود لتحديد اتجاه واضح لمهنة الخدمة الاجتماعية وتكوين بعض القيم العامة والأخلاقيات المهنية التي يمكن أن تستند إليها تلك المهنة في مزاولة نشاطها.

بينما طرحت انطوانيت كانون بعضاً من القيم والأهداف الواجب أن تتبناها الخدمة الاجتماعية في سبيل تكوين فلسفة لها وتتمثل في:-

- العلاقة بين الأفراد- البيئة الاجتماعية.
- العلاقة بين الأفراد- وبعضهم البعض.
- العلاقة بين الأفراد- والجماعات الصغيرة.
- العلاقة بين الأفراد والدولة.

- الاهتمام بقيمة الفرد.
- الاهتمام بقيمة الجماعات الفرعية.
- الاهتمام بقيمة المجتمع.

وبتحليلنا لتلك الأهداف يتضح أن مجال عمل المهنة أصلا في محيط العلاقات بالمجتمع، وأن هدفها هو مساعدة الناس على النمو والتطور كما أن اتجاهها ديمقراطي ويتمثل في تنمية الاعتماد على النفس.

الى جانب ذلك فقد اقترحت بنسو ١٩٥٢ تصنيفا لتكوين فلسفة خاصة بالخدمة الاجتماعية يتضمن المحاور التالية:-

- ١- طبيعة الفرد.
 - ٢- العلاقات بين الجماعات وبين الجماعة والأفراد وبين الأفراد بعضهم ببعض.
 - ٣- وظيفة وطرق الخدمة الاجتماعية.
 - ٤- عدم التكيف الاجتماعي والتغير الاجتماعي.
- وإذا ما حاولنا تحديد الإطار الفلسفي الذي يصوره نظرية مهنة الخدمة الاجتماعية الى الفرد والجماعة والمجتمع والذي يتحرك من خلاله الأخصائيين الاجتماعيين لتحقيق الأهداف المهنية نجد ان هذا الإطار يدور حول قيمتين أساسيتين هما:-

- أ- الإيمان بكرامة الفرد.
 - ب- الاعتماد المتبادل بين الوحدات الثلاثة الإنسانية (الفرد- الجماعة - المجتمع).
- وعلى هذا فإن الإطار الفلسفي للمهنة يحتوي على بعض المسلمات والافتراضات التالية:-

١- أنه لا توجد حقائق بل أن الحقائق نسبية.

٢- للفرد وحده الجماعة وأن الجماعة وحدة المجتمع وإن المجتمع لا يبد أن يتغير لصالح أفراده لأنه يشيع بعض احتياجات الفرد التي لا يستطيع إشباعها بنفسه أو عن طريق الجماعة التي ينتمي إليها.

٣- جماعية القيادة وتوافق الوسائل مع الأهداف في إحداث التغيير المبنى على التخطيط العلمي السليم تعد من أهم الضمانات التي تساعد المواطنين على تحقيق أهدافها.

٤- للفرد وحدة بيولوجية اجتماعية دينامية متغيرة أى لديه القدرة على التغيير وقادر أيضا على مساعدة ذاته، لذا يجب العمل على مساعدته لتنمية قدراته.

٥- الفروق الفردية أمر حتمي ولا بد من احترامها على أساس أن الفرد جزء في المجتمع ولا بد من الاعتراف به وبأهميته ودوره في تنمية المجتمع.

٦- مساعدة الفرد على التخلص مما يعاني من الأم ومقاعب وهذا يعد أمرا على قدر كبير من الأهمية.

٧- أن الفقراء والمرضى والعجزة ليسوا عناصر ضعيفة وأن على المجتمع أن يتخلص منهم بل إن مسئولية المجتمع مساعدتهم ليحيوا حياة كريمة وهذا يمثل رفضا.

٨- الديمقراطية ممارسة وسلوك والممارسة انسب أساليب التعلم ويجب أن يعطي الفرد، والجماعة، والمجتمع الحق في تقرير مصيره.

ومما سبق يتضح لنا أن الفلسفة التي تقوم عليها الخدمة الاجتماعية كمهنة تعتبر فلسفة أخلاقية واجتماعية بالإضافة الى أنها تتضمن العديد من القيم والأحكام القيمة.

وبمراجعة فلسفة للتنمية الاجتماعية والحقائق التي تستند عليها تلك الفلسفة والقيم التي يتضمنها- أنظر الفصل الثاني من هذا المؤلف- نجد أن هناك حقائق وقيم تشترك فيها كل من فلسفتي الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ومن أهمها تلك القيم:

• احترام كرامة الفرد وحقه في أن يعيش حياة كريمة.

للتأثير الاجتماعي المتبادل بين الوحدات الإنسانية الثلاث الفرد - الجماعة - المجتمع ، فالإنسان كائن اجتماعي يعيش مع الآخرين ويتفاعل معهم، ويؤثر فيهم ويتأثر بهم في كل مناحي حياته.

رابعا: خصائص مهنة الخدمة الاجتماعية :

Social work profession characteristics

يميز الخدمة الاجتماعية-كمهنة- عدد من الخصائص أو السمات تميزها عما عداها من المهن الأخرى، وفي عجلة سريعة نستعرض تلك الخصائص على النحو التالي: (٢)

١- تتميز الخدمة الاجتماعية بالمرونة Flexibility

نظراً لتغير المشكلات الاجتماعية وتجديدها وتنوعها بالإضافة إلى مساعدة الخدمة الاجتماعية للأفراد في حل ومواجهة تلك المشكلات سواء القائمة بالفعل أو المستحثة، لذا يجب أن تتصف المهنة بالمرونة حتى تتمكن من الانتقال من مجال لآخر ومن مشكلة لأخرى فتكيف أساليبها في العمل دون تردد.

٢- الخدمة الاجتماعية ثلاثية الأهداف "وقائية ، علاجية و تنموية" :-

بالرغم من شيوع الاتجاه العلاجي Therapeutic Approach في ممارسات الخدمة الاجتماعية خاصة في المجتمع الغربي في الربع الأخير، من هذا القرن نظراً لتأثر المهنة بنظريات واتجاهات الطب النفسي، إلا أن المؤشرات تشير إلى تغيير هذا الوضع حيث تغلب الاتجاه الوقائي والتنموي على الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وعلى مستوى الطرق المهنية نجد أن اهتمامات طريقة خدمة الفرد تنصب على الجانب العلاجي ولو أنها مؤخراً ركزت على الجانبين الوقائي، التنموي من أجل تنمية قدرات الفرد وتحمله المسؤولية في مواجهة مشكلاته، نموذج التركيز على المهام في خدمة الفرد" كذلك الحال في طريقة خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع.

٣- العمل مع الإنسان كوحدة واحدة:

تختلف المهن جميعا فى نظرتها للإنسان وبالتالي فى طريقة وأسلوب التعامل معه وكذلك إشباع حاجاته الأساسية، فمهنة التعليم تتنظر للفرد من ناحية إمداده بالمعلومات والمهارات، ومهنة الطب تركز على الجانب الفسيولوجي فى المقلم الأول، بينما تتنظر مهنة الخدمة الاجتماعية للإنسان كوحدة حية نامية ذات علاقات متشابكة على مستوى الفرد- الجماعة- لمجتمع، كما تتعامل معه من منظور تكاملي فى كافة جوانب شخصيته النفسية، العقلية، الجسمية، الاجتماعية.

٤- التعامل مع جميع الفئات المجتمعية:-

قد يظن البعض أن مهنة الخدمة الاجتماعية تتعامل فقط مع الطبقات الفقيرة دون باقى الطبقات فى المجتمع أو تتعامل مع فئة الشواذ من غير الأسوياء لكن هذا ظن خاطئ، فإذا كانت الخدمة الاجتماعية قد ركزت فى بداية عهدها للتعامل مع الطبقات الفقيرة والمعدمة، إلا أن نشاطها قد تحول الى العمل مع المنحرفين وطلاب المدارس والجامعات وشباب الحضر وللريف والعمال... وقد توسعت الخدمة الاجتماعية لتعمل مع كافة الفئات المجتمعية مع اختلاف أعمارهم ومشكلاتهم.

٥- الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية:-

ظهرت مهنة الخدمة الاجتماعية فى بلاد الغرب فى فترة ساد فيها النظرية الداروينية "البقاء للأصلح" وقانون الأجر الحدي الذى يعنى أن زيادة دخل أسرة العامل تؤدى الى زيادة نسله وبالتالي يظل دخله ثابتا، فلا معنى لزيادة الأجر كذلك نشأت الخدمة الاجتماعية فى وسط مملوء بالبؤس والشقاء من جانب الناس، لذا نادى المهنة بضرورة الاهتمام بالطبقات المحرومة والمهضومة.

من هنا يتضح أن الخدمة الاجتماعية تعمل دائما مع الإنسان وتدعو الى احترامه والاعتراف بكرامته.

٦- الخدمة الاجتماعية منهج مزدوج:-

يظن بعض المتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية- خاصة في مصر- أن خدمات المهنة تقتصر على جانب بعينه من جوانب الإصلاح والمتمثل في مساعدة المواطنين على النمو والتكيف مع الظروف المحيطة، ومما لا شك فيه أن هذه النظرة القاصرة لمجهودات الخدمة الاجتماعية بحجم خدماتها.

وباستقراء تاريخ تطور الخدمة الاجتماعية نجدها قد بدأت في العصور الحديثة كعملية للإصلاح الاجتماعي بغرض تغيير الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد حتى يقابل احتياجاته. ولكن مع بداية حركة الطب النفسي في الغرب لنقل اهتمام الخدمة الاجتماعية من إصلاح المجتمع الى إصلاح الأفراد أى الاهتمام بالجزء وليس الكل ، وكان مشكلات المجتمع قد تم القضاء عليها تماما.

هذا وقد ظهرت في الغرب أصواتا تنادي بعودة للخدمة الاجتماعية للاهتمام بالإصلاح الاجتماعي، أى مساعدة الافراد على النمو والتكيف، ومساعدة المجتمع على التغيير وإشباع حاجاته الأساسية.

ومن هنا تعمل الخدمة الاجتماعية في اتجاهين رئيسيين هما:-

- مساعدة الأفراد على التكيف مع النظم السائدة في المجتمع.
- المساهمة في تعديل للنظم الاجتماعية القائمة.

ويرى Skidmore، 1964، أن الخصائص المميزة للخدمة الاجتماعية تتمثل

في:-

أ- التركيز على توظيف الموارد المجتمعية في مساعدة الناس لحل مشكلاتهم ولأخصائين الاجتماعيين معرفة شاملة حول تلك الموارد كما لديهم القدرة على التعامل معها من أجل مقابلة احتياجات العملاء.

ب- للخدمة الاجتماعية هيئات ومنظمات مهنية متميزة مثل:

- الجمعية القومية للأخصائين الاجتماعيين N.A.S.W.

National Association of Social workers.

• مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية C.S.W.E.

Council of Social work Education.

ولقد أسس الأول NASW عام ١٩٥٥ وقد تزايدت عضويته واستهدفت الجمعية رفع مستوى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، كما اهتمت بتزويد الأشخاص المؤهلين بالتدريب المهني والقيم العامة للمهنة.

أما بالنسبة للثاني CSWE فقد تم تنظيمه عام ١٩٥٢ وقد اهتم بتحسين مستوى التدريب والبرامج للأخصائيين الاجتماعيين، إلى جانب تحسين مستوى الممارسة المهنية.، وللخدمة الاجتماعية ثلاث طرق رئيسية وهي:-

طريقة خدمة الفرد S. Case work طريقة خدمة الجماعة Social group work وتنظيم المجتمع Commentary Organization ، هذا بالإضافة إلى طرق ثانوية معارونة مثل الإدارة الاجتماعية والبحث في الخدمة الاجتماعية Social work .Research

٤- التركيز كلية على الفرد والبيئة معا.

٥-التأكيد على أهمية الأسرة في التأثير على السلوك كما تحاول المهنة تفهم المبادئ التي تخضع لها التفاعلات داخل الأسرة مع العمل مع الأسرة كوحدة أساسية لتحسين الأداء الجماعي، مع إدراك أن معظم المشكلات الاجتماعية ترجع إلى عدم التوازن الأسري.

٦-العلاقة المهنية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية تمثل حجر الزاوية -Center stone ومفتاح التشغيل في عمليات الخدمة الاجتماعية.

٧-تؤكد الخدمة الاجتماعية على ضرورة مساعدة العميل كي تساعد نفسه ، وذلك على عكس ما يتوقعه الآخرون من أن الأخصائي الاجتماعي يصف روشته اجتماعية نفسية للعملاء، لكن جهود الأخصائي تسعى لمساعدة الفرد لتحسين فهمه لذاته وعلاقاته مع الآخرين، بالإضافة إلى توظيف إمكانياته وإمكانيات المجتمع المحلي لحل مشكلاته وينطلق الأخصائي من مسلمة أو فرضية مؤداها أن معظم الناس لديهم ذوات قوية تمكنهم من حل مشكلاتهم .

٨- التمويل يستخدم ويوظف أولاً من أجل المؤسسة وتقديم الخدمات وليس من أجل زيادة دخل الأشخاص المهنيين.

٩- الجانب الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية يؤكد التركيز على عملية التفاعل الاجتماعي والتوظيف الاجتماعي إلى جانب المبادئ المستقاة من العلوم التأسيسية كالاتصال والنفس، كل هذا يدخل ضمن النسيج المكون للجانب الفني والمهاري للخدمة الاجتماعية، كما يوظف أيضاً في فهم علاقات الناس ومساعدتهم على حل صراعاتهم ومشكلاتهم.

١٠- يميز الخدمة الاجتماعية دوافع أربعة " حضارية - اقتصادية - سوسية - إنسانية وأخلاقية".

١١- الخدمة الاجتماعية مهنة ترتبط بأيدولوجية المجتمع في تكيف نفسها وفقاً للمجتمع وظرفه.

١٢- استخدام العملية الإرشادية لتوجيه الأخصائيين غير المهرة والذين ينقصهم الخبرة من أجل زيادة ونمو خبراتهم. وهذه العملية تعد هامة وضرورية لأن الأخصائي عد أدوات المساعدة لذا فهو في حاجة ماسة للنمو المهني المستمر.

١٣- تتميز الخدمة الاجتماعية بوجود برنامج تعليمي سواء على مستوى فاعليات الدرس ويطلق عليه " تدريس نظري" Theoretical traing وجانب آخر يمثل خبرات العمل الميداني ويطلق عليه التدريب العملي Parctical Traing والجانبان يسيران معاً لخلق الذات المهنية للممارس.

خامساً: نحو خدمة اجتماعية تنموية:-(١)

١- مفهوم الخدمة الاجتماعية التنموية:

تحاول كثير من الدول النامية في الوقت الحالي تطوير الخدمة الاجتماعية بما يتلاءم مع ظروفها واحتياجاتها. وهناك حقيقة تتطرق منها هذه المحاولات، وهي أن هذه الدول تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم فإن جهود كل المهنيين والتخصصات العلمية يجب أن توجه صوب قهر التخلف وتحقيق التنمية.

ولذلك يفضل ان تبذل الجهود لتطوير الخدمة الاجتماعية في الدول النامية لكي تساهم بفاعلية ووضوح في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ومن ثم يمكن القول بأن * الخدمة الاجتماعية التنموية هي ذلك النوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية ويساهم في رفعه مستوى ومعيشة المواطنين باطراد بحيث يمكن أن يؤدي ذلك النشاط المهني الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، مقوما بما يحصل عيه الفرد من سلع وخدمات.

٢- أهداف الخدمة الاجتماعية التنموية:-

يعتبر الهدف العام للخدمة الاجتماعية التنموية للمساهمة في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، مقوما بالسلع والخدمات، بيد أنه يمكن تقسيم هذا الهدف العام الى مجموعة من الأهداف النوعية مثل:-

- ١-المساهمة في إيجاد رأى عام قادرا لتحمل مسئوليات التنمية الشاملة.
- ٢-تحديد المعوقات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والمساهمة في التغلب عليها.
- ٣-تحديد مقومات التنمية الاجتماعية وتحديد مساراتها واتجاهاتها.
- ٤-الاشتراك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية ووضع خطط التنمية الاجتماعية.
- ٥-استئارة مشاركة الجماهير في التأثير على السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، وفي تنفيذ وتقويم الخطط.
- ٦-المساهمة في ضمان عدالة توزيع الناتج القومي، تحقيقا للعدالة الاجتماعية وضمانا لقبول المواطنين تحمل مسئوليات وأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٧-التركيز على توفير بنية اجتماعية موجهة للنشئ لمساعدتهم على اكتساب القيم والاتجاهات المصرية والتي تسهل ترسيخ عملية تحديث المجتمع وفي نفس الوقت الاحتفاظ بالقيم التقليدية المميزة لثقافتهم والصالحة لخلق نمط من التحديث يتلاءم مع ظروف وأهداف وقيم وثقافة وتاريخ المجتمع.

٨-المساهمة في تقليل الفاقد الاجتماعي والاقتصادي قدر الإمكان حفاظا على الموارد ومنعا لتبديدها.

ومناقش كلا من هذه الأهداف بشيء من التفصيل:-

١- تعرضت المجتمعات النامية لخطر خيم عليها لأجيال طويلة، لذلك فمن المعتاد أن نرى سكان تلك المجتمعات وهم يتطلعون إلى نمط من المعيشة- يتقله إليهم وسائل الإعلام- يسود المجتمعات المتقدمة والتي توصف بأنها مجتمعات استهلاك، ومن ثم ينزع المجتمع النامي إلى طفرة استهلاكية لا يطبقها اقتصاده محلولاً للتشبه بالمجتمعات الاستهلاكية الغربية، وذلك الاتجاه إلى الاستهلاك السريع يضر بالتنمية للأسباب التالية:-

- (أ) يرهق الموارد بامتصاص الاستهلاك لها، ولا تتوفر بالتالي مخدرات تتجه إلى عمليات استثمارية فيقل معدل الاستثمار وبالتالي معدلات التنمية.
- (ب) تعجز الموارد المحدودة عن تلبية جميع احتياجات الاستهلاك مما قد يؤدي إلى نشر نوع من التزمزيم بين المستهلكين قد يؤثر عكسيا على مستويات أدقهم لأعمالهم كمنتجين.
- (ج) قد يؤدي الضغط الاستهلاكي إلى توجيه الإنتاج المصنوع لخدمة أغراض الاستهلاك، ومن ثم لا يستطيع الإنتاج توفير السلع الأساسية اللازمة لعمليات التنمية.
- (د) قد يؤدي الضغط الاستهلاكي أيضا إلى زيادات متوالية في الأجور مما يزيد من معدلات تضخم بما له من آثار سلبية على الاقتصاد القومي.
- (هـ) يميل العاملون-في ظل سيادة نمط الاستهلاك السريع- إلى التركيز على ما يجب أن يحصلوا عليه على حساب ما يجب أن يقوموا به ويؤدونه، ومن ذلك يختل نظام العرض والطلب بين المنتجات من السلع والخدمات وما هو مطلوب منها ويعجز العرض عن تلبية احتياجات الطلب.

لذلك يجب أن تضع الخدمة الاجتماعية للتنمية ضمن أهدافها ضرورة المشاركة-خاصة مع وسائل الإعلام وخلال المنظمات الجماهيرية والسياسية- في تغيير اتجاهات مواطنين إزاء الاستهلاك السريع للواضع النطاق بتزويدهم بالمعلومات الموضوعية عن الموقف الاقتصادي وبالعناصر الانفعالية المصاحبة لتلك المعلومات الموضوعية حتى تتكون لديهم اتجاهات جديدة بشقيها المعرفي والانفعالي تحبذ اتخاذ نمط استهلاكى يتفق مع قدرة الإنتاج. على العرض، وبعد تخصيص جزء من الإنتاج ليقاد استثماره في صليات إنتاجية أخرى، وبذلك تساهم الخدمة الاجتماعية في رفع معدلات الإنتاج وبالتالي رفع متوسط نصيب الفرد تدريجيا من السلع والخدمات . ويمكن أن يطلق على مثل هذا النمط من الاستهلاك " الاستهلاك المقنن".

٢- كما تعوق بعض العوامل الاجتماعية انطلاقة التنمية الاقتصادية مثل قلة عنصر المبادأة لدى المواطنين ممن يقودون الحياة التقليدية وقلة المقدره على العمل التعاوني في ظل نوع متطور من تقسيم العمل، وتعارض بعض القيم التقليدية مع مقتضيات التحديث مثل عدم التقدير الكامل لعامل الوقت، بالإضافة الى انتشار الأمية والتي تؤثر عكسيا على الكفاية الإنتاجية والحوار الى تكوين أسر كبيرة الحجم في مجتمعات نامية قليلة الموارد مما يلقي بعبء جسيم على قدرة البلاد الاقتصادية.

ومن واجبات الخدمة الاجتماعية للتنمية مواجهة مثل هذه العوائق الاجتماعية فشارك مثلا في تنظيم الحملات الواسعة ضد الأمية وفي نشر الوعي بتنظيم الأسرة بوسائل مجتمعية متطورة، وبعث قيم التحديث لدى العاملين في مواقع إنتاجهم خاصة خلال نشاط جماعات ولجان تعود على العمل المنظم التعاوني وتقدير عنصر الزمن وتغيير القيم التقليدية المتعارضة مع مقتضيات التحديث.

٣- التنمية عملية متسارعة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، ويشمل التنمية الاجتماعية على إضافة في لموارد الاجتماعية خاصة تلك التي تؤثر مباشرة على معدلات الإنتاج، فتوفير الخدمات الاجتماعية مثل لمدارس والإسكان والمستشفيات والأندية وأماكن للترويج ووسائله وتنظيمات السكان في أماكن للتركيز الصناعي من

عناصر التنمية الاجتماعية المؤثرة مباشرة على زيادة الانتساج. كما أن إيجاد التنظيمات الجديدة التي تؤدي خدمات يحتاج إليها المجمع بعد أن بدأ يغير من نمط نشاطه الاقتصادي من الأمور الهامة كذلك: مثل توفير دور الحضانة للسيدات العاملات وأندية الأطفال.

وتتطلب التنمية الاجتماعية صدور تشريعات توفر الأمن الاقتصادي للمواطنين مثل التأمين ضد البطالة والتأمين الصحي والتأمين ضد الشيوخوخة ، بالإضافة الى توفر العمل لمهني داخل المنظمات التي تنشأ لتأدية الخدمات للمواطنين بمقتضى هذه التشريعات وضمان استنادتهم منها.

٤- طالما أن الخدمة الاجتماعية تعتبر همزة الوصل بين المواطنين والأنظمة الاجتماعية حتى يتم التكيف والتوافق المتبادلين بينهما، لذلك يجب أن تشترك الخدمة الاجتماعية في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة والخطط الاجتماعية لضمان تحقيق أكبر قدر مستطاع من التوازن بين احتياجات المواطنين ومتطلبات وقدرات الأنظمة الاجتماعية لمجتمعاتهم ويتم ذلك عن طريق اشتراك الأخصائيين الاجتماعيين الذين يشغلون مناصب عليا، وعن طريق اشتراك ممثلين عن التنظيمات المهنية كمنظمات أو جمعيات الأخصائيين الاجتماعيين في الأجهزة السياسية التي تتخذ مثل هذه القرارات والأجهزة التنفيذية التي تضع الخطط وتنفذها.

ويعتبر ذلك الهدف من واجبات الخدمة الاجتماعية في الدول النامية حتى تشارك بخبراتها الفنية في وضع سياسة وخطط اجتماعية سليمة وعملية وموضوعية.

٥- في كثير من الدول النامية يقع العبء الأكبر على عاتق الحكومات في تحقيق التنمية. بدون مشاركة جادة واسعة النطاق من جانب المواطنين وينجم هذا الوضع عن فترات الركود السياسي والاقتصادي السابقة حينما تكون الحكومات أجنبية أو تقليدية قاصرة، وينتج عن سلبية المواطنين إزاء جهود التنمية فقدان المساندة الجماهيرية للتنمية بالإضافة الى تعطيل عنصر إنتاجي متوفر خاصة في البلاد النامية التي تندر فيها الموارد المالية وهو عنصر العمل.

وتتور فكرة الخدمة الاجتماعية التتموية عن مشاركة الجماهير فى عمليات التتمية حول محور أساسى هو استثمار عنصر العمل وتعظيم تأثيره، بالإضافة الى إمكانية تغيير اتجاهات المواطنين حول قضايا بلادهم الاقتصادية والسياسية خلال الممارسة الفعلية فى التتمية لإخلاق العمل الرسمى بل خلال نشاط تطوعى وفى مواقف اجتماعية تعمم كى تجعل المواطن أكثر قابلية لتعديل اتجاهاته واكتساب اتجاهات تحديثية، ويركز فى مثل هذا النشاط التطوعى مثل الفئات التالية:-

(أ) الشباب فى أوقات فراغه خاصة تلك التى تصبح فيها قوة معطلة فى وقت الفراغ الطويل والإجازات.

(ب) السيدات من غير العاملات بحيث تتم المشاركة فى التتمية فى الأوقات التى يرغبن فيها وفى الأماكن والمجالات التى يفضلنها.

(ج) كبار السن ممن تؤهلهم قدراتهم الصحية على تقديم الخبرة لمن يصغرونهم سناً.

(د) العاملون فى أوقات فراغهم وبعد راحتهم من عناء العمل اليومي. ويمكن أن تضيق المشاركة قوة عمل الى بعض المشروعات القومية الكبرى، كما يمكن ان تستثمر المشاركة فى تحقن برامج لتتمية المجتمعات المحلية لتصنيف موارد جديدة بجانب الإضافة التى تحققها التتمية القومية الشاملة.

٦- طالما ان جزءاً من عائد التتمية سوف يوجه الى أغراض الاستهلاك فىنبغى على الخدمة الاجتماعية أن تتوخى بمساعدة من التنظيمات السياسية وذوي الرأي ووسائل الإعلام على ضمان أن يذهب هذا الجزء الى العاملين الحقيقيين الذين ساهموا فى صنع هذا العائد، وإلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً والأحوج من غيرها لرفع مستوى معيشتها نظراً لترويتها فى مستويات معيشية منخفضة للغاية ولا تلتق بالكرامة الإنسانية.

ولا تفعل الخدمة الاجتماعية التتمية ذلك وفقاً لقيم الخدمة الاجتماعية وقيم العدالة فقط، بل لأن ضمان عدالة توزيع عائد التتمية سوف يودى الى شحذ همم المنتجين صوب مزيد من العمل والإنتاج طالما أدركوا أن عائد هذا العمل سيعود إليهم

والى مواطنيهم المحرومين، ومن ثم يساهم ذلك الاتجاه فى رفع معدلات الإنتاج تدريجيا، أما إذا حدث العكس، وذهب عائد التنمية الى غير المنتجين أو الى فئات غير محرومة ارتد ذلك الى المجتمع مرة أخرى فى صورة معدلات إنتاج غير متمشية مع ما هو مستهدف.

٧- إذا كان جيل البالغين هو الذى يضطلع بأعباء ومسئوليات مرحلة البدء فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية، فإن الباب هو الذى سيقود مستقبلا مرحلة الانطلاق فى التنمية، كما سيقود النهى عملية انفتاح التنمية، ولذلك يجب الاهتمام بالنهى والشباب اعدادا لهم لممارسة نشاطات التنمية مستقبلا.

وإكتساب الشباب قيم واتجاهات التحديث أسهل من تغيير قيم واتجاهات الكبار التى رسخت عبر سنوات عديدة فى حين أن تكرين اتجاهات تعددية لدى النهى والشباب ليس وأسهل نسبيا.

ويتوقع من الخدمة الاجتماعية التنمية أن تعمل مع جماعات النهى والشباب حتى يكتسبوا ويمارسوا أسلوب الحياة العصرية.

كما يتوقع من الخدمة الاجتماعية التنمية أن تساعد الشباب على المشاركة فى مشروعات التنمية كي يكتسب وعيا اعمق بقضايا مجتمعه ولكي ترسخ لديه القيم والاتجاهات التقليدية فبعض تلك القيم والاتجاهات التقليدية صالحة تماما لتوجيه عملية التحديث نفسها مثل مسئولية الإنسان إزاء الإنسان ونبذ الأثرة والقرنية.

لذلك تتوخى الخدمة الاجتماعية التنمية ان تساعد النهى والشباب على ترسيخ القيم والاتجاهات التقليدية الإيجابية واكتساب قيم التحديث واتجاهاته الإيجابية أيضا مثل: موضوعية التفكير وحل المشكلات باستخدام المنهج العلمى، وارتفاع الدافع اى المبادأة، وتقويم محاولات الصواب والخطأ، والاستعداد لتقبل الجديد والتجديد والميل الى الخلق والابتكار.

٨- تتعرض المجتمعات النامية لفقدان بعض مواردها المادية والاجتماعية فبعدم التقدير الكافى لقيمة الوقت تتعرض تلك المجتمعات لفقدان فى مورد الزمن،

ولانخفاض الكفاية الانتاجية تتعرض أيضا لفاقد في معدل إنتاج الفرد، كما تتعرض تلك المجتمعات لفاقد لاجتماعي مثل التسرب الدراسي وانخفاض مستويات التحصيل الدراسي وسلبية المواطنين.

وعلى الخدمة الاجتماعية التتموية أن تتصدي لتلك المشكلة حفاظا على الموارد التي يجب أن تاجه بأقصى إمكاناتها في عمليات استثمارية، ويقترح أن تمارس الخدمة الاجتماعية دراسات عن العوامل الاجتماعية المساهمة في إحداث أي فاقد مادي أو اجتماعي، ومن ثم يمكن أن تحدد أهداف وأساليب التدخل المهني لاستبعاد تلك العوامل أو التقليل ما أمكن من تأثيرها لتقليل معدلات الفاقد في مجتمعات نامية هي أحوج ما تكون الى الموارد

٣- مجالات الخدمة الاجتماعية التتموية:

يتوقع أن تمارس الخدمة الاجتماعية التتموية في المجالات التي تنتج مباشرة السلع والخدمات، فعلى سبيل المثال يمكن أن تمارس الخدمة الاجتماعية التتموية في المصانع والجمعيات التعاونية الزراعية في لقرى كي تساعد على إزالة العوائق الاجتماعية التي تحد من انطلاقا للتتموية الاقتصادية.

وتمارس الخدمة الاجتماعية أيضا في وحدات إنتاج الخدمات كمراكز التتموية ومراكز رعاية الشباب والمؤسسات التعليمية، بالإضافة الى مراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالمهارة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، الى جانب المنظمات التطوعية التي تساعد على تنشيط المشاركة الجماهيرية والعبرة في تحديد مجال عمل الخدمة الاجتماعية التتموية أن تربط مجال العمل بمنظوماته المختلفة بالهدف العام وهو المساهمة في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وبأحد الأهداف النوعية أو بأكثر من هدف نوعي.

٤- التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية التنموية:-

ليس الطريق مبعدا أمام الخدمة الاجتماعية التنموية خاصة في الدول النامية ويبدو أن ذلك النوع من الخدمة الاجتماعية ذي الوظيفة الثانوية أسهل في ممارسته عن الخدمة الاجتماعية الثانوية في الدول النامية للأسباب التالية:-

١- تتوفر للخدمة الاجتماعية الثانوية عدة نماذج للممارسة تكونت عند الدول التي كان لها نصيب السبق في تكوينها ، في حين أن الخدمة الاجتماعية التنموية لا تتوفر لديها مثل هذه النماذج .
٢- أهداف الخدمة الاجتماعية الثانوية أقل شأنًا من أهداف الخدمة الاجتماعية التنموية ولذلك فمن الأسهل أن تنارس في دول نامية ما زالت تحت الخدمة الاجتماعية فيها حديثة، أما الخدمة الاجتماعية التنموية فتتبنى أهدافًا طموحة، فلا يتناسب مستوي طموحها مع العمر الزمني للخدمة الاجتماعية في الدول النامية.

٣- نظرا لتوفر نماذج للخدمة الاجتماعية الثانوية وقلة طموح أهدافها فإن ممارستها لا تستدعي أعدادا مهنية متميزة عن الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين في الدول المتقدمة صناعيا، ومن ثم يمكن إعداد متخصصين في الخارج لينشروا ويعملوا هذا النمط من الخدمة الاجتماعية عندما يعودون إلى بلادهم.

لما الخدمة الاجتماعية التنموية فإنها يجب أن تتطور داخل الأوطان النامية وعلى أيدي أهلها، لأنها ليست بالمفهوم المنتشر في الدول الصناعية المتقدمة، ومن ثم يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية التنموية هي ولادة عملية التوطين المثالية في الدول النامية وعليها أن تكون نفسها بنفسها هناك ولكن ضرورة الخدمة الاجتماعية التنموية للدول النامية تحمل الأخصائيين الاجتماعيين المسؤولية التاريخية لمواجهة هذه التحديات وخلق وتطوير الخدمة الاجتماعية التنموية.

٥- اتجاهات في الخدمة الاجتماعية التنموية:

مما سبق يتضح لنا أهمية الخدمة الاجتماعية للتنموية ، وبهنا أن نقترح مجموعة من الاتجاهات حتى تزداد فعاليتها.

١- الاهتمام بالبحث العلمي وإجراء التجارب لتقديم مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية على أساس سليم والتعرف على المشاكل التي تواجه تلك المشروعات حتى ترسم سياسة اجتماعية سليمة لتوفير برامج الرعاية الاجتماعية.

٢- قيام الأهالي ببذل جهودهم لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية اللازمة لهم على أن تكون الدولة هي الممولة لهذه المشروعات.

٣- استخدام طرق الخدمة الاجتماعية والأساليب الفنية والتي تساعد على إيجاد تكيف متبادل بين الناس وبيئاتهم على أساس المبادئ الإنسانية والتنظيم الاجتماعية التي يقبلها المجتمع.

٤- العمل على توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية كلما ازداد الانتاج مع مراعاة إعطاء الأولوية للخدمة التي تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج ورفع معدلاته.

٥- للربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كي لا يسبق الجانب المادي الجانب الاجتماعي فتظهر المشكلات الاجتماعية الحادة ويجب بقدر الإمكان إيجاد نوع من التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية عن طريق الاهتمام بزيادة الخدمات ورسم البرامج ولا سيما الوقائية منها كي تعمل على درء خطر ظهور المشكلات الاجتماعية.

٦-مراجعة الأولوية في الخدمة على أساس دراسة المجتمع كوحدة ولا تعتمد على دراسة فئات معينة بالذات حتى تتبين المشاكل العظيمة التي تصاحب التطور السريع.

٧- التركيز على الخدمات التي تهم المجتمع ككل أولاً، فالخدمات التي تهم الجماعات فالخدمات الفردية.

٨- تحديد مستوى الخدمة في حدود مواردها وإمكانياتها على أن نعمل على تحسين مستواها مع لطراد الزيادة في الموارد والإمكانات.

٩- مراعاة لا مركزية الخدمة حتى يتمكن من إشباع احتياجات المجتمعات المحلية والإقليمية.

١٠- العناية باشتراك المواطنين في كافة عمليات الرعاية الاجتماعية بزيادة تحمسهم للمشروعات التي تخدمهم ويزداد وعيهم وإدراكهم لحقائق الأمور وتعودهم الاعتماد على أنفسهم في حل مشكلاتهم وتنمية مصادر مجتمعاتهم وممارسة الأسلوب الديمقراطي.

١١- العناية باشتراك الأجهزة والتنظيمات الشعبية في ضوء وتنفذ برامج الرعاية الاجتماعية والاستفادة من كافة إمكانات تلك الأجهزة والتنظيمات للمساهمة في نجاح برامج الرعاية الاجتماعية.

١٢- إدخال التعديلات اللازمة على فلسفة وسياسة وأليات الجمعيات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية بما يتماشى وتطبيقا.

١٣- تعديل وظيفة وزارة الشؤون الاجتماعية بحيث تتجه نحو تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية والإشراف على تنفيذها ورفع مستويات أدائها.

١٤- العناية الكافية بتدريب الخدمة الاجتماعية، عن طريق تدعيم كليات وقيام الخدمة الاجتماعية الموجودة وافتتاح معاهد جديدة لتخريج الأعداد الكافية من الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين، والعمل على تدعيم هيئات التدريب بمعاهد الخدمة الاجتماعية لرفع مستوى الخريجين، والعمل على إيجاد اتصال عملي مستمر بين معاهد الخدمة الاجتماعية وكلياتهم والخريجون حتى يتعلموا كل جديد يطرأ على المهنة، كذلك يجب أن تقوم معاهد الخدمة الاجتماعية وكلياتها بتدريب الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجالات المختلفة على إجراء البحوث العلمية التي ترفع من مستوى المهنة.

سادساً: الخدمة الاجتماعية والتنمية الشاملة: (١)

تحاول كثير من الدول النامية في الوقت الحالي تطوير الخدمة الاجتماعية بما يتلاءم مع ظروفها واحتياجاتها، وهناك حقيقة هامة تنطلق منها هذه المحاولات وهي

أن هذه الدول تعاني من التخلف الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم فإن جهود كل المهين والتخصصات العلمية يجب أن تتجه صوب القضاء على التخلف وتحقيق التنمية.

والخدمة الاجتماعية هي مهنة تعتمد على الممارسة المهنية التي تتعامل مباشرة مع تحديات التنمية وتساهم بإيجابية وفعالية في رفع مستوى معيشة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا باطراد وتساهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مقوما بما يحصل عليه من سلع وخدمات. ويمكن لنا تحديد دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع في النقاط التالية:

١. البدء بالمشروعات التي تهم الأهالي أولا حيث يجب دراسة الاحتياجات التي يرى هؤلاء الأهالي أنها تنقصهم ولا بأس من البدء ببعضها على سبيل كسب الثقة على أن تأتي المشروعات الأخرى التي تعتبر أكثر نفعاً واعظم فائدة بعد التمهيد لها بوسائل الإقناع المختلفة.

٢. مراعاة الحالة الراهنة للمجتمع من حيث طبيعة النظم الاجتماعية الموجودة والعادات والتقاليد والاتجاهات الدينية ودرجة التعلم وحالة المواصلات وطبيعة الموارد القائمة.

٣. يستحسن لتحقيق التنمية البدء بالمشروعات على نطاق ضيق حيث يتم البدء بتطبيق بعض المشروعات على نطاق ضيق حتى إذا نجحت أمكن التوسع فيها ونحن مطمئنون على النتائج، وهذه دون شك تعتبر طريقة سليمة في الاقتصاد في الوقت والنقود.

٤. الاهتمام بأن تنمshi برمج التنمية مع الإمكانيات المادية والمالية بل والبشرية حتى يسهل تحقيق أهدافها.

٥. الاستعانة بالمنظمات القائمة حيث أنه من الأفضل أن تسير عمليات التنمية بمعاونة المنظمات القائمة فعلا في المجتمع لأن مشاركة هذه المنظمات يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية.

٦. المساهمة في خلق رأي عام مستعد لتحمل مسئوليات التنمية الشاملة.

٧. تحديد المواقف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والمساهمة في التغلب عليها.

٨. تحديد معوقات التنمية الاجتماعية وتحديد مساراتها واتجاهاتها.
 ٩. الاشتراك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية ووضع خطط التنمية الاجتماعية.
 ١٠. استثارة مشاركة الجماهير في التأثير على السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي وفي تنفيذ وتقييم الخطط.
 ١١. المساهمة في ضمان عدالة توزيع الناتج القومي وتحقيقا للعدالة الاجتماعية وضمانا لقبول المواطنين تحمل مسؤوليات وأعباء التنمية الاجتماعية.
 ١٢. المساهمة في تقليل الفاقد الاجتماعي والاقتصادي قدر الإمكان حفاظا على الموارد ومنعا لتبديدها.
 ١٣. الاهتمام بالبحث العلمي وإجراء التجارب لتقديم مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية على أساس سليم وللتعرف على المشاكل التي تواجه تلك المشروعات حتى يتم رسم سياسة اجتماعية سليمة لتوفير برامج الرعاية الاجتماعية.
 ١٤. الربط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية كي لا يسبق الجانب المادي الجانب الاجتماعي فتظهر المشكلات الاجتماعية العادة، ويجب بقدر الإمكان إيجاد نوع من التوازن بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عن طريق الاهتمام بزيادة الخدمات ورسم البرامج لاسيما الوقائية منها كي تعمل على درء خطرة ظهور مشكلات اجتماعية جديدة.
 ١٥. مراعاة الأولوية في الخدمات على أساس دراسة المجتمع كوحدة ولا تعتمد على دراسة فئات معينة بالذات حتى تتبين المشاكل العلمية التي تصاحب التغيير السريع.
- وبعد هذا العرض يمكن القول بأنه لكي تؤدي الخدمة الاجتماعية دورها فسي مجتمعا يجب أن تمارس في جميع المجالات التي تنتج مباشرة السلع والخدمات لجميع فئات الشعب على اختلاف مستوياتهم واحتياجاتهم ومشكلاتهم. ولكي يكون هذا الدور فعالا يجب أن تكون برامج وأنشطة الخدمة الاجتماعية مرتبطة بالخطة القومية الشاملة.

والخدمة الاجتماعية يجب ان تكون على اتصال مباشر بالجمهور بأساليبها المختلفة كالمقابلات والاجتماعات والمؤتمرات واللجان والندوات ولماناقشات ونحاول ان نعرف الشعب بأهداف الخطة وتنقل إليه أهميتها بالنسبة له حتى يتحمس لها ويعمل على إنجازها، وتتعاون الخدمة الاجتماعية في ذلك مع الأجهزة السياسية والتنظيمات النقابية.

وتؤدي الخدمة الاجتماعية هذه الوظيفة على المستوى القومي والإقليمي والمحلي وعلى مستوى المدرسة والمعهد والكلية والمصنع بحيث تجد خطة التنمية التربة الصالحة لثمورها ونجاحها على كافة المستويات.

ويجب أن تتعاون هيئات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية على كافة المستويات لوضع خطة زمنية مدروسة لضمان التأييد الشعبي لخطط التنمية ولا تترك كل هيئة تضع برامج أو مشروعات بمفردها حيث أن بعثرة الجهود لا تؤدي إلى نتائج مضمونة والخدمة الاجتماعية تساهم في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بتأديتها لخدمات مادية ملموسة تؤدي بدورها وبصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج المادي.

ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم في تكوين رأس المال الوطني الذي يستثمر في المشروعات الإنتاجية إذ إن سكان الدول النامية يميلون إلى إنفاق كل دخولهم لأن مستوى الدخل وبصفة عامة أقل من المستوى الذي يتمكن من إشباع احتياجات هؤلاء الناس، ومن ثم تجد الدول النامية صعوبات جمه في تكوين رأس المال الوطني.

لذلك تساهم الخدمة الاجتماعية في حث المواطنين على ادخار جزء من دخولهم ولو كان ذلك على حساب إشباع بعض احتياجاتهم لكي تتجمع لدى الحكومة الأموال التي تستثمرها في المشروعات الإنتاجية، والعراقيل التي تعوق التنمية الاقتصادية عديدة ومتنوعة وتختلف من مجتمع لآخر، وتعمل الخدمة الاجتماعية متعاونة مع المهن والتخصصات الأخرى على إزالة تلك العراقيل حتى يسير التراكم إلى أعلى ويرتفع مستوى المجتمع النامي باستمرار.

سابعاً: العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية:-

لأن الخدمة الاجتماعية حقائق وفلسفة طرقها لا تختلف كثيراً عن فلسفة وحقائق التنمية الاجتماعية وتكامل الخدمة الاجتماعية يزيد من أوجه التقارب بين فلسفة وأهداف الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، وتوطين الخدمة الاجتماعية يزيد كذلك من واقعية وفاعلية أدوارها في تحقيق التنمية الاجتماعية، ومن ثم فإن الدور يقوم به الأخصائي الاجتماعي في أي موقع هو في ملوولة دور تنموي.

وعلى ضوء كل ما سبق يمكننا أن نحدد العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية- في النقاط التالية:-

- ١) الخدمة الاجتماعية والتنمية يشتركان في التركيز على الإنسان والعمل على تحريره حتى يستطيع أداء دوره في الحياة وذلك يساعدهم في تدعيم الإنسان على إزالة المعوقات التي تواجهه.
- ٢) الخدمة الاجتماعية تلتقي مع التنمية في انهما يسعيان لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:-

- (أ) علاج المشكلات الاجتماعية التي تعيق التنمية السلبية (الفردية- الأتنية-اللامبالاة) انخفاض مستوى المعيشة- زيادة السكان.
- (ب) مساعدة الإنتاج في جميع الميادين لتوفير العلاقات الإنسانية داخل الوحدات الإنتاجية.
- (ج) إعادة فئات غير القادرين لمجال الإنتاج بمساعدتهم على علاج مشكلاتهم والاستفادة من قدراتهم.

وتحقق للخدمة الاجتماعية هذه الأهداف عن طريق أساليب العمل التالية:-

- (أ) أساليب وقائية عن طريقها تتلافى وقوع المشكلات وتوفر للمعانة والألم والتكلفة اللازمة لعلاجها فيما لو أنتظرها حتى تقع
- (ب) أساليب علاجية وفيها تقع المشكلة بالفعل فتم معالجة أو تصحيح الانحراف الذي وقع.

(ج) مجموعة الأساليب الإنمائية بهدف المحافظة على قيمة

الإنسان ومساعدته على الإنتاج بأقصى حد ممكن.

٣) تشترك التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية في العمل على إحداث تغييرات في النظم الاجتماعية والسياسية والأفراد وذلك لإحداث الرفاهية الاجتماعية للفرد والمجتمع.

٤) الخدمة الاجتماعية تعتبر القوة المحركة التي تهتم بالفرد باعتباره النواة لهذا المجتمع كما تهتم بوحدة المجتمع في شكل الجماعات التي ينظمها المجتمع لتحقيق أغراضه في مساندة التنمية الى جانب تدعيم وتوجيه منظمات المجتمع والتنسيق بينهما فتعمل في وحدة متكاملة لذلك فالتنمية الاجتماعية تعتمد على طرق الخدمة الاجتماعية من خلال عملها مع التجمعات في جميع القطاعات على المستويات المختلفة فردية - جماعية - مجتمعية.

٥) الخدمة الاجتماعية الإنمائية تلتقي بتقلها في تنمية الموارد الإنسانية عن طريق تدعيم وتقوية حياة الأسرة وإعداد الأهالي لتحسين أحوالهم من خلال إسهامهم في عمليات التنمية . أن الخدمة الاجتماعية الإنمائية تعمل على دفع عجلة التغيير وإزالة العقبات التي تعوق مسار معدلات التنمية المطلوبة عن طريق إحداث تغييرات إيجابية في العلاقات الاجتماعية والتي تؤدي بطبيعة الحال الى إزالة الظروف المعوقة التي تقف في سبيل التنمية.

٦) تساهم الخدمة الاجتماعية في دفع قوة فاعلية المشاركة الشعبية الاستفادة من جهود المواطنين للإسهام في خطة التنمية ويتحقق ذلك من خلال جهود الخدمة الاجتماعية بالمساهمة في إيقاظ وعي الأهالي ودفعهم الى المبادرة- كما تساهم في إيجاد علاقة للتعاون والفهم المتبادل بين الحكومة والأهالي.

٧) تساهم الخدمة الاجتماعية الإنمائية في تحديد المشكلات التي تعاني منها سكان المجتمع وتنمية إمكانياته وقدرته في مواجهة هذه المشكلات.

٨) التنمية الاجتماعية يعمل من خلالها مجموعة من المهن من أهمها التعليم والصحة والزراعة والإسكان حيث تنظر كل مهنة منها الى الإنسان من زاوية محددة ولما

كانت الخدمة الاجتماعية تنظر للإنسان في صورته المتكاملة فإنها تعمل وثيقة الصلة بهذه المهن.

والخدمة الاجتماعية بذلك تقوم بدورين ذات أهمية في التنمية الاجتماعية:-

١- التمهيد لحدوث التنمية ذاتها عن طريق تحديد الموارد والإمكانات والطاقات القائمة منها والكافية التي يمكن إتاحتها، وإعداد العنصر البشري والشخصية التمويية المتفاعلة في إحداث التنمية وإزالة المعوقات والأسباب التي تعوق التنمية، والتغدير في النظم والأوضاع القائمة والكشف عن احتياجات ومطالب المجتمع، وكل ذلك مقدمات لحدوث التنمية.

٢- زيادة معدلات أداء الفرد والمجتمع وحدوث التنمية ذاتها فسي مختلف المواقع والمجالات، والكشف عن المعوقات والمكبات التي تعوق التنمية والعمل على مواجهتها، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في استفادة من عائد التنمية والكشف عن الآثار الناجمة عن التغيير لحدوث التنمية.

مراجع الفصل

- (١) ماهر أبو المعاطي على وآخرون: المدخل الى الخدمة الاجتماعية ، القاهرة، مذكرات غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٦، ص ص (١٧٧-١٧٢).
- (٢) المرجع السابق: ص ص (١٨٨-١٨٤).
- (٣) فايز نكي قنديل وآخرون: مرجع التنمية الاجتماعية، مذكرات غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٢.
- (٤) سيد أبو بكر حسانين: مدخل الى الخدمة الاجتماعية، مكتبة التجارة والتعلون، القاهرة، ١٩٧٢.

الفصل الرابع عشر

معوقات التنمية الاجتماعية

إعداد

الدكتور/ أحمد محمد عليق

محتويات الفصل

مقدمة.

أولاً: المعوقات الاجتماعية للتنمية.

ثانياً: معوقات مرتبطة بإدارة التنمية.

ثالثاً: نظرة إلى واقع المجتمع المصري.

مُتَلَمِّتًا

تهدف للتنمية الى تطوير المجتمعات، وتحسين ظروف الأفراد اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، إلا أنه توجد بعض المعوقات تؤدي الى فشل برامج مشروعات التنمية في تحقيق بعض أو كل أهدافها ، وبدلية نحدد ماذا تعني كلمة معوقات: هل هي الصعوبات أم هي المشكلات أم هي التحديات؟ حتى يمكن الأخذ بأحد هذه المصطلحات في تناولها لهذا الموضوع.

ويتحدد المفهوم المهني للمعوقات من خلال الآراء الآتية:-

الرأي الأول: يحدد المعوقات باعتبارها المشكلات **Problems** وهي الشيء الضار وظرفياً وبنائياً، وتقف حائلاً أمام إشباع حاجات الانسان الأساسية^(١).

الرأي الثاني: يرى أن المعوقات أقل تعقيداً من المشكلات ولذا يعتبرها صعوبات أو عوائق تقف أمام العمل.

الرأي الثالث: ينظر الى المعوقات على أنها أكثر تعقيداً من المشكلات ويحددها بأنها التحديات **Challenges** والمشكلات المزعجة **Plaguing problems**.

وبناء على ذلك يمكن ان تحدد العوائق بأنها الصعوبات أو العراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف والتي تعترض العمل دون تحقيق تقدمه كما ينبغي^(٢).

ثانياً: المعوقات الاجتماعية للتنمية:-

إن الوضع الحالي للتنمية في الدول النامية هو نتاج طبيعي للتفاعل التاريخي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ولقد انعكس هذا التفاعل بوضوح على دول العالم الثالث وأدى هذا الوضع الراهن وتضافرت في حدوثه عوامل عدة:-

أولهما: عامل تاريخي: نتيجة لحدثة استقلال هذه الدول وتبعيتها للدول المتقدمة من ناحية (في صور وأنماط الاستعمار الجديدة).

ثانيهما: عامل اقتصادي: يتمثل في عدم تنمية قوى الانتاج وسوء توزيع العمالة وعدم الاضطراد في التقسيم الاجتماعي للعمل، وسوء توزيع مع تخلف تكنولوجيا وأدوات الانتاج.

ثالثهما: عامل اجتماعي: يتمثل في العلاقة بين الجماعات المختلفة والهوة الواسعة بين طبقاته، فضلاً عن عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية والجمود النقابي والقيمي.

رابعاً: عامل سياسي: يتمثل في عدم تعدد بناء القوة واقتصار السياسة على الصفوة-الدائرة المحدودة- وتخلف الأبنية السياسية.

وقد تفاعلت هذه العوامل جميعها- بشكل أو بآخر- وبطريقة تلقائية قائمة على قوة تأثير كل منها والذي اختلف بدوره من وقت لآخر ان سلباً أو ايجاباً ونتج عن تفاعلها عبر الزمن هذا الوضع الحالي.

ويمكن أن نحدد ذلك في النقاط الآتية:- (٢)

- (١) أنماط الاستغلال الفعلي الذي يتعرض له المجتمع ككل من جانب القوي الأجنبية.
- (٢) القيم المدمرة التي تنتشرها القوى الاستغلالية بين فئات المجتمع والأوهام الزائفة التي تروج لها مثل القيم الأنانية والفردية والقيم الاستهلاكية.
- (٣) الظروف المعيشية الفعلية واللائسانية التي تحيا فيها غالبية جماهير الشعب في البلدان المتخلفة وانعكاسها على قدرات الانسان وتأثير ذلك على موقفه من التنمية ودرجة إسهامه فيها.
- (٤) تبديد مصادر الثروة في المجتمع والاستخدام البذخي لفائض جهد الكادحين من جانب الفئات الطفيلية والمستغلة بالمجتمع.
- (٥) التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين فئات الشعب وكيفية توزيع الثروة ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية.
- (٦) طبيعة التفاوت بين القرية والمدينة والكثف عن طبيعة القوى التي تكرس هذا التفاوت الواضح.

٧) طبيعة الوعي الاجتماعي بقضايا المجتمع وتنميته لدى فئات الشعب المختلفة وأسباب تدهوره.

٨) الفساد الحكومي والإداري وطبيعة الوعي المستفيدة منه.

٩) مدى ارتباط كل المشكلات الاجتماعية التقليدية (المخدرات - الجريمة - انحراف الأحداث .. الخ) بالعناصر السابقة ومدى تعويقها للتنمية.

خامساً: وتواجه عمليات التنمية العديد من المعوقات بعضها ثقافي وبعضها اجتماعي وسياسي بجانب بعض المعوقات الاقتصادية والإدارية من هذه المعوقات.

(١) عدم التكامل في التنمية:

والتكامل يعني أن تسير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازنة ولذا فمن الصعب أن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلا بدون تنمية التعليم، لو حل مشاكل المدينة دون إيداع اهتمام ،مائل بمشاكل الريف إذ أن المجتمع ككل عضو واحد والاهتمام بأى قطاع منه لا بد وأن يؤدي الى الاهتمام بقطاعات أخرى.

كما يعني التكامل في التنمية وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية كلها، ولا يهدف أسلوب التكامل في التنمية الى التنسيق بين الجهود المبذولة فحسب، وإنما يهدف الى حصر تلك الجهود في بوتقة واحدة، وفي إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع.

(٢) القيم الاجتماعية السائدة:-

من المعروف أن القيم الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في تكوين البناء الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات ، فهي كما يقولون الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي وتحتاج عمليات التنمية الى أنماط سلوكية جديدة وبالتالي تحتاج الى قيم جديدة تدفع الى أهداف التنمية ويقودها الى الطريق الصحيح ولذا فإنه إذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى في التنفيذ ومن القيم والمعايير التي تعوق التنمية ما يلي على سبيل المثال:-

- (أ) الاعزالية والتوكيل على الغير.
- (ب) عدم الإيمان بالعمل اليدوي واحترامه.
- (ج) عدم احترام العمل كقيمة.
- (د) عدم الإيمان بالجديد ولتخوف من المستحدثات.
- (هـ) عدم الاعتراف بأهمية المرأة ودورها في المجتمع.

(٣) المعوقات الثقافية:-

تعتبر المعوقات فى سبيل التنمية فى المجتمعات النامية من أهم التحديات التى تواجهها فى هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية ، وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة عامة كثيرة بعضها يحض على شئ والبعض الآخر يحض على نقيضه وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالي على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها.(٤)

(٤) المعوقات الإدارية:-

- (أ) تختلف الأجهزة الإدارية القائمة، ويتمثل ذلك فى بعض السمات أهمها:-
 - تعقد الإجراءات وإغراق فى الروتين.
 - البطئ الشديد فى إصدار القرارات وتناقض بعضها للبعض.
 - عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة.
 - انتشار اللامبالاة والسلبية وسياسة الأناملية والمعاشية.
 - عدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب فى بعض الأحيان.
- (ب) صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.
- (ج) العجز فى الكفايات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية.

(د) عدم تطوير التشريعات: قد تكون بعض التشريعات والقوانين عقبة في سبيل التغيير ولذا يجب تطوير القوانين وتغييرها لخدمة التنمية وحتى لا تصبح قيدا عليها.

(٥) بعض المصالح الخاصة والأغراض الشخصية:-

إذا تعارضت التغييرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التي ستسعي الى نشر روح المقاومة للتغييرات الجديدة في اكبر نطاق ممكن من الإسهاعات الكاذبة والمفضضة حول التغييرات الجديدة بل قد يصل الأمر الى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ كبير في المجتمع.

(٦) الخوف من الجديد:-

بخشي البعض بل والمسئولين أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة الجديدة أو المشروع الجديد.

(٧) القيادات:-

من أهم سمات القائد الناجح قدرته على تحريك الجماهير وإثارتهم نحو تحقيق هدف مشترك باستخدام الموارد المتاحة وتوافر مثل هذه النوع من القيادات ليس أمراً سهلاً واختيار القيادات أمر شاق وتكونيها ورعايتها ضرورة من ضروريات التنمية وتواجه بعض القيادات بعض المضايقات أحياناً فتتغير معنوياتها وأمالها وتتقلب من قيادات متحمسة الى قيادات متحفظة بل وأحياناً ناقمة، كما أنه أحياناً ما تقاوم بعض القيادات بعض مشروعات التنمية ولذا فإن من المعوقات ، وجود هذا النوع من القيادات في المجتمع.

(٨) النقص في الموارد:-

أن النقص في الموارد البشرية والمادية والتنظيمية والموارد التكنولوجية يعتبر عائقاً هاماً من معوقات التنمية.

(٩) التخطيط كمعوق للتنمية:-

ويتمثل ذلك في:-

- عدم وضوح هدف التخطيط عند العاملين فيه أو التأثير به.
- عدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف.
- عدم القدرة على التحكم في الموقف الذي يخطط له.
- عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجال التخطيط.
- عدم توافر الأجهزة المسؤولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات وخاصة على المستوى القومي وحتى الإقليمي.

(١٠) عدم تحديد الحجم الأمثل لوحدة للتنمية:-

من الأهمية بمكان محاولة الوصول الى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافياً واقتصادياً وديموграфияً. وعدم الوصول لذلك يعتبر معوقاً أساسياً من معوقات التنمية.

(١١) عدم التحديد القاطع لدور وعلاقة كل من المركزيات والمحليات في التخطيط والتنمية:-

ويعتبر هذا الأمر بمكانة في الأهمية ومعوقاً لعمليات التنمية إذ لا بد من تجنب الآثار الضارة لتعدد العلاقات وتداخلها بين الأجهزة ومستوياتها وضرورة تحقيق التعاون بينها.

(١٢) نقص الوعي التخطيطي والتنموي:-

تعتبر عملية التخطيط للتنمية عملية فنية وعلمية في نفس الوقت ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من الوعي بأهميتها كما يجب أن يكون

المواطنون المخطط لتميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنجزات الجديدة في المجتمع ويعتبر نقص هذا الوعي معوقا أساسيا للتنمية الاجتماعية.

(١٣) تجاهل المشاركة الشعبية:-

من الخطورة بمكان ألا يضع المخططون في حساباتهم أهمية دور المشاركة الشعبية. وقد تجاهلونها سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ وبذلك يكون ذلك معوقا أساسيا من معوقات التنمية، فدور المواطنين واستجاباتهم للقرارات لها وتأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها.

والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، وإذا كان بغير اقتناع منهم سيلقى المقاومة بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجناحها السياسي والاجتماعي وهذا هو جوهر العملية التنموية، فمن الضروري مشاركة الجماهير في وضع الخطة وتنفيذ الخطة.

ومن ثم يمكن تحديد هذه المعوقات في:-

ازدواجية وتعددية واقع التنمية حيث نجد-نتيجة للتبعية ازدواجية وتعددية الواقع الاقتصادي مما ينعكس على عدم قدرة هذا الواقع على دفع عمليات التنمية، وكذلك الواقع الاجتماعي بتفاعلاته المختلفة لا يدعم من مسيرة وحركة التنمية وازدواجية الواقع السياسي مما يؤثر على توفير المناخ الفلائم الذي من خلاله تتطرق التنمية، والواقع الثقافي وفكري بالمثل يتصف بالتعددية مما ينعكس على النسق القيمي والنماذج السلوكية في المجتمع المتخلف ومن ثم إيجاباد الشخصية التنموية والعنصر البشري المدعم لدفع التنمية وتحمل مسؤولياتها.

بالإضافة إلى ما سبق نجد الواقع المؤسسي- الذي من خلاله تنفذ التنمية-

ليس لديه الكفاءة والفعالية بالدرجة المطلوبة لتحقيق التنمية في هذه المجتمعات.

ثالثاً: معوقات مرتبطة بإدارة التنمية:-

كما يشير البعض الى أن المعوقات المرتبطة بإدارة التنمية يفترض أن تكون من الصعوبات التي تواجه التنمية بسبب قصور الأساليب والمنهج والتقنيات فى تحقيق أهداف التنمية أو تجاوزها فى بعض الأحيان على حساب أهداف أخرى بسبب عدم لوقلة للتوفيق والتنسيق بين مختلف قطاعات أو قلة الدراسات التى تسبق إعداد الخطط أو ندرة الطاقة البشرية والقوى العاملة المدربة ونقص الإحصاءات أو سوء استخدامها أو الجهل بها.

ويمكن تحديد بعض صعوبات إدارة تنمية المجتمع فيما يلى:-

- ١-عدم بعض الأنظمة واللوائح والتعليمات المطبقة فى بعض الأجهزة الحكومية.
- ٢-تختلف الأجهزة الإدارية القائمة ويتمثل ذلك فى بعض السمات ومنها:-
 - (أ) تعقد فى الإجراءات وإغراق للروتين.
 - (ب) البطء الشديد فى إصدار القرارات وتناقض بعضها البعض.
 - (ج) انتشار اللامبالاة والسلبية.
 - (د) سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته.
 - (هـ) العجز من الكفايات الإدارية المؤهلة والمادية والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية.
- ٣-طول إجراءات العمل لبعض الأجهزة.
- ٤-ضعف التنسيق بين الأجهزة المختلفة التى تقوم بأعمال متشابهة.
- ٥-الازدواجية والتداخل فى اختصاصات وأعمال بعض الأجهزة.
- ٦-البطالة المقنعة أو التراكم الوظيفي.
- ٧-عدم وضع الرجل لمناسب فى المكان المناسب .
- ٨-سوء توزيع القوى العاملة بسبب انعدام المقاييس الكمية والنوعية فى تحديد حاجة كل جهاز من العاملين.

٩-تدني إنتاجية بعض الموظفين نتيجة لانخفاض مستواهم التعليمي ولعدم تطوير

مهاراتهم ومعلوماتهم بواسطة التدريب.

١٠- انشغال بعض الموظفين بأعمالهم الخاصة على حساب وظائفهم الحكومية.

١١- ظهور بعض حالات الفساد الإداري المتمثلة في المحسوبية والرشوة.

١٢- نقص القوي العاملة من حيث العدد والمؤهلات والخبرات.

١٣- المبالغة في الاهتمام بالمظاهر المادية.

١٤- ميل بعض الأجهزة إلى الاستقلال المالي والإداري عن الوزارة الأم.

١٥- عدم تحديد الحجم الأمثل لوحدة التنمية يعتبر عائقا من عوائق التنمية .

١٦- ويعتبر التخطيط معوقا للتنمية في الحالات التالية:-

(أ) عدم وضوح هدف التخطيط عند العاملين فيه أو لتأثر به.

(ب) عدم الدقة في اختيار الوسيلة المنهجية.

(ج) عدم القدرة على التحكم في الموقف الذي نخطط له.

(د) عدم التنسيق بين الجهات الساملة في مجالات التخطيط المختلفة.

(هـ) عدم توفر الأجهزة المسفولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات

وخاصة على المستويات المختلفة.

١٧- نقص الوعي التخطيطي وتنموي: حيث تعتبر عملية التخطيط للتنمية عملية

فنية وعلمية في نفس الوقت ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على مستوى درجة

كبيرة بأهميتها وما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من

الوعي، ويعتبر نقص هذا الوعي معوقا أساسيا للتنمية الاجتماعية.

١٨- الاعتماد على برامج تنموية من دول أخرى دون مراعاة لظروف المجتمع

الذي يطبق فيه البرنامج.

١٩- عدم الأخذ بالتخطيط العلمي الشامل وهنا نجد أن إدارة تنمية المجتمع تخطئ

عندما لا تراعي النقاط التالية:-

(أ) الأخذ بزمام المبادرة.

(ب) البدء مع المجمع من حيث هو.

(ج) تشخيص المجتمع وتحليله من خلال الدراسات والبحوث العلمية المنظمة والمتكاملة.

٢٠- تجاهل المشاركة الشعبية: فمن الخطورة بمكان ألا يضع المخططون في حسابهم أهمية دور المشاركة الشعبية. وقد يتجاهلون بها سواء رحلة التخطيط أو التنفيذ وبذا يكون ذلك معوقاً أساسياً من معوقات التنمية فدور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها.

والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة وإقناع وإرادة من الذين يحدثون أو يتأثرون به. فمن الضروري مشاركة الجماهير في وضع الخطة وتنفيذها.^(٥)

رابعاً: نظرة إلى واقع المجتمع المصري:-

وإذا ما انتقلنا إلى المجتمع المصري فإننا نجد أن المجتمع المصري يتميز بأنه مجتمع انتقالي لم يتبلور فيه أسس إحدى النظم الاجتماعية ومن هنا فإن صفته هي تعدد التكوينات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذا التعدد في الأشكال الاقتصادية والتنوع في الطبقات الاجتماعية القائمة، لا ينفى أن المجتمع أخذ في التشكيل والنمو نحو اتجاهات اقتصادية واجتماعية محددة سوف تفرض بالتالي وبالتدرج على المجتمع صورته النهائية^(٦) وذلك لعدم تواجد الطبقات الرئيسية القادرة على تطوير المجتمع اقتصادياً سواء في الاتجاه الرأسمالية أو الاشتراكية، مع تحول محور النقل إلى الفئات الوسطى الاجتماعية.^(٧)

ما زالت قضية التنمية تحتل موقعا بارزا يكاد يكون رئيسياً في الصراع الفكري والسياسي الدائر في مجتمعنا بحكم عوامل عدة منها ما ينتمي إلى الاقتصاد وآخر ينتمي إلى السياسة وثالث إلى الأيديولوجية ورابع إلى تركيب المجتمع وخصائصه وهكذا.

إلا أننا في محاولتنا للتركيز على الجانب الاجتماعي للتنمية نجد أن هذا الاختيار التأموي تحكمه في النهاية رؤيتان أساسيتان للتنمية:

رؤية أولى: ترى في التنمية عملية تكامل للإنسان ككل بصرف النظر عن انتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية.

رؤية ثانية: ترى في التنمية عملية نمو متكامل لإنسان معين محدد بانتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية أى على عكس الرؤية السابقة وعلى وجه التحديد نرى في التنمية نمو إحدى الطبقات الاجتماعية على حساب الطبقات الاجتماعية الأخرى.

وحول هاتين الرؤيتين تتعدد مداخل التنمية ومناهجها ومستوياتها... الخ. التى ترجع فى النهاية الى حتمية تبني إحدى الرؤيتين. بحكم أنهما لا تتطلقان من مجرد مجال الاختلاف المذهبي وإنما هما يمثلان واقعين ونظامين اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين متكاملين، لا يمثل الاختلاف النظري بينهما إلا أحد مجالات الصراع الاجتماعي للدول بينهما.

وفى ضوء هذين المفهومين الأساسيين للتنمية (على المستوى الاجتماعي) يظهر اتجاهان فى تفسير المعوقات الاجتماعية للتنمية:

أولهما: امتداد للرؤية الأولى للتنمية كعملية نمو متكامل للإنسان ككل بصرف النظر عن انتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية برى أن المعوق الاجتماعي الأساسي للتنمية هو الإنسان نفسه بطبيعته البشرية المتميزة وخاصة بعناصرها الثقافية والروحية التى تلعب الدور الرئيسي فى دفع عجلة التنمية أو فى إبطائها.

ثانيهما: امتداد للرؤية الثانية للتنمية كعملية نمو متكامل لإنسان طبقه بعينها وعلى حساب طبقات اجتماعية أخرى، استنادا على أن امكانيات التنمية الشمولية لجميع أفراد المجتمع غير ممكنة سواء فى ظل الظروف الحالية لندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية أو بحكم الخبرة التاريخية لتجارب التنمية فى الشعوب المختلفة والتى أثبتت أن التنمية كانت تتم دائما فى إطار مصالح طبيعية معينة هى مصالح الطبقات

الملكية لوسائل الإنتاج فى المجتمع، وأن كان ذلك لم يمنع من حصول باقى الطبقات الاجتماعية الأخرى على بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية وترى هذه الرؤية ان المعوق الاجتماعي الأساسى للتنمية هو العلاقات الإنتاجية بين طبقات المجتمع والممثلة فى عناصر الملكية والدخل والاستهلاك وما الى ذلك.

وبعبارة اخرى فإن الاتجاه الأول يرى أن المعوقات الاجتماعية للتنمية تتعلق بالقوى البشرية فى المجتمع من حيث قدراتها الثقافية وإمكانيتها التكنولوجية ومواردها الطبيعية.

أما الاتجاه الثانى فيرى أن المعوقات الاجتماعية للتنمية تتعلق بالعلاقات الإنتاجية السائدة فى المجتمع، من حيث نظم الإنتاج والملكية والطبقات القائمة.

ولاشك ان لكل اتجاه مواطن ضعف وقوة ، فكما تلعب الإمكانيات الطبيعية والتكنولوجية والثقافية دورا بارزا فى عملية التنمية وفى تحديد مسارها ومعدلاتها ومستقبلها، فإن العلاقات والنظم التى تحكم علاقات البشر ليست بأقل منها أهمية وخاصة فى قدرتها على استغلال هذه الإمكانيات واستخدامها على الوجه الأمثل.

وعلى أساس ذلك فإننا سنناقش كلا الاتجاهين من خلال تتبع معوقات التنمية فى ظروف الواقع المصرى المميز باعتبار أن هذا الواقع هو المحدد الأساسى الذى سيكشف لنا عن مدى صحة اى الاتجاهين أو كليهما معا بصورة أخرى سيكشف عن المعوقات الرئيسية والثانوية التى تتعلق بعمليات التنمية فى مجتمعنا.

الاتجاه الأول:- المعوقات الخاصة بقوى الإنتاج:-

وهى المعوقات الخاصة بالإنسان من حيث قواه الطبيعية وإمكاناته التكنولوجية وموارده الطبيعية ن ولاشك أننا على مستوى هذا المجال نجد ما يلى:-

١- ان للتنمية فى أى مجتمع كان لا تتم بدون الإنسان فهو الوسيلة للتنمية الأساسية وهدفها النهائى، والإنسان المصرى من حيث نشاطه الاقتصادي يتركز عمله فى

مجالين من مجالات التنمية الاقتصادية المحدودة النمو والضعيفة بحكم طبيعتها واعني بهما مجال الخدمات ومجال الزراعة. وانعكاس هذا النشاط الاقتصادي على البناء الثقافي قيميا وسلوكيا واضح فسي انتشار قيم التواكلية والقدرية والإيمان بالخرافات الى جانب ظهور مظاهر التبعية والانقيادية والخضوع العاجز في سلوك غالبية سكان المجتمع. أو بمعنى آخر انتشار ثقافة الخدمة واضمحلال ثقافة الإنتاج.

٢- ضعف القدرات البدنية والثقافية عند غالبية السكان بالمجتمع مما يعانونه من أمراض بدنية (سيطرة مرض البلهارسيا على غالبية سكان الريف) . وثقافية (ضخامة نسبة الأمية التي تسيطر على ٥٦% من جملة السكان).

٣- تخلف العديد من أدوات الإنتاج المستخدمة سواء في نطاق الريف أو على مستوى المدينة بما يؤثر سلبا على عائد التنمية وقدرة ناتجها على المنافسة الحقيقية.

٤- محدودية الموارد الطبيعية للمجتمع فالأرض الزراعية لا تتجاوز ٤% من المساحة الكلية للبلاد. وموارد الثروات الطبيعية محدودة بالنسبة لعدد السكان كما أن مصادر الدخل المعتمد على أجور العاملين بالدول العربية هي مصادر غير ثابتة وبالتالي لا يمكن ان تكون بديلا عن الموارد الطبيعية.

وهي عدم تناسب الأجور مع إنتاجية العاملين، ففي ظل انخفاض إنتاجية العامل المصري في ظل ظروف تخلفه الثقافي والتربوي (نقص التعليم والتدريب الفني) تصبح الأجور بما عليه من انخفاض شديد اجورا مرتفعة مقارنة مع ساعات العمل الحقيقية والإنتاجية الفعلية لهذا العامل.

٥- عدم وجود طبقة اجتماعية طليعية في المجتمع تقود عجلة التنمية أو بمعنى آخر وجود " فئة المنظمين" القادرين على تعبئة الموارد والإمكانات المادية والروحية للمجتمع وخاصة إذا لاحظنا استمرار قلة رجال العمال الصناعيين وانتشار فئة رجال العمال التجاريين وهو ما يكشف عنه قلة استثمارات القطاع للرأسمالي التي لم تتجاوز مائة مليون جنيه أي ما يقدر بنسبة ٨% من جملة الاستثمار خلال عام

وبالتالي فقدان التنمية لأهم عامل من عوامل قيامها واستمرارها.

٦- سوء التوزيع الجغرافي والعمرى للسكان، فالسكان يتركزون على ٤% من المساحة الكلية للبلاد، كما أن ثلثي سكان المجتمع من فئة الشباب (أقل من ٢١ عاماً).^(٩)

وأثر ذلك على ارتفاع نسبة الإعاقة وهي الظاهرة التي تسلب من التنمية الاجتماعية فعاليتها وحيويتها باعتبار أن غالبية أفراد المجتمع غير منتجين.

وعلى أساس هذه الصورة فإن الإتمان المصري بصورته على مستوي القاعدة (غير المؤهلة وغير القادرة على الإنتاج) أو على مستوي القمة (غير القادرة أو المؤهلة أيضا لقيادة عملية الإنتاج) عاجز عن تحقيق التراكم الرأسمالي اللازم لبناء المجتمع الصناعي المصري بشكالية الرأسمالي والاشتراكي.

وتبقى هنا حقيقة قابلة للنقاش والتساؤل: هل انقطعت السبل أمام هذا الإنسان لأن يحقق تقدمه ونموه أم أن هناك سبلا ما زالت غير مطروقة لم تتيحها له لظروف؟ أو بالأحرى لم يتيحها لنفسه؟ وهل هذا العجز هو نتيجة منطقية لطبيعة إنسانية خاصة به؟ أم هو نتاج لعلاقات اقتصادية-اجتماعية معينة سيطرت عليه وبالتالي أعاقته تقدمه وعملية نموه؟ وأمام هذا التساؤل انقسمت التفسيرات الى ثلاثة:-

تفسير أول: يرجع هذا العجز الى الطبيعية البيولوجية للإنسان من حيث السلالة والجنس وما الى ذلك.

ومن الطبيعي أن البحث العلمي قد أثبت فساد مثل هذه الآراء التي تقوم على تضخيم دور العوامل البيولوجية في تأثيرها على التطور.^(١٠)

تفسير ثاني: يرجع هذا العجز الى الإطار الثقافي والاجتماعي للإنسان أو في ضوء المثل العليا والأهداف والمعتقدات وأساليب السلوك السائدة في بيئة اجتماعية معينة.^(١١)

تفسير ثالث: يرجع هذا العجز الى العلاقات الإنتاجية السائدة أو بمعنى آخر الى مستوى تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في ذلك المجتمع وهو التفسير الذى لجأ اليه كاتب هذا المقال.

وعلى أساس هذا التفسير فإننا سنواصل تتبع الإطار العام للعلاقات الإنتاجية فى مجتمعنا المعاصر ومدى تأثيرها على عجز أو تنمية هذا الإنسان.

الاتجاه الثامن:- المعوقات الخاصة بعلاقات الإنتاج:-

نجد على مستوى هذا المجال ما يلى:-

(١) أن من أهم معوقات التنمية فى مصر هو انقطاع اتجاهات التنمية الخاصة بعملية علاقات الإنتاج وبالتحديد تعدد الاختيارات الأيديولوجية مثل اختبار النموذج الأساسى للتنمية.

وهذا الانقطاع يبدد الجزء الأكبر للقوة البشرية نتيجة عدم استقرار علاقات إنتاجية معينة وأثر ذلك على انخفاض إنتاجية المجتمع ككل. هذا فى الوقت الذى لو استمر فيه نموذج واحد للتنمية (بصرف النظر عن مدى تخلفه) لكان قد حقق نتائج أكثر إيجابية وفعالية بالنسبة للمجتمع على مستوى تطوره العام وليس هذا مجال لتحليل آثار هذا الانقطاع وأسبابه لأنه مجال يطول فيه الشرح بما يتتافی مع الطبيعة العامة لهذه الدراسة.

(٢) أدى هذا الانقطاع فى نموذج التنمية الى ازدياد حدة التداخل والتشابك بين نظم الانتاج المختلفة التى تنتمى الى عصور تاريخية مختلفة، وهذا التداخل والتشابك قد يكون عنصرا من عناصر للتكامل الاقتصادى والاجتماعى فى ظل وضوح الاختبارات السياسية والأيديولوجية أم فى حالة عدم وضوحها والاعتماد على الاختيارات التكتيكية ذات الطابع البرجماتى بدلا عنها، لايد أن يودى الى نتيجة منطقية وضرورية هى تعويق عملية التنمية الشاملة وخاصة فى ظل أزمة اقتصادية اجتماعية تاريخية عامة بالنسبة للدول النامية ومنها مجتمعنا بصفة خاصة، والقصد بها أزمة

عملية النمو الاقتصادي وتخلفها عن الحضارة الصناعية الحديثة (ما يقرب من مائة وخمسين عاماً منذ عهد محمد علي) وأزمة الأمة التعليمية والثقافية التي تسيطر على ثلاثة أرباع السكان أي القاعدة البشرية العريضة.

وكلنا الأزمتين تتطلب اختياراً سياسياً وأيديولوجياً واضحاً ومحدداً، وكل تعطيل لهذا الاختيار هو تدعيم لحدّة هاتين الأزمتين.

(٣) لن جوهر علاقات الإنتاج في المجتمع تتمثل في طبيعة علاقات الملكية السائدة فيه ومدى قدرتها على تحقيق النمو والحراك الاجتماعي في ذلك المجتمع.

لاشك لن الاستغلال الاقتصادي والطبقي ليس بمعيار على صلاحية أو فساد علاقات إنتاج المجتمع بصفة عامة، بل لن هذه الصلاحية أو ذلك الفساد يتوقف على عوامل أخرى متعددة، أهمها مدى خبري وجدية القمة وإمكانياتها، ومدى الفائدة المحققة للقاعدة وفرصها للحراك الاجتماعي رأسياً، ويظهر هذا التوازن النسبي بين القمة والقاعدة في شكل عدم اتساع فوارق الملكية بين أعضاء المجتمع طبقات وفئات على اختلاف أنواعها، ولاشك لن هذه الفوارق الواسعة في الملكية ليست بحد ذاتها، معوقاً من معوقات للتنمية وإنما تصبح معوقاً عندما تضيق فرص العمل أمام الطبقات العريضة من المجتمع في ظل محدودية النمو العفوي أو المخطط للمجتمع ككل. ومن هنا فامتداد فوارق الملكية وضيق رقعة كل من النمو العفوي والمخطط يمثلان عقبة رئيسية من عقبات التنمية الاجتماعية في مصر. (١٢)

وفوارق الملكية لا تقتصر على مجال الإنتاج، وإنما تزداد حدتها على مستوى الاستهلاك خاصة في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي وربط السوق المصري بالسوق الرأسمالي العالمي، التي أدت إلى تدعيم الفوارق الطبقيّة لأنماط الاستهلاك الغذائي ولكسائتي وظروف لمسكن والترفيه ووسائل الانتقال.

(٤) تشكل طبيعة التقسيم الاجتماعي للعمل، ممثلة في الفوارق الواسعة بين الريف والمدينة وبين العمل في مجالات الإنتاج والعمل في مجالات الخدمات معوقات رئيسية من معوقات تنمية مجتمعنا المصري المعاصر.

وتكفي نظرة سريعة على الفجوة الحضارية بين مستوي الخدمات المقدمة لكل من المدينة والقرية وخاصة في مجال المياه النقية واستخدام الكهرباء فنجد أن ٧٧% من عدد الأسر في حضر الجمهورية يستخدمون الكهرباء بينما لا يتجاوز عدد الأسر التي تستخدم الكهرباء ١٨% في ريف الجمهورية ولا يتجاوز عدد الأسر الذين يحصلون على المياه النقية ٦٥% من جملة الأسر المصرية على مستوي المجتمع ككل. (١٢)

ومن حيث الفوارق بين العمل الإنتاجي والعمل في مجال الخدمات، تظهر من الاختلاف الشاسع في الأجور والدخول لكل من المجالين سواء على مستوي العمل أو على مستوي أصحاب الأعمال. (١٤)

(٥) أن علاقات إنتاج أي مجتمع سواء كان رأسمالية أو اشتراكية هي علاقة بين الناس المنتجة حول تنظيم هذا الإنتاج (من حيث طبيعة الإنتاج والتوزيع) إلا أنه ونتيجة لعدم سيطرة نموذج محدد من النموذجين الأساسيين لعلاقات الإنتاج المعاصرة الرأسمالية والاشتراكية (عقب الانقطاع المتكرر لنماذج التنمية في العشرين عاما الماضية) فإن الناس أصبحت لا تعرف كيف تنتج وبعبارة أخرى تحول الناس من قوة منتجة إلى قوة مستهلكة، وليس هذا معوقا لقيام التنمية فحسب بل تبديد للجهد التنموي الرئيسي وهو الجهد البشري-وخلاصة هذا الوضع أن علاقات الإنتاج تحولت فأصبحت علاقات استهلاك أي أن ارتباطات الناس أصبحت ليس حول كيف وماذا ينتجون؟ وإنما صارت حول كيف وماذا يستهلكون؟

(٦) اضمحلال الطبقة الوسطى المصرية فعلي الرغم من نمو الكبير الذي شهدته هذه الطبقة خلال فترة الستينات نتيجة نمو حركة التصنيع والتنمية وأجهزة الدولة البيروقراطية، فإنه ومع اتجاه الدولة نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي عقب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ قد بدأت عليها مظاهر التفتت والاضمحلال فتقلصت قاعدتها العريضة نتيجة تحول أجزاء عديدة منها إلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العاملة، وصعود جزء محدود منها إلى مصاف الطبقات العليا في المجتمع

نتيجة نمو بعض النشاطات الرأسمالية فى مجالات التجارة والوساطة والإسكان، إلا أن ما يخفف من مظاهر الاضمحلال والتفتت الذى طرأ على هذه الطبقة سياسة فتح أبواب العمل فى الدول العربية النفطية، حيث استوعبت هذه الدول معظم الكوادر الفنية والإدارية، ولكن إذا أدركنا أن غالبية العناصر المهاجرة تكون عادة من أفضل العناصر البشرية سواء من حيث ديناميكيتها أو من حيث قدراتها ومؤهلاتها العلمية، فإن فقدان هذه الكوادر يعتبر معوقا من أخطر معوقات التنمية للمجتمع المصري والذى لن يتبين آثاره إلا بعد مرور فترة زمنية ليست بالطويلة.

(٧) انتشار ظاهرة هجرة الحرفيين والعمال المهرة والفنيين هو معوق آخر من معوقات التنمية الى جانب تأثير على تغيير نمط البناء الاجتماعى المصري، يتحوله من بناء متوازن للطبقات والفئات الاجتماعية من خلال ظاهرة انتشار فئات العمال الذين لست لهم مهنة محددة، وإنما هم ينتقلون من مهنة الى أخرى بحكم انهم لا يتقنون مهنة معينة وبمعنى آخر الى انتشار فئات من الناس بدون أعمال محددة أو ما يطلق عليه " الفوغاء" ونمو ظاهرة " الفوغاء" هى ظاهرة من اخطر الظواهر التى يتعرض لها أى بناء اجتماعى يطمح نحو التقدم بل حتى يأمل الاستقرار بمعانيه المختلفة، وتزداد هذه الظاهرة بروزا مع عدم وجود قنوات مفتوحة للعمل المنتج نتيجة لضعف معدلات التنمية الصناعية التى يمكنها ان تستوعب هذه الجماهير الفقيرة وشبه العاطلة من الناس الذين تتكدس بهم مدن المجتمع المصري.

(٨) أن حصيلة الظواهر السابقة هى تضاؤل وزن فئة عمال الصناعة داخل البناء الاجتماعى المصري وتضخم فئات عمال الخدمات وأشباه العمال والفوغاء، وهى حصيلة لها أبعاد عميقة لا من حيث أنها معوقة لعملية التنمية بصفة عامة وإنما من حيث مستقبل الإنسان والنظم الاجتماعية والسياسية ككل.

وهو المستقبل الذى تهدده صور من الفوضى الاجتماعية والسياسية والثقافية بصفة عامة، إذا لم يأخذ فى اعتباره أن مصير تنمية الموارد الاقتصادية والاستخدام

الرشد للقوى البشرية هو طوق النجاة لهذا المجتمع في مواجهة أى خلل اجتماعي قد يطرأ عليه.

(٩) سيطرة البرجوازية الصغيرة على البنائين القاعدي والفوقي عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ كان وما زال معوقا من معوقات التنمية الاجتماعية سواء في إطار الرأسمالية أو الاشتراكية وذلك بحكم وضعها الاجتماعي الواسطي ونتائج السلبية على تكوين ونمو الطبقتين الأساسيتين للمجتمعات العصرية: الرأسماليين والعمال وهذه السيطرة للبرجوازية الصغيرة هي علة بقدر ما هي أيضا نتيجة للتطور الرأسمالي البطئ والضعيف قبل ثورة سنة ١٩٥٢ والذي كان أعجز من ان يقوم تنمية رأسمالية حقيقية فظهرت البرجوازية للصغيرة لتقوم بدور الوسيط إلا أنها تحولت الى دور القيادة والسيطرة على اتجاهات التنمية. وبالتالي حطمت أطر التنمية للرأسمالية في الوقت الذي لم تتمكن فيه من بناء أطر التنمية الاشتراكية. ومن هنا توقفت التنمية الاشتراكية ومن هنا توقفت التنمية الاجتماعية في منتصف الطريق بدون أن تصل الى نهاية أي طريق من طرق التنمية الاجتماعية.

(١٠) من أهم معوقات التنمية خلل نظام الأجور واتساع فوارق الدخل بين طبقات وفئات المجتمع المصري ككل وحتى إذا تغاضينا عن الفوارق الرسمية للأجور ما بين الحد الأدنى والحد الأعلى والتي تصل الى ١ : ٢٣ (وهي نسبة مرتفعة للغاية) فإن الفوارق غير الرسمية للدخول هي أكثر اتساعا بلا مقارنة وخاصة إذا تتبعنا حجم الأعمال الخاصة في مجالات الزراعة والتجارة والتشييد، والتي تكشف لنا عن نسبة الأرباح الصافية بالنسبة للمستغلين في هذه المجالات، وهي المجالات التي تحتاج منا الى دراسات إحصائية مستفيضة ودقيقة حتى يتجلى لنا تأثير هذه الفوارق في الدخول على المستوى المجتمعي وعلى قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع في حاضره ومستقبله ككل.

وهذه المعوقات كلها هي مجرد إشارات قصيرة نحو جزء من المعوقات التي تقف في طريق التنمية للمجتمع المصري، وهي إشارات تحتاج منا لوقفة موضوعية

ومفصلة لطبيعة هذه المفوقات بنظرة أكثر شمولية وعمقا وهي وقفة لا تحتاج الى مجرد جهد الأفراد وإنما هي في أشد الحاجة لجهد المؤسسات الاجتماعية بجميع مستوياتها العلمية والإدارية والسياسية لأنها تتعلق بمصير المجتمع.

مراجع الفصل

1. Max Siporim: Introduction to social work, N.Y, Macmillan Publishing Co, NCI. 1975, p.18.
- (٢) محمد عبد الفتاح محمد: الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص ص ٨٨-٨٩.
- (٣) سمير نعيم: التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية، المؤتمر الدولي الثالث للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية، جامعة عين شمس، ١٩٧٨.
- (٤) عبد الهادي الجوهري: أسس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥، ص ص ١٥٥-١٦٢.
- (٥) جمال مجدي حسنين: التنمية الاجتماعية، مذكرات غير منشورة، كلية للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٠، ص ص ١٥٧-١٦١.
- (٦) أمين عبد العزيز حسن: التنمية الإدارية وتنظيم إدارة المشروعات مع التطبيق على الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٦.
- (٧) جمال مجدي حسنين: ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.
- (٨) المرجع السابق: ص ١٤٧.
- (٩) على الجرنتي: خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧.
- (١٠) المرجع السابق: ص ٢٩٤.

(١١) محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠، ص ٥٤-٥٥.

(١٢) المرجع السابق، ص ٤٩-٦١.

(١٣) تكشفت إحصائيات التعداد الزراعي في عام ١٩٦٥ لملكية الأراضي الزراعية عن تركيبها ٤٠% من الملكيات الزراعية في أيدي ٥.٥% من الملكيات الزراعية، ٥% الباقي من الأراضي الزراعية هي ملك الدولة.

(١٤) على الجريتي: خمسة وعشرون عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢.

(١٥) بينما لا يتجاوز متوسط الأجر في القطاع الزراعي ٨٧ججم وفي القطاع الصناعي ٢ججم نجد أنفا في قطاعات الخدمات تصل ٣٢٦ججم وذلك عن عام ١٩٧٥. أنظر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، المجلد ٣٠، العدد الأول، ١٩٧٧، وكذلك بالنسبة لمقارنة أرباح أصحاب الأعمال من الصناعيين وأصحاب القطاعات والغرفة التجارية.

المحتويات

الصفحة	الموضوع	الفصل
(١)		تقديم:-
(٧)	حول مفاهيم التنمية	الفصل الأول
	أولاً: التخلف والتنمية	
	ثانياً: مفاهيم التنمية	
	ثالثاً: النمو والتنمية	
(٣١)	الدعائم الأساسية لمنظور التنمية الاجتماعية	الفصل الثاني
	أولاً: أهداف التنمية الاجتماعية.	
	ثانياً: فلسفة التنمية الاجتماعية.	
	ثالثاً: قواعد التنمية الاجتماعية.	
	رابعاً: نماذج التنمية الاجتماعية	
	خامساً: نموذج الإطار التحليلي للتخطيط في مجال التنمية الاجتماعية	
(٥٥)	المنطلقات النظرية للتنمية الاجتماعية	الفصل الثالث
	مقدمة	
	أولاً: دواعي الاهتمام بالتنمية	
	ثانياً: أسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية.	
	ثالثاً: عناصر التنمية الاجتماعية	
	رابعاً: أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية	
	خامساً: خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية	
(٨١)	نظريات التنمية الاجتماعية	الفصل الرابع
	مقدمة	
	أولاً: نظريات التحديث والانتقادات الموجهة إليها	
	نظريات التبعية والانتقادات الموجهة إليها	

الصفحة

الفصل الخامس: استراتيجيات و ميكانيزمات التنمية تصور مقترح (١٠٥)

مقدمة:-

- أولاً: مفهوم الاستراتيجية
ثانياً: استراتيجية التنمية
ثالثاً: كيف يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع
رابعاً: نحو تصور لاستراتيجية التنمية
خامساً: ميكانيزمات التنمية

الفصل السادس: التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة (١٢٥)

مقدمة

- أولاً: الميكنيا والبعد الثقافي للتنمية.
ثانياً: التخصصة.
ثالثاً: العولمة.
رابعاً: المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر
خامساً: المشاركة والعمل الأهلي في ظل العولمة.

الفصل السابع: التكنولوجيا وسباق التنمية (١٨٩)

مقدمة

- أولاً: انتكولوجيا والمفاهيم ذات العلاقة
ثانياً: الخدمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا.
ثالثاً: التخطيط الاجتماعي ونقل التكنولوجيا.
رابعاً: نظرية التخطيط في مجال نقل وتطور التكنولوجيا
خامساً: التنمية المتواصلة أو المستدامة. (٢١٧)

الفصل الثامن

مقدمة

- أولاً: مفهوم التنمية المتواصلة والمستدامة
ثانياً: فلسفة التنمية المتواصلة
ثالثاً: عناصر التنمية المتواصلة وركائزها
رابعاً: مستويات التنمية المتواصلة
خامساً: متطلبات التنمية المتواصلة أو المستدامة
سادساً: مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة
سابعاً: الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة أو المستدامة
ثامناً:

الصفحة

التنمية وتغير أنساق القيم في المجتمع (٢٣٧) الفصل التاسع

مقدمة:-

- أولاً: الوظائف الاجتماعية للقيم.
ثانياً: التغيرات التي طرأت على أنساق القيم في المجتمع المصري وأثرها على التنمية.
ثالثاً: القيم والتنمية في الواقع المصري.
رابعاً: الرؤية التخطيطية لمداخل تغير القيم السلبية المعوقة للتنمية.

السكان والتنمية في المجتمع المصري (٢٦٩) الفصل العاشر

مقدمة:-

- أولاً: ملامح النمو السكاني في العالم.
ثانياً: المشكلة السكانية في الواقع المصري.
ثالثاً: العوامل المؤثرة على السلوك الإنجابي في مصر.
رابعاً: الآثار المترتبة على المشكلة السكانية.
خامساً: المداخل المقترحة لمواجهة المشكلة السكانية.

السياسات السكانية والتنمية الاجتماعية في مصر (٣٣١) الفصل الحادي عشر

مقدمة:-

- أولاً: مراحل الاهتمام بقضايا السكان في مصر
ثانياً: ملامح السياسات السكانية في مصر
ثالثاً: اعتبارات نجاح السياسة السكانية
التنمية الريفية المتكاملة برنامج شروق نموذجاً (٣٥٩)

مقدمة:-

- أولاً: ماهية التنمية الريفية.
ثانياً: دواعي الاهتمام بالتنمية الريفية.
ثالثاً: مراحل الاهتمام بتنمية الريف المصري.
رابعاً: سياسات التنمية الريفية.
خامساً: أهم الاتجاهات العاملة للتنمية الريفية في التطبيق
سادساً: المحاور الأساسية للتنمية الريفية
سابعاً: برامج التنمية الريفية

الفصل الثاني عشر

ثامنا:	للتنمية الريفية والتنمية للزراعية
تاسعا:	البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)
	للخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية (٤١٧)

الفصل الثالث عشر

مقدمة:-

أولا:	مفهوم الخدمة الاجتماعية.
ثانيا:	فلسفة الخدمة الاجتماعية.
ثالثا:	خصائص مهنة الخدمة الاجتماعية
رابعا:	نحو خدمة اجتماعية تنموية
خامسا:	الخدمة الاجتماعية والتنمية الشاملة
سادسا:	العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية.
	معوقات التنمية الاجتماعية. (٤٥٥)

الفصل الرابع عشر

مقدمة:-

أولا:	المعوقات الاجتماعية للتنمية.
ثانيا:	معوقات مرتبطة بإدارة التنمية
ثالثا:	نظرة الى واقع المجتمع المصري.

رقم الإيداع: ٢٠٠٠/١٥١٧٢
التراقيم الدولي: 977-5061-27-X

مطبعة الموسكى ت: ٣٢٠٣٤٠١

منتدی سور الأزبکیه

WWW.BOOKS4ALL.NET